

BOBST LIBRARY



3 1142 01443 7530

DATE DUE

Bobst Library

AUG 2 1995

CIRCULATION

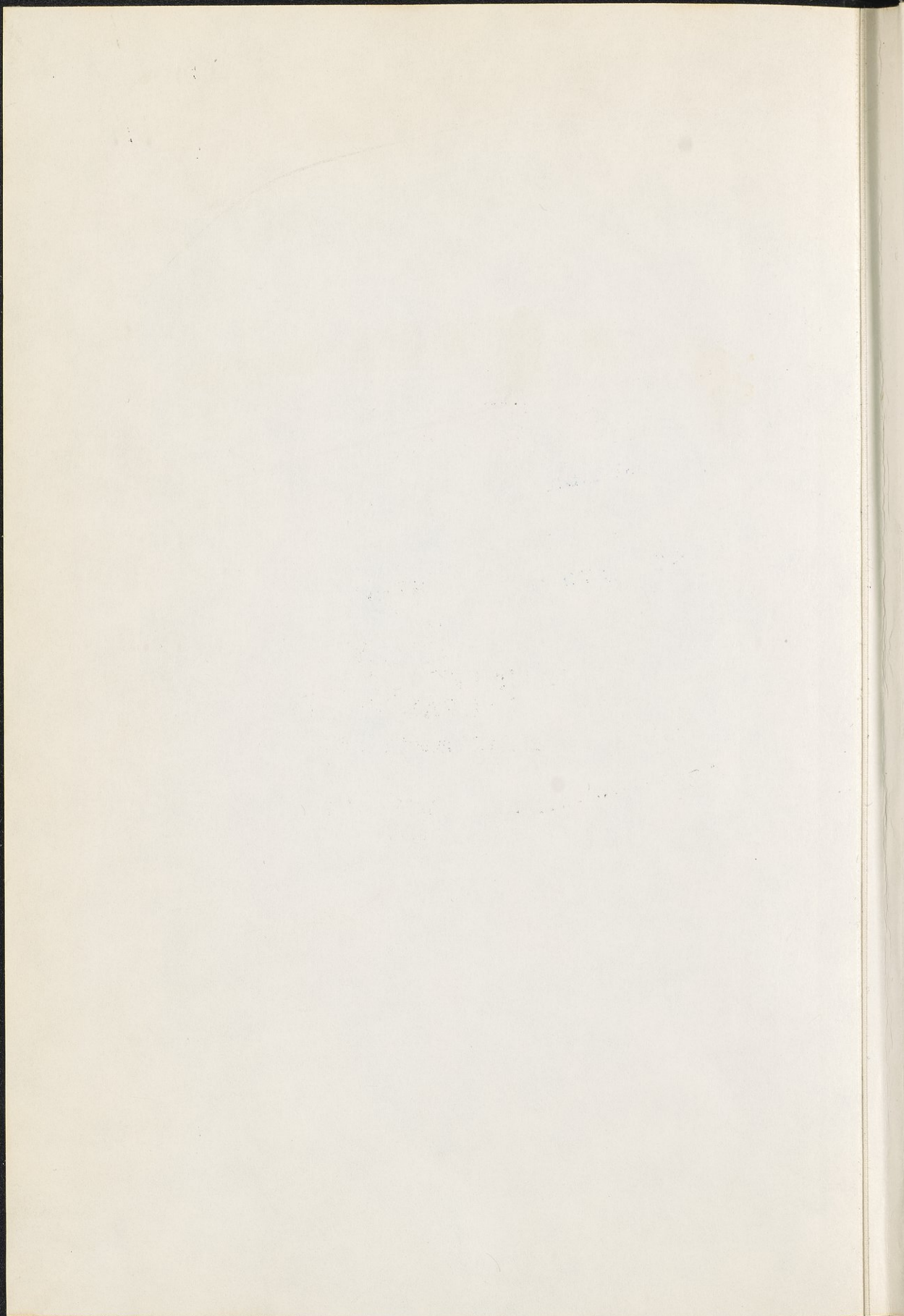
DATE DUE

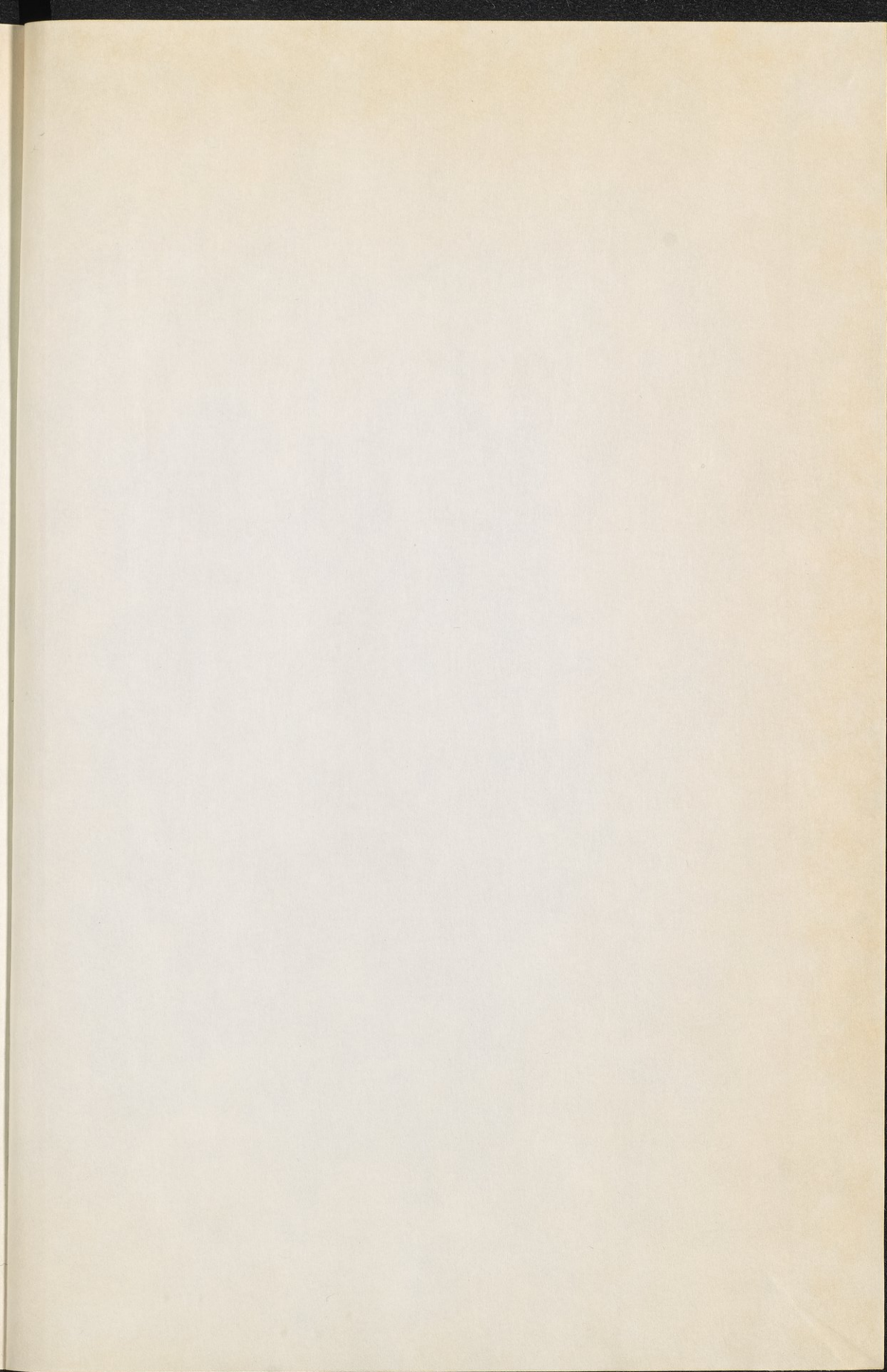
DUE DATE
RETURNED

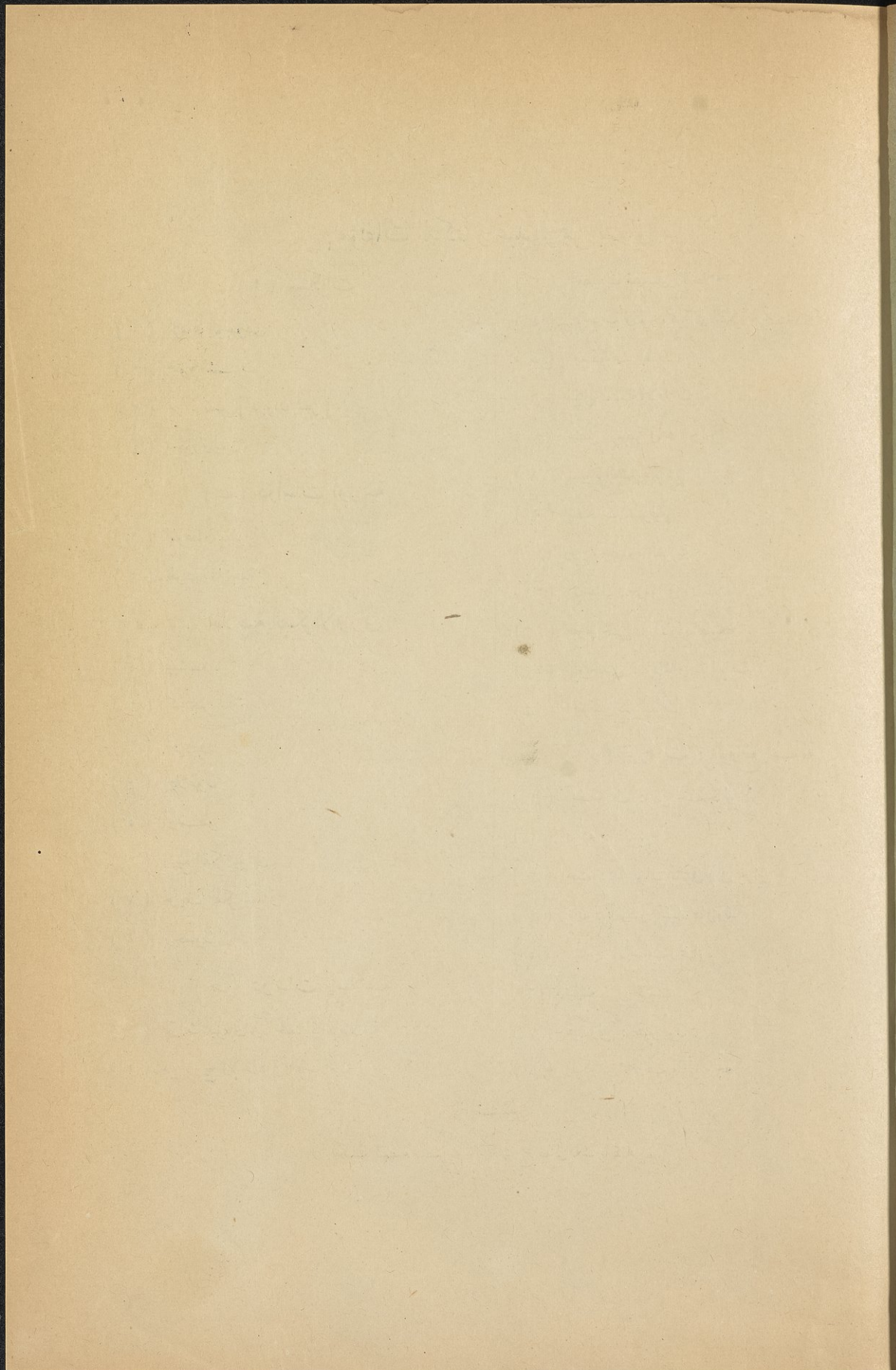
OCT 3 2012
JUN 5 2012

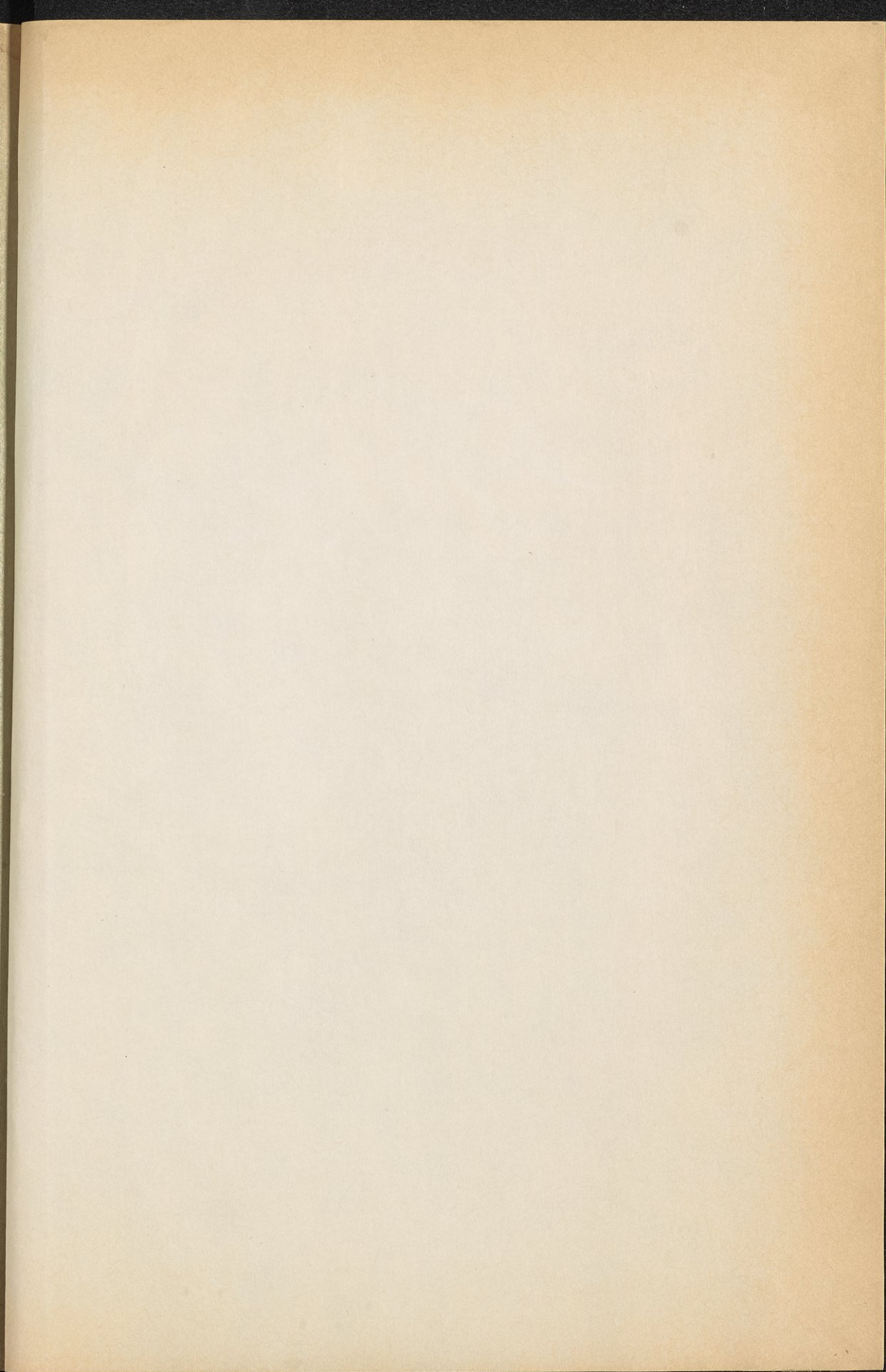
BOBST LIBRARY

BOBST LIBRARY
CIRCULATION









FRONT

دراسات إسلامية

- ٧ -

منطق البرهان

حقيقه وقدم له

محمد الرحمن بدوي

الجزء الثاني

الناشر :

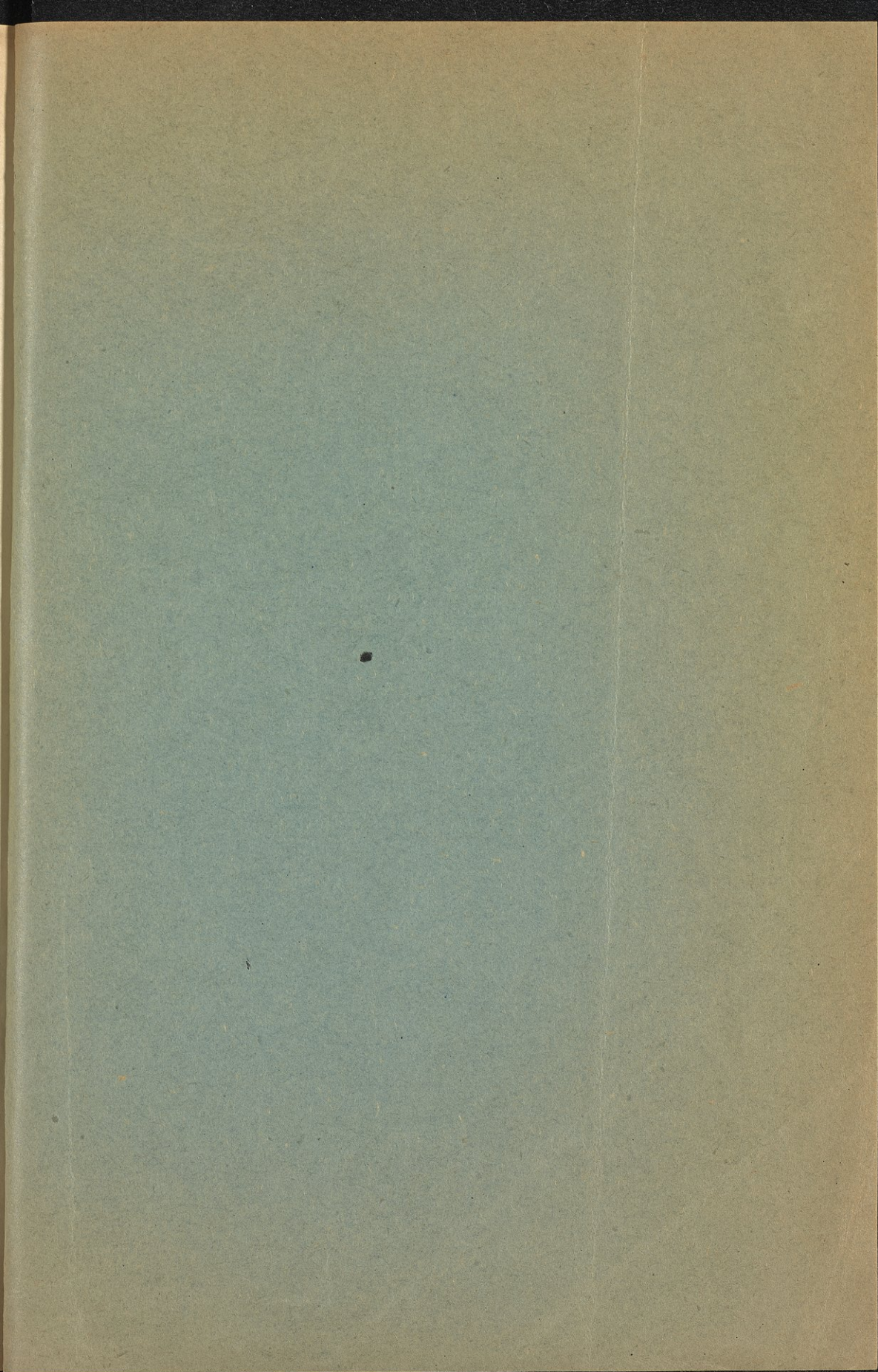
مكتبة النهضة المصرية ، ٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

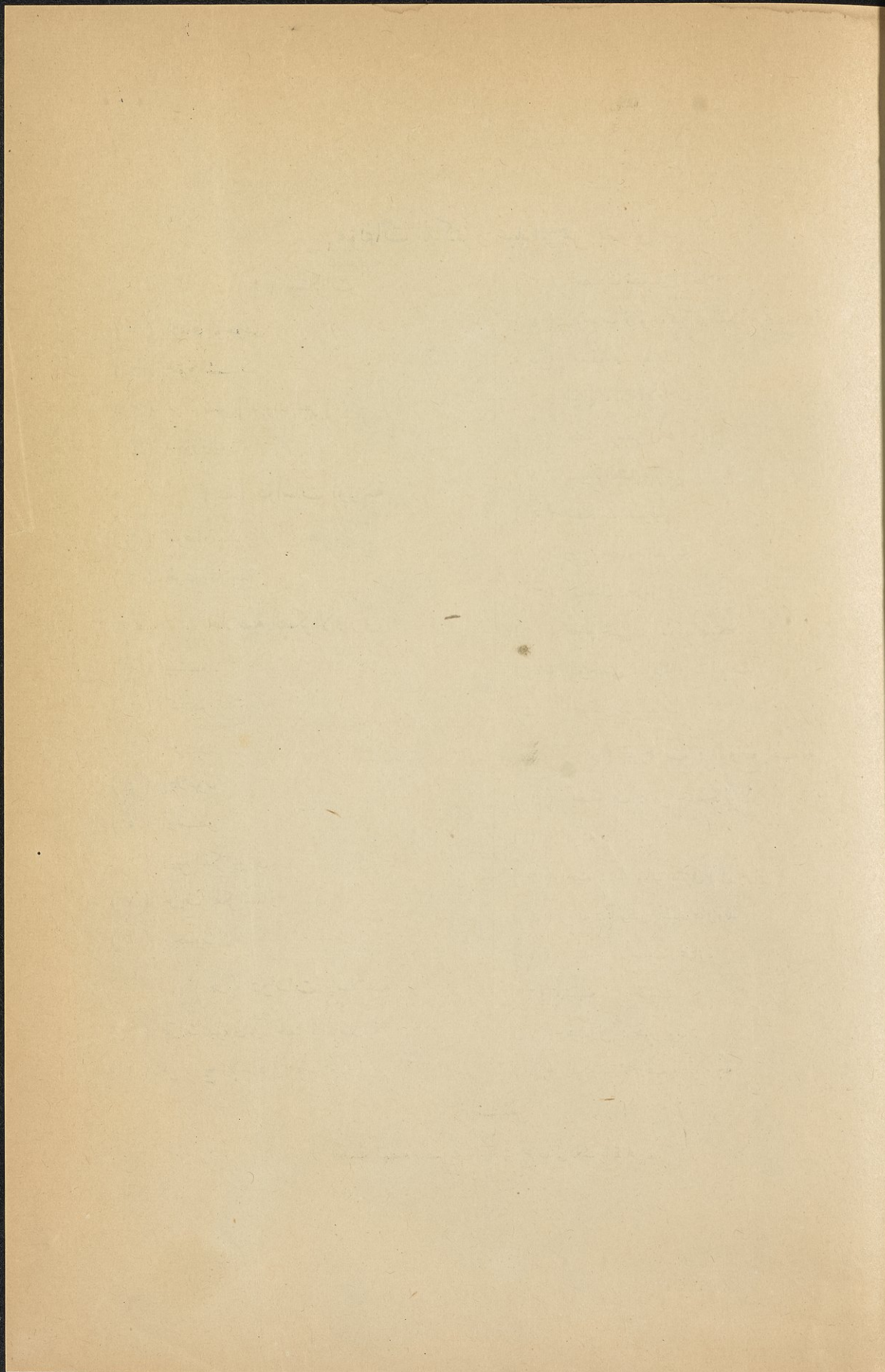
المطبعة

مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٩

X





مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوى

- (٣) شخصيات قلقة في الإسلام
 (٤) الإنسانية والوجودية في الفكر العربي
 (٥) أرسطو عند العرب
 (٦) المثل العقلية الأفلاطونية
 (٧) منطق أرسطو في ٥ أجزاء
 (٨) شهيدة العشق الإلهي
 (٩) شطحات الصوفية
 (١٠) روح الحضارة العربية
 (١١) الإنسان الكامل في الإسلام
 (١٢) فلوطرخس : الآراء الطبيعية
 (١٣) التوحيدى : الإشارات الإلهية
 (١٤) أفلوطين عند العرب
- (٥) ترجمات : الروائع المائة
- (١) أيشندورف : من حياة حائر برائر
 (٢) فوكيه : أندين
 (٣) جيته : الديوان الشرقى (في جزئين)
 (٤) برون : أسفار اتشيلد هارولد
 (٥) جيته : الأنساب المختارة
 (٦) نيتشه : زرادشت
 (٧) هيلدرن : هيپيون
 (٨) رلكه : صحائف مالتى برجه

(١) مبتكرات

- (١) الزمان الوجودى
 (٢) هموم الشباب
 (٣) مرآة نفسى [ديوان شعر]
 (٤) الحور والنور
- (ب) دراسات أوربية
- (١) الموت والعبقرية
 (٢) قلوب الفلاسفة
- خلاصة الفكر الأوربى

- (١) نيتشه
 (٢) اشبنجلر
 (٣) شو بنهور
 (٤) أفلاطون
 (٥) أرسطو
 (٦) ربيع الفكر اليونانى
 (٧) خريف الفكر اليونانى
 (٨) برجسون

(ح) دراسات إسلامية

- (١) التراث اليونانى في الحضارة الإسلامية
 (٢) من تاريخ الإلحاد في الإسلام

الناشر

مكتبة النهضة المصرية ، ٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

Aristoteles

دراسات إسلامية

- ٧ -

/Mantiq Aristū/

منطق أرسطو

٧-٢

حققه وقدم له

عبد الرحمن بدوي

الجزء الثاني

الناشر :

مكتبة النهضة المصرية ، ٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

N.Y. U. LIBRARIES

القاهرة

مطبعة دار الكتب المصرية

١٩٤٩

Near East

B
491
L8
A85
V. 2
C. 7

~~B
491
L8
A812
V. 2
C. 1~~

M. Y. U. LIBRARIES

فهرس الكتاب

صفحة	(١٦) الضلالة والجهل الناشئان عن
٣٦١—٣٥٦	مقدمات بغير أوساط
	(١٧) الجهل والضلالة الناشئان عن
٣٦٥—٣٦٢	مقدمات ذوات أوساط
٣٦٥	(١٨) الجهل سلب العلم
	(١٩) هل مبادئ البرهان محدودة
٣٦٩—٣٦٦	العدد أولاً بمحدودة
٣٧٠	(٢٠) عدد الأوساط غير لا محدود
	(٢١) في البراهين السالبة ليست
٣٧٣—٣٧١	المتوسطات بلا نهاية
	(٢٢) عدد الحدود متناه في البراهين
٣٨١—٣٧٣	الموجبة
٣٨٤—٣٨١	(٢٣) لوازم
٣٩٠—٣٨٤	(٢٤) فضل البرهان الكلي
٣٩٣—٣٩٠	(٢٥) فضل البرهان الموجب
	(٢٦) فضل البرهان المباشر على البرهان
٣٩٤—٣٩٣	السائق إلى المحال
٣٩٥	(٢٧) شروط العلم الفاضل
٣٩٦—٣٩٥	(٢٨) وحدة العلوم وتوقعها
٣٩٧—٣٩٦	(٢٩) تعدد البراهين
٣٩٧	(٣٠) الأشياء التي بالاتفاق لا تكون
	موضع البرهان
٣٩٩—٣٩٧	(٣١) امتناع البرهان بطريق الحس
٤٠٢—٣٩٩	(٣٢) تعدد المبادئ

كتاب التحليلات الثانية « كتاب البرهان »

صفحة

٤٦٥—٣٠٧	نقل أبي بشر متى بن يونس
	المقالة الأولى من كتاب البرهان
٤٠٦—٣٠٩	(نظرية البرهان)
٣١٢—٣٠٩	(١) ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود
٣١٧—٣١٢	(٢) العلم والبرهان
٣٢١—٣١٧	(٣) نقد بعض الأغلاط في العلم والبرهان
	(٤) تعريف ما هو بالكل وبالذات
٣٢٥—٣٢١	والكلي
٣٢٨—٣٢٥	(٥) الأغلاط في كلية البرهان
٣٣٢—٣٢٨	(٦) الضرورة في مبادئ البرهان
	(٧) عدم إمكان الانتقال من جنس
٣٣٤—٣٣٢	إلى آخر
٣٣٥—٣٣٤	(٨) البرهان يتعلق بالنتائج الثابتة أبدا
	(٩) المبادئ الخاصة والتي لا يمكن
٣٣٨—٣٣٥	البرهنة عليها في البرهان
٣٤٢—٣٣٨	(١٠) المبادئ المختلفة
٣٤٤—٣٤٢	(١١) المصادر
٣٤٨—٣٤٤	(١٢) السؤال العلمي
٣٥٣—٣٤٩	(١٣) العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعلة
٣٥٤—٣٥٣	(١٤) فضل الشكل الأول
٣٥٦—٣٥٤	(١٥) القضا بالسالبة غير ذوات الأوساط

صفحة	
٤٦١ — ٤٥٨	(١٧) هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا؟
٤٦٢ — ٤٦١	(١٨) العلة القريبة هي العلة الحقيقية
٤٦٥ — ٤٦٢	(١٩) إدراك المبادئ
كتاب الطوييقا	
٦٧٢ — ٤٦٧	نقل أبي عثمان الدمشقي
المقالة الأولى من كتاب الطوييقا	
٥٠١ — ٤٦٩	(الجدل وموضوعه — الحجج)
٤٧١ — ٤٦٩	(١) غرض هذا البحث
٤٧٢	(٢) فائدة الجدل
٤٧٣	(٣) المهارة في الجدل
٤٧٤ — ٤٧٣	(٤) نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي
٤٧٨ — ٤٧٤	(٥) دراسة عناصر الجدل تفصيلا
٤٧٩ — ٤٧٨	(٦) دراسة الألفاظ المحمولة
٤٨٠ — ٤٧٩	(٧) على كم نحو يقال الشيء بعينه
٤٨١	(٨) براهين الألفاظ المحمولة
٤٨٢	(٩) المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة
٤٨٤ — ٤٨٣	(١٠) القضايا الجدلية
٤٨٧ — ٤٨٥	(١١) المسألة الجدلية والوضع الجدلي
٤٨٨ — ٤٨٧	(١٢) البرهان والاستقراء الجدليان
٤٨٨	(١٣) الآلات التي يستخرج بها القياس
٤٩٠ — ٤٨٨	(١٤) اختيار القضايا
٤٩٨ — ٤٩٠	(١٥) البحث عن الألفاظ المشتركة

صفحة	
٤٠٦ — ٤٠٢	(٣٣) العلم والظن
٤٠٦	(٣٤) الذكاء
المقالة الثانية من كتاب البرهان	
٤٦٥ — ٤٠٧	(نظرية الحد والعلّة)
٤٠٨ — ٤٠٧	(١) أنواع المطالب
٤١١ — ٤٠٩	(٢) كل طلب هو للاوسط
٤١٤ — ٤١١	(٣) الفرق بين الحد والبرهان
٤١٧ — ٤١٥	(٤) لا برهان على الماهية
٤٢٠ — ٤١٧	(٥) الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة
٤٢٠ — ٤١٧	(٦) لا يمكن البرهنة على الماهية بالقياس الشرطي
٤٢٢ — ٤٢٠	(٧) الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية
٤٢٥ — ٤٢٢	(٨) الصلة بين الحد والبرهان
٤٢٨ — ٤٢٥	(٩) لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها
٤٢٩ — ٤٢٨	(١٠) أنواع الحد
٤٣٠ — ٤٢٩	(١١) العلل المختلفة مأخوذة أوساطا
٤٣٤ — ٤٣٠	(١٢) معية العلة والمعلول
٤٤١ — ٤٣٥	(١٣) حد الجوهر بطريق التركيب — استعمال القسمة
٤٥٢ — ٤٤١	(١٤) تحديد الأجناس
٤٥٣ — ٤٥٢	(١٥) اتحاد الأوساط في مسائل عديدة
٤٥٤ — ٤٥٣	(١٦) الصلة بين العلة والمعلول

صفحة	(٤) تطبيق المواضيع السابقة على الحدود البسيطة ٥٤٥
	(٥) تعميم المواضيع السابقة ٥٤٦-٥٤٥
	(٦) تطبيق المواضيع السابقة على العرض (المحمول) الخاص ٥٥١-٥٤٧
	المقالة الرابعة منه

	(المواضع المشتركة للجنس) ٥٨٣-٥٥٢
	(١) مواضع ٥٥٦-٥٥٢
	(٢) مواضع أخرى ٥٦٢-٥٥٧
	(٣) مواضع أخرى ٥٦٦-٥٦٢
	(٤) مواضع أخرى ٥٧١-٥٦٦
	(٥) مواضع أخرى ٥٧٧-٥٧٢
	(٦) مواضع أخرى ٥٨٣-٥٧٧

المقالة الخامسة منه

	(المواضع المشتركة للخاصة) ٦٢٣-٥٨٤
	(١) في الخاصة وأنواعها ٥٨٧-٥٨٤
	(٢) مواضع ٥٩٣-٥٨٧
	(٣) مواضع أخرى ٥٩٨-٥٩٣
	(٤) مواضع أخرى ٦٠٥-٥٩٨
	(٥) مواضع أخرى ٦١٠-٦٠٥
	(٦) مواضع أخرى ٦١٣-٦١٠
	(٧) مواضع أخرى ٦١٧-٦١٣
	(٨) مواضع أخرى ٦٢١-٦١٧
	(٩) مواضع أخرى ٦٢٣-٦٢٢

صفحة

(١٦) البحث عن الاختلافات ٤٩٨
(١٧) البحث عن المشابهة ٤٩٩-٤٩٨
(١٨) الانتفاع بآلات الجدول الثلاثة الأخيرة ٥٠١-٤٩٩

المقالة الثانية منه

(مواضع العرض المشتركة) ٥٣١-٥٠٢
(١) استهلال عام ٥٠٣-٥٠٢
(٢) مواضع ٥٠٧-٥٠٤
(٣) مواضع أخرى ٥١١-٥٠٧
(٤) مواضع أخرى ٥١٤-٥١١
(٥) مواضع أخرى ٥١٦-٥١٤
(٦) مواضع أخرى ٥١٨-٥١٦
(٧) مواضع أخرى ٥٢٢-٥١٨
(٨) مواضع أخرى ٥٢٤-٥٢٢
(٩) مواضع أخرى ٥٢٦-٥٢٤
(١٠) مواضع أخرى ٥٢٨-٥٢٦
(١١) مواضع أخرى ٥٣١-٥٢٨

المقالة الثالثة منه

(تلاوة مواضع العرض) ٥٥١-٥٣٣
(١) مواضع ٥٣٧-٥٣٣
(٢) مواضع أخرى ٥٤٢-٥٣٧
(٣) مواضع أخرى ٥٤٥-٥٤٢

(و)

صفحة	صفحة
٦٥٠-٦٤٨	المقالة السادسة منه
٦٥٣-٦٥٠	(المواضع المشتركة للحد)
٦٥٦-٦٥٣	(١) تقسيم عام لمشاكل الحد ...
٦٥٩-٦٥٧	(٢) غموض الحد ...
٦٦٢-٦٦٠	(٣) إسهاب الحد ...
٦٦٤-٦٦٢	(٤) مواضع أخرى ...
٦٦٩-٦٦٥	(٥) مواضع أخرى ...
٦٧٢-٦٧٠	(٦) مواضع أخرى ...

كتاب التحليلات الثانية

نقل أبي بشر متى بن يونس

Handwritten text in a cursive script, possibly a name or title.

Handwritten text in a cursive script, possibly a date or a short note.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كُتِبَ « أنولوطيقا الأواخر » ، وهو المعروف بكتاب « البرهان »
لأرسطوطاليس ، نقل أبي بشر متى بن يونس القنّائي إلى العربي
من نقل اسحق بن حنين إلى السرياني

المقالة الأولى

< نظرية البرهان >

قال أرسطوطاليس :

< ضرورة المعرفة المتقدمة الوجود >

كل تعليم وكل تعلم ذهني إنما يكون من معرفة متقدمة الوجود . وهذا
يكون لنا ظاهراً ، إذا ما نحن نظرنّا في جميعها : وذلك أن العلوم التعليمية^(١)
بهذا النحو تحصل عندنا ، وكل واحدة من تلك الصناعات الأخر . وعلى
هذا المثال يجري الأمر في الأقاويل^(٢) أيضاً ، أعني التي تكون بالمقاييس والتي
تكون باستقراء ، فإن كلا العلمين إنما يجعلان التعليم بأشياء متقدمة المعرفة :
فبعضها يقتضِب اقتضاباً على < أساس : إما أن الخصوصم^(٤) > فهموا ، وبعضها

(١) أي الرياضيات . (٢) الأقاويل : الأقاويل الجدلية ، سواء أكانت

تم عن طريق القياس أم عن طريق الاستقراء . (٣) ص : كلي .

(٤) خرم في الأصل ، أكنناه وفقاً للاصل اليوناني .

يبين الكلي من قبل ظهور الجزئى . - وكذلك تُقنع < المجج > الخطبية ،
وذلك أنها إما أن تُقنع بالأمثلة - وهذا هو الاستقراء ، وإما بالأ > ثوميا
أى القياس الإضمارى ، وهو < أيضا قياس . وقد تجب ضرورة ما يُقدّم
فيُعرف على جهتين : فبع > يضا تحتاج من < الضرورة إلى أن تتقدّم
فتتصور أنها موجودة ، وبعضها الأولى أن نفهم فيها على ماذا يدل القول .
وبعض الأشياء قد تدعو الضرورة إلى أن يُتقدّم فيعرف من أمرها كلا
الصنفين . مثال ذلك أن فى كل شىء قد يصدّق إما الموجبة وإما السالبة ،
فإنه موجود ؛ وأما فى المثلث فإنه يعرف أنه يدل على هذا الشىء ؛
وأما فى الوحدة فكلا الصنفين : أعنى على ماذا يدل وأنها موجودة . وذلك
أن كل واحد من هذه ليس هو معروفا لنا على مثال واحد .

١٠

١٥

وقد يتعرّف الإنسان بعض الأشياء ، وقد كان [١٩٢ ب] عرفه
قديمًا ؛ وبعض الأشياء يعلمها من حيث يحصل تعرفها معًا ، مثال ذلك
جميع الأشياء الموجودة تحت الأشياء الكلية التى هو مُقنّن لمعرفتها . فإنه أما
أن « كل مثلث زواياه مساوية لقاآئمتين » فقد كان تقدّم فعلم ، وأما أن
« هذا المرسوم فى نصف الدائرة وهو مثلث » فقد نتعرفه ونعلمه مع

٢٠

-
- (١) فوقها : فيأخذ . (٢) ف (= فوقها) : أى المجهول .
(٣) ف : المفروض . (٤) ص : تدعوا (٥) ف : على المقدمات .
(٦) ف : مثال على المحمول فى المعقول . (٧) ف : مثال على المفروض .
(٨) ف : من قبل .

- إحضارنا إياه (فإنه قد توجد بعض الأشياء تعامها إنما يكون بهذا النحو ،
وليس إنما يعرف الأخير بالمتوسط : وهذه هي جميع ما كان من الأشياء
الجزئية وليس يقال على موضوع^(١) فقبل أن يحضر ويحابه أو يقبل القياس ،
٢٥ فلعله قد يجب أن يقول إنا بنحو ما نعرفه ؛ وأما بنحو آخر فلا . وذلك أن
الذي لم يكن يعلم أن هذا موجود على الإطلاق ، فكيف يعلم أن زواياه مساوية
لقائمتين على الإطلاق ؟ لكن من البين أنه إنما يعلم هذا بأنه عالم بالكلية ،
وأما على الإطلاق فلا يُعلم . وإلا فقد تلزم الحيرة المذكورة في كتاب «مانن»^(٢)
٣٠ وذلك أنه : إما ألا يكون الإنسان يعلم شيئاً ، وإما أن يكون إنما يتعلم الأشياء
التي يعلمها . وليس ينبغى أن نقول في هذا كما قال القوم الذين راموا أن
يحلوها ، فإنهم قالوا : أترك تعلم أن كل ثنائية زوج ، أم لا ؟ فإذا
> قال < إني لأعلم ذلك ، يحضرونه ثنائية ما لم يكن يظن : ولا أنها
> موجودة^(٣) < ولا أنها زوج . وذلك أنهم قد يحلون هذه بأن يقولوا
> إنه ليس كل ثنا< ثنية يعلم أنها زوج ، لكن إنما يعلم أنها زوج من يعلم^(٤)
أنها ثنائية ه > < كما > إذا . على أنهم يعلمون ما عندهم البرهان عليه وما قد
٧١ ب
- (١) هامش : + ما بين هاتين العلامتين يفيد فيه معنى غير المعنى الذي كان
كلامه فيه . (٢) هامش : أى حيث هو تحت الكل . (٣) ف :
أى من حيث هو مشهور . (٤) ف : بالكلية . (٥) ف : أى بالحقيقة .
(٦) عند هذا الموضع فى الهامش : «أى المتشككين» فهو تفسير لعنوان محاوره أفلاطون ،
راجع محاوره مينون ٨٠ هـ ، وفارن «التحليلات الأولى» م ٢ ف ٢١ ص ٦٧ أ وما يتلوه .
(٧) عند هذا الموضع فى الهامش : هذا حل الحيرة على غير الصواب .
(٨) نخرم فى الأصل المخطوط . (٩) ص : التى . (١٠) ما : مفعول «يعلمون» .

أخذوا برهانه . والبرهان الذي حصلوه ليس هو أن كل ما يعلمون أنه مثلث أو أنه عدد ، لكن على الإطلاق في كل عدد وكل مثلث . وذلك أنه ليس يقتضِب ولا مقدّمة واحدة هذه حالها ، أعني : «العدد الذي تعرفه» أو «المستقيم الخطوط الذي أنت عارف به» ، لكن على الإطلاق^(١) . لكن لا شيء فيما أُظنّ يمنع أن يكون الأمر الذي يعلمه الإنسان قد يعلمه من جهة [١١٩٣] ولا يعلمه من جهة* . ذلك أن القبيح الشنيع ليس هو أن يكون ما يتعلمه يعرفه بنحو ما ؛ لكن إنما القبيح أن يكون ذلك بهذا النحو الذي به يعلمه كما هو الأمر .

٢

< العلم والبرهان >

وقد يظن بنا أنا نعرف كل واحد من الأمور على الإطلاق^(٢) ، > لا على طريق السوفسطائيين < الذي هو بطريق العَرَض ، متى ظنّ بنا أنا قد تعرّفنا العلة التي من أجلها الأمر ، وأنها هي العلة ، وأنه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى . ومن البين أن هذا هو معنى : « أن يعلم » . وذلك أن الذين لا يعلمون والذين يعلمون : أما أولئك فقد يتوهمون من أمر الشيء أن هذه حاله ؛ وأما العلماء فقد يوجد لهم هذا المعنى^(٤) . فإذا ما لنا العلم به > وجوداً < لا يمكن > أن يكون^(٦) < على جهة أخرى .

(١) ف بالأمر : أي على الكلي .

* عند هذا الموضع بالهامش : حل الحيرة على الصواب .

(٢) ف : أي بالحقيقة . (٣) هذا الموضع تأكلت حروفه . (٤) ف بالأحرى :

أي المعرفة . (٥) مكتوبة بالهامش بالطول . (٦) خرم في المخطوط .

فأما إن كان قد يوجد نحو آخر للعلم فإننا نخبر عنه بأخره. وقد نقول إننا نعلم
 عالماً يقيناً بالبرهان أيضاً ، وأعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني ؛ وأعني^(١)
 بالمؤتلف اليقيني الذي تعلمه بما هو موجود لنا. — فإن كان معنى أن يعلم هو على^(٢)
 ما وضعنا ، فقد يلزم ضرورة أن يكون العلم البرهاني من قضايا صادقة ،
 وأوائل غير ذات وسط ، وأن يكون أعرف من النتيجة ، وأكثر تقدماً
 منها ، وأن يكون عللها . وذلك أنه بهذا النحو تكون مبادئ مناسبة أيضاً.
 < على أن >^(٣) الذي قد مر من القياس قد يكون من غير هذه أيضاً ،
 وأما البرهان فلا يكون ، < لأنه لن يكون محصلاً لليقين > . أما أن تكون^(٤)
 القضايا صادقة فقد يلزم من قبل أنه لا سبيل إلى أن يعلم < ما ليس >
 بوجود ، مثال ذلك أن القطر < مشا > رك للضلع . وأما أن البرهان
 من أوائل غير مبرهنة ، < فذلك > أنه لم يكن يوجد السبيل إلى أن تعلم إذا^(٥)
 لم يكن عليها برهان . وذلك أن معنى أن تعلم الأشياء التي عليها برهان لا بطريق
 العرض ، إنما هو أن تقتني البرهان عليها . — < ثم > وأن يكون عللاً أيضاً
 وأن يكون أعرف وأقدم : أما علل فمن قبل أنا حينئذ نعلم متى علمنا العلة .
 وأما أنها أقدم فإن كانت عللاً ؛ وأما أنها أعرف فلا بنحو واحد ، أعني

(١) ف : العلى . (٢) ف بالأحر : من طريق ما هو موجود .

(٣) خرم في المخطوط . (٤) ص : وقد .

(٥) ف : لا يحتاج إلى برهان .

(٦) هامش : أي أنه إن كانت مسائل تحتاج إلى برهان فلا سبيل إلى أن يعلمه بدون

البرهان .

بأن يفهمها، لكن بأن تعلم أنها موجودة - . وأن يكون أكثر تقدماً وأعرف هو على ضربين : وذلك أنه ليس أن يكون [١٩٣ ب] الشيء متقدماً عند الطبيعة وأن يكون عندنا أكثر تقدماً هو معنى واحداً بعينه ؛ ولا أيضاً أن يكون أعرف عند الطبيعة وأن يكون أعرف عندنا معنى واحداً بعينه .^(١)

وأعنى بالتي هي < أقدم وأعرف > عندنا < تلك التي تكون > أقرب إلى الحس . وأما التي هي أقدم وأعرف على الإطلاق < فإنها > هي الأشياء التي هي أكثر بعداً منه . والأشياء التي هي أبعد ما تكون منه هي الأمور الكلية خاصة . والتي هي أقرب ما يكون منه هي الأشياء الجزئية والوحيدة . فهذان قد يقابل بعضهما بعضاً .

١٧٢

ومعنى أنه من الأوائل هو أنه من مبادئ مناسبة . وذلك أني إنما أعنى بالأول والمبدأ معنى واحداً بعينه . ومبدأ البرهان هو مقدمة غير ذات وسط . وغير ذات الوسط هي التي ليس توجد أخرى أقدم منها . فأما المقدمة فهي أحد جزئي < القول > ، أعنى < جعل > الحكم واحداً على واحد . وأما الديالكتيقية ، أعنى الجدلية ، فهي التي تقتضب أحد جزئي المناقضة : أيهما كان . وأما الأبودقتيقية ، أي البرهانية ، فهي أحد جزئي المناقضة مع التحديد ، وهو الصادق . وأما الحكم فهو أي جزء كان من المقابلة . وأما المناقضة فهي أنطيثاسس ، أعنى التقابل الذي الأوسط له بذاته .

١٠

(١) ص : واحد . (٢) ف : أي على الحقيقة . (٣) ص : فهي .

(٤) خرم في المخطوط فأكلنا بواسطة الأصل اليوناني .

- وجزء المناقضة : وأما ما كان على شيء فهو موجب ، وأما ما كان^(١)
من شيء فهو سالبه . وأما المبادئ القياسية غير ذات وسط : أما ما كان
لا سبيل إلى أن تبرهن ، ولا أيضا يلزم ضرورة أن يكون حاصلًا لمن
يع ^(٢) < بل شيئًا ما ، فإنني أسميه وَضْعًا . وأما < ما كان > ^(٣) ن منها
لقد يجب ضرورة أن يكون المتعلم < حاصلًا عليه فهو > أكسيوما ،
أعني < الشيء > المتعارف : فإنه قد توجد بعض الأشياء < من هذا
الجنس > ، وذلك أن عادتنا أن نستعمل هذا الاسم في أمثال هذه خاصة .
وأما الوضع فإنني أسمى ما يقتضِب أي جزء من جزئي الحكم كان -
وهو أن الشيء موجود أو غير موجود - أيوباثيسيس^(٤) ، أعني الأصل الموضوع ؛
وأما ما كان غير هذا فالتحديد . فإن التحديد هو وضع ، وذلك أن صاحب
العدد < قد > ^(٥) يضع أن الوحدة ما لا ينقسم بالكم وضعًا ، وليس هو أصلًا
موضوعًا . وذلك أن معنى ما هي الوحدة ومعنى أنها موجودة ليس هو
واحدًا بعينه .

- ٢٥ ولما كان قد يجب أن نصدق بالأمر ونعلمه من طريق مالنا [١١٩٤]
عليه ، مثل هذا القياس الذي نسميه أبودكسيسيس^(٦) ، أعني البرهان ، وهذا هو

(١) أي ما يحمل فيه شيء على شيء أو محمول على موضوع فهو إيجاب ، وما يسلب محمولًا عن

موضوع فهو سلب . (٢) these = وضع ؛ أكسيوما : ἀξίωμα

(٣) خرم في المخطوط . (٤) ὑπόθεσις = hypothèse

(٥) ف : تحديد . (٦) ἀπόδειξις

موجود بأن هذه موجودة ، أعني التي منها يكون السلوجسموس نفسه ،
فقد يجب ضرورة ليس أن نكون عارفين بالأوائل فقط : إما بجمعها ،
وإما ببعضها — لكن أن نكون عارفين بها أكثر . وذلك أن ما من أجله
يوجد كل واحد هو أبداً أكثر وجوداً : مثال ذلك محبتنا للذي من أجله
يجب أكثر^(١) .

فإن كما إذن إنما نعلم ونتيقن ونصدّق من أجل الأوائل ، فتصدّقنا
وتيقنتنا لها أكثر ، إذ كان تصديقنا بالأشياء الأخيرة إنما هو > عن طريقها .
إلا أنه < غير ممكن أن يكون الإنسان عارفاً أكثر من التي هو عالم بها
بالأشياء التي يتفق له لا أن يعلمها^(٢) ، ولا أن يكون حاله في علمها أفضل ،
ولا يكون حاله من أمرها كما لو اتفق له أن يعرفها^(٣) . وهذا قد يلزم إن
لم يتقدّم الإنسان فيعرفها من التي إنما يصدّق بها من أجل البرهان . فقد
يلزم ضرورة أن يكون تصديقنا بالمبادئ — إما بجمعها أو ببعضها — أكثر
من النتيجة .

فمن كان عازماً على اقتناء علم برهاني فقد يجب عليه لا أن يكون تعرفه
وتصديقه بالمبادئ فقط أكثر من تعرفه وتصديقه لما يتبين منها ، بل ألا^(٥)

(١) ش : الذي من أجله نحب إياه نحب أفضل . (٢) ف : يعرفها .

(٣) ش : + ... + نقل الفاضل يحيى : فغير ممكن أن يصدّق إنسان بأشياء لم يتقوله

لا أن يعلمها ، ولا أيضاً أن يكون فيها مجال أفضل مما لو اتفق له أن يعلمها ، أكثر من تصديقه

بالأمور التي يعلمها . (٤) ف : فيعلمها . (٥) ف : عنها .

يكون عنده شيء آخر من الأشياء المقابلة للبادئ . وهذه هي الأشياء التي منها
يكون قياس المغالطة المضاد أكثر تصديقا منها وأعرف ، إذ كان قد يجب
على من كان عالما على الإطلاق ألا يشوب تصديقه تغير .^(١)

٣

< نقد بعض الأغلط في العلم والبرهان >

- ٥ . فأما قومٌ فقد يظنون أنه - < لما > كان قد يجب أن تعلم
الأوائل - فإنه ليس < تمكن ا > لمعرفة . وقومٌ آخرون قد يظنون أنه
قد توجد معرفة ، غير أن البرهان قد يكون على كل شيء . وهذان الرأيان
ولا واحد منهما صادق ، ولا أيضا ضروري . فإنه : أما أولئك فإنهم لما
وضعوا أنه لا سبيل إلى علم شيء على وجه آخر ، ولا يوجبون التصاعد إلى
ما لا نهاية ، قالوا بذلك من قبل أنه لا سبيل إلى علم الأشياء التي هي أكثر
تأخرًا من الأشياء التي هي أكثر تقدمًا من أمور لا أوائل لها . (وقولهم هذا
مستقيم صواب ، وذلك أنه غير ممكن أن نقطع الأشياء التي لا نهاية لها).
١٠ . فإن كانت متقدمة وقد توجد [١٩٤ ب] مبادئ فهذه هي غير معلومة ،

(١) من : تأكلت حروفها . (٢) ص : أنه .

(٣) ف : أى بغير برهان .

(٤) فوقها بالأحر : ما لا نهاية له .

(٥) فوقها بالأسود : كان متقدما .

إذ كان ليس عليها برهان . وهذا هو الذى يقولون إنه وجدته فقط معنى العلم .

فإن لم يكن سبيل إلى علم الأوائل ، فإنه لا سبيل إلى أن نعلم على الإطلاق الأشياء أيضا التى عن هذه . ولا سبيل أيضا إلى أن تعلم على الحقيقة ، اللهم إلا أن تكون بنحو الأصل الموضوع ، وهو إن كانت تلك موجودة .

وأما أولئك الآخرون فقد يُقرون ويدعون بوجود العلم . وذلك أنهم يقولون إن العلم إنما هو بالبرهان فقط ، غير أنهم يقولون إنه لا مانع يمنع أن يكون برهان على كل شيء . فإنهم زعموا أنه قد يمكن أن يكون البرهان دورا ولبعض الأشياء ببعض .

١٥

وأما نحن فنقول أن ليس كل علم فهو برهانا ، لكن العلم الذى من غير توسط هو غير مبرهن . (فأما أن هذا واجب ضرورة فهو بين . وذلك أنه إن كان قد يجب ضرورة أن نعرف الأشياء التى هى أكثر تقدما والأشياء التى منها البرهان ، وقد تقف المتوسطات وقتا ما : فهذه قد يجب ضرورة أن تكون غير مبرهنة) . فهذا القول تقول فى هذه على هذا النحو ؛ وأنه ليس إنما يوجد العلم فقط ، بل قد نقول إنه يوجد أيضا مبدأ ما للعلم هو الذى به تُتعرَّف الحدود .

٢٠

-
- (١) ف : على طريق .
(٢) ف : إلا أنهم .
(٣) ف : فانه .
(٤) ص : برهان .
(٥) ف : المعرفة .

فأما أنه غير ممكن أن يتبين شيء على < شيء بالبرهان بالمعنى الـ > أدق
فبين ، إذ البرهان إنما يجب أن يكون من الأشياء التي هي أكثر تقدماً
> وأكثر معرفة ، لأنه من المستحيل أن تكون أشياء بعينها بالنسبة إلى
أشياء بعينها أكثر تقدماً < وأكثر تأخرًا > إلا < عند ما نسأل متى
> يمكن < أن تكون : أما هذه فعندنا ، وأما هذه فعلى الإطلاق
٣٠ - أنه > بهذه تكون الطريقة < التي يصير بها الشيء معروفاً بالاستقراء .
وإن كان هذا هكذا ، لا يكون تحديد < نا > بالمعنى العلم على الإطلاق
جرى على الصواب ، لكن يكون مضاعفاً من قبل أن البرهان الآخر لا يكون
على الإطلاق من الأشياء التي هي أعرف .

وقد يلزم الذين يقولون إنه يكون البرهان بالدور ليس هذا الذي خبرنا
به الآن فقط ، لكن ألا يكونوا يقولون شيئاً آخر ، غير أن هذا موجود بأن
هذا الشيء نفسه موجود - وعلى هذا القياس قد يسهل أن يتبين كل شيء .
٣٥ ومن البين أن هذا لازم إذا [١١٩٥] وضعت حدود ثلاثة . وذلك أنه
لا فرق بين أن يقال إن التحليل بالعكس^(٢) قد يكون بأشياء كثيرة ، وبين أن
يقال إنه يكون بأشياء يسيرة . ولا فرق أيضاً بين أن يقال إنه يكون بأشياء
يسيرة ، وبين أن يقال إنه يكون بشيئين . وذلك أنه إن كان متى كانت آ

(١) غير واضحة في المخطوط ؛ ويقصد : أما أنه غير ممكن أن يكون البرهان - بالمعنى

المطلق - دورياً ، فهذا بين ... (٢) ف : النحو .

(٣) ف : يعنى القياس .

موجودة ، كانت ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت هذه موجودة
فـ > موجودة ، فإنه إذا كانت آ موجودة قد تكون > موجودة . فإن
كان متى كانت آ موجودة تكون ب من الاضطرار موجودة ، وإذا كانت
> ب < موجودة فـ آ موجودة (فإن هذا هو البرهان بالدور) ، فلتوضع
> آ مكان > . وإذن فإن قولنا إن < كانت ب موجودة تكون آ
موجودة ، هو > القول بأنه إذا كانت ب موجودة فإن > موجودة < ،
وهذا هو أن يقال إنه متى كانت آ موجودة > فإن > موجودة .
> و آ هما شيء واحد بعينه . فقد يلزم إذن القائلين < إن البرهان <
يكون دورا > ألا يقولوا < أشياء أخر غير أنه إذا كانت آ موجودة
> فإن آ موجودة ، وبهذا < قد يسهل أن يتبين البرهان على
كل شيء .

١٧٣

٥

١٠

> وكذلك فإن مثل هذا البرهان لا يمكن إلا في < الأشياء التي يلزم
بعض > بها بعضا ، مثل الصفات الحقيقية . كذلك قد أثبتنا أننا إذا قنعنا
بأن نضع حداً < واحداً ، أنه لا عندما توضع حدود > على نحو خاص ،
ولا أيضا عندما يوضع وَضْعٌ واحد < يلزم شيء آخر ، وأنه إنما يمكن
أقل ما يكون من وضعين أوليين متى أردنا أن نقيس . فإن كانت آ لازمة
لـ ب و ح ، وكان هذان لازمين بعضهما بعضاً ولازمين لـ آ ، فعلى هذا

(١) ف : فـ ب . (٢) ف : ومتى .

(٣) راجع التحليلات الأولى ، ١٣ ، ١٤ ، ٢٥ .

النحو قد يمكن أن يتبين البعض من البعض جميع الأشياء التي صودر عليها
١٥ في الشكل الأول عاماً بين في الأفاويل في القياس^(١) . وقد بين أيضاً أن
في الشكلين الآخرين إما ألا يكون قياس ، وإما ألا يكون على الأشياء
المأخوذة . فأما الأشياء [١٩٥ ب] التي لا تنعكس فتحمل^(٢) ، فالسبيل
أن تتبين دوراً^(٣) . ولذلك لما كانت أمثال هذه في البراهين يسيرة^(٣) ، فمن البين
الظاهر أن القول بأن البرهان يكون من البعض على البعض — فإن من قبل
٢٠ هذا قد يمكن أن يكون برهان على كل شيء — هو قول باطل وغير ممكن .

٤

< تعريف ما هو بالكل وبالذات والكل >

ولما كان الأمر الذي العلم به على الإطلاق غير ممكن أن يكون على
خلاف ما هو عليه ، فمن الاضطرار أن يكون المعلوم هو الأمر الذي يكون
بالعلم البرهاني . والعلم البرهاني هو الحاصل لنا من طريق أنه يحصل لنا
برهانه : فالبرهان إذاً هو قياس يكون عن مقدمات ضرورية . فقد ينبغي
إذن أن يؤخذ من ماذا ومن أى الأشياء يكون البرهان . — ولنفصل أولاً
٢٥ لماذا نقول : < محمول على كل الموضوع ، و > لماذا < هو بذاته ،
ولماذا هو يقال بالكل > .

(١) أى أننا قد بينا ذلك في كتبنا الخاصة بالبحث في القياس .

(٢) ش : التي لا تتكافأ في الحمل . — فالسبيل : الصواب أن يقال : فلا سبيل ...

(٣) ف : بالدور . (٦)

< أما > ما نقول فيه إنه على الكل ، فهو شيء لم يكن على البعض
< دون أن يكون > على البعض < الآخر > ، أولاً كان في وقت ما
موجوداً وفي وقت آخر غير موجود : مثال ذلك إن كان الحيوان على كل
إنسان ؛ فإنه إن كان القول في هذا < إنه إنسان > ، فالقول فيه < إنه
حيوان > أيضاً صادق ؛ وإن كان أحدهما الآن صادقا ، < فالآخر كذلك
صادق في نفس الوقت . وإذا > كانت النقطة في كل خط ، < فالأمر
على هذا النحو كذلك . والبرهان على ما قلنا > إنما يأتي بالمعادنة ، فنعاندها
بها القول بأنه > إذا كان الحمل صحيحا على كل الموضوع ، فإنه < موجود
في شيء ما ، أو أنه ليس بموجود في وقت ما .

٣٠

و < ماهو « بذاته هو أولاً » > الأشياء الموجودة فيها هو الشيء ^(١) :
مثال ذلك في المثلث الخط ، وفي الخط النقطة . وذلك أن جوهرهما هو
في هذه الأشياء .

٣٥

والأشياء التي توجد في القول المخبر ماهو الشيء ، وجميع ما كان من
الأمور توجد لأشياء ، تلك الأشياء موجودة في القول المخبر ماهي . مثال
ذلك : الاستقامة ^(٢) والانحناء موجودان للخط ؛ والفرد والزوج للعدد ؛ والأول
والمركب ؛ والمتساوي الأضلاع [١١٩٦] والمختلف الطول ؛ وجميع هذه قد
توجد في القول المخبر ماهي : أما هنالك فالخط ، وأما هاهنا فالعدد . وكذلك

٧٣ ب

(١) هو = ماهية = essence . (٢) مشكولة في الأصل .

في تلك الأشياء الأخر الباقية أيضا ، فإنى أقول لأمثال هذه إنها موجودة بذاتها^(١) للجزئيات والآحاد ؛ فأما جميع الأشياء التي ليست موجودة على أحد هذين الضربين فهي أعراض : مثال ذلك الموسيقى أو البياض للحيوان .

- ٥ وأيضا ما لا يقال على شيء آخر موضوع ، مثال ذلك > بالنسبة إلى من < يمشى إنما هو الذى يمشى ، وهو شيء آخر . وكذلك الأبيض أيضا . وأما الجوهر وكل ما يدل على المقصود إليه بالإشارة فليس إنما هي موجودة من حيث هي شيء آخر . — فالأشياء التي لا تقال على شيء موضوع أقول إنها بذاتها ، وأما التي هي على موضوع فهي أعراض^(٢) .
- ١٠ وأيضا على نحو آخر ما هو موجود لكل واحد من أجل ذاته ، أقول إنه بذاته ؛ وأما ما لم يكن من أجل ذاته فعرض . مثال ذلك إن كان عندما يمشى إنسان ما حدث البرق ، فذلك عرض^(٣) ؛ وذلك أنه ليس إنما حدث البرق من أجل أنه يمشى ، لكن إنما نقول إن هذا عرض واتفق . فأما إن كان من أجله نفسه فهو بذاته : مثال ذلك أن يكون الإنسان عندما يُنحَر يموت ، فنقول إن ذلك بذاته من قبيل أن ذلك كان بسبب الذبح ؛ وليس إنما عرض واتفق أنه عندما ينحر يموت^(٤) .

(١) ش : موجودة الجزئيات للاحاد بذاتها... (غير واضح) .

(٢) ف : أى في موضوع . (٣) فى الصلب : بر ، والتصحيح بالهامش بخط أحدث .

(٤) غير واضحة لخرم فى الأصل .

والتي تقال في المعلومات على الإطلاق < إما > على أنها موجودة في المحمولات، وهذه موجودة في تلك، فهي موجودة من أجل ذاتها من الاضطرار، وذلك أنه غير ممكن ألا تكون موجودة إما على الإطلاق وإما المتقابلة. مثال ذلك في الخط: إما الاستقامة، وإما الانحناء؛ وفي العدد: إما الفرد وإما الزوج. وذلك أن المضاد إما عدم وإما تقيض في ذلك الجنس نفسه: مثال ذلك: الزوج هو ما لم يكن في العدد فردا من قبل [١٩٦ ب] أنه قد يلزم لزوما. فلهذا السبب كان من الاضطرار إما موجبة وإما سالبة. فمن الاضطرار أن هذه أيضا موجودة بذاتها. فبهذا النحو يتلخص ما هو على الكل وما هو بذاته.

وأما الكلي فأعني به الأمر الموجود للكل وبذاته وبما هو موجود^(٢). فمن البين إذن أن جميع الأشياء التي هي < كلية > هي موجودة للأشياء من الاضطرار. وقولي « بذاته » وقولي « بما هو موجود » هما > أشياء واحدة < بأعيانها. مثال ذلك: أن النقطة موجودة للخط بذاتها والاستقامة أيضا، وذلك أنهما موجودان له بما هو خط. والتساوي أيضا للزاويتين القائميتين هو شيء موجود للثلث بما هو مثلث، وذلك أن المثلث زواياه الثلاث مساوية للقائميتين بذاته. < والمحمول إن كان هو > الكلي، فحينئذ يكون موجودا — متى وجد — في أي شيء اتفق^(٥)، ويتبين أنه موجود

(١) ف: الشيء. (٢) ف: أي أول. (٣) ف: بذاته. (٤) ف: المساواة. (٥) ف: كان.

- في الأول أيضا . مثال ذلك أن يكون التساوي للقائمتين ، لا للشكل على طريق الكلية . هذا على أنه قد يوجد السبيل ليتين أن للشكل زاويتين مساويتين لقائمتين ، لكن ليس في أى شكل اتفق ، ولا أيضا يستعمل هذا المعنى المبرهن في أى شكل اتفق . وذلك أن المربع هو شكل وليس له زوايا مساوية لقائمتين ، لكن ليس ذلك أولا ، لكن إنما ذلك أولا للثالث .
- ٣٥
- ٤٠
- ١٧٤
- فالأمر الذي أى شىء اتفق منه هو الأول مما يتبين أن له زوايا مساوية لقائمتين أو شىء \langle يثا آخر ، \rangle أى شىء كان . فهذا هو موجود أولا على طريق الكلى . والبرهان \langle بذاته \rangle على طريق الكلى هو لهذا . وأما تلك الأخر فذلك على نحو ما ، لا بذاته ، لوجود ذلك المتساوى السابقين ليس هو على طريق الكلى ، لكن ذلك قد يقصد .

٥

\langle الأغلط في كلية البرهان \rangle

- وقد ينبغي ألا تُتَّخَذَ ويغيب عنا أنا مرات كثيرة قد يعرض أن نقول بأن نظن أنه ليس الأمر الذى يبين أولا كلى ، أو عندما نظن أنه قد تبرهن الأول الكلى برهانا . وقد تُتَّخَذَ هذه الخدعة ويعنى عنا هذا المعنى : إما بأنه لا يوجد ولا شىء واحدا يقتضيه هو أعلى [١١٩٧] غير الأشياء الجزئية

(١) غير واضحة في الأصل . (٢) غير واضحة تماما ويمكن أن تقرأ : بوجود .

(٣) ف : أى بأن يوجد لغيره . (٤) تحتها : الأولى .

(٥) كذا ! فهل صوابه : يغيب ؟ (٦) ص : واحد .

- والوحيدة ، فإما أن يوجد إلا أنه يكون الأمر المحمول على أمور مختلفة بالنوع
غير مسمى ؛ وإما أن يعرض أن يكون وجوده كالكل في الجزء في الأشياء
التي يتبين فيها . وذلك أن في الأشياء الجزئية قد يكون البرهان موجودا وعلى
الشكل ، غير أنه ليس هو لهذا أولا على طريق الكلية . وأعني بقولي لهذا
أن يكون البرهان من طريق ما هو هذا متى كان له أول على طريق الكلية .
فإن بين الإنسان أن الخطوط المستقيمة لا تلتق ، فقد يظن أن البرهان هو لهذا
الشيء من قبل أنه موجود في جميع المستقيمة . وليس الأمر هكذا ، لأنه
ليس بسبب أن هذه هي متساوية على هذه الجهة يكون هذا موجودا ، لكن
من قبل أنها متساوية كيفما اتفق . — ولو لم يكن مثلث إلا المثلث المتساوي
الساقين ، لقد كان لظان أن يظن أن البرهان هو له من حيث هو متساوي
الساقين ، — وأن يكون ما هو يتناسب بالتبديل متناسبا أيضا بما هي أعداد
وبما هي خطوط وبما هي مجسمات وبما هي أزمنة ، كما كان ^(١) بينا على
كل واحد منها على انفراده . فكان يمكن في كلها أن يتبين أمرها ببرهان
واحد ، لكن أما كان ليس يوجد شيء واحد مسمى هو هذه بأجمعها ،
أعني الأعداد والأطوال والأزمنة والمجسمات ، وهي مختلفة بالنوع ، فإنما
كان يقتضيه كل واحد منها على انفراده . > وأما البرهان الآن < فبما هو
كلي يتبين . وذلك أنه لم يكن البرهان بما هي خطوط أو بما هي أعداد ،
لكن من قبل الأمر الذي من أجله يضعونه أنه كلي ولهذا السبب . ولا

(١) ف : بين .

إِنَّ بَيْنَ إِنْسَانٍ أَيْضًا فِي وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَثَلَاتِ بَرَهَانٌ وَاحِدٌ أَوْ بَرَاهِينٌ
مُخْتَلِفَةٌ أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَتَسَاوِي الْأَضْلَاعِ عَلَى انْفِرَادِهِ وَغَيْرِ الْمَتَسَاوِي
الْأَضْلَاعِ وَالْمَتَسَاوِي السَّاقِينَ زَوَايَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَسَاوِيَةٌ لِقَائِمَتَيْنِ ، يَكُونُ
قَدْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَثَلِثَ زَوَايَاهُ الثَّلَاثَ [١٩٧ ب] مَسَاوِيَةٌ لِقَائِمَتَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عَلَى ذَلِكَ النَّجْوِ السُّوْفِسْطَائِي ، وَلَا أَيْضًا عَلَى الْمَثَلِثِ بِأَسْرِهِ ، وَلَا أَيْضًا يَعْلَمُ
أَنَّهُ وَلَا مَثَلِثٌ وَاحِدًا آخَرَ خَارِجٌ عَنْ هَذِهِ . وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ
أَمْرِهِ مِنْ طَرِيقٍ أَنَّهُ مَثَلِثٌ وَلَا أَيْضًا أَنَّ كُلَّ مَثَلِثٍ كَذَلِكَ ، لَكِنْ إِنَّمَا يَعْلَمُ
مِنْ طَرِيقِ الْعَدَدِ . وَأَمَّا بِالنَّوْعِ فَلَيْسَ كُلُّ ، وَلَا أَيْضًا إِنْ كَانَ لَا يَوْجُدُ
وَلَا وَاحِدًا لَا نَعْلَمُهُ .

فَمَتَى إِذْنٌ لَا نَعْلَمُ عَلَى طَرِيقِ الْكُلِّ ، وَمَتَى يَعْلَمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ؟ فَتَقُولُ
إِنَّهُ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْوُجُودُ لِلْمَثَلِثِ وَالْمَتَسَاوِي الْأَضْلَاعِ أَوْ لَوَاحِدٍ
وَاحِدٍ أَوْ لَجْمِيعِهَا وَاحِدًا بَعِينَهُ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْوُجُودُ لَهَا وَاحِدًا بَعِينَهُ ،
لَكَانَ الْوُجُودُ قَدْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى آخَرَ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ .

فَلَيْتَ شَعْرَى ، الْبَرَهَانُ إِنَّمَا يَوْجُدُ أَوَّلًا وَبِالْكَلِيَّةِ بَمَا هُوَ مَثَلِثٌ أَوْ بَمَا
هُوَ مَتَسَاوِي السَّاقِينَ ؟ وَمَتَى يَكُونُ مِنْ أَجْلِ هَذَا مَوْجُودًا أَوَّلًا؟ وَبِالْجُمْلَةِ
لَأَيِّ شَيْءٍ هُوَ الْبَرَهَانُ؟ فَفِنِ الْبَيِّنِ أَنَّ الْأَمْرَ الَّذِي إِذَا ارْتَفَعَتْ لَهُ يَوْجُدُ أَوَّلًا .

(١) ص : مَثَلِثًا وَاحِدًا .

(٢) ص : مَوْجُودًا .

(٣) ف : بِالْكَلِيَّةِ .

مثال ذلك أن المثلث المتساوي الساقين المعمول من النحاس قد توجد
الزوايا مساوية لقسأمتين ، لكن ذلك له وإن ارتفع منه أنه من نحاس
وأنة متساوي الساقين أيضا . — إلا أنه ليس وإن ارتفع منه أنه شكل
أو أنه نهاية ، غير أن ذلك ليس من حيث هو هذان أول — فعند ماذا
إذن أول ؟ — فإن كان ثانياً يكون مثلثا . فمن أجل هذا يوجد البرهان
لتلك الباقية . فالبرهان على طريق الكلي هو لهذا .

٧٤

٦

< الضرورة في مبادئ البرهان >

فإن كان العلم البرهاني من مبادئ ضرورية (وذلك أن ما يعلمه
الإنسان علما لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه) وكانت الأشياء
الموجودة بذاتها هي الأمور الضرورية للأمور (إذ كان بعضها موجودا
في حدود الأمور ، وبعضها — وهي التي أحد المتقابلين قد يلزم ضرورة أن
يوجد في الأمور للأمور نفسها — موجودة في حدود المحمولات عليها) — فمن
البين أن المقاييس البرهانية إنما تكون من أمثال هذه : وذلك أن كل شيء
إما أن يكون موجوداً بهذا النحو ، وإما أن يكون [١١٩٨] بالعرض .
والأشياء التي بالعرض ليست ضرورية .

٥

١٠

فإما أن يكون ينبغى أن تُجرى القول على هذا النحو ، وإما أن نضع
مبدءا ما . فنقول : إن البرهان هو شيء ضرورى ، وإن كان شيء ما قد
يبين فإن هذا لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ، فقد يجب إذن
أن يكون القياس من أشياء ضرورية . وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن
يقيس من مقدمات صادقة ، من غير أن يبرهن . فأما أن يبين ، فلا سبيل
إلا من الضرورية : وذلك أن هذا هو خاصة البرهان . والدليل على أن
البرهان إنما يكون من أشياء ضرورية هو أن المتعاندة إنما تأتي بها على الذين
يظنون أنهم قد بينوا أشياء بأن يروا أن ليس ما يأتون به ضروريا ، أو يمكن
بالجملة أن يكون على جهة أخرى ، أو أنه بحسب القول فقط .

فظاهر بين من هذه الأشياء أن الذين يظنون أنهم مصيبون في أخذ
المبادئ متى كانت المقدمة صادقة مشهورة هم قوم ^(١) فيهم عـته : مثل
ما يأتى به السوفسطائيون ، وهو أن الذى له علم يعلم ما هو العلم . وذلك أنه ليس
إنما تكون المقدمة مبدءا بأن تكون مقبولة أولا ، لكن من طريق أنها أولى
لذلك الجنس الذى عليه يكون البرهان . وليس كل حق هو مناسبا خاصيا .

وقد يتبين من هذه الأشياء أيضًا أن القياس قد يجب أن يكون من الأشياء
الضرورية . وذلك أنه إن كان الذى ليس له عنده القول على لم الشيء ^(٣) — والبرهان

(١) ف : مقبولة . (٢) ص : مناسب خاص . (٣) ف : أى المعرفة بالعلة —

أى أنه إذا أمكن البرهان ، لكن كانت العلة مجهولة ، فإن هذا لا يؤدى الى معرفة عليية .

موجود — ليس هو عالما . وهذا يكون بأن تكون \bar{A} موجودة \bar{A} من
الضرورة ، وأما \bar{B} التي هي أوسط وبتوسطه كان البرهان ليس هو من
الضرورة فإنه لا يعلم لم هو . وذلك أن هذا ليس هو من أجل الأوسط إذ
كان هذا قد يمكن ألا يكون^(١) ، وأما النتيجة فهي ضرورية . — وأيضا إن كان
الإنسان لا يعلم من حيث له القول الآن وهو باق والأمر الذي [١٩٨ ب]
كان يعلمه من قبل باق ولم يتبعه . والأوسط قد يفسد فسادا من قبل أنه
ليس هو ضروريا . فقد يكون القول إذن حاصلًا له وبقايا والأمر باق ،
غير أنه لا يعلم . فإذن ولا فيما تقدم كان يعلم أيضا . فإن لم يكن الأوسط
قد فسد ، لكن قد يمكن أن يفسد ، فالأمر اللازم هو ممكن ، إلا أنه غير
ممكن أن يكون لنا علم بالأشياء التي هذه حالها .

٣٠

٣٥

أما إذا كانت النتيجة هي من الضرورة ، فلا مانع يمنع أن يكون الأوسط
الذي به تثبت ليس هو ضروريا . وذلك أنه قد يمكن أن نقيس على
الضروري من أشياء غير ضرورية ، كما يكون الصدق أيضا من أشياء غير
صادقة . وأما متى كان الأوسط ضروريا ، فالنتيجة أيضا موجودة من الضرورة ،
كما أن النتيجة التي من المقدمات الصادقة هي أيضا دائما صادقة . فلتكن
 \bar{A} على \bar{B} من الاضطرار ، وهذه على \bar{C} : فإذن موجودة أيضا \bar{C} من
الاضطرار . فاما إذا لم تكن النتيجة ضرورية فولا الأوسط^(٢) أيضا يمكن أن

١٧٥

٥

(١) ف : يوجد .

(٢) تعبير عامي أصله : فالأوسط أيضا لا يمكن أن يكون ضروريا ...

- ١٠ . يكون ضرورياً . وإلا ، فلتكن \bar{A} موجودة لـ \bar{C} ليس من الضرورة ، ولـ \bar{B} ، وهذه أيضاً لـ \bar{C} من الاضطرار : فـ \bar{A} إذن قد تكون موجودة لـ \bar{C} من الاضطرار ، لكن لم يوضع هذا . فلما كان متى علم الإنسان بطريق البرهان قد يجب أن يكون موجوداً من الاضطرار ، فمن البين أنه قد يجب أن يكون البرهان إنما هو حاصلٌ لنا بأوسط هو أيضاً ضروري . وإلا لم يكن بالذي نعلم ، لا لم الشيء ولا أن ذلك الأمر موجود من الاضطرار ، لكن إنما يظن ظناً أنه يعلم ، وهو لا يعلم إذ كان ظاناً بالأمر الذي ليس هو ضرورياً أنه ضروري وإلا يكون يظن ولا ظناً أيضاً كان عنده من أمر الشيء أنه قد كان عالماً أنه موجود بالأوساط^(١) ، أو كان عنده من أمره لم هو بالأوساط أيضاً على مثال واحد .

- وذلك أن الأعراض [١١٩٩] التي ليست موجودة بالذات على الجهة التي عليها حُدِّتْ وميّزَت الأشياء التي بالذات ليس عليها علم برهاني . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يبين أن النتيجة ضرورية ، إذ كان العرض قد يمكن أن يؤخذ ويمكن ألا يؤخذ . وذلك أني ما أريد بقولي هذا عوضاً هذه حاله . — على أنه لعل الإنسان أن يتشكك فيقول : إن لم تكن النتيجة موجودة من الضرورة ، فأى سبب يوجب أن يسأل عن مثل هذه الأشياء إذا كانت النتيجة ليست ضرورية ؟ < إذ > أنه لا فرق في ذلك أن يكون الإنسان

(١) الألف في « أو » بالأحمر ، علامة أنها تصحيح .

٢٥ عند ما يسأل أى شىء اتفق يصرح عند ذلك < بالنتيجة > . وقد يجب أن يسأل ليس على أنه ضرورى من أجل < القضايا المطلوبة > ، لكن من قبل أنه قد يلزم ضرورة أن يخبر بها ويصرح بها الذى يقول الأقاويل ، وأن يقولها قولاً حقاً إن كانت هذه موجودة على الحقيقة .

٣٠ ولما كانت الأشياء الموجودة من الاضطراب فى كل واحد واحد من الأجناس إنما هى جميع الأشياء الموجودة بذاته وبما هو كل واحد واحد ، فن البين الظاهر أن البراهين إنما تكون على الأشياء الموجودة بذاتها . ومن أمثال هذه هى موجودة . وذلك أن الأعراض ليست ضرورية . ولهذا السبب لا سبيل إلى أن تعلم النتيجة من الاضطراب . ولا أيضاً لو كانت موجودة دائماً إلا أنها ليست بالذات : مثال ذلك المقاييس التى تكون بالعلامات . وذلك أن ماهو بالذات ليس نعلمه أنه بالذات ، ولا أيضاً لم هو . وذلك أن العلم بالشىء : ” لم هو ؟ “ هو أن نعلمه بالعلة . فقد يجب إذن لهذا السبب أن يكون الأوسط موجوداً للثنائى أيضاً ، والأول للأوسط بالذات .

٧

< عدم إمكان الانتقال من جنس إلى آخر >

وذلك أنه لا سبيل على هذا القياس أن ينقل البرهان من جنس إلى جنس آخر مثل أن نقل معانى الهندسة فنستعملها فى [١٩٩ ب] صناعة العدد .

(١) الواو مضافة بالأحمر . (٢) ف بالأحمر : المعانى الهندسية .

- ٤٠ وذلك أن الأشياء التي توجد في البرهان هي ثلاثة : أحدها الشيء الذي^(١) يتبين ، وهو النتيجة ، وهذا هو الموجود للجنس ما بذاته ؛ والثاني العلوم المتعارفة . والعلوم المتعارفة هي التي منها هي ؛ والثالث الجنس الموضوع ، وهو الذي البرهان يدل ويعرف التأثيرات والأعراض الموجودة له بذاته .
- ٧٥ فالتى منها يكون البرهان قد يمكن أن تكون واحدة بأعيانها ؛ وأما الأشياء التي أجناسها مختلفة^(٢) بمنزلة جنس علم العدد وعلم الهندسة ، فلا سبيل إلى أن يطابق بالبرهان على الأعراض اللازمة للأعظام < البرهان على الأعداد ، إذ كانت الأعظام ليست أعداداً . فأما < كيف > يمكن أن يكون هذا في بعض الأشياء ، فنحن نخبر > بذلك فيما بعد^(٤) .

- أما < البرهان العددي فهو مُقْتَنٍ دائماً للجنس الذي فيه يكون البرهان ؛ وكذلك تلك < العلوم > الباقية . فقد يجب إذن ضرورة متى عزم المبرهن أن ينقل البرهان ، أن يكون الجنس واحداً بعينه : إما على الإطلاق ، وإما على جهة ما . وأما أن هذا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى ، فذلك بين . وذلك أن الطرفين والأوسط قد لزم ضرورة أن يكون من جنس واحد^(٥) .

(١) ف : الذي يوجد .

(٢) مضافة بالأحمر .

(٣) تأكلت حروفها .

(٤) في الفصلين التاسع والثالث عشر .

(٥) ف بالأحمر : الاساط (الأوساط؟) .

بعينه . فإنها إن لم تكن بذاتها فهي أعراض . ولهذا السبب ليس لعلم الهندسة أن يبين أن العلم بالأضداد واحد ، وأن المكعبين مكعب واحد . ولا لعلم آخر أيضا ما لعلم آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك في الأشياء التي حال بعضها عن بعض هذه الحال ، وهي أن يكون أحد الشيئين تحت الآخر بمنزلة ما المعاني المناظرية تحت الهندسة ، ومعاني تأليف اللحن تحت علم العدد . ولا أيضا إن وجد شيء ما للخطوط لا بما هي خطوط ولا بما هو من مبادئ خاصة ، مثل أن نبيّن أن الخط المستقيم أحسن من سائر الخطوط ، أو أنه مقابل للخط المستدير ، وذلك أن هذه الأشياء ليست للخطوط من طريق أن جنسها الخاص مُقتنٍ ، لكن من قبل أنه شيء عام .

١٥

٢٠

٨

< البرهان يتعلّق بالنتائج الثابتة أبدا >

ومن البين الظاهر أنه إن كانت المقدمات التي منها يكون القياس كلية ، فمن الاضطرار أن تكون أيضا نتيجة [١٢٠٠] مثل هذا البرهان ، ونتيجة البرهان على الإطلاق هي دائمة . فليس إذن برهان^(١) على الأشياء الفاسدة ، ولا علم أيضا على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَض ، من قبل أن ليس البرهان له بالكلية ، لكن في وقت ما ، وعلى جهة ما . ومتى كان البرهان موجودا ، فقد يلزم ضرورة أن تكون إحدى المقدمات ليست كلية

٢٥

(١) ف : ولا برهان إذن .

وتكون فاسدة (أما فاسدة فمن قبل أنه إذا كانت موجودة فالنتيجة أيضا تكون موجودة ؛ وأما أنها ليست كلية ، فمن قبل أن هذا الشئ من الأشياء التي يكون ^(١) فيها هذا < موجودا ، وهذا الآخر لا يكون موجودا) ولهذا السبب لا سبيل < إلى تحصيل > الكلية ، لكن أنه الآن — وكذلك حالها في التحديد أيضا ، من قبل أن التحديد إما أن يكون مبدأ البرهان ، وإما أن يكون برهانا متغيرا في الوضع ، وإما أن تكون نتيجة ماللبرهان . — وأما البراهين والعلوم بالأشياء التي تحدث وتكون دفعات كثيرة بمنزلة البرهان والعلم بكسوف القمر ، فمن البين أن البراهين : أما من حيث هي لمثل هذا ، هي موجودة دائما ؛ فأما من حيث ليست < موجودة دائما > فهي جزئية .
والحال في البراهين على الكسوف كالحال في الأشياء الأخر الباقية .

٩

< المبادئ الخاصة والتي لا يمكن البرهنة عليها في البرهان >

ولما كان بيننا ظاهرا أنه لا سبيل إلى أن يتبين كل واحد إلا من المبادئ التي لكل واحد ، إذ كان الشئ الذي يتبين إنما هو موجود من طريق أن ذلك موجود ، فلا سبيل إلى علم هذا وأن يتبين بمقدمات صادقة غير محتاجة إلى البرهان وغير ذوات أوساط . فإنه قد تبين على هذا النحو

(١) تأكلت حروفها . — موجودا : ص : موجود .

(٢) ف : مختلفا .

٤٠ كما رام بروسن تربيعة الدائرة، وذلك أن هذا الكلام قد يدل على أمور عامية ليست متجانسة؛ وهذا هو موجود لشيء آخر أيضا . ولهذا السبب قد تطابق هذه الأقاويل أشياء أخرى أيضا ليست متناسبة الجنس . فإذن ليس يعلم من طريق أن ذلك موجود^ك، لكن بطريق العَرَض ؛ وإلا فما كان البرهان نفسه يطابق جنسا آخر أيضا [٢٠٠ ب] .

١٧٦ وإنما يعلم كل واحد لا بطريق العرض متى تعرفنا أنه موجود بما وجوده من مبادئه الخاصة به من طريق أن ذلك موجود: مثال ذلك أننا نعلم أن المثلث زواياه مساوية لثلاثين بأن يكون هذا الذي قيل موجودا له بذاته من مبادئه الخاصة به . فإن كان إذن هذا أيضا موجودا لما هو موجود بذاته، فقد يجب ضرورة أن يكون الحد الأوسط مجانسا مناسباً ومن جنس واحد بعينه . وإن لم يكن كذلك فكما تتبين معاني تأليف الجوهر بعلم العدد . وأمثال هذه قد تتبين

(١) بروسن Bryson الميغاري الذي حاول تربيعة الدائرة وهو بسبيل إيجاد مساحتها، وذلك أنه حاول إيجاد هذه المساحة برسم مربعات داخل الدائرة وأخرى تحيط بها، فحصل من ذلك على مضلعات، بين مساحتها تقوم مساحة تلك الدائرة؛ ويقال إنه رأى حيناً أن مساحة الدائرة تعادل الوسط الحسابي بين مضلع مرسوم في داخلها وآخر يحيط بها .

وقد نقده أرسطو على أساس أن بريسون قد اعتمد في برهانه على بديهية تقول إن الأشياء التي تكون — نسبياً — أكبر وأصغر من أشياء أخرى هي تساوي هذه الأخرى . ويرى أرسطو أن هذه البديهية تنطبق لا على الأعظام وحدها، بل وأيضاً على الأعداد، فهي تنطبق إذن على أشياء من أجناس مختلفة . ونقد أرسطو هذا تجده كذلك في "التحليلات الأولى" ٢ م ف ٢٥ ص ٣٢١ ٦٩؛ و"سوفسطيقا" ف ١١ ص ١٧١ ب س ١٦، ١٧٢ و ٢١ — ٧ .

(٢) ف: بصناعة . — وتأليف الجوهر يقصد به التأليف الموسيق . (٣) ف: تبرهن .

بيانا على مثال واحد، غير أن < تمت فرقا هو > أن البرهان على أنه موجود هو للعلم الأخير، إذ كان < النوع الذي هو موضوع له هو مميز مختلف > ، وأما لم هو فهو شأن العلم الذي هو أعلى وهو < الذي > التأثيرات موجودة له بذاته . فإذن بين ظاهر من هذه أيضا أنه لا سبيل إلى أن يد < يكون برها > ن على كل واحد على الإطلاق إلا من مبادئ كل واحد،
١٥ لكن مبادئ هذه قد يوجد لها شيء عام .

فإن كان هذا بيننا، فظاهر أنه لا سبيل إلى أن تبرهن المبادئ الخاصة بكل واحد ، وإلا فقد تكون تلك مبادئ جميعها ، < والعل > م بتلك هو أحق من جميعها . وذلك أنه إنما < يكون > يعلم أكثر < م > من كان يعلم من أسباب هي أعلى . فإنه إنما يعلم من التي هي أكثر تقدما متى لم يكن علمه من علل أيضا هي معلولات . فإن كان إذن يعلم أكثر ، فعلمه أيضا أجود . وإن كان العلم إنما هو ذاك ، فهو في باب العلم أكثر وأجود أيضا . وأما البرهان فلا يطابق أن ينقل إلى جنس آخر ، اللهم إلا أن يكون ذلك كما قيل إن للغانى الهندسية عند المناظيرية^(٣) وفي المعانى العددية عند تأليف
٢٥ المحون .

وقد يصعب أن نعلم هل قد علمنا ، أو لا . وذلك أنه من الأمر الصعب أن نعلم هل قد علمنا كل واحد من الأمور علما يقينا من مبادئ مناسبة

(١) تأكلت حروفهما . (٢) ف : أى مقدمات أول .

(٣) المناظيرية = optique .

خاصية به أو لا . وهذا هو معنى العلم . وقد نظن أنا [١٢٠١] قد علمنا متى كان لنا قياس من مقدمات صادقة أول^(١) . وليس هذا هكذا ؛ لكن قد يجب أن تكون المعاني مناسبة ومجانسة للأوائل .

٣٠

١٠

< المبادئ المختلفة >

وأعنى بالأوائل^(٢) في كل واحد من الأجناس هذه التي نصفها وهي التي لا يمكن المبرهن أن يبرهن أنها موجودة . فأما على ماذا تدل المبادئ والتي من هذه ، فذلك يُقتضِب اقتضابا . فأما أنها موجودة : أما المبادئ فقد يجب ضرورة أن تؤخذ أخذا ، فهو يقتضِب ذلك في المبادئ اقتضابا . وأما تلك الأخر فإن تبين : مثال ذلك أنه ما الوحدة أو ما المستقيم ، وما المثلث . وقد تؤخذ الوحدة أخذا أو العِظَم أيضا . وأما تلك الأخر فتبين .

٣٥

وقد يؤخذ ما تستعمله العلوم البرهانية : أما بعض الأشياء فما تخص واحدا واحدا من العلوم ، وأما بعضها فأمر عامية ، والعامية هي على طريق التناسب في كل ما هو موافق للجنس الذي هو تحت العلم — فالخاص هو بمنزلة القول بأن الخط هو مثل هذا والمستقيم مثل هذا . وأما الأمور العامية فبمنزلة القول بأنه إذا نقص من المتساوية متساوية تكون الباقية متساوية .

٤٠

(١) مضمومة الهمزة في المخطوط .

(٢) ف بالأحر : بالمبادئ .

فكل^(١) واحد من هذه هو كافٍ بمبلغ ما يستعمل في ذلك الجنس و > ذلك أنه يكون < فعلا واحدا بعينه يفعل ، وإن لم يوجد في جميعها ، لكن ٧٦ ب في الأعظام فقط والعدد .

- والأمور الخاصة هي تلك التي يؤخذ أيضا أنها موجودة ؛ وهذا هو الذي ينظر العلم من أمره في الأشياء الموجودة بذاته . مثال ذلك : أما علم العدد < ف > للوحدة ، وأما علم الهندسة فللنقط . وذلك أنهم قد يأخذون هذه ٥ أنها موجودة وأنها هذا الشيء ؛ وأما التأثيرات التي لهذه بذاتها فيأخذون على ماذا يدل كل واحد منها . مثال ذلك : أما علم العدد فتأخذ ما هو الفرد وما هو الزوج ، أو المربع [٣٠١ ب] أو المكعب أو الدائرة . وأما علم الهندسة فتأخذ ما هو الأصم^(٢) والمنكسر أو المنعطف . وأما أنه موجود فيبينون ١٠ بيانا بالأمور العاقية ومن الأشياء التي يبينون بها ؛ وكذلك علم النجوم . — وذلك أن كل علم برهاني هو في ثلاثة أشياء^(٣) : أحدها الأشياء التي نضع أنها موجودة (وهي ذلك الجنس الذي نظره في التأثيرات الموجودة له بذاتها^(٤)) ؛ والعلوم المتعارفة التي يقال لها عاقية وهذه هي الأوائل التي منها يبينون^(٥) ؛ والثالث التأثيرات ، وهي تلك التي يأخذون أخذها على ماذا يدل كل واحد ١٥ منها . وفي بعض العلوم لا مانع يمنع أن نصدق بشيء من هذه : مثال ذلك :

(١) تأكل أوتها . (٢) الأصم : irrationnel .

(٣) ف بالأحر : يؤخذ بثلاثة أشياء .

(٤) ف بالأحر : الشيء الذي . (٥) ف بالأحر : بذاته .

(٦) هنا وفي المواضع السابقة مباشرة بدون نقط ، فيمكن أن تقرأ أيضا : يثبتون .

أما الجنس ، ألا يوضع إن كان وجوده ظاهرا (وذلك أنه ليس حال العدد وحال البارد والحار في أنه ظاهر الوجود حالا واحدة) ، ولا مانع يمنع أيضا في أمر التأثيرات ألا يوجد على ماذا يدل إن كانت ظاهرة. كما أنه ولا الأمور^(٢) العامية أيضا : وذلك انه ليس يأخذ على ماذا يدل القول أنه إن نقص من المتساوية متساوية تبقى الباقية متساوية من قبل أن ذلك ظاهر . وكذلك ليس وجود هذه الثلاثة في نفس الطبع بدون ذلك^(٤) : أعنى ما فيه يبرهن ، والأشياء التي عليها يبرهن ، والأشياء التي منها يبرهن .

٢٠

[وليس يوجد أصل^(٥)] ولا شيء من الأصل الموضوع ولا من المصادرة

أيضا ما هـ > و < من أجل ذاته ويظن أنه ضرورى .

وذلك أن البرهان ليس هو نحو القول < الخارج > ، لكن نحو القول الذى فى النفس ، فإنه ولا القياس أيضا . وذلك أن القول الخارج قد يعاند دائما ، لكن القول الباطن ليس يعاند دائما . — بجمع التي يأخذها وهى مقبولة من حيث لم يبينها ، إن كان أخذه لها هو مظنوننا عند المتعلم^(٦) ، فإنما يضعها وضعا ، وهى أصل موضوع ، أعنى الوضع لاعلى الإطلاق ، لكنها عند ذاك^(٧)

٢٥

(١) تأكلت حروفها . (٢) تحبها : أمور ، وصلحت بالأحمر فأضيف : أ < لا > مور .

(٣) ش : ليس فى السريانى بنقل إسحق هذه الألفاظ المعلم عليها موجودة (المعلم عليها هى :

تبقى الباقية متساوية) .

(٤) ف بالأحمر : أى بدون ماهى فى البرهان .

(٥) ما بين المعقوفتين مضروب عليه بالأحمر . (٦) ص : مظلون .

(٧) ش : يحتمل أن يفهم منه الكلى وبالْحَقِيقَة .

٣٠ فقط . فأما إن هو أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظنّ واحد^(١) أو من حيث ظنه على ضد [٢٠٢] ، فإنما يصادر عليه مصادرة ؛ وبهذا المعنى^(٢) يخالف الأصل الموضوع ويستعمله المصادرة . وهذا هو الفرق بين المصادرة وبين الأصل الموضوع . وذلك أن المصادرة هي ما كان مقابلا لظنّ المتعلم ، وهذا هو الذي يأخذه الانسان وهو متبرهن من حيث لم يبينه .^(٣)

٣٥ وأما الحدود فليست الأصل الموضوع ، وذلك أنها ليس تخبر أن الشيء موجود أو ليس بوجود ، لكن إنما هي أصول موضوعة في المقدمات . والحدود إنما ينبغي أن نفهمها فقط ، وهذا ليس هو أصلا موضوعا ، اللهم ألا أن يكون الإنسان يسمى السماع أصلا موضوعا .^(٤) ليكن > الأصل الموضوع هو أنه حينما < جميع الأشياء التي عندما تكون موجودة تكون النتيجة موجودة من طريق أن تلك موجودة ، هو لا المهندس أيضا يضع أشياء كاذبة ، كما قال قوم عندما ظنوا أنه قد يجب أن تستعمل أشياء كاذبة عندما نقول في ماليس هو ذراعا إنه ذراع ، أو عندما نقول إن الخط المخطوط

(١) ش : أى لا يعتقد فيه أنه واجب ولا أنه غير واجب .

(٢) + ش : هذا الفصل المعلم عليه في السطر الثاني (= السطر الثالث هنا) تحبير للفصل المعلم

عليه في السطر الأول (= السطر الأول هنا) . (٢) ش بالأحر : أى يحتاج إلى برهان .

(٣) ش بالأحر : يريد « بالأصل الموضوع » هاهنا المقدمات الأوائل .

(٤) ش بالأحر : أى إذا كانت في المقدمة إما محمولة وإما موضوعة تكون أصول موضوعة .

(٥) ف بالأحر : إلا أن يقول إنسان إن ما يسمع أصل موضوع .

(٦) أى : والمهندس أيضا لا يضع أشياء كاذبة ...

مستقيم وليس هو مستقيماً . والمهندس^(١) ليس ينتج ولا نتيجة واحدة من طريق
أن هذا الخط هو كما أخبر عنه ، لكن بالأشياء التي يستدل عليها بهذه .
وأيضاً المصادرة والأصل الموضوع إما أن تكون كالكل ، وإما على
طريق الجزء . فأما الحدود فولا واحد من هذين .

١٧٧

١١

< المصادرات >

فأما وجود الصور ، أو وجود شيء واحد خارج عن الكثرة إن كان
البرهان مُزْمَعاً أن يكون ، فليس هو شيئاً تدعو إليه الضرورة . وأما القول
بأن الضرورة قد تدعو في ذلك إلى أن يوجد شيء واحد على الكثير فصادق ؛
وإن لم يكن الأمر الكلي موجوداً إن لم يكن هذا موجوداً . وإن لم يكن
الكلي موجوداً أو ليس يكون الأوسط موجوداً ، فإذن ولا البرهان أيضاً .
فقد يجب إذاً أن يكون شيء واحد بعينه محمولاً على الكبير ، ليس على طريق
الاتفاق في الاسم .

٥

فأما القول^(٤) بأنه غير ممكن أن يحكم [٢٠٢] على شيء واحد بالإيجاب
والسلب معاً ؛ فإنه ليس يأخذها ولا برهان واحد ، اللهم إلا أن تدعو

١٠

(١) ش : أى وذلك المهندس .

(٢) ف بالأحر : فرق آخريين المصادرة والأصل الموضوع وبين الحدود .

(٣) ش : هذا الفصل يتصل بقوله إن البرهان يكون من الكلي وعلى الكلي ، وكأنه شك .

(٤) ش : وهذا راجع إلى قوله عندما بين أن الأشياء التي قوام البرهان منها إذا كانت

ظاهرة لا تحتاج إلى استثناء . (٥) ف بالأحر : القصة . (٦) ف : أى لا يذكرها لشأنها .

الحاجة إلى أن يتبين أن النتيجة هذه حالها. وقد يتبين^(١) عندما يقتضون أن الأول
قد يصدق على الأوسط بالإيجاب ؛ وأما بالسلب فلا يصدق. وأما الأوسط
فلا فرق في أمره أن يؤخذ أنه موجود أو غير موجود^(٢) وكذلك الثالث أيضا .
وذلك أنه إن سلم^(٣) أن ما يصدق عليه القول بأنه إنسان قد يصدق عليه القول^(٤)
بأنه حيوان ، وإن كان قد يصدق أيضا القول بذلك على ما هو الإنسان ،
إلا أن الإنسان هو حيوان ، وليس هو لحيوان ، فيكون القول إذن صادقا
في قالياس ، وإن كان في لاقالياس على مثال واحد أنه حيوان وليس هو
لاحيوان . والسبب^(٥) في هذا هو أن الأول ليس إنما يقال على الأوسط فقط ،
لكن على أشياء أحر ، من قبل أنه قد يقال على أشياء كثيرة . فإذن ولا فرق^(٦)
في أمر النتيجة إن كان الأوسط موجودا هو وليس هو .^(٧)

فأما القول بأن على كل شيء إما موجبة وإما سالبة فإنه قد يأخذه
البرهان السائق إلى المحال . وليس أخذه لهذا دائما على طريق الكلية ، لكن

(١) ش : أى إيجاب شيء ما وسلب سلبه ، مثال قولنا الإنسان هو حيوان ، وليس هو
لاحيوان .

(٢) ش : أن النتيجة هذه حالها . (٣) ش : أى الأصغر .

(٤) ش : هذا مثال لما ذكره . (٥) ف بالأحر : أعطى .

(٦) ف : أى أنه حيوان . (٧) ش : أى فى أن الأوسط لا يحمل على الأصغر .

(٨) ف : للأصغر . (٩) ف : المناقضة .

(١٠) ش : أى ليس فى كل برهان يستعمل بطريق الخلف يشترط فيه مثل المهندس ، فإنه

لايشترط ذلك على طريق الكلية بأن يقول إن على كل شيء يصدق إما موجبة وإما سالبة مناقضة
لذلك الإيجاب .

بمبلغ ما يكون كافيا ، وهو كافٍ في جنس جنس ، وأعنى في الجنس بمنزله
ما هو في الجنس الذي نأتى فيه بالبراهين ، كما قيل فيما تقدم أيضا .

٢٥

وقد يشارك جميع العلوم بعضها بعضا في الأمور العامة ، وأعنى بالعامة
التي يستعملونها على أنهم منها يبينون ، لالما فيه يبينون ، ولا أيضا ما إياه يبينون .
والجدل لجميعها ، وإن كان يوجد شيء ما يلتمس بالكلية لتبين الأمور

العامة ، مثال ذلك أنه لكل شيء : إما موجبة وإما سالبة ، وإن نقص من
المتساوية متساوية أو شيء من أمثال هذه . وأما صناعة الجدل فليس حالها حالا
أنها للأشياء المحدودة ، ولا أيضا لجنس ما محدود ، وإلا لم يكن بالتي تُسأل
ولا سؤالا . وذلك أن الذي يبرهن ليس له أن يسأل من قبل أنه إذا كانت
[٢٠٣] أشياء متقابلة لا يتبين شيء واحد بعينه وقد يتبين هذا في «المقاييس» .

٣٠

١٢

< السؤال العلمي >

إلا أنه إن كان السؤال القياسي والمقدمة المأخوذة من النقيض هما واحدا
بعينه ، وكانت المقدمات في واحد واحد من العلوم هي التي منها يكون القياس

٣٥

(١) ف : أى الموضوع . (٢) ف : أى المحمول .

(٣) ش : يجب أن يقدم ليكون الكلام هكذا : وبالجملة إن كان يوجد شيء ما .

(٤) ش : أى يوضع ما يدل عليه القول . (٥) الإشارة هنا إلى « التحليلات

الأولى » م ١ ف ١ و ٢ م ١٥ ص ٦٤ ب ٨ وما يليه . (٦) ش : أى الجدل .

(٧) ص : واحد . (٨) ش : أى السؤالات .

- في واحدٍ واحدٍ منها ، فقد يكون سؤال ما علمنا وهو الذي منه يكون قياسٌ مناسب^(١)
خاص في واحدٍ واحدٍ من العلوم . فمن البين إذاً أنه ليس كل سؤال يوجد
هندسيا ولا طبييا . وكذلك في تلك الأخر الباقية . لكن إما أن يكون من تلك^(٢)
التي منها نتبين معنى ما من التي عليها الهندسة ، وإما التي منها بأعيانها يتبين من
المعاني التي منها الهندسة بمنزلة المسائل المناظرية . وكذلك في تلك الأخر
الباقية . والقول إنما ينبغي أن يقبل في هذه من مبادئ ونتائج هندسية .^(٣)
وأما القول في المبادئ فلا ينبغي للمهندس أن يوفي السبب بما هو مهندس ،^(٤)
وكذلك في العلوم الأخر الباقية أيضا .

- فليس ينبغي إذن أن يسأل كل واحدٍ من العلماء عن كل شيء ، ولا أيضا
ينبغي أن يجيب عن كل ما يسأل في كل واحد به ، لكن إنما يجب أن يجيب
عن أشياء محدودة منحازة في علمه . فإن وجد إنسان يجارى المهندس قولاً ما^(٥)
وينظر بما هو مهندس ، فمن البين أن فعله هذا يكون فعلاً جميلاً متى كان^(٦)
يبين شيئاً ما من أمثال هذه . وأما إن لم يكن كذلك فليس هو بالجميل .^(٧)
^(٨)
^(٩)

- (١) ش : أى محدود وخاص بذلك العلم .
(٢) ف بالأحر : أى ليس يجب على المهندس أن يأتي بالسؤال .
(٣) ف : والسبب . (٤) ف : يوفى .
(٥) ف : الكلمة . (٦) ف : منفردة . (٧) مضبوطة في المخطوط .
(٨) ش : أى مثل ما فعل بقراط في تربيعة الدائرة بأن عمل شكلاً هلالياً .
(٩) ش : مثل ما فعل أنطيفن وأبرسن في تربيعة الدائرة فإن أنطيفن أخذ أن الخط المستقيم يطابق قوساً (ص : قوس) ، و < أ > برسن أخذ أن الصغير والكبير مستويان في الجنس .

ومن البين أنه ليس يكسف المهندس ولا تكسيفا أيضا، اللهم إلا أن يكون بطريق العَرَضِ ^(١) . فإذن لا سبيل إلى الكلام في الهندسة بين قوم غير

مهندسين . وذلك أنه قد يضل الذي تجرى مناظرته مجرى رديئا . وكذلك ١٥

في العلوم الأخر الباقية أيضا . ولما كان قد توجد مسائل ما هندسية ،

أترى قد توجد أيضا مسائل ما غير هندسية ؟ — وفي واحدٍ واحدٍ من العلوم

مسائل هي بلا علم هندسية ، فأَيُّها هي ؟ وترى الذي هو بلا علم هو قيسٌ

أم مغالطة؟ وهو في الهندسة ، أم في صناعة أخرى ؟ مثال ذلك السؤال ٢٠

الموسيقى هو غير هندسي في الهندسة . وأما الظنُّ بأن الخطوط المتوازية

[٢٠٣ ب] تلتق فهو هندسي على جهة ما ، وغير هندسي على جهة أخرى .

وذلك أن هذا يكون على ضربين كالحال في : لا وزن ، فيقال : لا هندسة — ^(٢)

أما على نحو واحد فمن قِبَلِ أنها ليست موجودة له بمنزلة عدم الوزن ، وأما

بنحو آخر فمن قِبَلِ أنه مُقْتَنٍ لها اقتناء رديئا . وهذا النحو من لا علم ، وهو ٢٥

من أمثال هذه المبادئ ، هو مضاد .

^(٤) فأما في التعاليم فليس المغالطة فيها على هذا المثال من قِبَلِ أن الحد

الأوسط هو أبداً مُضَاعَفٌ ، وذلك أن آخر ^(٥) يحمل على هذا كله ، وهذا يقال ^(٦)

(١) ش : أى يعرض للمهندس ألا يكون معه علم الأمر الذى يسأل عنه مثل الطبيب مثلا .

(٢) ف : مخاطبته .

(٣) ش : فى السريانى : وأما بنحو واحد فغير هندسي من حيث هو غير مقتن لها بمنزلة غير

الجن ؛ وأما بنحو آخر فإنه مُقْتَنٍ لها اقتناء رديئا . (٤) ش : أى كما يقع فى الجدل .

(٥) ف بالأحر : أى ليس هو اسما مشتركا . (٦) ف بالأحر : أى الأكبر .

٣٠ على الأحرکه (١) (٢) وأما المحمول فلا يقال كل (٣) ؛ وهذه حالها حال ينظر إليها في الذهن (٤) . وأما في الجدلية فقد يضلون : أترى كل دائرة هي شكل ؟ فإن رسمه رسماً كان ظاهراً . وما يرى الكلام المسمى باليونانية آ آ في أهو دائرة؟ فظاهر أنها ليست دائرة .

٣٥ وليس ينبغي أن يؤتى عليه بالمعادنة إن كانت المقدمة استقرائية . فكما أنه ولا المقدمة تكون التي على أشياء كثيرة — إذ كانت ليست على جميعها وكان القياس من المقدمات الكلية — ، فمن البين الظاهر أنه ولا المعادنة أيضا . وذلك أن المقدمة والمعادنة هي واحدة بأعيانها ، إذ كانت المعادنة التي يأتي بها قد تكون مقدمة : إما برهانية وإما جدلية .

٤٠ وقد يعرض في بعض الأشياء أن يكون ما يأتون به من الأفاويل غير قياسية من قبل أنهم يأخذون أشياء محمولة على كليهما ، مثال ذلك بمنزلة ما كان يفعل قانس (٨) في قياسه على أن النار هي بالتناسب ذات أضعاف كثيرة . وذلك أن النار تولدها سريع كما زعم ، وما بالتناسب هو كبير الأضعاف قد تولد سريعا . فإنه على هذا النحو لا يكون قياس ، اللهم إلا أن تكون كثرة الأضعاف تابعة للتناسب الذي هو أسرع ما يكون ، وكان التناسب الذي هو أسرع ما يكون في الحركة تابعا للنار .

(١) ف بالأحر : الأصغر . (٢) ف بالأحر : بإيجاب كلي .

(٣) ف بالأحر : أى لا يقرب به سور . (٤) ف بالأحر : التوهم .

(٥) ف بالأحر : الاقتناعية . (٦) ش : كلام موزون . — يقصد شعر الملاحم :

(٧) تحتها : إن . (٨) قانس = Caeneus les vers épiques

فكثيرا ما لا يمكن أن يقاس من المقدمات التي اقتضيت . وأحيانا قد
يمكن [١٢٠٤] ذلك ، لكنه ليس هو مما يرى ويعتقد .

ولو لم يكن يمكن أن يبين الحق من الكذب ، لقد كان التحليل بالعكس
سهلا ، وذلك أنه قد كان ينعكس الأمر بالتساوي . فلتكن α مما هو موجود .
وإذا كانت هذه موجودة ، فلتكن هذه الأشياء التي أعلم أنها موجودة موجودة —
مثال ذلك الأشياء التي عليها β : فمن هذه إذاً أين أن تلك موجودة .
والأشياء التي في التعاليم فقد تنعكس بالتساوي أكثر ، من قبل أنه لا يوجد^(١)
فيها ولا عرض واحد ، لكن حدود (وبهذا المعنى أيضا قد تحالف الأمور
الجدلية) .

وتزيد وتسمى لا بالأوسط ، لكن بأنهم يستأنفون فيقتضون : مثال
ذلك : α ، β ، وهذه β ، وهذه أيضا β ، وعلى هذا النحو
إلى ما لا نهاية . أو يعدلون إلى الجانب أيضا بمنزلة α على β وعلى β .
مثال ذلك إن كان العدد الكمي أو غير متناه أيضا المرسوم عليه α ، والعدد
الفرد الكمي الذي عليه β ، والعدد الفرد الذي عليه γ : فإذن هو على γ .
ولكن أيضا العدد الزوج ذوكم^(٥) ما عليه β ، والعدد الزوج الذي عليه β ؛
فإذن هو على β .

(١) ف : يقتضب . (٢) ص : تزيد — أي أن البراهين تزيد .
(٣) ف : الأساط (كذا !) . (٤) ف : بأن يقتضب زيادة .
(٥) ف : الكمي .

< العلم بأن الشيء موجود والعلم بالعللة >

والعلم بأن الشيء موجود ، والعلم ^(١) "بلم هو" ^(٢) قد يخالف بعضهما بعضاً : أما أولاً ففى علم واحد بعينه ؛ وفى هذا يكون على ضربين : أحدهما متى كان كون القياس لا بغير ذوات الأوساط (وذلك أنه ليس توجد العلة الأولى ^(٣) ، والعلم بلم هو إنما يكون بالعللة الأولى) ؛ والنحو الآخر متى كان القياس بغير ذوات أوساط ، لكن ليس العلة نفسها ، بل بالتى ^(٤) "عكس بالتساوى" ، أو بأشياء هى أعرف : وذلك أنه لا مانع يمنع أن يكون ما ليس هو علة من التى تحمل بالتساوى أعرف من العلة ؛ ولذلك قد يوجد بتوسط هذا برهان : بمنزلة البرهان على أن الكواكب المتحيرة قريبة منّا ، من قبل أنها تلمع . — ليكن الذى عليه ^(٥) [٢٠٤ ب] المتحيرة ، والذى عليه ^(٦) ب أنها لا تلمع ، والذى عليه أ أنها قريبة منّا ؛ فالقول بأن ب على ح حق ، وذلك أن المتحيرة لا تلمع . وكذلك أ على ب ، فإن الذى لا يلمع هو قريب منّا ^(٧) . وهذه فلتوجد بالاستقراء أو بالحس . فإذن موجودة ^(٨) اح من الاضطراب ^(٩) . فقد تبين إذن أن الكواكب المتحيرة قريبة منا .

(١) ش : إذا عرفناه من معلوله . (٢) ش : إذا عرفناه من علته .

(٣) ش : أى أن الفرق بينهما ، إذا كانا فى علم واحد ، يكون على ضربين .

(٤) ش : أى العلة القريبة . (٥) ش : بمعنى المعلول .

(٦) ش : أى عندنا . (٧) ف بالأحرى : لا تلمع .

(٨) تأكلت حروفها . (٩) ش : أى لزومها للقدمات من الاضطراب .

فهذا القياس ليس هو على "لم الشيء" ، لكن على أنه إذا كان ليس سبب قربها منا أنها لا تلمع ، لكن من أجل أنها قريبة منا لا تلمع . وقد يمكن أن يتبين هذا بدال الآخر منها فيكون عند ذلك البرهان على "لم هو" . مثال ذلك : لتكن $ح$ المتحيرة ، وليكن ما عليه $ب$ قربها منا ، وليكن أنها لا تلمع ما عليه $أ$ — ف $ب$ موجودة $ا$ ، وتكون أيضا $ا$ $ح$ و $ا$ أيضا — وهي أنها لا تلمع — $ا$ $ب$ ؛ ويكون هذا القياس على "لم هو" ، إذ كان قد أخذت فيه العلة الأولى . وأيضا كما يبينون أن القمر كرى نير بذاته ، وذلك أن الذى يقبل التزيد بهذا الضرب من القبول هو كرى يتزيد أنه ، وذلك أن الذى يقبل التزيد بهذا الضرب من القبول هو كرى ؛ والقمر يقبل هذا التزيد ؛ فن البين أنه كرى . فعلى هذا النحو يكون قياس أنه ^(١) . وأما إذا وضع الأوسط بالعكس فيكون القياس على « لم هو » ، وذلك أنه ليس إنما هو كرى بسبب تزیده هذا الضرب من التزيد ، لكن من قبل أنه كرى يقبل مثل هذه التزيدات . فليكن القمر الذى عليه $ح$ ، والكرى ما عليه $ب$ ؛ وليكن التزيدات ما عليه $أ$.

٤٠

٧٨ ب

٥

١٠

وأما الأشياء التي لا يرجع الأوسط فيها بالتساوى ، وكان الذى ليس هو علة أعرف من العلة ؛ أما أن الشيء فقد يتبين ، وأما لم هو فلا . — وأيضا

(١) ش : أى موجود . (٢) ف بالأحر : بعكس هذه الحال .

(٣) ش : أى إذا كان الأوسط معلولا (ص : معلول) ، فليس يلزم إذا كانت علته

موجودة أن يكون موجوداً ، بل إذا كان هو موجوداً أن تكون موجودة ، مثل الخشب والباب .

(٤) ش : أى موجود .

- في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على أنّ الشيء لا على « لم هو » إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها - مثال ذلك : لم لا يتنفس الحائط؟ فيقال : لأنه ليس [١٢٠٥] بحيوان . فلو كان هذا هو السبب في أنه لا يتنفس لقد كان يجب أن يكون الحيوان هو السبب في التنفس - مثال ذلك^(٢) إن كان السبب هو السبب في ألا يكون الشيء موجوداً، مثل أنه إن كان وجود الحار والبارد على غير اعتدال هو السبب في ألا يكون صحيحاً ، فوجودها معتدلة هو السبب في أن يكون صحيحاً^(٣) . وكذلك أيضاً إن كان الإيجاب سبباً في أن يكون الشيء موجوداً، فالسلب في ألا يكون موجوداً .

- وأما في الأشياء التي وفيت على هذا النحو فليس ما قيل لازماً ، وذلك أنه ليس كل حيوان يتنفس . والقياس الكائن بمثل هذه العلة يكون في الشكل الثاني - مثال ذلك : ليكن أ حيواناً ، وما عليه ب أنه يتنفس ، وما عليه ج الحائط . فـ أ موجود لكل ب إذ كان كل ما يتنفس هو حيوان ؛

- (١) ش : أبو يحيى عن الإسكندر قال : يريد نظام الشكل الثاني . ويحي النحوي يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعاً . وأظن أن ما قاله يحيى النحوي أصحّ الأقاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : ” إن كان لا يخبر بالعلة نفسها “ . قال لي الشيخ الفاضل يحيى بن عدي : الحق ما قاله يحيى النحوي في ذلك . (٢) ش : أي برهان ذلك . (٣) ش : هذا عكس ما تقدم . (٤) ش : قال : إنما قال يكون في الشكل الثاني ، وليس هذا مقصوداً على أنه لا يكون إلا في الشكل الثاني .

في السرياني : مثال ذلك قول أناخرسس أن بلد الصقالبة لا يوجد فيه مغنّيات ، وذلك أنه لا يوجد فيه كروم أيضاً .

وَأَولا على شئ من حَ ، فإذن بَ غير موجودة لشيء من حَ . فالخائط
إذن لا يتنفس .

وقد يشبه أن تكون أمثال هذه الأسباب يحتويها على جهة الغنى
والغزارة، وهذا هو أن يخبر بالأوسط بعد أن يبعد بعدا كثيرا . مثال ذلك قول
أناخرسس إنه ليس في بلد الصقالبة الغناء وآلاته، إذ كان ليس قبلهم كروم .

٣٠

أما الخلافات بين القياس على « أن » الشيء، وبين القياس على « لم »
الشيء في علم واحد بعينه فهي هذه الخلافات . فأما في علمين مختلفين فيكون^(١)
على نحو آخر، وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما ، والعلم الآخر

في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هي جميع العلوم التي حال أحدهما عند
الآخر هي هذه الحال التي أنا واصفها، وهي أن يكون أحد العلمين تحت
الآخر بمنزلة علوم المناظر عند الهندسة، وعلم الحيل عند علم المجسمات، وعلم
تأليف اللحن عند علم العدد، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد^(٢)

٣٥

أن تكون هذه العلوم متواطئة [٢٠٥ ب] أسماءها بمنزلة علم النجوم التعاليمي
والذي تستعمله صناعة الملاحاة ، وبمنزلة تأليف اللحن ، أعنى التعاليمي
والسماعي . وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يُحسُّ بالأمر، وأما العلم
بلمّ هو فهو لأصحاب التعاليم ، إذ كان هؤلاء هم الذين عندهم العلم بالأسباب ،
وكثيرا ما لا يشعرون بأنه كالحال في الذين يبحثون عن الأمر الكلي ؛ فإنهم

٤٠

١٧٩

(١) تأكلت حروفها . (٢) ش : إنما قال : « كاد » على طريق الاستظهار .
(٣) ش : لا علم لهم . (٤) ف : بالوجود .

- كثيرا ما لا يشعرون ببعض الأوحاد لقلّة تأملهم لها . وهؤلاء هم جميع الذين يستعملون الصور ، وهي شيء آخر في الجوهر . وذلك أن أصحاب التعاليم إنما يستعملون الصور : وهي لاعلى شيء موضوع ، وذلك أنه وإن كانت المقادير على شيء موضوع ، غير أنه ليس يستعملها من حيث هي على ذلك الأمر الموضوع .^(١)
- وقد يوجد علم آخر حاله عند علم المناظرة كحال هذا عند علم الهندسة ، مثال ذلك أمر القوس الحادثة في السحاب : أما أنها موجودة فهو إلى الطبيعي ، وأما لم هي فالنظر في ذلك إلى صاحب علم المناظر : إما على الإطلاق^(٢) وإما للذي هو في التعاليم . — وكثير من العلوم التي ليس بعضها تحت بعض هذه حالها بمنزلة حال علم الطب عند الهندسة ، وذلك أن الجرح المستدير : أما أنه عسير البرء فعلمه إلى الطبيب ، وأما لم ذلك فإلى المهندس .

١٤

< فضل الشكل الأول >

- وأصح العلم وأشدّ يقينا من الأشكال هو الشكل الأول . أما أولا فنقبل أن العلوم التعليمية بهذا الشكل تأتي براهينها — مثال ذلك : علم العدد وعلم الهندسة وعلم المناظر . وكادت أن تكون جميع العلوم التي نبحث عن « لم » الشيء هذا الشكل تستعمل . وذلك أن القياس على « لم » الشيء إنما يكون بهذا الشكل : إما بالكلية وإما على أكثر الأمر وفي أشياء كثيرة

(١) ف : يريد : في ... (٢) ش : أي الذي نظره بالحقيقة من حيث هو صاحب مناظر .

(٣) ف : أبو بشر : إنما قال : « كادت » لأنه ربما تستعمل برهان الخلف ، وربما

استعملت الشكل الثاني .

جدا . فهو بهذا السبب أيضا أشد الأشكال يقيناً ، والعلم بلم الشيء هو أكثر تحقيقاً . — وبعد ذلك أن العلم بما هو الشيء بهذا الشكل وحده فقط يمكن أن يتصيد^(١) . وذلك أنه في الشكل الأوسط لا يكون قياس موجب ، والعلم بما هو الشيء هو موجب . وأما في الأخير فقد يكون ، لكنه ليس هو بكل ، وأما والعلم بما هو الشيء هو من الأمور الكلية ، إذ كان الإنسان ليس هو حيوانا [١٢٠٦] ذا رجلين بنحو^(٢) ما .

٢٥

وأيضا فإن هذا الشكل ليس هو محتاج إلى ذينك ، وأما ذانك فهذا الشكل يتصل ويئى إلى أن يصير إلى غير ذوات الأوساط .
فن البين إذن أن الشكل الأول أحق الأشكال جدا في باب العلم .

٣٠

١٥

< القضايا السالبة غير ذوات الأوساط >

وكما أنه قد يمكن أن تكون آ موجودة لـ ب بغير انقطاع^(٤) ، كذلك قد يمكن ألا يوجد لها أيضا ، وأعنى بأن يكون الشيء موجوداً أو غير موجود

(١) ش : أبو بشر : لم يقل يتصيد ويستخرج بالشكل الأول فقط ، وهى تعنى أنه يتصيد على أنه حد للمحدود ، ولكن يتبين جزء جزء من أجزاء الحد على أنه موجود المحدود ، والحد بأسره يتبين بالشكل الأول وحده فقط ، لاعلى أنه هو حد لذلك المحدود ، لكن على أنه موجود له وجودا .
(٢) ش : أى ليس إنما يوجب ذلك لبعض الناس ، بل نحكم بأن كل إنسان هذه حاله .
(٣) ش : هذا متصل بما قاله قبل من أنه قد تكون موجبات غير ذوات أوساط ، فقد أخذ أن يبين أنه وقد تكون سوابل هذه حالها .

(٤) س : إنما تسمى المقدمه غير ذات الوسط بغير انقطاع ، لأن ليس بين المحمول والموضوع فيها شيء ثالث . — وف : وسط .

٣٥ بغير انقطاع هو ألا يكون بينهما وسط ، فإنه على هذا النحو لا يكون الشيء
موجودا أو غير موجود من أجل شيء آخر^(١) . فأما متى كانت آ أوب في كل
الشيء أو كليهما ، فغير ممكن أن تكون آ موجودة لب^(٢) أولا ؛ وإلا فلتكن
آ في كل ح . فإذا إن كانت ب ليست في كل ح (وذلك أنه قد يمكن
٤٠ أن تكون آ في كل الشيء وتكون ب غير موجودة في هذا) ، فيكون من ذلك
٧٩ قياس على أن آ غير موجودة لب . فإنه إن كانت ح على كل آ وغير
موجودة لشيء من ب فآ تكون ولا على شيء من ب . ولذلك أيضا إن
كانت ح في كل الشيء^(٣) مثل أن تكون في د ، وذلك أن الـ تكون موجودة
في كل ب و آ ، ولا على شيء من د . فإذا إذن تكون غير موجودة لشيء
من ب بقياس . وبهذا النحو بعينه يتبين إن كانتا كلتاها في كل الشيء^(٤) . —
أما أن ب قد يمكن ألا تكون في الشيء الذي آ في كُله أو لا تكون آ أيضا
في ما ب في كُله ، فهو بين ظاهر من الأشياء التي لا تبدل الرتبة بعضها لبعض .
وذلك أنه إن كان ولا واحدة من التي في رتبة آ ح د محتمل ولا على شيء من
التي في رتبة ب هـ د ، وكانت آ في كل الـ ط التي هي من رتبها ، فظاهر
أن ب لا تكون موجودة في ط ، وإلا تبدل اللتان في الرتبين .

(١) ش : أى لا يكون أحد حتى المقدمة موجودا الآخر بتوسط .

(٢) ف : بغير توسط .

(٣) ف بالأحر : في السرياني ب . — وهو أيضا في اليوناني .

(٤) ف بالأحر : أى في جملة شيء .

(٥) ف : جملة شيء .

وكذلك إن كانت ب أيضا في كل الشيء، وكانت أ غير موجودة لب،
فمن البين أن لا وجودها لها بغير انقطاع. وذلك أنه إن [ب ٢٠٦] كان
بينهما أوسط ما، فقد يلزم ضرورة أن يكون أحدها في كل الشيء ويكون
قياس إما في الشكل الأول وإما في الثاني. فإن كان في الشكل الأول
فب هي التي تكون في كل الشيء إذ كانت المقدمة التي هي عند هذه قد
يجب أن تكون موجبة. وإن كان في الأوسط فأيهما اتفق^(٣). وذلك أن
القياس قد يكون أيهما أخذت^(٣) سالبة. وأما إن كانتا كلتاهما سالبتين،
فلا يكون قياس. ٢٠

فمن البين إذا أنه قد يمكن أن يكون شيء آخر غير موجود لشيء آخر^(٤).
فأما متى يكون وكيف ذلك فقد خبرنا به.

١٦

< الضلالة والجهل الناشئان عن مقدمات بغير أوساط >

وأما الجهل^(٥) الذي يقال لا على جهة السلب، لكن على جهة الحال والمملكة،
فهو خدعة وضلالة تكون بقياس^(٦). وهذا يكون في الأشياء التي هي موجودة
٢٥

- (١) ش : يعنى إذا كانت س ولا على شيء من ب وعلى كل أ ، فـ أ ولا على شيء من
ب ؛ فليس وجودها لها أولا . (٢) ش : أى الشكل (= الثانى) .
(٣) ف بالأحر : أى المقدمات . (٤) ف : بغير توسط .
(٥) ف : مثل جهل الصبيان . (٦) ف : افهم : من خارج ، أو بغير قياس .
ش : أبوبشر : أى يعتقد ضد ما قد يبين بقياس .

- أو غير موجودة ، أولاً على ضربين : وذلك أنه يكون إما بأن يظن الإنسان^(١)
أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق^(٢) ، أو بأن يكتسب ظنه بقياس .
- أما الخدعة وضلالة الظن البسيط فهما بـسـيـطـان ، وأما الضلالة التي تكون
بالقياس فهي كثيرة الفنون . — فلتكن \bar{A} غير موجودة لشيء من B بغير^(٣)
انقطاع . فإن قاس أن \bar{A} موجودة لـ B عندما تأخذ \bar{C} الحد الأوسط ،
فقد يكون جاهلاً بقياس^(٤) . فقد يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبتين ،
وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة فقط . وذلك أنه إن كانت \bar{A} غير موجودة^(٥)
لشيء من C ، و \bar{C} أيضاً غير موجودة لشيء من B ، وقد أخذت كل واحدة
منهما بالعكس^(٦) ، فقد تكون كلتاهما كاذبة^(٧) (وقد يمكن أن تكون حال \bar{C} عند
 \bar{A} وعند B حالاً لا تكون بها تحت \bar{A} ولا تكون لـ B بالكلية . فأما \bar{B}
فغير ممكن أن تكون في كل الشيء ، إذ كان قد قيل إن \bar{A} غير موجودة لها أولاً ،
وأما \bar{A} فليست من الاضطراب موجود لـ جميع الأشياء بالكلية . فإذا قد^(٨)
تكون كلتاهما [١٢٠٧] كاذبة^(٩) . وأيضاً قد يمكن أن توجد إحداهما صادقة ،
غير أنه ليس أيهما اتفق ، لكن مقدمة \bar{A} \bar{C} . وذلك أن مقدمة \bar{C} \bar{B}
هي دائماً كاذبة من قبيل أن B ليست ولا في شيء واحد . فأما \bar{A} \bar{C} فقد

(١) ف : بغير توسط . (٢) ش : أي ليس هو بقياس . (٣) ف بالأحرر :
فأنواعها كثيرة . (٤) ف بالأحرر : مغفلاً عند علة مصلحا (غير واضحة في المخطوطة) .
(٥) ف بالأحرر : أي بتوسط قياس . (٦) ص : أحدهما .
(٧) ف بالأحرر : بعكس ما هو عليه . (٨) ص : كاذبتين .
(٩) ف بالأحرر : الموجودة ، لأنها قد تحمل على البعض . (١٠) ص : كاذبتين .

يمكن؛ مثال ذلك إن كانت \bar{A} موجودة لـ \bar{C} و لـ \bar{B} بغير انقطاع؛ ولا فرق في ذلك وإن لم يكن بغير انقطاع، وذلك أن هذه المقدمة خاصة صادقة لا محالة؛ وأما الأخرى فكاذبة. وذلك يكون متى كان شيء واحد بعينه مجموعاً على أكثر من واحد، وكان ولا واحد منهما ولا في واحدٍ منهما .

أما الضلالة والخدعة على أن الشيء موجود وإنما يكون بهذه الأشياء فقط وعلى هذا النحو .^(٣) وذلك أن القياس ما كان يكون على أن الشيء موجود في شكل آخر . وأما القياس على أنه ليس بموجود ، فقد يكون في الشكل الأول والثاني . فليخبر أولاً على : كم ضرباً يكون في الشكل الأول ؟ وبأى حال من أحوال المقدمات يكون ؟

فنعول : إنه قد يمكن أن يكون قياس ، والمقدمتان كالتابا كاذبة^(٤) ، مثل أنه إن كانت \bar{A} موجودة لـ \bar{C} و لـ \bar{B} أيضاً بغير توسط : فإنه إن أخذت \bar{A} غير موجودة لشيء من \bar{C} ، وأخذت \bar{C} لكل \bar{B} ، فالمقدمتان تكونان كاذبتين .^(٦)

-
- (١) ف بالأحر : محمولة على \bar{C} و \bar{B} : أما لـ \bar{C} فبالإيجاب ، وأما لـ \bar{B} فبالسلب .
(٢) ف بالأحر : أى من \bar{C} و \bar{B} .
(٣) ف بالأحر : يعنى الشكل الأول . (٤) ص : كاذبتان .
(٥) ش : الحدود المأخوذة لتصحیح هذا القول : الجوهر ، وذو النفس ، وغير ذى النفس ؛ — فالجوهر ولا على شيء من ذى النفس ؛ وذو النفس على كل غير ذى النفس ؛ فالجوهر ولا على شيء من غير ذى النفس .
(٦) ش : الحدود لهذا : الجوهر ، والكمية ، والإنسان .

- وقد يمكن أن يكون القياس وإحدى المقدمتين كاذبة ، والأخرى صادقة : أيهما كانت . وذلك أنه قد يمكن أن تكون مقدمة $A \supset B$ صادقة ، و $B \supset A$ كاذبة . أما أن $A \supset B$ صادقة فمن قبل أن A ليست موجودة لجميع الأشياء الموجودة ؛ وتكون $B \supset A$ كاذبة من قبل أنه غير ممكن أن تكون A ، التي A غير موجودة لشيء منها ، موجودة لـ B . وذلك أنه ما كانت تكون مقدمة $A \supset B$ حينئذ صادقة . ولو كانت أيضا مع ذلك كلتاهما صادقة ، لقد كانت تكون النتيجة أيضا صادقة . وقد يمكن أن تكون $B \supset A$ أيضا صادقة [٢٠٧ ب] وتلك الأخرى كاذبة — مثل أن تكون B موجودة في A وفي A أيضا . وذلك أنه من الاضطرار أن تكون إحداهما تحت الأخرى . ولذلك إن أخذنا A غير موجودة لشيء من B تكون هذه المقدمة كاذبة .

- ٢٥ فمن البين إذن أنه قد يكون قياس الكذب إذا كانت إحداهما كاذبة ، وإذا كانت كلتاهما كاذبة . وأما في الشكل الأوسط فإن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبة بـ ^(٤) ^(٤) بـ ^(٥) ^(٤) ، فغير ممكن . وذلك أنه إذا كانت A موجودة لكل

(١) ش : طريق آخر يبين به أن مقدمة $B \supset A$ كاذبة . (٢) ص : صادقتين .
(٣) ش : الحدود : الجوهر ، الحيوان ، والإنسان . (٤) ص : كاذبتين .
(٥) ش : الحسن (أى ابن الخمار) : قد تبين في المقالة الثانية من كتاب القياس أنه إذا كانت المقدمتان كاذبتين في الشكل الثاني ، فإن النتيجة تكون صادقة لا محالة ؛ ولأن النتيجة التي قصده أن يبينها ها هنا كاذبة ، لم يمكن أن تكون المقدمتان كلتاهما كاذبة (ص : كاذبتين) بالكلية .
قال لى الفاضل يحيى : إنما لم نتج نتيجة كاذبة عن مقدمتين كلتاهما (ص : أحدهما) موجبة والأخرى سالبة كاذبتين نتيجة كاذبة من قبل أن نظمهما هو نظم ضدّيهما ، وهما صادقتان ؛ وعن الصادقتين لا ينتج كذب إذا كان نظمهما قياسيا .

بَ فلا سبيل إلى أن يوجد شيء يؤخذ موجودا لأحدهما على الكل وغير موجود لشيء من الآخر^(١). وقد يجب أن تؤخذ المقدمتان بهذه الحال حتى يكون موجودا لأحدهما وغير موجود للآخر إن كان مزعا أن يكون قياساً.

٣٠

فإن كانت إذن متى أخذت بهذه الحال كاذبتين فمعلوم أنه إذا أخذت على ضد هذه الحال تكون حالها عكس هذه الحال . وهذا غير ممكن . وأما بالجزء فلا مانع يمنع من أن تكون كل واحدة منهما كاذبة — مثال ذلك أنه

(٢)

إن كانت حَ موجودة لـ أَ و لـ بَ أيضاً بالجزء وأخذت موجودة لكل أَ وغير موجودة لشيء من بَ قد تكون المقدمتان كاذبتين ، لكنه ليس

(٣)

بكتبيهما ، بل بالجزء . وكذلك يكون وإن وضعت السالبة بالعكس . وقد يمكن أن تكون إحداهما كاذبة — أيهما كانت ، وذلك أن ما هو موجود

(٤)

لكل أَ هو موجود لـ بَ أيضاً . فإن أخذت حَ موجودة لكل أَ وغير

٣٥

٤٠

(١) ش : بيان ذلك إذا كانت أَ بالحقيقة موجودة لكل بَ فإما أن تكون جنسا لـ بَ أو نوعا أو عرضا غير مفارق ، فظاهر أنه لا يوجد أمر مابيننا للجنس وموافقا للنوع بالكلية وبالعكس .

حَ أَ بَ
(٢) ش : الحدود : ذونفس ، الجوهر ، الجوهر الجسماني .

(٣) ص : بالجزء أخذت ...

(٤) ش : أي إن وضعت الكبرى ، بدلا من كونها صغرى .

حَ أَ بَ
(٥) ش : الحدود : الجوهر ، الحيوان ، الإنسان .

(٦) ف : يعني حَ .

(٧) ف : الموضوع الذي فرض صادقا .

- ٨٠ ب موجودة لشيء من ب فإنه قد يكون: أما > آ فصادقة، وأما > ب فكاذبة .^(١)
وأیضا ما هو غير موجود لشيء من ب فإنه ليس هو أيضا موجودا لجميع آ .
وذلك أنه إن كان موجودا لآ فهو موجود لـب أيضا ، لكنه لم يكن
موجودا : فإن [٢٠٨] أخذت > موجودة لكل آ وغير موجودة لشيء
من ب ، تكون مقدمة ب > صادقة ، وتكون تلك الأخرى كاذبة . وكذلك
تكون وإن بدلت السالبة : وذلك أن ما هو غير موجود لشيء من آ فليس
يكون موجودا ولا لـب أيضا . فإن أخذت إذن > غير موجودة لشيء
من آ ، وموجودة لكل ب ، فإنه تكون مقدمة > آ صادقة ، والأخرى
كاذبة . وأيضا أن يؤخذ ما هو موجود لكل ب غير موجود لشيء من آ^(٢)
هو كذب ، إذ كان من الاضطرار أنه إن كانت موجودة لكل ب ، فهي
موجودة لـآ ما أيضا .^(٣) فإن أخذت إذن أن > موجودة لكل ب وغير
موجودة لشيء من آ ، تكون > ب صادقة ، و > آ كاذبة .

- ١٥ (٦) فمن البين إذن أن قياس الخدعة قد يكون في الأشياء التي الوجود فيها بغير
متوسط ، إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين ،^(٧) وإذا كانت إحداهما فقط كاذبة .

(١) ش : إذا كانت الكبرى كاذبة .

(٢) ش : الحدود : الجوهر (آ) ، والكمية (ب) ، والإنسان (ب) .

(٣) ش : يعني إن وضعت الكبرى — بدلا من كونها موجبة كلية — سالبة كلية .

(٤) ش : الحدود : الجوهر (ب) ، والحيوان (آ) ، والإنسان (ب) .

(٥) ما : أيأ كانت . (٦) تحتمها : لها . (٧) ص : كاذبتين .

< الجهل والضلالة الناشئان عن مقدمات ذوات أوساط >
فأما في الأشياء التي الوجود فيها ليس هو بغير متوسط ^(١) ، فإنه متى
كان القياس على الكذب بمتوسط هو مناسباً ، فإنه ليس يمكن أن تكون
كلتا المقدمتين كاذبة . لكن إنما يمكن أن تكون كذلك المقدمة الكبرى ٢٠
قط ، وأعني بالمتوسط المناسب ، المتوسط الذي به يكون قياس
القياس . فلتكن A موجودة لـ B بمتوسط هو C . فلما كانت مقدمة
 C لـ B ، متى كان قياس ، قد يلزم أن تكون موجبة ، كان من البين أن
هذه المقدمة تكون دائماً صادقة ، إذ كانت لا ترتجع . وتكون مقدمة A لـ C ٢٥
كاذبة ، وذلك أن هذه هي التي ترتجع ^(٥) فيكون القياس المضاد ^(٦) . فكذلك وإن
أخذ الحد الأوسط من رتبة أخرى — مثال ذلك بمنزلة أنه إن كانت D
في كل A ومحمولة على كل B [٢٠٨ ب] فإنه قد يجب ضرورة أن تكون
مقدمة D لـ B ثابتة على حالها وتنعكس المقدمة الأخرى . ولذلك تكون ٣٠
هذه المقدمة دائماً صادقة ، وأما تلك الأخرى فداًماً كاذبة . وكاد أن
تكون مثل هذه الخدعة ^(٨) هي بعينها الخدعة الكائنة بمتوسط مناسب . فأما ^(٩)

- (١) ف : انفصال .
(٢) ش : الحدود : الجوهر (أ) ، إنسان (ب) ، الحيوان (ح) .
(٣) ف : أي لا تكون سالبة .
(٤) ف : الكبرى .
(٥) ف : أي تصير سالبة .
(٦) ف : أي للحق .
(٧) ف : أي من مقولة أخرى . (٨) فوق « مثل هذه » : هذه .
(٩) ش : الحدود : الحيوان (أ) ، الفرس (ح) ، الإنسان (ب) .

إن كان القياس ليس بمتوسط مناسب^(١) ، فمتى كان الوسط تحت آ وغير موجود لشيء من ب ، فمن الضرورة أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة^(٢) ، إذ

٣٥ كان قد يجب أن تؤخذ مقدمتان على الحال التي هي ضدّ للحال الموجودة لها متى كان القياس مُزْمَعاً أن يكون . فإذا أُخِذَتْ هكذا تكون كلتاها كاذبة^(٢) — مثال ذلك أن تكون آ موجودة لكل د ، ود لا لشيء من ب ؛ فإنه إذا قِيلَتْ هاتان قد يكون قياس ، والمقدمتان كلتاها كاذبة^(٣) .

٤ . وأما متى لم يكن الحد الأوسط تحت آ ، بمنزلة د ، فقد يكون : أما مقدمة آ د فصادقة ، وأما مقدمة د ب فكاذبة . فأما كون آ د صادقة فمن قِبَل أن د لم تكن في آ ؛ وأما مقدمة د ب كاذبة فمن قِبَل أنه لو كانت صادقة لقد كانت تكون النتيجة صادقة ؛ لكن قد وُضِعَ أنها كاذبة .

٥ . وأما إذا كانت الخدعة في الشكل الأوسط فإنه لا يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة^(٤) بكتيما . وذلك أنه إذا كانت ب تحت آ فليس بممكن أن يوجد شيء يكون لأحدهما للكل وغير موجود لشيء من الآخر، كما قلنا فيما تقدّم . وأما إحداهما فقد يمكن — أيهما كانت — ؛ وذلك أنه إن كانت ح موجودة لآ ول ب أيضا ، وأُخِذَتْ أيهما موجودة لآ وغير موجودة ل ب ، تكون مقدمة آ ح صادقة ، والأخرى كاذبة . وأيضا

(١) ش : أي لا يكون الوسط المأخوذ في قياس الضلالة هو الوسط المأخوذ في قياس الحق .

(٢) ص : كاذبتين . (٣) ص : كاذبتان .

(٤) ش : الحدود : الحيوان (آ) ، الحجر (ح) ، الإنسان (ب) .

إن أخذت ح موجودة ل ب وغير موجودة لشيء من أ تكون مقدمة ح ب صادقة والأخرى كاذبة .

فقد قيل كيف يكون قياس الخدعة ، وبأى [١٢٠٩] مقدمات يكون ١٥

وهو سالب . فأما إن كان موجبا ، فمتى كان بمتوسط مناسب فإنه ليس

يمكن أن تكون كلتا المقدمتين كاذبة ، إذ كان قد يلزم ضرورة أن تكون (٢)

مقدمة ح ب باقية على حالها ، إن كان القياس مُرْمَعاً أن يكون كما قيل فيما

تقدم أيضا . فمقدمة أ ح إذن تكون دائماً كاذبة ، إذ كانت هذه هي التي

تنعكس . وكذلك تكون وإن أُخِذَ الحد الأوسط من رتبة أخرى ، كما قيل ٢٠

في الخدعة السالبة : فإنه < يجب > أن تكون مقدمة ب أ باقية ، وأما أ د

فتعكس ، < والحد > عة هي بعينها الخدعة التي تقدمتها . — فأما متى لم يكن

< القياس بوسط م > مناسب فإنه إن كانت د تحت أ ، فهذه المقدمة تكون ٢٥

صادقة ، وأما الأخرى < ف > تكون كاذبة . وذلك أنه قد يمكن أن تكون أ

موجودة لأشياء كثيرة ليس بعضها تحت بعض . وأما إن لم تكن د تحت

أ فمن البين أن هذه المقدمة تكون دائماً كاذبة ، إذ كانت إنما توجد موجبة . (٣)

وأما د ب فقد يمكن أن تكون صادقة ويمكن أن تكون كاذبة أيضا .

وذلك أنه لا مانع يمنع أن تكون أ غير موجودة لشيء من د وتكون د ٣٠

موجودة لكل ب ، مثل أن يكون الحيوان موجوداً للعلم ، والعلم موجوداً

للموسيقى . وأيضا ولا إن كانت أ ولا لشيء من د ، و د أيضا ولا لشيء

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : يجب . (٣) تأكلت حروفها .

- من ب . فمن البين إذن أنه إذا لم يكن الحد الأوسط تحت أ فقد يمكن أن تكون كلتاها كاذبة ، وقد يمكن أن تكون إحداهما أيهما اتفق .
- ٣٥ أما بأى مقدمات يمكن أن تكون الخدعة فى الأشياء التى لا أوساط لها وفى التى تتبين [٢٠٩ ب] بالبرهان ، فذلك بين ظاهر^(٢) .

١٨

< الجهل سلب العلم >

- وظاهر أيضا أنه إن فقدنا حسا ما فقد يجب ضرورة أن نفقد علما ما لا يمكننا أن نتناوله^(٣) . إذ كما إننا نتعلم إما بالاستقراء ، وإما بالبرهان .
- ٤٠ فالبرهان هو من المقدمات الكلية ، والاستقراء هو من الجزئية . ولا يمكننا أن نعلم الكلى إلا بالاستقراء . وإلا فهى الأشياء التى توجد فى الذهن على الإطلاق^(٤) إن قصد الإنسان إلى أن يوضح من أمرها أنها موجودة لو أخذ واحد من الأجناس إنما يوضحها بالاستقراء ، وإن كانت غير مفارقة أو كانت حال < بها غير تلك > الحال ، ولا أيضا يمكننا أن نستقرئ إذا لم يكن < تمت حس : لأن > الحس هو للأشياء الجزئية . فإنه لا يمكن أن نتناول < العلم بالجزئى ، لأنه لا يستخلص من الكليات بدون الاستقراء ولا يستخلص بالاستقراء بدون الإحساس . فالعلم هو ب < الكلى^(٥) .

(١) ص : كاذبتين . (٢) ف : أى التى بين حدّيهما متوسط .
(٣) ف : نتأوله . (٤) ف : أى وحدها . (٥) ف : الكلية .

< هل مبادئ البرهان محدودة العدد أو لا محدودة ؟ >

١٠ وكل قياس هو بثلاثة حدود: أحدها يقال فيه إنه يتبين أن A موجودة
لـ C من قبل أنها موجودة لـ B و B موجودة لـ C . وأما السبب فيؤخذ^(١)
في إحدى المقدمتين أن شيئاً آخر موجود لشيء آخر. وأما الأخرى فيؤخذ^(٢)
فيها أنه غير موجود له .^(٣)

١٥ فمن البين الظاهر أن المبادئ^(٤)، والتي يقال لها الأصول الموضوعية ،
هي هذه . وذلك أنه إنما يلزم ضرورة أن يبرهن عندما توجد هذه — مثال^(٥)
ذلك أن A موجودة لـ C بتوسط B ، وكذلك أيضا أن B موجودة
لـ C . فالذين يقيسون على طريق الظن والرأى المشهور وعلى طريق الجدل
فقط ، فمن البين الظاهر أن ما ينبغي أن يبحث من أمر قياسهم إنما هو هذا ،

(١) تحتها : فيأخذ . (٢) ص : فيأخذ .

(٣) ش : في السرياني : وأما الأخرى فغير موجود . قال الفاضل يحيى : يحتفل أن يكون
أشار بهذا القول إلى نظام الشكل الأول ، وإلى نظام الشكل الثاني . أما نظام الشكل الأول
فإذا نظر إلى الأكبر غير موجود في الأوسط ؛ وأما الثاني — وهو الأليق والأخرى — فإذا
نظر إلى الوسط وأضيف إلى الطرفين . فأما أنه آخرى فلا أن المقدمات السوالب التي لا وسط
بينها قد تبين أنها اللواتي حداها ليس منها شيء تحت شيء بل هما جنسان عاليان . ولذلك إذا نظر
إلى الأوسط كان مسلوبا من أحد الطرفين ، وموجبا للآخر ؛ وهذا نظام الشكل الثاني .

(٤) ش : المبادئ أعم من الأصول الموضوعية ؛ وذلك أن مبادئ البرهان منها علوم متعارفة ،
ومنها أصول موضوعية ، ومنها حدود .

(٥) ش : أى المقدمات غير ذوات الأوساط . (٦) ش : أى في أنها موجبة .

- ٢٠ وهو : هل القياس كان من مقدمات يمكن أن تكون مشهورة مقبولة ؟ حتى إنه ، وإن كان شيء ما بالحقيقة متوسطاً بين \bar{a} و \bar{b} ، ويظن أن ليس هو ، فإن الذي يقيس ^(١) بمثل هذا قد قاس ^(٢) على طريق الجدل . [١٢١٠]
وأما على طريق الحق ^(٣) ، فقد ينبغي أن نفحص ونطلب من أشياء موجودة ، وحال هذا المعنى على هذا الوجه : وهو أنه لما كان قد يوجد شيء ما يحمل على شيء آخر ، لا على طريق العَرَض ^(٤) (وأعني بقولي : على طريق العَرَض مثل ما نقول في وقت ما إن ذلك الأبيض هو إنسان ، وليس ^(٥) هذا القول على مثال ذلك قولنا : الإنسان هو أبيض . وذلك أن هذا ليس نقول فيه إنه أبيض من حيث هو شيء آخر . وأما الأبيض فنقبل أنه إنما عَرَضَ للإنسان أن يكون أبيض) ، فقد يوجد إذن أمثال هذه الأشياء ، حتى إنها تجعل بذاتها . فلتكن \bar{c} حالها حال هي أنها ليس توجد لشيء آخر بوجه من الوجوه . ولتوجد \bar{d} لهذه أقولا ، ولا يكون بينهما متوسط . وكذلك أيضا فيوجد لـ \bar{d} و \bar{c} ، \bar{b} . فليت شعري قد يلزم ضرورة أن ينقطع هذا
-
- (١) ف : يقاس . (٢) ف : قيس . (٣) ف : بحسب .
(٤) ش : قال : المحمول بطريق العَرَض يقال على ضربين : أحدهما الذي قد مثل له (ص : به) ها هنا بقوله : إنا نقول لذلك الأبيض إنه إنسان . وذلك أنه جعل ما من شأنه أن يكون موضوعا — وهو الإنسان — محمولا على ما من شأنه أن يكون محمولا — وهو الأبيض . والضرب الثاني من المحمولات بطريق العَرَض حمل الجزئي على كليها ، مثل ما يحمل الإنسان على الحيوان ، فيقال : بعض الحيوان إنسان . (٥) تأكلت حروفها .
(٦) ش : قال الفاضل يحيى : الأشبه أن يكون الفيلسوف عَرَضَ عن هذا المعنى هكذا : وذلك أن هذا ليس إذ هو شيء آخر هو أبيض ، وأما الأبيض فنقبل عَرَضَ له إن كان إنسانا .

ويقف أمر يمكن أن يمضى^(١) إلى ما لا نهاية؟ وأيضا إن كانت أ ليس يحمل عليها شيء بداته^(٢) وكانت أ موجودة لـ ط^(٢) أولا، ولم يكن بينهما ولا شيء واحدا قد مر، وكانت ط موجودة لـ ح^(٢) و < ح > موجودة لـ ب، أ ترى هذا أيضا قد ينقطع ويقف ضرورة؟ أم هذا أيضا قد أن يُعْن إلى ما لا نهاية؟

٣٥

ومبلغ الفرق بين هذا الطلب وبين الطلب المتقدم هو بأن الطلب المتقدم يُطَلَبُ فيه : أ ترى قد يمكن الذى يتبدى من موضوع ليس يوجد ولا لشيء واحد آخر، لكن شيئا آخر موجود له، أن يعن إلى ما لا نهاية؟ وأما الطلب الثانى فيطلب فيه ويبحث : هل يمكن عندما يتبدى محمول يحمل على شيء آخر، ولا يحمل عليه هو شيء آخر أصلا أن يعن إلى أسفل إلى ما لا نهاية، أم لا؟ وأيضا قد يبحث عن التى بينهما^(٤)، أ تراها قد يمكن أن تكون بلا نهاية من حيث إن الطرفين محدودان [٢١٠ ب]؟ وأعنى بقولى هذا مثل أنه إن كانت أ موجودة لـ ح، وكانت ب متوسطة بينهما، وكانت أشياء آخر محمولة على ب، وعلى تلك أشياء آخر — أ ترى هذه أيضا قد يمكن أن تعن إلى ما لا نهاية؟ أو ذلك غير ممكن؟

٤٠

١٨٠

٥

- (١) ف : يعن . (٢) ش : قال الفاضل يحيى : يريد أن ليس يوجد شيء يحمل على أ يوجد فى حدها . أبو بشر : ليس يعنى بداته على أنه يوجد فى حد أ ، لكن ألا تكون أ نفسها موضوعة له . (٣) ف : أى الحمل . (٤) ش : أى التى بين الطرفين المحدودين . (٥) تحتها : أ تراهما .

والبحث عن هذا المعنى هو البحث : هل يمكن أن تمنع البراهين
بلا نهاية؟ وهل يوجد برهان على كل شيء؟ أم ينتهيان بعضهما عن بعض؟^(١) ^(٢) ^(٣)

- ١٠ وكذلك القول في المقاييس والمقدمات السالبة . مثال ذلك : إن كانت
أ غير موجودة لشيء من ب : فإما أن تكون غير موجودة لشيء منها ؛
أولا ؛ وإما أن يكون بينهما شيء له أو لا يوجد أ — مثال ذلك : إن كانت
أ غير موجودة لشيء من ح ، وهي موجودة لكل ب . وأيضا إن كانت غير
موجودة لشيء مثل ح . فإن في هذه أيضا قد يوجد لا تناه^(٤) للأشياء التي
هي الأول ، مما لا يوجد له ح ، أو هذا أيضا ينقطع فيقف .

- ١٥ فأما في الأشياء التي ينعكس بعضها على بعض < فليست > حال الأمر
هذه الحال . وذلك أنه ليس في الأشياء التي ينعكس بعضها على أمر أول
هو المحمول الأول ، أو آخر عليه يكون الحمل ، إذ كان جميعها عند جميعها
في هذا المعنى على مثال واحد . وإن كانت الأشياء المحمولة على هذا الأمر
غير متناهية ، فالأمور التي فيها النظر والشك هي غير متناهية من الناحيتين ،
اللهم إن لم يكن يمكن أن يكون عكسها بعضها على بعض على مثال واحد ،
بل يكون هذا كالعرض ، وهذا كالحمل^(٦) .

٢٠

(١) ش : في السرياني : أم يغني بعضها عن بعض . (٢) ش : يتوانى ... ويتوافق ،
يعنى الطرفين . (٣) ش : أى : أو هل تقف البراهين عند المقدمات البينة من غير توسط
والحدود الأخيرة . (٤) ف : أى هل يوجد . (٥) ص : لا تناهى .
(٦) ش : أبو بشر : يعنى بقوله كالحمل الذى يحمل على أنه جوهر كما يحمل الإنسان على
الضحك ، والفرس على الصّال . قال الشيخ : يريد بقوله الحمل : إما حمل الكل على الجزئيات ،
أو حمل العرض على الجوهر .

< عدد الأوساط غير لا محدود >

أما أن الأشياء المتوسطة فغير ممكن أن تكون غير متناهية متى وقعت من فوق وأسفل ، (وأعني بالفوق الإمعان إلى ناحية الأمر الكلي ، والأسفل الإمعان إلى ناحية الأمر الجزئي) فإنه إن كان عندما تحمل \bar{a} على \bar{d} تكون ^(١) [١٢١١] المتوسطات — وهي المرسوم عليها \bar{b} — غير متناهية ، فمن البين أنه قد يمكن الإمعان من \bar{a} إلى ناحية الأسفل آخر على آخر مجمولا بلا نهاية . وذلك أنه قبل الوصول إلى \bar{d} تكون التي بينهما بلا نهاية . ومن \bar{d} إلى فوق تكون الأشياء التي بينهما قبل الوصول إلى \bar{a} بلا نهاية . فإن كان هذا غير ممكن ، فلا يمكن أيضا أن تكون التي بين \bar{a} و \bar{d} غير متناهية . وذلك أنه ولا لو قال قائل إن بعض هذه المتوسطات مثل ما من \bar{a} \bar{b} ... \bar{c} قد يتبع بعضها لبعض حتى لا يكون بينهما متوسط . وبعضها لا سبيل إلى أن يوجد كذلك ، فإنه لا فرق في هذا المعنى . فإن ما اقتضيه من \bar{b} ^(٢) إما نحو \bar{a} وإما نحو \bar{d} . فإما أن يكون الذي بينه وبينه بلا نهاية ، وإما ألا يكون كذلك ، أعني أن يكون التي بينها أولا بلا نهاية ، فإنه لا فرق في ذلك : كان من أول وهلة أو لم يكن كذلك . وذلك أن الأشياء التي < تأتي بعد > هذه تكون بلا نهاية .

٢٥

٣٠

٣٥

(١) ش : الأخير . والحرف متأكل في المخطوط . (٢) ش : أي أن بعضها يلي ويتصل بالبعث من غير أن تفرق بينهما المتوسطات . (٣) تأكلت حروفها . (٤) ف : على النحو الذي ذكر . (٥) ف بالأحر : أخذ الأوسط الذي بين \bar{a} و \bar{d} .

< في البراهين السالبة ليست المتوسطات بلا نهاية >

ومن البين الظاهر أن هذا قد يقف أيضا في البراهين الـ < سا > لبة إلى كلاً الحيتين ، إذ كان قد يقف في البراهين الموجبة . فليكن غير ممكن أن \bar{A} يمعن إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق من ناحية الأخير (وأعنى بالأخير الشيء الذي لا يوجد ولا لشيء من الأشياء ، وقد يوجد له شيء آخر بمنزلة \bar{D}) ، ولا أيضا من الأول إلى ناحية الأخير (وأعنى بالأول ما هو محمول على شيء آخر وليس يحمل عليه هو ولا شيء واحد آخر) : فإن كانت هذه موجودة في السلب أيضا ، فقد يقف الإمعان فيه . — وذلك أن الأثناء التي بها يتبين أنه غير موجود هي ثلاثة : فإنه إن كان ما يوجد له \bar{C} قد يوجد \bar{B} لجميعة ، وما يوجد له \bar{B} لا يوجد \bar{A} لشيء منه . فمقدمة $\bar{B} \rightarrow \bar{C}$ — ودائماً المقدمة التي هي أحد البعدين — قد يجب ضرورة أن تتخطى إلى ما لا وسط له ، إذ كان [٢١١ ب] هذا البعد إيجاباً .^(٥) وأما المقدمة الأخرى فمن البين أنه إن كانت غير موجودة لشيء آخر هو أقدم بمنزلة \bar{D} ، فقد تدعو الحاجة إلى أن تكون موجودة لكل \bar{B} . فإن

(١) ص : كتي . (٢) ص : واحد . (٣) ف بالأحر : يعنى الأحوال .

(٤) ف : يقطع . (٥) ف : يعنى المقدمة الصغرى .

(٦) ش : تعليق على الفصل : قال الشيخ : يريد بما تضمنته هذا الفصل أنه بين أن \bar{B}

غير موجودة لشيء من \bar{C} بمتوسط سوى \bar{A} مثل \bar{D} يجب ضرورة أن تكون موجودة لكل \bar{B} =

١٠ كانت أيضا غير موجودة لآخر هو أقدم من s ، فقد تدعو الحاجة أن يكون موجودا لكل s . فمن قِبَل أن الطريق إلى أسفل قد ينقطع ويقف ، وجب أن يكون الطريق إلى فوق يقف أيضا ويؤخذ شيء ما أول هي غير موجودة له . — وأيضا إن كانت b موجودة لكل a وغير موجودة لشيء من c ، ف a غير موجودة لشيء من c . فإن كان يجب أيضا أن تبين هذه ، فمن البين أنها إما أن تتبين بذلك النحو الذي أتى به فوق ، وإما أن تتبين بهذا النحو ، ١٥ وإما أن تتبين بالنحو الثالث . فأما النحو الأول فقد قيل ، وأما النحو الثالث فنحن مزعمون أن نبينه . وذلك أن نتبين ذلك على هذا النحو : مثال ذلك : لما كانت a موجودة لكل b وغير موجودة لشيء من c ، < فلذلك > دعت الضرورة أن يكون شيء ما موجودا ل b . وأيضا إن كان هذا غير موجود ل c ، فقد يكون شيء آخر موجودا ل a ويكون هذا غير موجود ل c . فمن قِبَل أن < القول > بأنه موجود [ف] قد يقف دائما في الإمعان ٢٠ إلى فوق . فسيقف أيضا القول بأنه غير موجود .

والضرب الثالث فقد كان هذا وهو أنه إن كانت a موجودة لكل b ، و c غير موجودة لها ، تكون c غير موجودة لكل a . وهذه أيضا إما أن

= غير موجودة لشيء من c (ص : حـ) وعكس ذلك . وإن احتجج إلى أن يبين المقدمة السالبة وهي أن a غير موجود لشيء من s ، وجب ضرورة أن يكون شيء موجودا لكل a وغير موجود لشيء من c أو عكس ذلك . (١) ش : إنما صير الإمعان إلى فوق من طريق أن الموجبة التي أخذها في هذا الرسم هي الكبرى .

- تبين بتلك التي قيلت فوق على مثال واحد . وبحسب ذينك النحوين فقد
ينقطع ويقف ؛ وأما إن كان يتبين على هذا النحو فقد يؤخذ أيضا أنها
موجودة لـ هـ التي > غير موجود لكل هـ^(٢) ؛ وهذه أيضا على مثال
واحد . فمن قبل أنه موضوع أنه قد يقف من ناحية أسفل [١٢١٢]^(٤) ،
فمن البين أنها قد تقف أيضا القائلة إن > غير موجودة .
ومن البين الظاهر أيضا أنه وإن لم يكن بيانها بطريق واحد ، لكن
لجميعها أحيانا في الشكل الأول ، وأحيانا في الثاني ، وأحيانا في الثالث ،
فإنه على هذا النحو أيضا قد ينقطع ويقف ، وذلك أن الطُّرُق هي متناهية ،
فالتى هي متناهية مرات متناهية فلها بأجمعها نهاية .
فقد تبين وظهر أن الإ > معان < والسلوك فقد ينقطعان ويقفان
في السوالب أيضا كما ينقطع ويقف في الموجبات .

٢٢

< عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة >

فأما أن الأمر هو^(٨) هكذا أيضا في تلك للذى ينظر على طريق المنطق
فيتبين بهذا النحو ، وهو أنه في الأشياء التي تحمل من طريق ما الشيء ،
(١) ف : بالنحوين اللذين ذكرا . (٢) ف : لكلها . (٣) ش : أى على مثال
ما تبينت في الأول والثاني . (٤) ش : أى الموجبة . (٥) ف : البرهان . (٦) ف :
قد . (٧) ش : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه قد يوجد محمول أول وموضوع أخير .
(٨) ش : معنى إما أن الأوساط تنهاى بعد أن يوضع محمول أول وموضوع أخير فذلك قد
تبين . وأما أن الأمر هكذا أيضا في تلك ، أى في أنه قد يوجد محمول أول وموضوع أخير فقد تبين
للذى ينظر على طريق المنطق ، ويريد على طريق المنطق الذى يبين الشيء بما يعمله وغيره .

فالأمر بين . وذلك أنه إن كان يوجد التحديد وكان قد يعلم ما هو وجود
الشيء في نفس جوهره وكان غير ممكن أن يقطع ما لا نهاية له ، فقد يلزم
ضرورة أن تكون الأشياء التي تجمل من طريق < ذاتيات > الشيء لها نهاية . —
وأقول بالجملة هكذا : وهو أنا قد نقول قولاً حقاً إن هذا الأبيض يمشى ،
وذلك الكبير هو خشبة^(٢) ، وأيضاً إن هذه الخشبة هي كبيرة ، وهذا الإنسان
يمشى . وذلك أن بين القول بهذا النحو وبين القول الآخر خلافاً . فإني إذا
ما أنا قلت إن هذا الأبيض هو عود^(٣) ، وإنما أعني حينئذ أن ذلك الشيء الذي
عرّض له أن يكون أبيض هو عود ، لا على أن الأبيض هو الموضوع
للعود^(٣) . وذلك أن العود ليس معناه أبيض ، ولا أيضاً ما هو موجود أبيض
ما على أن الخشبة هي لهذه ، لكن على طريق العرض . فأما إذا ما أنا قلت
إن العود أبيض فليست أعني بذلك أن الأبيض [٣١٢ ب] عارضٌ لشيء
آخر عرّض له أن يكون عوداً (كما إذا قلت إن الموسيقى هو أبيض : وذلك
أنه حينئذ إما أعني بقولي إن الإنسان الذي عرض له أن يكون موسيقاراً^(٤)
هو أبيض) ، لكن إنما أعني أن الخشبة هي الموضوع ، وهذا هو الذي كان
لا على أنه شيء آخر ، لكن على أنه هو الشيء الذي هو خشبة . — فإن كان
يجب أن نضع في أمر الشبه بـ فليكن القول على هذا النحو هو^(٨)

١٨٣

١٠

- (١) تأكلت حروفها . (٢) ف : عود . (٣) ف : للخشبة .
(٤) ص : موسيقار . (٥) ش : أي لا على أن الخمسة عرضت لشيء آخر ،
(٦) ش : أي أن الخشبة نفسها موضوعة للأبيض .
(٧) ف : فلنسم . (٨) ف : يعني الطبيعي .

- ١٥ الحمل . فأما على ذلك النحو الآخر^(١) ، فإما ألا يكون معنى الحمل أصلاً ، وأما إن كان فلا على الإطلاق^(٢) ، لكن الحمل على طريق العَرَض . فيكون : أما المعنى الذى هو كالأبيض فهو أنه محمول ، وأما بما هو خشبة فهو ما هو محمول عليه . — فليوضع محمول يحمل دائماً على ما يحمل عليه على الإطلاق ، لا على طريق العَرَض . وذلك أن البراهين هكذا تبرهن^(٣) حتى يكون الحمل إما من طريق ما هو ، وإما كيف هو ، وإما كم هو ، وإما المضاف ، وإما أنه يفعل أو ينفعل ، أو أين هو ، أو متى^(٤) حمل واحد على واحد . — وأيضاً جميع الأشياء التى تدل على الجوهر ، مما تحمل على ما عليه تحمل — إما أن تدل على أنه هو ذلك ، وإما أن تدل على أنه هو الشيء ، وإما أن جميع الأشياء التى ليس تدل على الجوهر ، لكنها إنما تقال على شيء آخر موضوع الذى ليس هو ، لا ذلك الشيء الذى هو ذلك ، ولا أيضاً ذلك الذى هو الشيء ، فهى أعراض — مثل أن يحمل على الإنسان أنه أبيض ، وذلك أن الإنسان ليس هو ما هو أبيض ، لكن لعله أن يكون^(٥) حيواناً . فإن الإنسان هو

(١) ف : يعنى الحمل العرضى . (٢) ف : الحقيقة . (٣) ش : أى أن البرهان إنما يستعمل هذين الضربين من الحمل . (٤) متى : وردت مكررة . (٥) ش : إنما استعمل لفظة «لعل» — وهى عبارة تدل على الشك — وإن كان وجود الإنسان حيواناً غير مشكوك فيه لوضوحه — ليدل بذلك على أنه ليس استعماله عبارة التشكك مقصوراً على المعانى المشكوك فيها فقط ، وأنه قد يستعملها فى معان لا شك عنده فى صحتها ، غير بيّنة بنفسها ، بل هى محتاجة إلى تبيين وإيضاح ؛ إلا أن المواضع التى يجرى فيها ذكرها لا تحتتمل تبيينها فيها ، فيستعمل نقطة الشك لينبه على أنها تحتاج إلى البيان والإيضاح ، وإن كانت عنده واضحة . ويزيل الظنة بها أنها عنده غير واضحة ولا بيّنة لاستعماله عبارة التشكك فى معان هى ظاهرة بيّنة .

٣٠ ما هو حيوان . فأما أن جميع الأشياء التي لا تدل على الجوهر فهي دائما إنما تحمل على شيء موضوع ، فهو معلوم ، وأنه ليس يوجد شيء هو أبيض [١٢١٣] من حيث ليس هو شيئا آخر .

(١) فأما الصور فعليها السلام ، إذ كانت فرعا باطلا لا محمول له . وإن كانت موجودة ، فليس لها مدخل فيما نحن بسبيله . وذلك أن البرهان إنما يكون على أمثال هذه . وأيضا إن لم يكن هذا الشيء عند هذا الشيء ٣٥

كيفية ، وذلك لهذا ، ولم يكن أيضا للكيفية كيفية ، فليس بممكن أن ينعكس على هذا النحو بعضها على بعضه ، لكنه أما أن يقال فالحق أنه يمكن ، وأما أن يحمل بعضها على بعض فغير ممكن على طريق الحق . وذلك

أنه إما أن يحمل كالجوهر ، مثال ذلك إما وهو جنس ، وإما أن يكون فصلا لما يحمل عليه . وهذان قد تبين من أمرهما أنهما لا يجريان إلى ما لا نهاية ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . مثال ذلك : الإنسان ذو رجلين ،

وهذا حيوان ، وهذا شيء آخر ؛ ولا أيضا الحيوان على الإنسان ، وهذا على قالياس ، وهذا على شيء آخر من طريق ما هو . وذلك أن كل جوهر هذه حاله فقد يوجد له التحديد ، وأما الأشياء التي بلا نهاية فلا سبيل إلى ٥

أن تقطع بالذهن . ولهذا السبب ليست تكون بلا نهاية ، وإلا فلم يكن

(١) ف : العفا . (٢) ش : أى أن البرهان إنما يكون على محمولات هي موجودات للوضوعات بذاتها ، وتكون بمتوسطات يحمل على ما تحمل عليه بالتواطؤ . (٣) : آكلت حروفها . (٤) ش : أى له جنس وفصول .

- ليوجد لما الأشياء التي تحمل عليه بلا نهاية تحديد^(١) . أما كالجنس فلا يمكن أن يحمل بعضها على بعض ، وذلك أنه يكون الشيء نفسه هو موجوداً^(٢) .
- ١٠ — ولا أيضاً ما كان من الكيف (أو من تلك الأخر الباقية) ، ولا واحد مما ليس حمله بطريق العرض ، وذلك أن هذه بأجمعها إنما تعرض وتحمل على الجوهر . — غير أنها لا تكون بلا نهاية ، ولا إلى فوق أيضاً ، وذلك أن الذي يحمل على كل واحد ما كان يدل : إما أن يكون كيفاً ما ، أو كماً أو شيئاً من أمثال هذه الأشياء التي في الجوهر : وهذه متناهية ، وأجناس القاطيغورياس ١٥ هي أيضاً متناهية ، وذلك أنها إما أن تكون كيفاً ، أو كماً ، وإما المضاف ، وإما يفعل ، وإما ينفعل ، وإما أين ، وإما متى .

- وقد وُضِعَ أن المحمول واحد على واحد [٢١٣ ب] . وأما أنها هي على نفسها جميع الأشياء التي ليس معنى ما هي لا تحمل — فذلك معلوم^(٥) ، إذ كانت بأجمعها أعراضاً ، لكن بعضها بذاتها ، وبعضها على نحو آخر ، وجميع هذه إنما نقول إنها محمولة على شيء موضوع ، وإن العَرَضَ ليس ٢٠ هو شيئاً موضوعاً : وذلك أننا لسنا نضع ولا واحد من أمثال هذه بنعت ويقال مهما يقال وينعت من حيث ليس هو شيئاً آخر ، لكن إنما نقول < إنه محمول على شيء > آخر ، وآخر على شيء آخر .

(١) أى أنه لا يمكن حد (تعريف) الجوهر الذي تكون محمولاته غير متناهية .

(٢) ص : موجود . (٣) ف : تلك التي عليها . (٤) زيادة بالأحر : ليس < هي > معنى ... (٥) شـ : ليس في السرياني : « فذلك معلوم » . (٦) ف : أى الأعراض .

فليس يقال إنه موجود واحد على واحد ، لا إلى فوق ولا إلى أسفل . ٢٥
وذلك أن الأشياء التي تقال عليها الأعراض هي جميع الأشياء التي هي
في الجوهر^(١) لكل واحد ، وهذه ليست بلا نهاية . أما إلى فوق ، فهذه
والأعراض كلاهما ليست بلا نهاية . فقد يلزم إذن أن يوجد شيء يحمل
عليه الشيء ، وعلى هذا آخر ، وينقطع هذا ويقف ، وأن يوجد شيء
لا يحمل على آخر أقدم ولا أيضا عليه يحمل شيء آخر أقدم . ٣٠

فهذا أحد أنحاء البرهان الذي يجري على طريق المنطق . وأما الآخر فهو هذا :

أقول أنه إن كان قد يكون البرهان على الأمور التي تحمل عليها أشياء
أكثر تقدما ، والأشياء التي يكون عليها برهان لا يمكن أن يوجد السبيل إلى
أن نعلمها بنحو آخر أفضل ، ولا أن نعلمها بلا برهان . فإنه إن كان هذا
الشيء إنما يُعلم بهذه الأشياء ، وكانت هذه الأشياء غير معلومة عندنا ،
ولا أيضا لنا إليها طريق علم هو أفضل ، فإنه سوف لا يعلم ولا الشيء الذي
بهذه يعلم . فإن كان قد يوجد العلم لشيء ما بالبرهان على الإطلاق لا من
أشياء ولا أيضا من أصول موضوعة ، فقد يلزم ضرورة أن تنقطع وتقف
الحمول التي في الوسط . فإنه إن لم تنقطع ولم تقف ، لكن كان قد توجد دائما
للأمر الذي يوجد شيء هو أعلى ، فإنه على جميعها يكون البرهان . فلذلك
إن كان غير ممكن أن يقطع الأشياء التي [١٢١٤] لا نهاية لها التي يكون
عليها البرهان ، فسيؤول بنا الأمر إلى ألا نعلم هذه بالبرهان . فإن كان ليس
(١) ف : جوهر كل ... (٢) يحمل : فوق « شيء » .

٣٥

١٨٤

- لنا في أمرها نحو آخر من العلم هو أفضل ، فإنه ليس نعلم ولا شيء واحدا^(١)
بالبرهان على الإطلاق ، اللهم إلا أن يكون ذلك عن أصل موضوع .^(٢)
- أما على طريق المنطق^(٣) فمن هذه الأشياء قد يجد الإنسان السبيل
إلى التصديق بما قلناه . وأما على جهة التحليل ، بالعكس^(٤) ، فهذه الأشياء
يتبين بليحاز من القول إنه لا إلى فوق ولا إلى أسفل يمكن أن تكون
المحمولة بلانهاية في العلوم البرهانية التي عليها هذا البحث . وذلك أن البرهان^(٥)
إنما هو جميع الأشياء الموجودة بذاتها للأمر . والأشياء الموجودة بذاتها^(٦)
هي على ضربين : وذلك أن جميع الأشياء التي توجد في تلك من طريق^(٧)
ما الشيء ، وجميع الأشياء التي هذه هي موجودة^(٨) فيها من طريق ما هو : مثال
ذلك أن الفرد موجود في العدد ، والعدد مأخوذ في قوله . وأيضا فالكثرة^(٩)
من قبيل أنه متصل ، هو مأخوذ في قول الحدود . ولا واحد من هذين

(١) ص : واحد . (٢) ش : قال أبو بشر : يعني : إلا أن يقول قائل إنه
قد يعلم الشيء بالبرهان . وإن كانت المحمولات غير متناهية بأن يستثنى فيقول بأنه إن كانت
هذه الأشياء وهذه الأصول موجودة ، فتلك التي تعلم بهذه موجودة . وليس هذا كافي في علم
البرهان . (٣) ش : أى من مقدمات عامة . (٤) ش : يعني أن
الحدود التي فيها يكون التحليل بالعكس — وهي الحدود المأخوذة في حد الشيء . — فإن التحليل
بالعكس يكون ، وهذه هي أجزاء حد الشيء ؛ — فإنما قال فأما بالتحليل بالعكس بدلا من قوله :
فأما أن الحدود التي بها يكون التحليل بالعكس متناهية . (٥) ف بالأحر : عنها .
(٦) ش : أى أن البرهان إنما هو من محمولات موجودة للموضوعات بذاتها .
(٧) ف : أى في الموضوعات . (٨) ف : أى المحمولات .
(٩) ف بالأحر : في السرياني : ”متفصل“ ؛ وهكذا نقل مرارا : ”متفصل“ ، وكذا
في تفسير يحيى النحوى .

الجنسين يمكن أن يكون بلا نهاية ، لا كالفرد للعدد . وذلك أنه قد يوجد
للفرد شيء آخر هو موجود فيه إذا وجد . وهذا إن كان موجوداً فقد يكون
أولا العدد موجودا في الأشياء التي توجد فيه . فإن كان لا يمكن أن توجد ٢٠
أمثال هذه بلا نهاية للواحد ، فإنه لا يمكن أيضا أن تكون بلا نهاية إلى فوق ،
لكن قد يجب ضرورة أن تكون بأجمعها للأول (مثل العدد ، وأن يكون
الأول موجوداً لتلك) ، فإذا إنمأ يؤخذ أنها تنعكس فترجع ، لا أنها تمنع
وتمتد إلى فوق . وأيضا ولا جميع التي هي موجودة في الشيء من طريق ٢٥
ما هو ، فإنه ولا هذه أيضا تمتز بلا نهاية ، وذلك أنه لما كان لوجود التحديد
سبيل . فإن كانت الأشياء المحمولة كلها تقال بذاتها ، وهذه ليست بلا نهاية ،
فقد تنقطع وتقف الأشياء التي إلى فوق . فإذا والأشياء التي إلى أسفل .
وإن كان هذا هكذا [٢١٤ ب] فالأشياء التي هي بين حدين هي أيضا ٣٠
دأما متناهية . وإن كان هذا ، فمن البين أنه قد يلزم أن يكون البرهان < من >
مبادئ وأنه ليس لكل شيء برهان ، وهو ما قلناه في أول الأمر إن قوماً يقولون .
وذلك أنه إن كان قد توجد مبادئ فليس كل شيء هو مبرهنا ، ولا أيضا يمكن أن
يعني إلى ما لا نهاية . فإن وجود أحد هذين ، أيهما اتفق ، ليس هو شيئا
آخر غير أنه ليس ولا بعد واحد ليس له وسط ولا منقسم ، بل كلها منقسمة . ٣٥
وذلك أنه إنمأ يتبين ما يتبين بأن يدخل الحد ويوضع داخلا ، لا بأن
يزيد ويقتضب .

(١) ف : أي الموجودة بذاتها . (٢) ف : يعني المستعملة في البرهان . (٣) ص :
مبرهن . (٤) ف بالأحر : أي إن كان على كل شيء برهان وأمكن أن يعنى إلى غير نهاية .

فلهذا السبب، إن كان هذا يمكن أن يعنى إلى ما لا نهاية فقد يمكن أن يوجد بين حدين أوساط بلا نهاية . لكن هذا غير ممكن إن كان قد ينقطع ويقف الحمل إلى فوق وإلى أسفل . وقد يبين أنها تنقطع وتقف : ٨٤ ب
أما على طريق المنطق ففيا تقدم، وأما على طريق التحليل بالعكس فالآن .

٢٣

< لوازم >

وإذ قد تبينت هذه الأشياء فمن البين الظاهر أنه إن وجد شيء واحد بعينه لشيئين بمنزلة وجود A لـ C و D ولم يحمل أحدهما على الآخر إما بتـ \langle أتا و \rangle إما لا على كل ، فليس وجوده لهما بشيء عام — مثال ذلك أن زوايا المثلث مساوية لـ C لقائمتين^(٢) هو معنى موجود للتساوى السابق وللخلاف الأضلاع بشيء عام . وذلك أن هذا موجود لهما بما هما شكل ما ، لا بما هو كل واحد منهما . وهذا ليس هو دائماً على هذه الحال . وإلا ، فليكن B الشيء الذى به يوجد A لـ C و D . فمن البين إذن أن D أيضا موجودة لـ C و D بشيء آخر عام ، وذلك لشيء آخر ، فإذن قد يقع بين حدين حدود^(٣) من بلا نهاية . لكن ذلك غير ممكن . فبأمر عام ليس

(١) شه : فى السريانى : فليس أبدا وجوده .

(٢) شه : يقول يحيى النحوى إنه قد يوجد فى بعض النسخ أن الزوايا الثلاث متساوية لأربع قوائم . ويقول إنه إن كان هذا حقا ، فإن الإشارة إنما هى واقعة على الزوايا الخارجة . وأما كيف ذلك ، فإنا نقوله بعد قليل فى موضعه .

(٣) ف بالأحرى : أى من B والشيء الآخر .

يلزم دائماً أن يكون شيء واحد بعينه موجوداً لأشياء كثيرة، إذ كان قد
 توجد أبعاد ما ليس بينها أوساط . فأما أن تكون الحدود في جنس واحد ١٥
 بعينه ومن غير متجزئة بأعيانها، فقد يلزم إن كان الأمر العام ^(٢) مزجاً أن يكون
 من الأشياء الموجودة بذاتها . وذلك أنه لم تكن الأشياء التي تبين تنتقل من
 جنس إلى جنس آخر . ومن البين [١٢١٥] إذا ما وجدت A ل B إن
 وجد شيء ما متوسطاً فقد يتبين أن A موجودة ل B ؛ واسطقتات هذا ٢٠
 هي هذه وأمثالها ، أعني جميع الأشياء التي ليس بينها أوساط . وذلك أن
 المقدمات غير ذوات أوساط هي اسطقتات : إما كلها وإما الكلية ^(٣) منها .
 وإن لم يكن أوساطاً ، فلا يكون برهان . لكن هذا إنما هو طريق إلى
 المبادئ ^(٥) . وكذلك أيضاً إن كانت A غير موجودة ل B إن كان يوجد ٢٥
 شيء ما متوسط أو ما هو أقدم A غير موجودة له ، فقد يوجد برهان ،
 وإن لم يكن فليس يوجد، لكن مبلغ المبادئ والاسطقتات بمبلغ الحدود .
 وذلك أن المقدمات التي عن هذه هي مبادئ البرهان . فبما أنه قد توجد

(١) ف بالأحر : أى مقدمات .

(٢) ف بالأحر : أى الوسط الذى به يتبين وجود الأخير... (غير واضح) هو من الأشياء .

(٣) ف : أى الكبرى . (٤) ف : يعنى فبأوساط .

(٥) شه : أى علم الاستقراء .

(٦) شه : أبو يحيى المروزى فسّر هذا ، قال : يعنى أن اسطقتات ومبادئ البرهان

ليست فقط المقدمات غير ذوات الأوساط ، بل وتلك الحدود التي الأوساط بينها . وذلك أنه إن
 كانت المقدمات التي فيها مبادئ تلك أكبر جدا ، كما أن في الطبيعيات ليس فقط الأربعة
 الأسطقتات هي المبادئ ، بل الهيولى والصورة اللتان فيهما الأسطقتات مركبة .

مبادئ ما غير مبرهنة يتبين بها أن هذا الشيء موجود أمرا ما ويتبين بها
أن هذا الشيء لهذا الشيء ، وكذلك قد توجد مبادئ يبين بها أن هذا
الشيء ليس هو موجودا أمرا ما ، ولا أيضا هذا الشيء موجود لهذا الشيء .
فتكون إذن مبادئ : بعضها لوجود الشيء ، وبعضها لغير وجوده . — فتمت دعوت
الحاجة إلى البرهان فقد يجب أن يوجد ما يحمل على بَـ أولا ، وليكن
< حـ و يضاف إلى > هذا — على ذلك المثال — أ . فإذا سلكتا دائما هذا
المسلك ، فإنه لا سبيل إلى أن توجد مقدمة في وقت من الأوقات ، ولا أنه موجود
أيضا ما هو أكثر خروجاً من أ^(٣) في باب البرهان ، لكن يكون دائما الأوسط
متصلا متكائفا حتى ينتهي الأمر إلى أن تكون الحدود غير منقسمة وواحدا .
وهو واحد متى لم يكن ذا وسط ، والمقدمة الواحدة على الإطلاق هي التي
لا وسط لها . وكما أن في سائر الأمور الآخر المبدأ فيها هو شيء بسيط ، وهذا
ليس هو واحداً بعينه في جميع المواضع^(٤) (لكنه في الثقل هو منا ، وفي اللجن
هو ريع الطينية ، وهو في أشياء مختلفة مختلف^(٤)) ، كذلك في القياس يكون ذلك
الواحد هو المقدمة غير ذات وسط ، وفي البرهان والعلم العقل . فأما في المقاييس
التي تبرهن أنه موجود فليس يقع خارجا ولا واحدا .

وأما في السالبة فحيث يكون موجوداً لشيء ما [٢١٥ب] فولا واحد من^(٥)

- (١) ف : أى الشيء المقدم لذات الشيء . (٢) ف : أى عن المقوم لذات الشيء .
- (٣) ف : خارج عن . (٤) ف : الأشياء .
- (٥) ف بالأحر : أى المقدمة الصغرى ، إذ هي موجبة .

هذا يقع خارجا — مثال ذلك إن كانت A ل B بتوسط C فإنه إن كانت C موجودة لكل B ، و A ولا على شيء من C ، إن دعيتك ضرورة إلى أن تكون A ولا على شيء من C ، فقد يجب أن يوجد حدٌ أوسط بين A و C ، وهذا المأخذ نسلكه دائما . — فإن دعيت الضرورة إلى أن يبين أن D ليست موجودة ل H بأن C موجودة لكل D وغير موجودة لشيء من H أو ليست لكلها ، فإنه خارج عن H لا يقع ولا في وقت من الأوقات . وهذا هو الذي لا يجب أن يكون موجودا له . وأما الضرب الثالث فليس لك أن تسلك إلى خارج من ذلك الذي تسلبه .

٢٤

< فضل البرهان الكلي >

ولما كان البرهان منه كلي ومنه جزئى ، ومنه حملى ومنه سالب — ففى ذلك مواضع للشك : وهو أى البرهانين لبت شعرى أفضل ! وكذلك قد نتشكك فى البرهان الذى يقال إنه برهانى ، وفى الذى يسوق الكلام إلى ما لا يمكن . فلنبحث أولا عن البرهان الكلى والجزئى . فإذا مانحن كشفنا أمر هذين ، ففى عز من أن نتكلم فى البرهان المستقيم ، وفى السائق إلى (١) شه : يعنى أن يبين فى الشكل الأول . (٢) شه : قد انتقل إلى السوالب الكائنة فى الشكل الثانى ؛ ويضع للثال الضرب B و C من الشكل الثانى . (٣) ف : أى الوسط . شه : ينبغى أن نفهم ها هنا أنه لا يقع الوسط تحت H . (٤) ف : أى الشكل . (٥) ف بالأحر : ... (غير واضح) فى الضرب الثالث فليس لك أن تسلك خارجا من الموجبة ، ولا أيضا خارجا من ذلك الذى تسلبه . (٦) ف : أى موجب . (٧) تأكلت حروفها .

٥

١٠

١٥

- ٢٠ ما لا يمكن . ولعل قوماً يظنون أن البرهان الجزئى هو أفضل عندما يجعلون
بجهم بهذه الطريق . قالوا : إن كان البرهان الذى به نعلم أكثر هو برهاناً^(٢)
< أفضل > — وذلك أن هذا هو فضيلة البرهان — وقد يعلم كل واحد^(٣)
متى علمناه بذاته أكثر من علمناه به عند نظرنا إليه بشئ آخر : مثال ذلك^(٤)
علمنا بأن قورسقوس هو موسيقار متى كان قورسقوس موسيقاراً ، أكثر^(٥)
من علمنا به مما هو إنسان . وكذلك فى تلك الأخر الباقية .^(٦)
- وَأما البرهان الكلى فإنه إنما يبين ما هو ذلك الآخر ، وليس ذلك الشئ^(٧)
الذى اتفق أن يكون هو يبين — مثال ذلك البرهان على المثلث المتساوى^(٨)
الساقين لا بما هو متساوى الساقين ، لكن بما هو مثلث .^(٩)
^(١٠)

- وَأما البرهان الجزئى فإنما يبين ذلك الشئ الذى هو . فإن كان البرهان
الذى يبين بذاته هو أفضل ، وهذا هو البرهان الجزئى أكثر من الكلى ،
فالبَرهانُ الجزئى [١٢١٦] أفضل من الكلى . — وأيضاً إن كان الكلى ليس هو^{٣٠}
شيئاً خارجاً عن الأوحاد والجزئية ، والبرهان يوهماً أن هذا هو شئ ، أعنى الذى

- (١) ف : وقوم (يظنون ...) . (٢) ف : أوكد ، أفضل .
(٣) ف : أى كل شئ . (٤) ف : أوكد .
(٥) بالأحر : بأن يكون . (٦) شه : سريانى : مما هو إنسان موسيقار .
(٧) شه : أى أنه إذا رهن أن زيدا ضحك ، إنما الضحك لشيء آخر هو الإنسان .
(٨) شه : أى زيد . (٩) شه : أو أن زواياها الثلاث مساوية لقائمتين .
(١٠) شه : أى لم يلزم المتساوى الساقين هذا من نفس ذاته ، بل من شئ آخر ، أعنى المثلث .

يكون البرهان فيه، وأن هذه الطبيعة هي شيء موجود في الأشياء الموجودة —
مثال ذلك أن المثلث هو شيء خارج عن هذا المثلث وهذا المثلث، وأن الشكل
هو خارج عن هذا وهذا، وأن العدد خارج عن هذا العدد وهذا العدد ؛
وكان البرهان على ما هو موجود أفضل من البرهان على ما ليس هو موجودا ؛
وكان البرهان لا يكون سبباً للخدعة والضلالة أكثر من الذي يكون سبباً لذلك ،
وكان البرهان الكلي هذه حاله ^(١) (وذلك أنهم إنما ينسون إذا ما أمعنوا إلى
بين أيديهم مثل البرهان على التناسب — مثال ذلك : أن أي شيء كان مثل
هذا هو متناسب ، وهذا هو لاخط ولا عدد أيضا ولا مجسم ولا سطح ، لكن ^(٢)
شيء آخر غير هذه ، خارج عن هذه) ؛ فإن كان البرهان الكلي هو في هذا
المعنى أكثر ، وهو على ما هو موجود أقل من الجزئي ، وقد يركز فينا ظناً ^(٣)
كاذبا فيكون البرهان الكلي أحسن من الجزئي . فنقول في هذا : أما أولا ^(٤)
فليس أحد القولين في الكلي < أقل مما > هو في الجزئي . وذلك أنه إن كان
القول بأن الزوايا مساوية لقاآمتين ليس هو بما هو متساوى الساقين ، لكن
بما هو مثلث ، فالذي يعلم أنه متساوى الساقين علمه به أقل من الذي يعلم

٣٥

٨٥

٥

(١) شه : أي أنه سبب للضلالة . — ينسون : مهملة النقط .

(٢) ف : أي الكلي .

(٣) شه : أي في أنه يأخذ ما ليس هو موجودا (ص : موجود) على أنه موجود .

(٤) شه : أي إحدى المجتئين وهي الحجّة الثانية من حجج الخصوم في أن البرهان الجزئي

أفضل من الكلي .

أنه مثلث . وبالكلية إن كان إنمائيين بعد أن يأخذ ما ليس هو له بما مثلث^(٤) ،
فليس يكون برهان . فإن كان بين لما هو موجود له ، فالذى يعلم كل واحد
بما هو كل واحد فقد يعلمه أكثر . فإن كان إذاً المثلث هو أكثر وكان الحد^(٦)
واحدًا بعينه ، وليس معنى المثلث على طريق الاتفاق في الاسم . وقد يوجد^(٧)
معنى ما لكل مثلث ، وليس وجود مثل هذه الزوايا له بما هو متساوى^(٨)
الساقين ، لكن ذلك [٢١٦ ب] المتساوى الساقين إنما هو مثلث . فالذى يعلم
إذن كلياً هو بما هو به موجود أكثر علماً مما هو عالم به على طريق الجزئى .
فالبرهان الكلي إذاً أفضل .

وأيضاً إن كان الأمر الكلي هو قولاً ما واحداً وليس هو على طريق الاتفاق^(٩)
في الاسم ، فليس وجوده بأقل من الأوحاد والجزئية^(١٠) لكن أكثر أيضاً بمبلغ ما هي
فيه غير فاسدة ، والجزئية خاصة هي فاسدة . وأيضاً ليس يدعو أولاً ضرورة
واحدة من طريق أنه يدل على واحد أن يظن أن هذا هو شيء خارج عن

(١) ف بالأحمر : وبالجملة ... أى الذى يبرهن .

(٢) ف بالأحمر : أى محمول . (٣) ف بالأحمر : أى للثلث .

(٤) ف بالأحمر : أى على أنه موجود له .

(٥) ف بالأحمر : أى المبرهن .

(٦) شه : أى أنه إذا كان المثلث أطلق في أن زواياه الثلاث مساوية لقاومتين أكثر

من المتساوى الساقين .

(٧) شه : أى المطلق . (٨) ف بالأحمر : أى أن زواياه الثلاث مساوية لقاومتين .

(٩) شه : حل الشك الثانى . (١٠) ص : قول ما واحد .

٢٠ هذه . وذلك أن الحال في ذلك ليست أكثر مما في سائر الأشياء الأخر
التي هي جميع الأشياء التي ليس تدل على شيء إلا : إما كيفية ، وإما مضاف ،
وإما يفعل ، وسائر ذلك . فإن كان الظن بهذا ضروريا ، فليس اللوم راجعا
على البرهان ، لكن الذي يُنصتُ .

٢٥ وأيضا إن كان البرهان قياساً على العلة^(٢) وعلى « لم هو »^(٣) ، وكان الكلي
في باب العلة أكثر (وذلك أن ما يوجد له الشيء بذاته هذا هو العلة له ؛
كأن الكلي هو الأقل ؛ والكلي إذن هو علة) . فإذن هذا البرهان أيضا أفضل ،
إذ كان بيانه عن العلة وعن لم الشيء .

٣٠ وأيضا فإنما نطلب لم الشيء إلى أن ننتهي إلى هذا ، وحينئذ نطق ونرى
أنا قد علمنا متى لم يوجد شيء آخر خارجا عن هذا من أجله إما أن يكون
كائنا أو يوجد وجودا ، وذلك أنه بهذا النحو هو آخر ونهاية — مثال ذلك
نحو : ماذا جاء < به > ؟ فيقال : لكيما يأخذ المال ؛ وهذا ليقضى
غريمه الدين ؛ وهذا لكيلا يظلم .

فإذا أمعنا على هذا النحو متى لم يكن من أجل شيء آخر ، ولا على أنه
لشيء آخر ، فقد هَوَّلَ أن مجيئه كان من أجل هذا كالأخير لما يكون ولما
هو موجود ، وأنا حينئذ نعلم خاصة لماذا جاء . — فإن كان الأمر في سائر

(١) ف بالأحرى : قد أخذ بين أن البرهان الكلي أفضل .

(٢) شبه : أى هو قياس يبرهن على أن هذا موجود لهذا بوسط هو علة .

(٣) شبه : إنما زاد : « وعلى لم هو » ، لأن هذه العلة — وهي الكالية — هي أشرف العلل .

٣٥ العلل وفي لم الشيء يجرى على هذا المثال^(١) ، وكان في جميع العلل التي هي على هذا النحو علل ، على أنها نحو ماذا هكذا تعلم خاصة ، فإذا في تلك الأخر أيضا الباقية^(٢) [١٢١٧] حينئذ يعلم أكثر متى لم يوجد هذا من أجل شيء^(٣) آخر . فمتى علمنا أن الزوايا الخارجة مساوية لأربع قوائم من قبل أنه متساوي السابقين ، فذلك ناقص . ولما ذا هو بما هو متساوي السابقين ؟

١٨٦ فيقال : إنه من أجل أنه مثلث ؛ وهذا من أجل أنه شكل مستقيم الخطوط . وإن كان هذا ولا يوجد حينئذ شيء آخر هو من أجله ، فحينئذ^(٣) نعلم أكثر ؛ والكل أيضا حينئذ نعلمه . فالكل إذا أفضل .

٥ وأيضا كل ما كان جزئياً فوقه إلى ما لا نهاية . وأما الكل فصيره إلى شيء بسيط ونهاية . والأمور أما بما هي بلا نهاية فهي غير معلومة ؛ وأما بما هي متناهية فهي معلومة . فهي إذا من طريق الكلية أكثر معلومة مما هي كذلك من طريق الجزئية . فالأشياء الكلية إذا هي في باب ما هي مبرهنة أكثر . والأشياء التي هي مبرهنة أكثر برهاناً أكثر ، إذ كانت المضافات معاً تكون أكثر . فالكلية إذا أكثر من قبل أنها برهان هو أكثر .

١٠ وأيضا أن كان البرهان الذي يعلم به هذا الشيء وشيئاً آخر هو أثر من الذي إنما يعلم به هذا فقط ؛ وكان الذي عنده علم الكل قد يعلم الجزئي أيضاً ، وأما هذا فلا يعلم الكل . فالكل إذن على هذا القياس أثر .

(١) ف بالأحر : أى على مثل ما جرى في العلة الكلية .

(٢) ف بالأحر : أى العلة الصورية والمادية والفاعلة .

(٣) ب : خاصة . (٤) شه : يريد أن يبين من العلة التي هي الصورة والفاعل .

- وأيضاً فإن البرهان على طريق الكلية خاصة هو أن يبرهن بأوسط
١٥ هو أقرب إلى المبدأ ، والذي هو أقرب إلى المبدأ هو أكثر استقصاءً و يقيناً
من الذي ليس هو من المبدأ ، وكان الذي هو من المبدأ أكثر من الذي هو منه
أقل ، وكان هذا هو الذي أكثر كليا . فالكل إذن هو أفضل . مثال ذلك :
إن كان يجب أن نبين أن a على s ، والأوساط هي التي عليها b التي
٢٠ قيلت ، وكانت b أعلى ، فالبرهان إذاً الذي يكون بهذا هو أكثر كلية .
إلا أن بعض الأقاويل في هذا هي منطقية . وأما ما منه يعلم خاصة^(١)
أن الكلي [٢١٧ ب] أكثر وأحق ، ففي المقدمات . وذلك أنه إذا ما كانت
لنا الأولى فقد نعلم — بنحو ما — أيضاً ، ونحن مقتنون لها بالقوة . مثال
٢٥ ذلك إن كان الإنسان يعلم أن كل مثلث زواياه مساوية لقاآمتين ، فهو يعلم
بنحو ما أن زوايا المتساوي الساقين أيضاً مساوية لقاآمتين . فهو يعلم بالقوة
— وإن لم تكن له خبرة — بأن المتساوي الساقين هو مثلث . وأما الذي
له هذه المقدمة فليس عنده علم بالكلية بتة ، لا بالقوة ولا بالفعل أيضاً .
٣٠ والكلي هو معقول . وأما الجزئي فيؤول أمره إلى الحس .

٢٥

< فضل البرهان الموجب >

- فهذا مبلغ ما نقوله في أن البرهان الكلي أفضل من الجزئي .
فأما أن البرهاني أفضل من السالب ، فمن ها هنا نعلم ذلك : ليكن^(٢)
البرهان الأفضل هو الذي هو من المصادر ، أو من الأصول الموضوعية ،
١) ف : أى عامة . ٢) ش : أى الموجب .

- ٣٥ أو من مقدمات هي أقل . وذلك أنه إن تكنا نعلم على مثال واحد فإن نعلم على جهة هي أوجز وأقرب لهذه تكون ، وهذا أثر . وقول هذه المقدمة — وهي أن العلم من الأشياء التي هي أقل هو أفضل وهو بالكلية هذا ، وهو أنه إن كانت الأوساط في باب ما هي معلومة على مثال واحد ، وكانت التي هي أقدم هي أعرف ؛ فليكن البرهان الواحد بأوساط هي : ب ، ح ، د —
- ٨٦ ب — على أن أ موجودة لـ هـ . وليكن برهان آخر بأوساط نـ ع — على أن أ موجود لـ هـ — فوجود أ لـ د و أ لـ هـ هو على مثال واحد . ووجود أ لـ د أقدم وأعرف من وجود أ لـ هـ ، وذلك أن هذا بذلك يتبين . وما بتوسطه يتبين الشيء هو أكثر تصديقا . فالبرهان إذن الكائن بأشياء هي أقل وتلك الأخر الباقية هي موجودة بأعيانها ، هو أفضل .
- ٥ فكل البرهانين يتم بثلاثة حدود ومقدمتين ، لكن ذلك البرهان يأخذ (٣) (٤) (٦) (٧) وأما هذا فيأخذ أنه موجود وغير موجود ، فإذا بأشياء كثيرة ، فهو إذن أخس .
- ١٠ وأيضا فمن قبل أنه قد يتبين أنه لا يمكن أن يكون قياس وكلنا المقدمتين [١٢١٨] سألبة ، بل يجب أن تكون حال إحدى المقدمتين هذه الحال ، (٩) وتكون الأخرى أنه موجود . (١١)

- (١) شه : أي موجبين . (٢) ف : أي شروط المقدمات .
(٣) شه : أي الموجب والسالب . (٤) ص : فكلتي ... يتان . (٥) ف : أي الموجب . (٦) ف : أي السالب . (٧) ف : أي مقدمة موجبة .
(٨) شه : في الفصل الأول من المقالة الأولى من كتاب القياس .
(٩) ص : سالتان . (١٠) ف : أي سألبة . (١١) ف : أي موجبة .

وأيضاً مع هذا فقد يجب أن يوجد هذا المعنى: وهو أن القضايا الموجبة،
إذا تريد البرهان، قد يلزم ضرورة أن تكون كثيرة. وأما السوالب فلا يمكن
أن تكون في كل قياس أكثر من مقدّمة واحدة — : فلتكن \bar{a} غير موجودة
لشيء مما عليه \bar{b} ، ولتكن \bar{b} لكل \bar{c} ، فإن احتيج إلى أن تتّمي
وتزيد المقدمتان كلتاهما، فقد يجب أن نجعل بين \bar{a} \bar{b} حداً أوسطاً،
وليكن هذا \bar{d} ، وبين \bar{b} \bar{c} ، \bar{h} — فن البين إذاً أن \bar{h} هي موجبة؛
وأما \bar{d} فهي على \bar{b} موجبة، وأما عند \bar{a} فهي سالبة. وذلك أن \bar{d}
 \bar{e} < على كل \bar{b} ، و \bar{a} قد يجب أن تكون ولا على شيء من \bar{d} . فتكون إذن
المقدّمة السالبة واحدة وهي \bar{a} \bar{d} — وعلى هذه الجهة بعينها يكون في المقاييس
الأخر أيضاً. وذلك أن الأوسط الذي بين الحدين الموجبين دائماً قد يلزم أن
يكون موجباً من كلتا الحثيتين^(٣). وأما الذي بين السالب فهو سالب من
إحدى الجهتين. ولهذا السبب هذه المقدّمة تكون هكذا^(٥). وأما المقدمات
الأخر الباقية فهي موجبات. فإن كان ما من أجله يكون البرهان هو أعرف
وأصدق، وكانت السالبة تتبين بالموجبة، وكانت هذه لا تتبين بتلك —
إذ كانت أقدم وأعرف وأصدق — فهي إذن أفضل.

وأيضاً لما كان مبدأ القياس هي المقدّمة الكلية غير ذات وسط، وكانت
هذه إما في البرهانية موجبة، وإما في السالب سالبة، أعنى المقدّمة الكلية،

(١) ف: قد . (٢) ف بالأحر: أى التي في الشكل الثاني والثالث . (٣) ص:
كلى، وفوقها: كلى . (٤) ف: أى السالبة . (٥) ف: أى واحدة .

وكان البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف منه (إذ كانت السالبة إنما تعرف من الموجبة ، وكانت الموجبة أقدم من السالبة ، كما الموجود أقدم من غير الموجود) ، فإذا مبدأ البرهانية أفضل ^(١) [٢١٨ ب] من مبدأ البرهان السالب ، والتي تستعمل مبادئ أفضل هي أفضل .

وأيضا هي أشرف . وذلك أنه لا سبيل إلى أن يكون البرهان السالب من غير المبرهن ^(٢) .

٢٦

< فضل البرهان المباشر على البرهان السائق إلى المحال >

ولما كان البرهان الموجب أفضل من السالب فمن البين أنه أفضل من البرهان السائق للكلام إلى المحال .

وقد يجب أن ننظر ما الفرق بينهما . فلتكن α غير موجودة لشيء مما توجد له β ، ولتكن β موجودة لكل γ ، فقد يلزم أن تكون α غير موجودة لشيء من γ . فإذا أخذت الحدود بهذا النحو يكون سالبا برهانيا وهو أن α غير موجودة لـ γ . وأما السائق إلى المحال فهذه γ : < α له > : إن احتيج أن يبين أن α غير موجودة لـ β ، فقد يجب أن يؤخذ أنها موجودة ؛ و β لـ γ ، فقد يلزم إذاً أن تكون α موجودة لـ γ . وليكن هذا معلوماً مُقراً أنه غير ممكن . فليس يمكن إذن أن توجد α لـ β . وإن كان مقراً بأن β موجودة لـ γ ، فإن α لا يمكن أن توجد لـ β .

(١) ف : الموجبة . (٢) ف : الإيجاب .

- فترتيب الحدود في كلاً البرهانين على مثال واحد . والفرق بينهما هو
في هذا المعنى وهو : أى القضيتين أعرف من السالبتين ؟ أتري أن \bar{A} غير
موجودة لـ \bar{B} ، أو أن \bar{A} غير موجودة لـ \bar{C} ؟ فمتى كانت النتيجة أعرف بأنها
ليست موجودة ، فقد يكون البرهان السائق إلى المحال . وأما متى كانت القضية
التي في القياس ، فبرهانياً . وإت \bar{A} غير موجودة لـ \bar{B} هي أقدم عند الطبيعة
من \bar{A} ، إذ كانت التي عنها تكون النتيجة أقدم منها . والقضية القائلة إن
 \bar{A} غير موجودة لـ \bar{C} فهي نتيجة . وأما \bar{A} ، فالتى عنها تكون النتيجة .
وليس يلزم ، إن ارتفع شيء ما ، أن يكون هذا نتيجة وتلك هي التي
منها ؛ لكن إنما يكون ما منه يكون القياس متى ما [١٢١٩] كانت حاله
هذه الحال ، وهي أن يوجد إما كالكل عند الجزء ، أو كالجزم عند الكل .
ومقدماً \bar{A} > و \bar{A} < \bar{B} ليس حالهما بعضهما عند بعض هذه الحال .
فإن كان البرهان الذى يكون بمقدّمات هي أعرف وأقدم هو أفضل ،
وكان كلاً البرهانين مصدقاً بأنه ليس يوجد الشيء ، غير أن تلك إنما تكون
بما هو أقدم ، وتلك < الأخر > بما هو أشدّ تأخرًا ، فالبرهان السالب أفضل
من السائق إلى المحال . فما هو < يكون > أفضل من هذا ، وهو الإيجاب ،
من الظاهر أنه أفضل أيضاً من البرهان السائق إلى المحال .

(١) ص : كلى . (٢) ف بالأحر : أى المقدمة والنتيجة التى في القياس المستقيم .

(٣) ص : السابق . وفوق « المحال » كلمة بالأحر غير واضحة .

(٤) ص : كلى . (٥) ص : مصدقين . (٦) ص : السابق .

< شروط العلم الفاضل >

وقد يكون العلم أكثر استقصاءا و يقينا من علم . وأقدم العلم < العلم ^(١) >
بأن الشيء موجود، والعلم بلم الشيء الذي هو هو بعينه ، لا العلم بأن الشيء
الذي هو خلو من العلم بلم الشيء . والعلم أيضا الذي ليس هو على شيء
موضوع : ^(٢) مثال ذلك علم الأعداد أكثر استقصاءاً و يقينا من علم تأليف
اللون. والعلم أيضا الذي يكون من أشياء هي أقل ، أكثر استقصاءا و يقينا
من الذي يكون بالزيادة : مثل أن علم العدد أكثر استقصاءا و يقينا
من علم الهندسة . وأعني بقولي « بالزيادة » مثل أن الوحدة هي ذات ^(٤)
لاوضع لها ؛ وأما النقطة فهي ذات قد قبلت وضعها : وهذا على طريق الزيادة .
٣٥

< وحدة العلوم وتموقعها >

وأما العلم الواحد فهو الذي يبين في جنس واحد جميع الأشياء المركبة من
مبادئ أول وهي أجزاء لهذه ، أو الأشياء اللازمة لها بذاتها .
^(٦)

- (١) الإضافة من لدنا . (٢) شه : أي ليس هو في شيء محسوس هيولاني .
(٣) شه : لأن العددي ينظر في الأعداد بذاتها ؛ والموسيقى ينظر فيها من حيث هي ملابسة
لأمها الصور مثلا والنغم . (٤) ف : جوهر .
(٥) شه : قولنا في النقطة إنها ذات وضع هو كما كالزيادة على الذات ، فيحصل لها من
هذا كالتركيب ، وتكون الوحدة أبسط منها ، لأنها ذات لاوضع لها ؛ وإنما سمي الوحدة
والنقطة جوهرًا على رأي الفيثاغوريين . (٦) شه : يعني أن العلم الواحد هو الذي
براهينه على الأشياء اللازمة لجنس واحد بذاته ومن مبادئ واحدة بأعيانها .

وأما العلم الذي هو مخالف لعلم < آخر، > بجمع العلوم التي مبادئها
ليس منها بأعيانها، ولا تلك الآخر. ^(١) وعلامة هذا إذا أمعنا إلى مبادئ غير مبرهنة،
وذلك أنه قد يجب أن تكون هذه هي الجنس بعينه الذي توجد فيه الأشياء
التي تبرهن. ودليل هذا أيضا إذا كانت الأشياء التي بها تثبت هي في الجنس
بعينه ومتناسبة.

٢٩

< تعدد البراهين >

وقد يمكن أن تكون على شيء واحد براهين كثيرة، وليس إنما يكون
ذلك بأن يؤخذ الحد الأوسط من رتبة واحدة [٢١٩ ب] بعينها فقط مثل أن
< يوجد > الأوسط بين آ و ب : ح و د و ز ، لكن بأن يؤخذ من
رتبتين مختلفتين . مثال < ذلك > : لتكن آ المتغير ، والذي عليه د
المتحرك ، والذي عليه ب القابل للذة ، وأيضا لتكن ج القابل للسكون ،
فحق أن يقال د على ب ، و آ أيضا على د . وذلك أن قابل الذة هو متحرك ،
والمتحرك هو متغير . وأيضا حق < أن يقال > آ على ح و د على ب .
وذلك أن كل ما يقبل الذة قد يقبل السكون ، والقابل للسكون قد يتغير .
فيكون القياس إذاً بأوساط مختلفة ليست من رتبة واحدة . غير أن ليس
يكون ذلك بالأبداً يكون ولا واحد من الواسطين محمولاً على الآخر ، إذ كان قد
يلزم أن يوجد كلاهما لشيء واحد بعينه .

(١) أي أو التي لا يستخرج مبادئها بعضها من بعض . (٢) ف بالأحرى : الأوساط .

وقد يجب أن نبحث في الشكلين الآخرين الباقيين على كم جهة يمكن أن يكون قياس لشيء واحد بعينه .

٣٠

< الأشياء التي بالاتفاق لا تكون موضوع البرهان >

فأما الشيء الذي عن الاتفاق فلا علم به بالبرهان؛ إذ كان الأمر الذي بالاتفاق ليس هو ضروريا ولا على أكثر الأمر؛ لكن ما يكون خارجا عن هذين . وأما البرهان فهو على أحد هذين : وذلك أن كل قياس إنما يكون إما بمقدمات ضرورية، وإما بمقدمات هي على أكثر الأمر . فإن كانت المقدمات ضرورية فالنتيجة هي أيضا ضرورية ؛ وإن كانت على أكثر الأمر فالنتيجة أيضا هذه حالها . ولذلك إن كان ما يكون بالاتفاق ليس هو على أكثر الأمر ولا هو ضروري أيضا، فليس يكون عليه برهان .

٣١

< امتناع البرهان بطريق الحس >

وأیضا لا سبيل إلى قبول العلم بالحس . وذلك أنه إن كان < الحس > لشيء هو مثل هذا وليس هو بهذا، لكن قد يلزم أن يكون الإحساس بهذا الشيء وأين والآن . وأما الكلي والذي هو في كل شيء، فليس يمكن أن يقع بالإحساس، إذ كان ليس هو لهذا، ولا هو الآن أيضا؛ وإلا ما كان يكون كليا . وذلك أنا إنما نقول < إنه > كل الأمر الذي هو دائم وفي كل موضع . فلما كانت البراهين

(١) بالأحرف فوق الكلمة التالية . (٢) ف : أى شيء .

من الأشياء الكلية، وكان لا سبيل إلى أن يقع الإحساس بهذه، فمن البين
أنه لا سبيل إلى قبول العلم بالحس، بل [١٢٢٠] معلوم أنه لو كان وجد السبيل
إلى الإحساس بأن المثلث زواياه الثلاث مساوية لثلاثين، لقد نُكِّمَ نطالب
بالبرهان على هذا، وليس (كما يقول) قومٌ إنَّما قد كانوا نكُون عالمين به. وذلك
أن الحسَّ قد يلزم أن يكون للأوحاد والأشياء الجزئية. وأما العلم فإنَّما هو
العلم لشيء كلي. ولهذا السبب فإننا ولو كنا حاصلين فوق القمر وكنا نعاين
أن الأرض تسترهُ، لما كنا نعلم علة الكسوف. وذلك أنَّنا كنا نحس حينئذ أنه
قد أظلم الآن؛ وما كنا بالذين نعلم بالكلية لم، إذ كان الحس ليس هو للأمر
الكلي. وأيضا من المشاهدة بأن هذا الشيء قد عرَّضَ مرات كثيرة إذا تصيدنا
الكلي كما تقتني برهانا؛ إذ كان الكلي يظهر من جزئيات كثيرة.

٣٥

٤٠

١٨٨

والكلي هو أشرف، من قبل أنه يُنبئ ويَعرف السبب. فإذن الكلي على
أمثال هذه هو أشرف من الحس ومن التصوُّر أيضا بالعقل في الأشياء التي
الواحد منها سببها. فأما الأوائل فالكلام فيها كلام آخر.

٥

فمن البين إذن أنه لا يمكن أن يكون معنى الإحساس هو معنى علم
شيء من الأشياء التي عليها برهان، اللهم إلا أن يجب إنسان أن يسمى العلم
بالبرهان الإحساس. — إلا أنه قد توجد أشياء ترقى في المطالب إلى فقد
الحس. وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها لما كنا نبحث؛ وليس ذلك

١٠

(١) ف بالأحر: أي أن الكلي أشرف.

مَنْ قَبِلَ أَنَا تَكُنَّا نَحْصَلُ علما بالمعينة والإبصار ؛ لكن من قَبِلَ أَنَا تَكُنَّا نَحْصَلُ الكلي من المعينة والإبصار ؛ مثال ذلك أَنَا لو كُنَّا نبصر الزجاج أن فيه مساماً ، وكُنَّا نرى الضوء يخرقها ، لقد كان يتبين لنا لأى سبب يخرق مِنْ قَبِلَ أن البصر في كل واحد واحد على الانفراد يتصور معا أن الحال في كلها هذه الحال .

٣٢

< تعدد المبادئ >

فأما أن تكون مبادئ جميع مقاييس واحدة بأعيانها فيتبين أن ذلك غير ممكن : أما أولاً إذا جعلنا بحثنا على طريق المنطق . — وذلك أن بعض المقاييس هي صادقة ، وبعضها كاذبة . فإنه [٢٢٠ ب] وإن كان قد تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة ، فإن ذلك إنما يكون دفعة واحدة ، مثل أن تكون أ على ح حقاً ، ويكون الأوسط — وهو ب — كذباً . وذلك أنه لا أ موجودة ل ب ، ولا ب موجودة ل ح . إلا أنه إن أخذ بين هاتين المقدمتين أوساط ، كانت المقدمات كاذبة من قبل أن كل نتيجة كاذبة إنما تنتج عن مقدمات كاذبة ، والصادقة من الصادقة ، والصدق والكذب هما مختلفان . وأيضا ولا المقاييس الكاذبة تكون منها بأعيانها . وذلك أن الكاذبة قد يكون مضادا بعضها لبعض وغير ممكنة أن تؤخذ لشيء

(١) ف : أى مقدمات . (٢) ف : أى على العموم . (٣) ف : مرة . (٤) ف بالأحر : أى تكون مبادؤها واحدة بأعيانها .

واحد، مثل القول بأن العدل هو جور أو جُبْن ، وأن الإنسان هو فرس
أو ثور، أو المساوى هو أكبر أو أصغر . ٣٠

وأما من الأشياء الموضوعية فعلى هذا النحو ، وذلك أنه ولا مبادئ
المقاييس الصادقة هي واحدة بأعيانها . وذلك أن مبادئ أشياء كثيرة هي
مختلفة في الحس حتى إنه لا يطابق بعضها بعضا ، مثل أن الوحدات غير
مطابقة للنقط ، وذلك أنه : أما تلك فليس لها وضع ، وأما هذه فلها .
(١) (٢) (٣) (٤)

وقد يلزم ضرورة أن تكون مطابقة : إما في الأوساط ، وإما من فوق ،
وإما من أسفل ، وإما أن يكون لبعضها من داخل الحدود ، ولبعضها
من خارج . (٥) (٦) (٧)

وأيضا ولا من المبادئ العامة يمكن أن يكون البعض ، وهي
التي من شأنها أن يبين منها كل شيء (وأعنى بالعامة مثل أن القول على كل
شيء إما موجبة وإما سالبة) : وذلك أن أجناس الموجودات هي مختلفة ،
وبعضها هي موجودة للكليات فقط ، وبعضها للكيفيات فقط . وهذه هي
(٨) (٩) (١٠)

التي معها يكون البرهان بالمبادئ العامة . وأيضا المبادئ ليست أقل من
النتائج بالكثير ، فإن المبادئ هي المقدمات ، والمقدمات تكون إما بزيادة
حدِّ يقتَضِب ، وإما بأن يُدخَلَ . [١٢٢١] وأيضا النتائج تمعن إلى ما لا

- (١) ف بالأحمر : كاطب والهندسة . (٢) ف بالأحمر : أى غير يمكن .
(٣) ف بالأحمر : أى فى الشكل أ . (٤) ف بالأحمر : ب .
(٥) ف بالأحمر : ح . (٦) ف بالأحمر : أ . (٧) ف بالأحمر : ب ح .
(٨) ف بالأحمر : أى والدليل على أن الموجودات ليست واحدة ...
(٩) فوقها تعليق بالأحمر طمست معاملة . (١٠) ف بالأحمر : أى وبعض المبادئ .

نهاية ، والحدود متناهية من قبيل أن المبادئ بعضها ضرورية ، وبعضها ممكنة . أما الذى يجعل بحثه على هذا النحو^(١) ، فإنه لا يمكن أن تكون المبادئ واحدة بعينها أو محدودة والنتائج بلا نهاية . فأما إن قال الإنسان على جهة أخرى بنحو ما مثل أن نقول إن هذه للهندسة^(٢) ، وهذه للحساب ، وهذه للطب — فما الذى يقال غير أن للعلوم مبادئ ؟

فأما القول بأنها واحدة بأعيانها من قبيل أن هذه هى واحدة بأعيانها فذلك مما يستحق أن يهزأ به ، إذ كان على هذا القياس تكون كلها واحدة بأعيانها . وأيضا ولا القول بأنه قديين < أن > كل ما اتفق من جميعها حق^(٣) . وهذا هو أن يطلب أن مبادئ جميعها هى واحدة بأعيانها . وذلك أن القول بهذا كثير البلبه ، إذ كان لا يكون هذا إلا فى التعاليم التى هى بينة ظاهرة . ولا أيضا يمكن أن يكون فى التحليل بالعكس^(٤) ، وذلك أن المبادئ هى مقدمات غير ذوات أوساط . وقد تكون ، عندما يزداد فيقتضب مقدمات غير ذوات أوساط مختلفة ، نتائج مختلفة . فإن قال قائل إن المقدمات الأول غير ذوات الأوساط هى المبادئ^(٥) ، إلا أنها واحدة فى كل واحد من الأجناس . — فإن كان ليس من جميعها يبين كل ما اتفق بطريق الواجب ، ولا أيضا هى مختلفة

(١) ف بالأحر : أى على طريق المنطق والخاص .

(٢) ف بالأحر : أى المقدمات غير ذوات الأوساط .

(٣) ف بالأحر : أى المبادئ . (٤) ف بالأحر : أى ولا فى البرهان .

(٥) شه : أى والسبب فى أن مبادئ المطالب المختلفة مختلفة .

(٦) ف : أى المبادئ الأول . (٧) ف : أى المبادئ .

على هذا الضرب من الاختلاف حتى يكون لكل واحد واحد من العلوم مبادئ مختلفة، فلعلة أن يكون الباقي هو أن تكون مبادئ جميعها متناسبة في الجنس، لكن من هذه هذه، ومن هذه هذه . ومن البين الظاهر أنه ولا بهذا أيضا ممكن . وذلك أنه قد تبين أن مبادئ الأشياء المختلفة في الجنس هي أيضا مختلفة في الجنس؛ وذلك أن المبادئ تقال على ضربين : التي منها ؛ والتي فيه . فأما التي منها فهي عامة ؛ وأما التي فيه فهي خاصة بمنزلة العدد من العظم .

٢٥

٣٣

< العلم والظن >

والعلم والمعلوم هو مخالف للظن والمظنون ، بأن العلم يكون على طريق الكلي وبأشياء ضرورية؛ والضروري لا يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه . وقد توجد أشياء هي صادقة وموجودة ، غير أنها قد يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه .

٣٠

-
- (١) ف : أى عامة . (٢) تحتها : الذى .
(٣) ف : أى الخاصة . (٤) تحتها : فهو . (٥) تحتها : خاص .
(٦) شه : أبوبشر : أى كما أن منزلة العدد من العظم أنه مخالف له من جهة ، وموافق من جهة ، إذ هما في جنس الكم — كذلك لكل واحد منهما مبادئ تخصه وإن كانت مشتركة في الجنس العالى . وعند هذا ختم الكلام في أمر المبادئ .
(٧) شه : يجب أن تعلم أنه يفرق بين الظن والعلم بشيئين : أحدهما من الموضوع ، والآخر من الاعتقاد ؛ وهو أولا يورد الفرق بينهما الذى من جهة الموضوع . (٨) شه : أى ما يعلم من الاضطرار لا يمكن أن يعلم من أمره . (٩) ف : الموضوع للظن .
(١٠) شه : وقد يطلب لم زاد على قوله : "صادقة" قوله "موجودة" ، إذ كانت =

- فمن البين إذاً أن في هذه لا يكون علم، وألا تكون أشياء يمكن أن تكون^(٢)
على خلاف ما هي عليه . وأيضاً ولا العقل (وأعنى بالعقل مبدأ العلم) ،
ولا أيضاً علم غير مبرهن ، وهذا هو اعتقاد مقدمات غير ذوات أوساط^(٤) .
والصادقة هي العقل والعلم والظن وما يقال بهذه . فقد بقي إذاً أن يكون
الظن بالصدق أو بالكذب ، ويمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه ؛ وهذا
هو الاعتقاد في المقدمات غير ذوات الأوساط وليس هو ضرورياً . وهذا
هو هكذا موافق للأشياء المشاهدة . وذلك أن الظن هو شيء غير ثابت ؛
وطبعه هو مثل هذا . ومع هذه ليس إنسانٌ يعتقد في ما لا يمكن أن يكون
على خلاف ما هو عليه أن اعتقاده ظن ، لكن يرى أنه يعلم علماً . لكن إذا
كان الأمر على هذا^(٦) ، ويمكن أيضاً أن يكون على خلاف ما هو عليه ،
فلا مانع يمنع حينئذ أن يظنه ظناً . فإذاً مثل هذا الأمر قد يكون عليه
ظن ، وأما على الأمر الضروري فعلم .

١٠

= الأشياء التي يقال إنها صادقة هي موجودة لا محالة . فالإسكندر يقول إنه إنما زاد "موجودة"
لأن الصدق أيضاً قد يوجد في الأشياء التي هي غير موجودة ، مثل قولنا إن عنزاً ميل غير موجود .
ويحیی النحوی يقول إن الإسكندر لم يُصب في هذا . فإن هذا ليس هو ظناً (ص : ظن) ،
بل علم . وذلك أن القول في ما ليس بموجود إنه ليس بموجود هو صادق ، ولا يمكن أن يكون
على خلاف ما هو عليه . والذي ينبغي أن يقال في ذلك إنه أشار بقوله "موجودة" إلى الأشياء
الممكنة ، وكأنه استعمل القول المضاعف ، أي المؤكد .

- (١) ف : أي برهان . (٢) شه : خلاف ما علم منه . (٣) ف بالأحرى :
أي ولا العقل أيضاً يحصل الأشياء الممكنة . (٤) شه : افهم : من خارج التي هي مبادئ
البرهان تكون على الأشياء الممكنة . (٥) ف : وإن هذا .
(٦) شه : أي أن الظن لا يكون على ما نعلم من الاضطرار ، بل هو على ما هو ممكن .

(١) فكيف يمكن إذاً أن يُعَلِّمَ وَيُظَنَّ شَيْءٌ وَاحِدٌ بَعَيْنِهِ ؟ ولأى سبب لا يكون الظن علماً ؟ إِنْ وَضَعَ إِنْسَانٌ كُلَّ مَا يَعْلَمُهُ فِهَذَا قَدْ يَظُنُّهُ ظَنًّا بِالْمُتَوَسَّطَاتِ حَتَّى تَصِيرَ إِلَى غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَوْسَاطِ حَتَّى يَكُونَ بِمَا ذَاكَ هُوَ عَالِمٌ يَكُونُ هَذَا أَيْضًا يَعْلَمُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ كَمَا أَنَّهُ قَدْ يَجِدُ الظَّنَّ بِأَنَّهُ موجودٌ ، كَذَلِكَ يَلِمُ هُوَ ، وَهَذَا هُوَ الْوَسْطُ .

(٢) فنقول إنه إن كان اعتقاد على هذا من الحال ، وهو أن يعتقد في الأشياء أنها لا يمكن أن تكون على خلاف ما هي عليه كما توجد الحدود التي بها تكون البراهين ، فليس إنما يظنُّ ظنًّا ، لكنَّه يعلم علماً . وإن كان يعتقد أنها صادقة ، غير أنها ليست موجودة في الجوهر والصورة [١٢٢٢] ، فإنما يظنُّ ظنًّا وليس يعلم علماً بالحقيقة أنه موجود ولم هو موجود أيضا ، إن كان بالمتوسطات فيظنُّ لم هو موجود ، وإن كان بغير متوسطات فيظنُّ أنه موجود فقط .

فأما أن يكون العلم والظنُّ شيئًا واحدًا ، فذلك ليس لا محالة يوجد . لكن كما أنه قد يكون ظنٌّ صادق وكاذب في شيء واحد بعينه على جهة ما ، كذلك أيضا قد يكون العلم والظنُّ علماً وظنًّا لشيء واحد بعينه . فقد يلزم الاختيار لذلك شناعةً ، وهي أن يلزمه أن يكون ما يظنه ظنًّا كاذبًا أن لا يظنه . ولما كان الواحد بعينه يقال على وجوه كثيرة : فمنها ما هو كالممكن ، ومنها كغير الممكن ، فإن يظنُّ < ظنًّا > ^(٤) حقا أن القطر مشارك

(١) شه : من هذا الموضوع يذكر الخلاف بين العلم والظن من جهة الاعتقاد . (٢) ف : حل قول المتشكك . (٣) ف : جوهرية وأبدية . (٤) تأكلت حروف هذه الكلمات الثلاث .

للضلع هو شناعة، لكن أن يكون القطر > الذي ينطبق عليه القولان < شيئا
واحدا بعينه فهكذا يكون لشيء واحد بعينه ^(١) : فأما الماهية لكل واحد
منهما بالقول < فـ > ليست واحدة بعينها. كذلك العلم والظن أيضا يكونان
لشيء واحد بعينه. أما العلم فبأن نأخذ أنه حيوان هكذا، وهو على أنه لا يمكن
أن يكون حيوانا ؛ وأما الظن فعلى أنه يمكن ^(٢). مثال ذلك إن كان ذلك ما هو
موجود للإنسان ؛ وهذا أنه إنسان ؛ لكنه ليس هو موجودا للإنسان ^(٣).
وذلك أنه شيء واحد بعينه وهو أنه إنسان ^(٤) ، وعلى هذا النحو، على أنه ليس
هو واحدا بعينه ^(٥) ^(٦) ^(٧) .

فظاهر من هذه أنه ليس يمكن ولا أن يكون لشيء واحد بعينه ظن
وعلم معا . وإلا، قد كان يحصل بشيء واحد بعينه الاعتقاد أنه قد يمكن أن
يكون على خلاف ما هو عليه ولا يمكن ، وهذا غير ممكن . وأما في مختلفين فقد
يمكن أن يكون كل واحد منهما . فأما أن يكون لشيء واحد بعينه كما قلنا
بشيء واحد بعينه فلا يمكن أيضا على هذا الوجه ^(٨) ، وإلا قد يكون له اعتقاد
معا — مثلا فيما هو إنسان إنه حيوان ، وهذا هو أنه يمكن أن يكون غير
حيوان وأنه [٢٢٢ب] ليس هو حيوانا ، وذلك أن هذا هو أنه قد يمكن .

(١) شـ : أى أن يكون الموضوع لهما واحدا (ص : واحد) بعينه .

(٢) شـ : أى يمكن ألا يكون حيوانا .

(٣) صـ : موجود . (٤) فـ : أى الموضوع .

(٥) فـ : الذى ذكره . (٦) فـ : كأنه ليس هو واحدا بعينه .

(٧) فـ : أى الاعتقادات . (٨) فـ بالأحرى : النحو .

وأما كيف يجب أن تقسم الباقية في الذهن والعلم والعقل والصناعة والفهم والحكمة: فبعضها من حق النظر الطبيعي، وبعضها من علم الأخلاق خاصة. ١٠

٣٤

< الذكاء >

وأما الذكاء فهو حُسنِ حدس ما يكون في وقت لا يأتى للبحث عن الأوساط، مثل ما أنه إذا رأى إنسان أن ما يلي الشمس من القمر هو دائماً مضيء، يفهم بسرعة لأي سبب هو هذا، وهو أنه كذلك من أجل أنه من الشمس ينير، أو إذا رأى إنساناً يخاطب غنياً يعلم أن ذلك لكياً يقتضيه، أو أنهما اصداقاً من أجل أنهما أعداء واحد بعينه. وذلك أن الذى يعلم الطرفين يعلم جميع الأسباب < المتوسطة >. — فليكن < النير > ما ينظر إلى الشمس الذى عليه أ، وأنه < ينير هو ما عليه > ب، والقمر الذى عليه ح. فبَ موجودة لـ ح، أعنى للقمر؛ وأعنى بالـ أ أنه ينير من الشمس؛ وبَ موجودة لـ ب، أعنى أن النير < هو أن يكون > هذا أعنى إلى ناحية ما منه ينير. فـ أ إذن موجودة لـ ح بتوسط < ب > . ١٥

[[تمت المقالة الأولى من كتاب أرسطوطاليس في البرهان، نقل أبي بشر متى بن يونس القنائى من السريانى إلى العربى. نقلت من نسخة بخط الحسن بن سوار. قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن إسحاق بن زُرعة المنقولة من نسخة يحيى بن عدي، فكان موافقاً لها .]]

(١) ف : أى في قوى النفس . (٢) ف : يريد الجزء النظرى بأسره .

(٣) ف : صرفياً . (٤) ص : اصداقاً .

(٥) هنا يريد ملاحظة لقارى هي: "قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الاحتماد والقدرة

بالقسطنطينية؛ وعلمت على سقم أحمله على الناسخ وسعوم (؟) على بن . ثم حمدا لله وحده ."

بسم الله الرحمن الرحيم
المقالة الثانية^(١) من كتاب "البرهان"

نقل أبي بشر متى بن يونس ، من السرياني

< نظرية الحد والعلّة >

١

< أنواع المطالب >

قال أرسطوطالس :

الأشياء التي تطلب^(٢) هي و < هي و > جميع الأشياء التي نعلمها هي متساوية^(٤).
والأشياء التي نطلبها هي أربعة : أحدها أنه يوجد؛ والآخر لماذا، إن كان موجودا، وما هو .

(١) شه : عنايته في هذه المقالة مصروفة إلى الكلام في الحد ، وما هو الشيء ، وبأى طريق يستخرج ، وكيف الترقى إلى ما هو الشيء في نفس جوهره ، وإلى الكلام في الأسباب والعلل أيضا .

(٢) شه : الأشياء المطلوبة منها مفردة ، ومنها مؤلفة : فالمفردة مثل سقراط ، وهذا الجمار . والمؤلفة مثل قولنا : الشمس تنكسف . فالمفردة يطلب من أمرها : هل هي ؟ ثم : ما هي ؟ والمؤلفة يطلب من أمرها : هل هذا موجود لهذا ؟ ثم : لم صار هذا موجودا لهذا ؟ فالأشياء إذن التي تطلب هي أربعة : < ١ > هل هو ؛ < ٢ > وما هو ؛ < ٣ > وهل هذا موجود لهذا ؛ < ٤ > ولم هذا لهذا .

(٣) شه : كلامه إنما هو في المطالب البرهانية ، لا الجدلية .

(٤) شه : أي أن المعاني المطلوبة هي مساوية للاستخرجة عن الطلب .

(٥) شه : أي الأشياء الحقيقية .

(٦) شه : إنما رتب هذه الأربعة هذا الترتيب ، وصير بين الواسطين واحدا مركبا ، لئلا يظن

أن البسيطين هما بسيطان لهذين المركبين .

٢٥ وذلك أنا متى طلبنا أى الشئيين^(١) : أهذا، أو هذا؟ من حيث قد وضعنا بالعدد^(٢) — مثال ذلك : أى الأمرين ليت شعرى : أتقبل الشمس كسوفها أم لا ؟ فإننا نطلب هل يوجد والدليل على ذلك هو هذا . وذلك أنا إذا وجدنا أنها تقبل ، قد كففنا عن الطلب . وإن علمنا منذ أوّل الأمر أنها تقبل الكسوف ، ليس نطلب أى الأمرين يرى هو . وإذا علمنا أنه قد يوجد ، طلبنا حينئذ لأى سبب يقبل الكسوف^(٥) ، ولأى سبب تتحرك الأرض^(٧) .

٣٠ فهذه هكذا نطلبها . وبعض يكون طلبنا لها على جهة أخرى — مثال ذلك أن نطلب إن كان الإنسان أو الإله موجودا أو غير موجود — وأعنى بطلبنا أنه موجود أو غير موجود على الإطلاق^(٨) ، لا أنه أبيض أو غير أبيض^(٩) . وإذا علمنا أنه موجود نطلب ما هو — مثال ذلك ما هو إذا الإله ، أو ما هو الإنسان .

٣٥

(١) ف : أى المتناقضين .

(٢) شه : قال الشيخ : لأنه يشير بهذا القول — وهو قوله : ” من حيث قد وضعنا بالعدد“ — إلى الطلب المركب ، وهو المتضمن موضوعا ومحمولا . وأوّل الأعداد اثنان ، لذلك أوجب له العدد ، فرقا بينه وبين المطلوب الذى إنما يطلب هذا هو ذات الموضوع موجودة فقط .

(٣) تحتها : إيه . وفوق الأخيرة : أى السبب .

(٤) ف : يعنى المتناقضين . (٥) ف : أى ما . (٦) ف : لماذا .

(٧) ف : إنما أورد ذلك على طريق الشاك ، لا لأن الأرض تتحرك .

(٨) ف : أى المطالب المؤلفة . (٩) أى المطالب المفردة .

(١٠) ف : أى : أهو فى الموجودات ، أم ليس هو فى الموجودات ، أم هو مثل غير آيل .

(١١) ف : أى فقط .

< كل طلب هو للأوسط >

فالأشياء التي نطلبها ، والأشياء التي إذا وجدناها علمناها علمنا يقيناً^(١) هي هذه ، وهذا عددها . فإذا طلبنا أنه يوجد (أو أنه [٢٢٣ ب] موجود على الإطلاق) ، فإنما نطلب : أترى قد يوجد له شيء أوسط^(٤) ، أم لا؟ (ومتى علمنا ١٨٩ إما أنه يوجد أو أنه موجود ، إما بالجزء^(٥) وإما على الإطلاق ، وطلبنا من الرأس : لم هو؟ أو : ما هو؟ فطلبنا حينئذ إنما هو أن يطلب ما هو الأوسط . وأعني بقولي إنه يوجد بالجزء < و > على الإطلاق : أما بالجزء فأن يطلب : أترى يقبل القمر كسوفاً^(٦)؟ أعني عدم النور ، أو يتريد تزيدا . وذلك أن طلبنا في أمثال هذه إما أن الشيء موجود أو غير موجود . أما على الإطلاق فهو أن نطلب إن كان موجوداً أو غير موجود^(٧) القمر والليل) .

فقد يلزم إذن في جميع المطالب أن يكون الطلب هو إن كان يوجد شيء وسطاً . وما هو الوسط؟ وذلك أن الوسط هو العلة . وفي جميعها إنما يطلب هذا : ليت شعري قد يقبل الكسوف؟ والطلب في هذا إنما هو : أترى يوجد شيء هو علة ، أم لا؟ ومن بعد هذا ، عندما يعلم أنه يوجد ، يطلب ما هو

-
- (١) ف : أي برهانها . وإنما أورد ذلك ليعلم أن ليس كلامه في المطالب الحدلية .
(٢) ف : أي التي قد ذكرها . (٣) ف : أي أربعة . (٤) شه : أبو بشر : ليس يريد الحد الأوسط الذي يوضع في القياس ، وإنما يريد السبب الموجب لوجود المحمول للوضع ، أو لوجود الشيء نفسه . (٥) ف : يعني به وجود المحمول للوضع .
(٦) ص : كسوف . (٧) ف : أي يوجد شيء متوسط .

- إذن هذا؟ وذلك أن علة الوجود ليست لهذا الشيء أو لهذا الشيء ، لكنها
على الإطلاق للجوهر ، أو لما هو لا على الإطلاق ، لكن بما هو شيء من
الأشياء الموجودة بالذات ، أو على طريق العَرَض هو الأوسط . وأعني بقولي
ما هو على الإطلاق الشيء الموضوع — مثال ذلك : القمر أو الأرض أو الشمس
أو المثلث ، وأما شيء ما فللكسوف وللتساوي وللاتساوي . أو إن كان في الوسط
أولاً . وذلك أن في جميع هذه هو ظاهر أن الطلب لما هو وللم هو ، هو
واحد بعينه . ما هو الكسوف ؟ — عدم ضوء القمر لستر الأرض إياه . لم هو
الكسوف ، أو لم يقبل القمر الكسوف ؟ لأنه يفقد نوره عندما تستره الأرض .
ما هو اتفاق الصوت ؟ — نسبة للأعداد في الحِدَّة والثقل . لم يوافق الحادُّ
الثقيل ؟ — لأن الثقيل والحاد يشبه الأعداد . أترى نسبتها موجودة
في الأعداد ؟ وإذا أخذنا أنها موجودة ، طلبنا ما هي نسبتها .

فأما أن الطلب هو [١٢٢٤] الأوسط فذلك قد تدل عليه الأشياء
التي الأوسط فيها محسوس . ذلك أنا قد نطلب ونحن لا نحسُّ بالكسوف

- (١) شه : أى : لا إذا طلبنا هل توجد علة موجبة لوجود الأمر الموضوع نفسه يكون
طلباً لعلة موجبة لهذا الأمر بعينه ، لكن لنفس جوهر الأمر بالكلية .
(٢) ف : لا (٣) ف : أى بالكلية .
(٤) شه : أى وأعني بقولي : شيء ما — وهو أى شيء ، هو المحمول الذي يوجد لهذا الموضوع .
(٥) شه : أى إن كانت الأرض في الوسط .
(٦) ف : أى في الموضوع . (٧) ف : ينقطع .

مثلا إن كان موجودا أم لا . ولو كنا على القمر لما كنا نبحث لاهل يكون
الكسوف ، ولا لم يكون . لكن قد كان يظهر لنا الأمران جميعا معا ،
إذ قد كان يحصل لنا من الإحساس أن نعلم بالكلية . فإن الحس إنما هو
أنه الآن يستر ، وذلك أنه بين أن الآن أيضا يقبل الكسوف . ومن هذا
قد كان يكون لنا الكلي .

فالعلم — كما نقول — بما هو و بلم هو واحد بعينه . وهذا إما على الإطلاق :
لا شيء من الأشياء الموجودة ، وإما لشيء من الأشياء الموجودة — مثال ذلك
العلم بأنها قائمتان أو بأنه أكبر أو أصغر .

٣

< الفرق بين الحد والبرهان >

أما أن في جميع الأشياء المطلوبة الطلب إنما هو للأوسط فذلك
بين ظاهر . فأما كيف يظهر معنى ما هو الشيء ، وأيما هو طريق يوافي
به ، وما هو الحد ، ولأي الأشياء هو — فلنخبر بذلك من حيث سير
أولا على هذه المعاني شكًا . وليكن مبدأ الأقاويل المستأنفة ما هو
الأمر للأقاويل التابعة . فقد يتشكك الإنسان فيقول : أتري قد يعلم

(١) شه : أي هل هو موجود ، أم لا ؟ (٢) ص : أن .

(٣) شه : أي من مشاهدتنا للكسوف مرات كثيرة أنه ينكسف لستر الأرض إياه نعلم
علما كليا أن كل ما ينكسف إنما هو بستر الأرض له . (٤) ف : أي المفردة .

(٥) ف : أي المركبة . (٦) بالهامش عند هذا الموضع : من ها هنا يبدأ

الكلام في الحد ، وفي أن هل يمكن أن يعلم الشيء الواحد بعينه بالبرهان والحد .

٢٩٠ شئ واحد على جهة واحدة^(١) بالحدّ والبرهان؟ أو ذلك مما لا يمكن؟ وذلك أن الحدّ قد نظن^(٢) أنه لما هو الشئ، وما هو الشئ بأسره هو كلي وموجب .
٥ والمقاييس منها سالبة، ومنها ما ليست كلية - مثال ذلك المقاييس التي في الشكل الثاني هي كلها سالبة، والتي في الشكل الثالث غير كلية. وبعد ذلك ولا لجميع الموجبات التي في الشكل الأول يوجد حدّ - مثال ذلك أن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا عليه برهان، وليس له حدّ من قِبَل أن العلم [٢٢٤ ب] على طريق البرهان هو أن نفتنى البرهان . فإذا إن كان في أمثال هذه قد يوجد برهان، فمن البين أنه ليس يوجد لها حدّ أيضا . وإلا قد كان للإنسان أن يعلمها بالحدّ أيضا من غير أن يكون عنده برهان . وذلك أنه لا مانع يمنع ألا يوجد له معا . والتصديق الكافي بهذا هو الاستقراء أيضا، وذلك أنه ولا شئ واحدا عندما حدّناه نكون قد علمناه، لا من الأشياء الموجودة بذاتها، ولا من الأشياء الموجودة على طريق العَرَض . وأيضا من قِبَل أن الحدّ مبني ومعرّف بجوهر الشئ . ومن البين الظاهر أن أمثال هذه ليست جواهر^(٤) .

(١) ش : إنما قال من جهة واحدة لأننا قد نعلم المثلث مثلا بجده ما هو، وأنه : شكل مسطح تحيط به ثلاثة خطوط . وقد نعلم أيضا ببرهان أن زواياه مساوية لقائمتين ، لكن ذلك ليس من طريق واحد بعينه ، لكن الأمر الأول من طريق ما هو ، والأمر الثاني من طريق أنه لزمه شئ آخر .

(٢) ف : حقيق . (٣) ص : واحد .

(٤) ف : أي ليست جوهر المحدود .

- (١) أما أنه ليس كل ما يوجد عليه البرهان قد يوجد له حدّ، فذلك بين . فإذا يقول: الكلّ ما يوجد له حدّ، أترى يوجد عليه برهان أم لا؟ ففى هذا أيضا واحد، وهو هو بعينه . وذلك أن العلم بشيء واحد بما هو واحد إنما هو علم واحد . فإن كان معنى أن يعلم المبرهن هو أن يقتنى البرهان عليه ، فقد يلزم شيء غير ممكن . وذلك أن الذى عنده حده ، فقد يعلمه علما من غير أن يكون عليه برهان . — وأيضا مبادئ البرهان هى حدود ؛ وهذه فقد تبين فيما تقدّم أنه لا سبيل إلى أن يوجد عليها البرهان . وإلا إما أن تكون المبادئ مبرهنة ، وأيضا مبادئ للبادئ ، ويمتد هذا بلا نهاية ، وتكون الأوائل غير متناهية . —
- إلا أنه يقال : أترى إن لم يكن للكل وهو هو بعينه؟ أو قد يكون لشيء واحد بعينه حدّ و برهان؟ لكن ذلك غير ممكن ، وذلك أنه لا برهان لما له حدّ، من قبيل أن الحد ما هو الشيء والجوهر .
- وأما البراهين فظاهر من أمرها بأجمعها أنها تضع « ما الشيء » وضعا ، وتقتضيه اقتضايا — مثال ذلك أن العلوم التعاليمية تأخذ ما هى [١٢٢٥] الوحدة ، وما هو التعدّد . وكذلك تلك الآخر . — وأيضا كل برهان إنما يبين شيئا على شيء — مثال ذلك : إما أنه يوجد ، وإما أنه لا يوجد .

- (١) الكلمات الخمس الأخيرة تأكلت حروفها . (٢) ش : أى أن هذا أيضا على ذلك المثال ليس يمكن أن يكون . (٣) ش : مبادئ البرهان هى مقدمات غير ذات وسط ، والمحمول فيها إما حدّ ، وإما جزء وحد . (٤) ف : البراهين . (٥) ش : فى السريانى : أو تكون تلك الأوائل حدودا (ص : حدود) غير مبرهنة . (٦) ف بالأحمر : مرتقية . (٧) ف : أى الهندسة والنجوم والموسيقى . (٨) ش : هذا فرق آخر بين الحد والبرهان .

وأما في الحدّ فلا شئ يحمل على شئ آخر ، لا الحيوان على ذى رجلين ،
ولا هذا على الحيوان ، ولا البسيط على الشكل ، ولا الشكل على البسيط .
وأیضا معنى ما الشئ وأن يتبرهن أنه يوجد ، هما مختلفان^(١) . فالحد يعرف
ما هو الشئ ؛ وأما البرهان فيبين إما أنه يوجد هذا على هذا ، وإما ألا يوجد .
والبرهان^(٢) على شئ آخر هو برهان آخر إن لم يكن البرهان بجزء ما من جميعه .
وأقول هذا من قبيل أنه قد تبرهن برهانا على أن المتساوى الساقين زواياه
مساوية لقاآمتين إن كان قديين كل مثلث . وذلك أن < هذا > جزء ، وهذا
كل ، وهذا أن ، أعنى أنه يوجد وما هو ليس حالهما بعضهما عند بعض هذه
الحال . وذلك أنه ليس ولا واحدة منهما جزء لواحد منهما . وظاهر إذن
أنه لا لكل ما له حدّ له برهان ، ولا أيضا لكل ما له برهان يوجد له حدّ .
فإذن لا يمكن أن يكونا كلاهما موجودين لشئ واحد بعينه بوجه من الوجوه^(٣) .
فمن البين أنه لا الحدّ ولا البرهان هما شئ واحد بعينه ، ولا أيضا
أحدهما أيهما كان في أحدهما ، وإلا كانت الأشياء الموضوعه لهما ، المرتبة
تحتهما ، حالها هذه الحال^(٤) . فإلى هذا المقدار يكون ما يأتي به من الشك
في هذه .

(١) ص : مختلفين .

(٢) ش : أى أن البرهان على أن الأرض كرية غير البرهان على أن النفس مائة .

(٣) ف : من جهة واحدة .

(٤) ف : أى واحدة بأعيانها .

< لا برهان على الماهية >

- وأما القول^(١) ما هو الشيء، أترى قد يوجد عليه قياس أو برهان ،
أم لا يوجد ، كما وضع الآن القول ؟ وذلك أن القياس قد يبين شيئاً على
شيء بالمتوسط ، فأما معنى ما هو^(٢) ، هو خاصة ومحمول من طريق ما هو . وهذه
١٥ قد تلزم ضرورة [٢٢٥ ب] أن تنعكس بالتساوي : فإنه إن كانت ^(٣) آ خاصة
لـ ^(٤) ح معلوم أنها خاصة لـ ^(٥) ب خاصة لـ ^(٦) ح ، فجميعها إذن خواص
بعضها لبعض . ^(٧) فإن كانت آ أيضا موجودة لجميع ب من طريق ما هو ؛
وكانت ب أيضا بالجملة تقال على كل ح من طريق ما هو ، فقد يلزم ضرورة
٢٠ أن تكون أيضا مقولة على ح من طريق [ما طريق] ما هو . فإن لم يأخذ
الإنسان بأن يكرر بهذا النحو ، فليس تكون آ محمولة على ح من طريق ما هو
إن كانت آ موجودة لـ ب من طريق ما هو ، ولم يكن على جميع ما يقال
عليه ب من طريق ما هو . ومعنى ما هو قد يوجد لكليهما ؛ فتكون إذاً ب
أيضا على ح من طريق ما هو ، < إذ > كان معنى ما هو ومعنى الوجود له
٢٥ موجوداً لكليهما . فيكون معنى ما هو والوجود له موجوداً أولاً في الأوسط .

(١) ش : هل يمكن أن يقام البرهان على الحد أنه لهذا الشيء . (٢) ف : معنى .
(٣) ش : من أنه ليس كل ما له حد عليه برهان . (٤) ف : أى الحد . (٥) ف :
أى هو خاصة لذلك المحدود . (٦) ش : أى الخاصة والحد . (٧) ف : الحد .
(٨) ف : المحدود . (٩) ف : أى آ . (١٠) ف : الوسط .
(١١) ف : أى لا يكون بعضها أعم من بعض .
(١٢) ش : أى بأن يقول إن الأكبر حد للأوسط ، والأوسط حد للأصغر .

وبالجملة ، إن وجد البرهان على ماهو الإنسان : فليكن ح الإنسان ؛

ولتكن آ — وهى معنى ماهو — حيوانا ذا رجلين كان ذلك أو كان شيئا آخر .

فإن انقاس هذا ، فقد يلزم ضرورة أن تكون آ محمولة على كل ب ويكون هذا

قولاً آخر متوسطاً . فيكون إذاً هذا أيضا معنى ما هو الإنسان . فإذا إنما

٣٠

يأخذ ما يجب أن يبينه أخذاً . وذلك أن ب أيضا هى معنى ماهو الإنسان .

وقد يجب أن نتأمل فى المقدمتين جميعا الحدود الأول غير ذوات الوسط ،

إذ كان بهذا خاصة يتبين ويظهر ما يقوله . فالذين يثبتون ما هى النفس

٣٥

أو ما هو الإنسان أو ما هو شيء آخر — أى شيء كان من الأشياء الموجودة

ربما يرجع بالتساوى — فقد يصادرون على المطلوب الأول — مثل أن

يوجب الإنسان أن النفس هى ما هو علة الحياة لذاته ، وهذا هو عدد

محرك لذاته ؛ وذلك أنه قد يلزم ضرورة [٢٢٦ ١] أن نصادر على أن النفس

هى عدد محرك لذاته . وتكون مصادرتة لهذا على أنه هو معنى واحد

٣١

بعينه . وذلك أن ليس إن كانت آ لازمة لـ ب ، وهذه لـ ح ، تكون آ لـ ح

معنى ما هو والوجود له . لكن إنما الحق أن يقال إنها موجودة فقط ؛

ولا إن كانت آ فى ذلك الشيء ومحمولة أيضا على كل ب . وذلك أن ما هو

موجود حيوانا قد يحمل على ما هو موجود إنسانا (فإنه حق أن يقال إن

٥

(١) ف بالأحر : أوساط . (٢) ف : أى جوهر .

(٣) ف : أى جوهرية .

(٤) ف : أى معنى الحيوان .

كل ما هو موجود إنسانا هو موجود حيوانا ، كما أنه كل إنسان أيضا هو
حيوان^(١)، ولكن ليس بهذا النحو على أنهما شيء واحد. فإذا إن لم تأخذ هكذا
لم يُقَسَّ عليه أن ^(٢) موجودة لـ ح ما هي والوجود لها ونفس الجوهر .
فإن أخذ ذلك فيكون قد أخذ معنى ما هي ح والوجود لها أولا . فليس إنما
يتبين إذا بيانا إذ كان ما يصادر على المطلوب الأول .^(٣)

٥

< الماهية لا يمكن أن يبرهن عليها بالقسمة >

وأیضا ولا بالطريق التي تكون بالقسمة كما قيل في تحليل الأشكال
بالعكس نقيس ، إذ كان يلزم ضرورة في وضع من المواضع أن يكون ذلك^(٤)
الأمر موجودا بوجود أشياء ما . لكن كما أنه ولا الذي يستقرى بين بيانا ،^(٥)
كذلك ولا الذي يقيس ، إذ كانت النتيجة لا يصادر عليها ولا يسلم أنها موجودة ،^(٦)
لكن إنما يلزم ضرورة إذا كانت تلك موجودة ، فإن لم يصرح بها ذلك الذي^(٧)
يجيب . < فيسأل مثلاً > : أترى الإنسان هو حيوان أو غير متنفس ، ثم يأخذ
أنه حيوان أخذاً وليس يقيس ذلك قياسا . وأيضا كل حيوان إما أن يكون
ماشيا أو ساجحا ، ويأخذ أنه ماشٍ^(٨) . والقول بأن الإنسان هو هذه الجملة^(٩)
١٥ ٢٠

(١) ش : الذي نذكره . (٢) فيكون قد : تأكلت حروفها . (٣) تأكلت
حروفها . (٤) ف : أى لا يكون منها قياس . (٥) ف : الميين .
(٦) ف : أى الأشياء الموضوعة . (٧) ف : يجب أن تحذف .
(٨) ش : المعلم عليه ليس هو في السرياني ؛ وهو مع ذلك لا يحتاج إليه ، وأطلق أبا بشر
يلبها في نقله . (٩) نص : ماشي . (١٠) ش : أى حيوان مشاء ذو رجلين .

ليس هو لازماً من الاضطرار للتي قيلت ، لكن إنما يأخذ هذا أخذا .
ولا فرق في ذلك بين أن يكون هذا بأشياء كثيرة^(٢) أو بأشياء سيرة ، إذ كان
[٢٢٦ ب] المعنى واحداً بعينه . وهذا ليس هو قياساً .

وقد ينتفع به أيضاً الذين يستعملون هذا المأخذ في الأشياء أيضاً التي
يمكن أن تنقاس . فما المانع أن يكون حقاً أن يقال هذه الجملة على الإنسان ،
إلا أنها ليست بمعنى ما هو ولا يدل على معنى ما الوجود له بذاته ؟ وأيضاً
ما المانع من أن يراد شيء^(٤) ما أو يترك شيء^(٥) أو يتجاوز الجوهر^(٦) ؟ — فهذه
قد تترك وتنقص . غير أنه قد يمكن أن تصلح^(٧) بأن يؤخذ الأشياء المحمولة
بما هو كلها ويفعل ما هو لازم في القسمة عندما يصادر على الأول ولا يترك
< أى > واحد . وهذا قد يلزم ضرورة إن وقع كله في القسمة ولا ينقص
< شيء > . وهذا يلزم ضرورة ، إذ كان قد يجب أن يكون حينئذ غير متجزئ^(٨) .

٢٥

٣٠

(١) ف : الذى ذكره .

(٢) ش : أى بأن يتدنى من الجوهر ويتحد إلى المائت .

(٣) ف : أى بالقسمة .

(٤) شه : أى أن يزيد المقسم ما لا يحتاج إليه .

(٥) ف : أى لا يحتاج إليه .

(٦) ف : أى لا بقسمة الفصول الذاتية .

(٧) شه : أى أنه قد يمكن أن يحتسب من هذه الأغلوطات الثلاثة التي قد ذكرها في القسمة .

(٨) شه : أى إذا ضم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أخذ أن الإنسان ناطق ، وقسم

الناطق إلى المائت وغير المائت ، وأخذ أن الإنسان مائت . فانه إذا بلغ في قسمته إلى المائت بعد

أن يضيف إلى المائت الحى الناطق ، فإنه لا ينجز المائت المضاف إليه حى ناطق .

غير أنه ليس هو ولا قياس واحد ، لكن لعله أن يكون يكسب علما بنحو
آخر . وهذا غير مُنكَرٍ بوجه من الوجوه ، وذلك أنه ولا الذي يستقرى لعله^(١)
أن يبين بيانا ، غير أنه قد يعرف الشيء تعريفا . وأما قياس فليس يأتي به^(٢)
الذي يقول الحد في القسمة . فكما أن^(٣) في التامج التي بلا أوساط إن قال^(٤)
إنسان قد يلزم ضرورة إذا كانت هذه الأشياء موجودة أن يكون هذا الشيء
قد يمكن أن يسأل لم ذلك ، كذلك أيضا في الحدود التي تكون بطريق
القسمة ما هو الإنسان ؟ — حيوان ، مائت ، مشاء ، ذورجلين ، بلا^(٥)
أجنحة . لم ذلك ؟ في واحدة واحدة من الزيادات . وذلك أنه يخبر ويبين^(٦)

٣٥
١٩٢

- (١) شه : ليس هذا في السرياني . (٢) تحتها : يتلوا . (٣) ف : بالأحرى : من .
(٤) شه : قال الشيخ ، رضوان الله عليه ، : غرضه في هذا الفصل أن يبين أنه كما إذا
أورد إنسان من الناس نتيجة المحمول فيها موجود لأقول الموضوعات له يسأل : لم ذلك ؟ فيعطى
السبب ، كذلك أيضا في كل واحد من أجزاء الحد إذا قسم القاسم وأخذ أحد القسمين يسأل :
لم ذلك ؟ فيعطى السبب . وإعطاؤه السبب ليس هو في أن يزيد حداً أو وسط يتم به قياس على أن
الأكبر موجود لا صغر ، بل إعطاؤه السبب هو أن يقول إذا سئل في المثل : لم أخذت أن
الإنسان حيوان ؟ فيقول : لأنه ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان . ولا يجب أن نغلط
فنتظن أن هذا هو وسط قياس هذه حكايته : الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان ؟
وكل ما ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان فهو حيوان ، فالإنسان إذن حيوان . وذلك أن
ليس المقدمة القائلة إن الإنسان ليس هو مرتباً تحت ما ليس بحيوان أظهر من أنه مرتب تحت
الحيوان . والشيء ليس يتبين بما هو مثله في الظهور . — فهذا هو الغرض في هذا الفصل .
(٥) شه : قال : يريد بذلك المحمولات التي توجد لأقول الموضوعات لها ، مثل مساواة
الزوايا الثلاث من المثلث لثلاثين .
(٦) ف : أي الفصول .

بالقسمة على ما يظن فيقول من أجل أن الكل^(١) إما أن يكون مائتا ، وإما غير مائة . وكل قول هذه حاله هو حد^(٢) ، إلا أنه وإن كان يبين بالقسمة [١٢٢٧] غير أن الحد لا يكون قياسا .

٦

< لا يمكن البرهنة على الماهية بالقياس الشرطي >

أقترى قد يوجد البرهان على ما هو الجوهر عند ما يأخذ من الأصول الموضوعية أن معنى ما هو الشيء والوجود له في ذاته هو الذي من خواص تجل من طريق ما هو ، وهذه الأشياء مثلا هي وحدها فقط من طريق ما هو ، والكل هو خاصة ؟ فهذه إذا هي معنى الوجود لذلك . — فنقول : إن هذا القول أيضا قد يأخذ أخذًا معنى ما هو والوجود له بذاته ، إذ كان قد يلزم ضرورة أن يبين بالمتوسط^(٣) .

وأيضًا كما أنه ولا في القياس يؤخذ ما هو معنى القياس (إذ كانت المقدمات التي منها يكون القياس هي دائماً كلاً وجزءاً)^(٤) ، كذلك ولا معنى ما هو والوجود له في ذاته يجب أن يكون في القياس ، لكن يكون موجوداً إذا كانت هذه

(١) ف : يعني كل حيوان . (٢) ف : بالأحر : في السرياني : وكل قول كهذا ليس هو حدًا . (٣) ش : أي أن القياس إنما يكون بحد أوسط ، والحد الأوسط المأخوذ في هذا القياس هو حد الشيء مقتربه . (٤) ش : أي : كما أنه إذا أردنا أن نعمل قياساً أن زوايا المثلث مساوية لثلاثين ، لا نأخذ معنى القياس ، أي حده ، ونصيره مقدمة في القياس ، كذلك ولا معنى الوجود في ذاته . (٥) ف : أي القياس .

- ١٥ موضوعة ناحية . ويعاند بهذا من تشكك وامترى أن الذي أتى به هو قياس
أو لا ، ويقال إنه قد كان القياس هذا ، فيناقض بذلك القائل بأنه لم تقس^(٣)
على ما هو الشيء وما الوجود له في ذاته . ويقال : بلى لعمرى ! وذلك
أن هذا هو الذي كان موضوعنا أن معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه .
فإذا قد يجب أن يقاس الشيء من غير أن يستعمل فيه ما هو القياس أو ما
الوجود له في نفسه . — لكن لعله أن يبين بالشريطة — أعني بالأصل الموضوع ،
مثال ذلك : إن كان معنى الوجود للشيء هو أنه للنفس والمختلف ، فالمعنى^(٥)
لضده هو أنه لضده . وهذا في جميع الأشياء التي يوجد لها شيء مضاد .
فالخير مضاد للشر ، والمنقسم للامتنع . فالوجود إذا للخير هو أنه لغير^(٦)
المنقسم . فإن هاهنا أيضا إنما يبين الأمر عندما يأخذ معنى ما هو والوجود
له في نفسه ، وأن يقتضيه شيئا آخر في البرهان على ما هو الشيء والوجود له
في نفسه .^(٧) ليكن ، إذ كان في البرهان أيضا قد يؤخذ أن هذا على هذا .
غير أنه ليس هو هو بعينه ، ولا أيضا ذلك الأمر بعينه الذي القول عليه
ومنعكس بالتساوي [٢٢٧ ب] والشك نحو كليهما .

(١) ف : أي بحد القياس . (٢) ش : من أن زوايا المثلث الثلاث مساوية
لقائمتين . (٣) ف : أم لا . (٤) ف : أي : قول إذا وضعت فيه أشياء
أكثر من واحد وبأى الحد . (٥) ف : ليس هذا في السرياني ، ولا يحتاج إليه هنا .
(٦) ش : أي عندما يؤخذ حد شيء آخر مسلم . (٧) عند هذا الموضوع بالهامش :
أي هو مطلق أن يأخذ أن شيئا على شيء ، غير أنه له مطلق أن يكون ذلك الأمر الذي يقصد إلى
تبينه يأخذه بعينه مقدمة . (٨) ف : ليس .

أعنى الذى يبين بطريق القسمة ، والذى يقيس بهذا النحو هو شك^(١)
واحد بعينه ، وهو أن يقال : لم يكن الإنسان حيوانا مشاءا ذا رجلين ،
لا حيوانا ومشاء . وذلك أنه ليس ولا شىء واحدا^(٢) من الأشياء المأخوذة
يلزم ضرورة أن يكون فيه ذلك المحمول ، لكن كما أن الإنسان — وهو واحد
بعينه — هو موسيقوس وغرماطيقوس^(٤) .

٧

< الحد لا يمكن أن يبرهن على الماهية >

فعلى أى جهة بين الجوهر ، عندما يفصل ويحدد ، معنى ما هو
موجود ؟ وذلك أن ليس فعله كفعل الذى يبين من الأشياء المقربها :
أنها ظاهرة أنه قد يجب ضرورة إذا كانت تلك موجودة يكون شىء آخر
موجوداً ، إذ كان هذا هو برهاننا . ولا أيضا فعله كفعل من يستقرئ
الأشياء الجزئية ، من قبل أنها ظاهرة ، على أن جميعها هى على هذه الحال
من قبل أنه ليس يوجد ولا واحد على خلاف ذلك ، وذلك أنه ليس إنما^(٥)
يبين ما هو ، لكن إما أنه موجود ، وإما أنه غير موجود . فأى وجه آخر
يبقى ؟ وذلك أنه لا سهيل إلى أن يبين بالحس أو بالإصبع .

وأیضا فكيف يبين معنى ما هو ؟ فإنه قد يلزم الذى يعلم ما هو الإنسان
أو شيئا آخر — أى شىء كان — أن يعلم أيضا أنه موجود . وذلك أن

(١) ف : أى بالقياس من الشرطى . (٢) ص : واحد .
(٣) ف : أى الجملة . (٤) ف : نحوى . (٥) ف : أى ولا واحد
من الجزئيات يوجد . (٦) ف : أى المستقرئ .

(١) - ما ليس هو موجودا فليس إنسان من الناس يعلم ما هو . لكن إذا قلت :
عترائيل — قد يعلم على ماذا تدل الكلمة والاسم . فأما < ما > هو عترائيل
فلا يمكن أن يعلم .

- فإن كان إذاً بين ما هو فهو يبين أيضا بقول واحد به < بينه > أنه
موجود ، وكيف هو ، إذ كان الحد والبرهان يدلان على شيء واحد . ومعنى
١٠ ما هو الإنسان ، ومعنى أنه موجود ، مختلفان . وأيضا إنما يقول إنه يلزم
أن يبين أنه موجود لكل ما هو موجود بالبرهان متى لم يكن الموجود جوهرًا .
وقولنا الموجود ليس هو جوهرًا لشيء من الأشياء ، إذ كان الموجود ليس هو
جنسا . فالبرهان إذاً يكون على أنه موجود . وهذا هو الذي تجرى عليه الآن
العلوم . وذلك أن المهندس إنما يقتضِب اقتضاها [١٢٢٨] على ماذا يدل
١٥ المثلث ، وأما أنه موجود فيبرهن برهانا . فما الذي يبين إذاً الذي يجد ما هو ،
لا المثلث . فإذا علم الإنسان بالحد ما هو ، ليس يعلم أنه موجود ، لكن ذلك
غير ممكن .

- (٢)
وظاهر أيضا في ضروب الحدود التي لا يبين بها من يجد أنه موجود .
٢٠ وذلك أنه إن كانت الدائرة شيئًا متساويًا من وسطه ، إلا أنه ليس ينجر لم هو
(٣)
(٤)

(١) ف : أنه . (٢) ش : أي الحدود التي تورد لأشياء ما فلا يتبين بإيرادها
أن الشيء موجود . (٣) ش : أي شكل مسطح في داخله نقطة كل الخطوط الخارجة
منها إلى الخط المحيط متساوية (ص : متساوية) . (٤) ش : أي أن هذا الحد ليس
أن الدائرة موجودة ، ولا فيه حجة تضطر أن تكون حد الدائرة .

كذلك هذا المحدود ، ولم صارت الدائرة هذا المعنى . وذلك أنه لقائل أن يقول إن هذا المعنى هو لجبيل من نحاس أيضا ؛ فإنه ليس تعرف الحدود أنه ^(١) قد يمكن أن يوجد ما خبر به . ولا أيضا أن الحدود هي لذلك الشيء الذي عبروا عنه ، ولكنه مطلق دائما أن يقال لم هو . فإن كان إذا الذي يحد بين بيانا إما ماهو ، وإما على ماذا يدل اسمه إن لم يكن أصلا لما هو قد يكون الحد قولاً دلالاته دلالة الاسم بعينها . لكن هذا شنيع : أما أولاً فمن قبل أنه قد يكون لأشياء ليست جواهر ولأشياء ليست موجودة أيضا . وذلك أنه لنا أن تدل على أشياء ليست موجودة . وأيضا يكون جميع الكلام ^(٢) حدودا ، إذ كان قد يوضع اسم لأي كلمة كانت ، فيؤخذ إذن اباجفيا أننا نلفظ ونتكلم بالحدود ، ويكون ايلياس حدا . وأيضا ولا برهان واحدا يبرهن على أن هذا الاسم يدل على هذا الشيء . فإذا ولا الحدود أيضا تعرف هذا .

٢٥

٣٠

فمن هذه الأشياء يظهر أن ليس الحد والقياس شيئاً واحدا بعينه ، ولا أيضا القياس والحد لشيء واحد بعينه . ومع هذه أن الحد لا يبين بيانا ^(٣)

٣٥

(١) ش : أي حد الدائرة . (٢) ف : أي المحدود .
 (٣) ف : أي للتشكك . (٤) ف : أي هذا الحد لهذا المحدود .
 (٥) ف : ألبتة . (٦) ف : لا يحتاج إلى « قد » .
 (٧) ف : ذوات ، وفوقها : أي ليست ذوات قائمة . (٨) راجع الجزء الأول ص ٢٩٧ — ص ٢٩٨ ؛ وفي الأصل اليوناني : « كل ما نقوله سيكون حدا » . وايلياس هي الإبادة لهوميروس . (٩) بالهامش عندهذا الموضع : قال الشيخ : لا سنيل إلى أن يكون قياس إلا بحد متوسط بين الطرفين ؛ والحد — إذ هو دال على ماهية المحدود — لا يمكن أن يكون بينهما وسط . فلذلك لا يمكن أن يبين الحد بالقياس .

ولا شيئاً من الأشياء . ولا سبيل أيضاً الى أن يعلم معنى ما هو ، لا بالحد
ولا بالبرهان أيضاً .^(٢)

٨

< الصلة بين الحد والبرهان >

وقد يجب أن نبحث من الرأس ما الذى قيل من هذه الأقاويل قولاً
١٩٣ حسناً ، وما الذى لم يحسن فى القول فيه ؛ وما هو الحد [٢٢٨ ب] ؟^(٣)
ونبحث : أترى كيف حال ما هو الشيء ؟ أيوجد له البرهان أو الحد ، أو ليس
يوجد له البتة ؟ فنقول : إنه لما كان العلم بما هو والعلم بعلته ما هو هما كما
قلنا شيئاً واحداً بعينه ، والحجة فى هذا هى أنه يوجد سبب ما ؛ وهذا إما
أن يكون هو هو بعينه ، أو مختلفاً ، أو مبرهننا ، أو غير مبرهن ؛ فإن كان إذن
آخر ومختلفاً ويمكن أن يبين ، فقد يلزم أن يكون السبب أوسط وأن يبين^(٦)
فى الشكل الأول ، إذ كان الأمر الذى تبين هو كلياً وإيجاباً . فالضرب^(٧)
الواحد هو هذا الذى اعتبر الآن : وهو أن يبين معنى ما هو بتوسط شيء آخر .^(٨)
١٠ وذلك أن الأشياء التى هى ما هو قد يلزم أن يكون الأوسط بينها ما هو والتى^(٩)

(١) ف : أى بالبرهان . (٢) كتب قارئى هنا : هذا قول يجب أن يعتبر .

(٣) ف : أهيب فيه . (٤) ف : يصب فيه .

(٥) شه : أبو بشر : يعنى أنه قد بينا أن العلم بما هو الشيء هو العلم بما هى العلة الموجبة
لماهية الشيء . (٦) شه : أى : إما أن يكون السبب وماهية الشيء واحداً بعينه .

(٧) ف : أى : سوى ما هو سببه . (٨) شه : الذى قد ذكره فى الفصل الذى

قبل هذا . (٩) ص : كلى وإيجاب . (١٠) شه : أى والسبب فى أنه لا يكون

على الحد برهان هو أن الأوسط يجب أن يكون حدًا . (١١) ف : أى الأكبر للأصغر .

بين الخواص خاصة . فإذا أما احدهما فيتبين^(١) ، وأما الآخر من الأشياء التي هي معنى ما هو الشيء والوجود له في نفسه فلا تتبين لأمر واحد بعينه .

أما أن هذا الضرب ليس هو برهانا — فقد خبرناه فيما تقدم ، غير أنه قياس منطقي^(٢) . وأما على أي وجه يمكن ، فنحن نخبرون بذلك بأن نعود من الرأس إلى أول الأمر ، نقول : كما أننا نطلب لم هو عندما < نعرفه ، لكن كثيرا ما يظهران جميعا معا . إلا أنه لا يمكن أن نتعرف أولا لم هو ، قبل أن نتعرف أنه موجود ؛ وكذلك لا سبيل إلى أن نتعرف ما هو الشيء والوجود له في نفسه من غير أن نعلم أنه موجود . وذلك أنه غير ممكن أن نعلم ما هو إذا لم تكن عارفين بأنه موجود ، فعنى أنه موجود قد يحصل لنا أحيانا بطريق العرض^(٣) ، وأحيانا من حيث يوجد معنا شيء من الأمر — مثال ذلك أن الرعد صوت ما في السحاب ، وأن الكسوف فقد ما للنور ، وأن الإنسان حيوان ، وأن النفس الشيء المحرك ذاته . بجميع الأشياء التي

١٥

٢٠

(١) شه : أي الأصغر إذا كان الوسط موجودا (ص : موجود) له . — وفي تعليق قارئ : الذي مر . (٢) شه : قال في هذا إنه بحسب وضع الواضع ، لا أنه بالحقيقة قياس . (٣) ف : أي في أن يتصحح الحد من البرهان . (٤) شه : إنما قال « كثيرا » لأن في بعض الأشياء نعلم أن الشيء موجود ولم هو موجود إذا عرفناه بوسط هو علة لوجود الأمر ، مثل قيام الأرض في الوسط عند الكسوف . (٥) شه : مثل أن نعلم أن الكسوف موجود للقمر ، بأن < يكون > المقياس : لا يكون له في وقت الاستقبال ظل إذا لم يكن بينه وبين القمر حاجز ، مثل غيم .

- ٢٥ تعلم بطريق العَرَض قد يلزم ألا تكون موجودة [١٢٢٩] عندنا في باب ما هو، إذ كما لسنا نعلم بالبرهان ولا أنها موجودة وجوداً، وأن نطلب ما هو — فيما ليس هو حاصلاً عندنا أنه موجود — ليس هو ولا طلباً . فأما في الأمور التي يوجد عندنا فيها شيء فهو أسهل . فإذا كما أن لنا أن الشيء موجود، كذلك لنا في باب ما هو موجود . — فالأشياء التي يوجد عندنا شيء ما مما هو موجود : ليكن أولاً هكذا : فليكن الكسوف ما عليه أ ؛ وليكن القمر ما عليه ح ؛ وليكن ستره الأرض ما عليه ب . فالطلب : أ ترى يقبل الكسوف أولاً ، هو الطلب من أمر ب : أم موجودة هي أم غير موجودة ؟ والطلب لهذا لا فرق بينه وبين الطلب : هل توجد له علة ؟ وإن كان هذا موجوداً فنقول إن ذلك موجود أو أي جزء من جزئي النقيض توجد علة .
- ٣٥ أ ترى العلة في أن له زاويتين قائمتين ، أم على أن ليس له ؟ فإذا وقفنا على أنه موجود ، فإننا نعلم معاً لم هو إن كان وجوده بالحد الأوسط . وإن لم يكن ، فإنما نعلم أنه موجود . وأما لم هو ، فلا . فليكن القمر ب ، وليكن الكسوف أ ، وليكن معنى أنه إذا كان في الاستقبال لا يمكن أن يحدث ظل من حيث ليس بيننا وبينه شيء ، ما عليه ب . فإن كانت ب موجودة [لـ ح] أعنى أنه لا يمكن أن يحدث ظلاً من حيث ليس بيننا وبينه شيء متوسط ، وأ لـ هذه أعنى أنه ينكسف . أما أنه ينكسف فهو معلوم ؛ وأما لم ينكسف فلم يعلم بعد ، وأن الكسوف موجود يعلم ، وأما ما هو لا يعلم . ووجود أ لـ ح معلوم ، لكن الطلب : لم هو موجود ؟ هو أن يطلب : ما هي ب ؟ أ ترى

٥ هي استتار أم انقلاب القمر، أم الانطفاء؟ وهذا هو قول أحد الطرفين —
مثال ذلك في هذه لآ. وذلك أن الكسوف هو الاستتار الكائن عن الأرض.
ما هو الرعد؟ — انطفاء النار التي هي في السحاب . لم تُرعد؟ — لأن النار
تنطفئ في السحاب . فليكن السحاب ح ، وليكن الرعد آ ، وليكن انطفاء
النار ب [٢٢٩ ب] ، فب موجودة لـ ح ، أي للسحاب (٢) . وذلك أنه قد
تنطفئ النار فيه (٣) . وآ — وهي الصوت — موجودة لهذه . وب هي قول آ ،
وهو الطرف الأول . فإن كان يوجد لهذا أيضا وسط آخر، فقد يكون ذلك
من الأقاويل التي هي باقية (٤) .

١٥ أما كيف يوجد معنى ما هو ويكون معلوما، فقد خبرنا به ، فإذا القياس
على ما هو الشيء فلا يكون ولا البرهان أيضا ، غير أنه قد يكون ظاهرا
بالقياس والبرهان . ولذلك لا سبيل إلى أن نعلم معنى ما الشيء من الأشياء
التي توجد لها علة أخرى بلا برهان . ولا أيضا يوجد البرهان له نفسه، كما
خبرنا في شكوكنا .

٩

< لا برهان على وجود المبادئ وماهيتها >

٢٠ وقد يوجد لبعض الأشياء علة هي شيء آخر، ول بعضها لا يوجد .
فمن البين أن الأشياء أيضا التي لها ما هو : بعضها لا وسط لها وهي
(١) شه : قال الشيخ : قد يجوز أن يكون ذهب في ذلك إلى ما كان يراه ارقليطس من
أن غروب الكواكب فسادها . (٢) ف : السحابة . (٣) ف : فيها .
(٤) ف : الباقية .

مبادئ ، وهذه قد يجب أن يوضع وضعها أنها موجودة ، وما هي ، أو يظهر
ويوضح ذلك بنحو آخر . وهذا ما يعمله صاحب العدد . وذلك أنه يضع
٢٥ وضعاً أن < الوحدة > موجودة ، وما هي . وأما الأشياء التي لها أوسط
والتي قد يوجد فيها للجوهر^(١) علة ما هي شيء آخر ، فقد تعرف وتظهر
بالبرهان كما قلنا ، لا بأنا نبين معنى ما هو .

١٠

< أنواع الحد >

٣٠ والحد بما يقال إنه قول ما هو ، فمن البين أن أخذ ذلك هو أن يقال على
ماذا يدل الاسم أو قول آخر يدخل في باب دلالة الاسم — مثال ذلك : على
ماذا يدل ما هو المثلث ؟ هذا الذي إذ كان لنا أنه موجود يطلب لم هو . وذلك
أنه قد يصعب أن نأخذ الأشياء التي لا يعلم أنها موجودة . وسبب الصعوبة
قد خبرنا به فيما تقدم من قبيل أنا لا نعلم ولا أنه موجود أولاً ، اللهم إلا
بطريق العرض . والقول يقال إنه واحد على ضربين : أحدهما بالرباط ،
٣٥ بمتزلة إيلياس^(٢) ، والآخر بأن يدل بشيء واحد على شيء واحد ، لا بطريق
العرض . — فأحد الحدود [١٢٣٠] هو هذا الذي قيل الآن . وقد يوجد
حد آخر وهو قول يعرف : لم هو الشيء ؟ فذلك المتقدم قد يدل دلالة ،
١٩٤ فأما بياناً فلا يبين . وهذا الآخر فمن البين أنه كالبرهان على ما هو ، وإنما
يخالف البرهان بالوضع . وذلك أن بين أن يقال : لم يُرعد ؟ وبين أن يقال :

١ (٢) أي الإلياذة = *Iliade* .

(١) ف : للوجود .

ما هو الرعد ؟ — فرقا . وذلك أنه قد يجيب أما في ذلك ، فلأن النار التي
في السحاب تنطفئ ؛ وأما ما هو الرعد فيجيب عنه بأنه صوت انطفاء النار
في السحاب . فإذا قول واحد بعينه يقال على جهتين مختلفتين . فأما في تلك
الجهة فبرهان متصل ؛ وأما في هذا فتحديد . — وأيضا حد الرعد أنه
صوت في السحاب . وهذا هو نتيجة البرهان على معنى ما هو وحد الأشياء
التي لا وسط بها هو وضع لمعنى ما هو غير مبرهن .

فأحد أقسام الحد إذن هو قول على معنى ما الشيء غير مبرهن ؛ والآخر قياس
على معنى ما هو ، يخالف البرهان بالتصريف ؛ والثالث ^(١) نتيجة البرهان على ما هو .
فقد ظهر مما قيل كيف يوجد البرهان على معنى ما هو ، وكيف لا يكون ،
ولأى الأشياء يوجد البرهان ، ولأى لا يوجد ؛ وأيضا على كم ضرب ^(٢) يقال
الحد ؛ وكيف يبين معنى ما هو وكيف لا يبين ولأى الأشياء هو ، ولأى
الأشياء لا ؛ وأيضا كيف حال الحد عند البرهان ، وكيف يمكن أن يكون ،
موجودا لأمر واحد بعينه ، وكيف لا يمكن .

١١

< العلل المختلفة مأخوذة أوساطا >

ولما كنا إنما نظن أننا قد علمنا متى علمنا العلة ، وكانت العلل
أربعاً : ^(٣) إحداها ^(٤) : ما معنى الوجود للشيء في نفسه ؟ والأخرى :
(١) تأكلت حروفها . (٢) كانت : «ضربا» ثم شطب على «با» وأبدل بها «ب»
وكتب قارئ في الهامش صححه «وقد يجوز الاعراب الأول بكم» . — وهو هنا يلخص الفصول
من ٣ إلى ١٠ . (٣) ص : أربعة . ويجوز أيضا . (٤) ص : أحدها .

عندما يكون : أى الأشياء يلزم أن يكون هذا الشيء ؟ والثالثة : العلة
التي يقال فيها : ما الأول الذى حرك ؟ والرابعة : هى التي يقال فيها : نحو
ماذا ؟ — فإن جميع هذه ترى فى المتوسط . — وذلك أن العلة التي يقال
فيها إن عند وجود هذا الشيء يجب أن يوجد هذا الشيء فإنها ليست
[٢٣٠ ب] عند أخذ مقدمة واحدة، لكن عندما هى، أقل ما تكون، اثنتان .
٢٥ وهاتان هما شيء كان لهما وسط واحد . فإنه عند ما يوجد هذا واحدا،
فالتبعية موجودة من الاضطرار . وهذا معلوم هكذا أيضا : لم صارت
الزاوية التي فى نصف الدائرة قائمة ؟ والقائمة هى شيء ما . فلتكن القائمة التي
٣٠ عليها أ . وليكن نصف القائمتين التي عليها ب . ولتكن الزاوية التي فى نصف
الدائرة التي عليها ح . فالعلة فى أن أ القائمة موجودة لـ ح ، وهى التي
فى نصف الدائرة ، هى ب . وذلك أن هذه مساوية لـ ب ، وح لـ ب نصف
القائمتين . فإذا كانت ب — وهى نصف القائمتين — موجودة لـ ح ، فـ أ
موجودة لـ ح ، وهذه هى القول بأن الزاوية التي فى نصف الدائرة قائمة ؛
وهذه ، وهى معنى ما الوجود للشيء بذاته ، هى واحد بعينه من قبيل أنه
على هذا يدل القول . فقد ظهر الأوسط أيضا أنه هو العلة لمعنى وجود
٣٥ الشيء بذاته .

فأما القول : لم حارب أهل أثينة الذين حاربوهم ؟ فهو أن يقال : ما العلة
(٢)
فى حروب أهل أثينة ؟ وهذه من قبيل أنهم كَبَسُوا أهل ساردس مع أراثريا ،
٢٩٤ (١) ف بالأحمر : أن . (٢) ف بالأحمر : أن حارب . — أراثريا : ص :
أراطعما . والنصحیح عن اليونانى .

وذلك أن هذا هو الذي تحرك^(١) أولا . فلتكن الحرب ما عليه أ ، ولتكن ب
الكبس الذي تقدم ، وليكن أهل أئينة ح — فب موجودة لـ ح ،
أعنى أنه كبس^(٢) أولا أهل أئينة . و أ موجودة لـ ب ، وذلك أنهم قد
يحاربون الذين بدأوهم بالحوار . ف أ إذن موجودة لـ ب ، أعنى محاربة
الذين بدأوا أولا ؛ وهذه ، وهى ب ، موجودة لأهل أئينة ، وذلك أنهم هم
الذين بدأوا أولا . فالحذ الأوسط هاهنا أيضا هو علة فى الأشياء التى العلة
فيها المحرك الأول .

وأما جميع الأشياء التى العلة لها هى معنى : نحو ماذا؟ — فثقل أن يقال :
لم يمشى ؟ فيقال : لكيما يصحح . لم البيت موجود ؟ لكيما يحفظ الأثاث .
فتلك نحو الصحة ، وهذه نحو الحفظ [١٢٣١] . ولا فرق بوجه من
الوجوه بين أن يقال : لم يجب المشى بعد العشاء ؟ أو بين أن يقال : نحو
ماذا؟ فليكن المشى بعد العشاء الذى عليه ح ؛ وليكن : ألا تطفو الأظعمة
الذى عليه ب ؛ والصحة التى عليها أ . فليوضع أن معنى ألا تطفو الأظعمة
فى فم المعدة موجود للمش بعد العشاء ، وأن هذا هو صحى ، فإن هذا هو
مظنون ؛ وألا تطفو الأظعمة — وهو ب — موجود للمشى ، وهو ح ؛ و أ
— وهو أن يصحح — موجود لهذه . فالعلة فى أن توجد أ لـ ح ، وهى

(١) تحتها : نار .

(٢) تحتها : أنهم كبسوا .

التي من أجله ، هي ب ، وهي ألا تطفو الأطفمة ؛ وهذه كأنها قول
 ٢٠ لتلك . وذلك أن أ هكذا توفى القول^(٢) ، ووجودها لـ ح من أجل ب من
 قبيل أن هذه هي معنى أن يصحح ، أعني أن تكون بهذه الحال . وقد ينبغي
 أن نبدل الكلام ؛ فيكون بهذا النحو تظهر واحدة واحدة . والأكون^(٣) هاهنا
 حالها عكس حالها في العال التي على طريق الحركات^(٤) . وذلك أن ههناك
 ٢٥ ينبغي أن يكون الأوسط أولًا^(٥) . وأما هاهنا فالأول هو الثالث الأخير ،
 وآخر ذلك الشيء الذي نحوه .

وقد يمكن أن يكون شيء واحد هو نحو ماذا ومن الاضطرار^(٧) — مثال
 ذلك نفوذ الضوء في المصباح^(٨) . وذلك أن نفوذ الشيء اللطيف الأجزاء بتوسط
 منافذ هي أكبر هو من الضرورة إن كان الضوء يكون بالنفوذ ، وهو نحو
 ٣٠ ماذا ، أي كيا لا يتغير . فليت شعري إن كان وجودها ممكنا فقد يمكن أن
 يكون أيضا — مثل أنه إن أردد عندما تنطفئ النار انتش^(٩) من اضطرار ،
 ويكون لها صوت ؛ وإن كان كما تقول شيعة فوناغورس إن ذلك يكون
 لتهديد الذين في طرطاروس كيا يفزعوا^(١٢) . وأمثال هذه كثيرة جدا ، وخاصة

(١) ف : حد . (٢) ف بالأحر : في (القول) . (٣) شه : الأشياء
 الكائنة بعد أن لم تكن ، وهي المنكبات . (٤) ف : أي الضروريات .
 (٥) ف : أي علة . (٦) ف : أي من أجل شيء . (٧) شه : أي
 ومن هوى . (٨) ف : من . (٩) ف : أي من أجل شيء .
 (١٠) ضه : معنى هذا الكلام هو : وصوت الرعد أيضا يكون من الاضطرار بسبب انطفاء
 النار وكيا يفزع به أهل الجحيم كما قال فوناغورس . (١١) بمعنى نش : صوت .
 (١٢) ف : الجحيم .

٣٥ هي معا في الأشياء التي قوامها وجودها بالطبيعة . وذلك أن الطبيعة تفعل
 من أجل شيء ، وهذا من [٢٣١ ب] الاضطراب . — فإن الضرورة تقال على
 مرتين : إحداهما الطبيعة والقوة ، والأخرى قسراً^(٥) أو خارجاً عن القوة^(٦) .
 ١٩٥ بمنزلة حركة الحجر إلى فوق وإلى أسفل أيضاً ، لكن ليس ذلك بضرورة واحدة .
 فأما الأشياء التي تكون بالروية والذهن بعضها ليس يكون عن تلقاء^(٦)
 نفسه أصلاً^(٧) — مثال ذلك البيت أو التمثال ، ولا أيضاً من الاضطراب^(٨) ، لكن
 من أجل شيء^(٩) ؛ وبعضها يكون بالاتفاق — مثال ذلك الصحة والسلامة^(١٠) ،
 وخاصة في جميع الأشياء التي يمكن فيها أن يكون هكذا ، وعلى جهة أخرى
 أيضاً متى لم يكن كونها عن البخت^(١١) .
 فالكمال إذاً أو الخير يكون على أنه لشيء إما بالطبيعة وإما بالصناعة .
 فأما عن البخت والاتفاق فولا شيء يكون من أجل شيء^(١٢) .
 فأما عن البخت والاتفاق فولا شيء يكون من أجل شيء^(١٣) .

- (١) شه : أما أن الطبيعة تفعل أكثر مما تفعله من الاضطراب ومن أجل شيء معا — فهو
 ظاهر ، من ذلك أن الأسنان في مقدمة الفم صيرت عريضة وقليلة النخن بسبب الهبولي ،
 وذلك أن منشأها من عظم رقيق ؛ وحادة من أجل شيء : لكيما تقطع الطعام بجذبيها .
 (٢) شه : أي أن طبيعة كل واحد من الأشياء ضربان .
 (٣) ص : أحدهما . (٤) ص : والآخر .
 (٥) شه : أي على طريق الهبولي والضرورة ، أي أنه إلى أسفل بالطبع وإلى فوق قسراً .
 (٦) ف : الاتفاق . (٧) ف : أي بل يكون بفكر وروية .
 (٨) شه : أي أن ليس حدوث البيت عن البناء من الضرورة ، لأنه ليس حدوثه عنه
 لا قسراً ولا بالطبع . (٩) شه : أي ليسترو ويحفظ المتاع .
 (١٠) شه : مثل أن يأكل الإنسان لا ليصبح ، بل لأنه يشتهي ، فيوافق ذلك الغذاء بذاته
 فيصحه . (١١) مهملة التقط تماماً . (١٢) ف : الجهد . (١٣) ف : أي بالذات .

< معية العلة والمعلول >

١٠. والعلة للأشياء التي تكون والتي هي مُزْمَعَةٌ بِالْكَوْنِ — مثال ذلك :
لَمْ كَانَ الْكَسُوفُ ؟ — مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَتْ الْأَرْضُ فِي الْوَسْطِ ؛ وَلَمْ هُوَ
مُزْمَعٌ بِأَنْ يَكُونَ ؟ — مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا مُزْمَعَةٌ أَنْ تَكُونَ فِي الْوَسْطِ ، وَهُوَ
مَوْجُودٌ مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ ؛ مَا الْجَلِيدُ ؟ وَلْيُؤْخَذْ أَنَّهُ مَا < هُوَ > جَامِدٌ ؛ —
١٥. فَيَكُنِ الْمَاءُ الَّذِي عَلَيْهِ حَ ، وَأَنَّهُ جَلِيدٌ مَا عَلَيْهِ أ ؛ وَلتَكُنِ الْعِلَّةُ — وَهِيَ
الْأَوْسَطُ — وَهِيَ مَا عَلَيْهِ بَ فَقَدَ الْحَرَارَةَ التَّامَّ ، فَبَ مَوْجُودَةٌ لِحَ
وَلِهَذَا مَعْنَى الْجَمُودِ وَهِيَ الَّتِي عَلَيْهَا أ ؛ فَيَكُونُ الْجَلِيدُ عِنْدَ < مَا > تَكُونُ
بَ ؛ وَقَدْ كَانَ عِنْدَمَا قَدْ كَانَتْ ، وَهُوَ مُزْمَعٌ بِأَنْ يَكُونَ عِنْدَمَا تَكُونُ
٢. مُزْمَعَةٌ ؛ — فَالْعِلَّةُ الَّتِي عَلَى هَذَا النَّحْوِ وَالشَّيْءِ الَّذِي الْعِلَّةُ عَلَيْهِ يَتَكَوَّنُ عِنْدَمَا
يَتَكَوَّنُ مَعًا ، وَمَوْجُودٌ مَتَى كَانَتْ مَوْجُودَةٌ . وَكَذَلِكَ فِي بَابِ مَا أَنَّهُ قَدْ كَانَ
وَمُزْمَعٌ [١٢٣٢] أَنْ يَكُونَ .

- (١) شه : الشيخ : هذا إنما يصح في الثلاث العلة التي في الطبيعيات ، وهي : الصورية
والغائية والفاعل ، لأنها في الطبيعيات واحد .
(٢) شه : أي المتكونة في الوقت الحاضر .
(٣) مزمنة بالكون = ستكون في المستقبل ، أي المنكآت المستقبلية .
(٤) شه : هذا مثال على أن العلة الصورية (فوقها : الضرورية) ومعلولها هما معا ،
وكذلك المثال الذي بعده . (٥) شه : إنما قال « يؤخذ » ، أي يسلم أن هذا
هو حد التلح . (٦) ف : أي الضرورية .

٢٥ فأما في الأشياء التي ليست معا أترى ^(١) هي موجودة في الزمان المتصل ، كما يظن أن أشياء أخر هي علل لأشياء أخر ، وهذه هي العلة لأن قد كان الشيء ، بأن قد كان شيء أخر ، وأنها علة لمزمع أن يكون شيء أخر زمعا ، وهي أيضا لمعنى أنه يتكوّن من قبل ؟ فالقياس ^(٢) هو موجود من الأخير متى ^(٣) كان (ومبدأ هذه أيضا هي الأشياء التي قد كانت ، ولهذا السبب هي في الأشياء التي تتكوّن على هذا المثال) .

٣٠ وأما من الذي هو أكثر تقدّما فليس يكون (مثال ذلك أن هذا الأخير يتكوّن من قبل أن هذا قد كان ، وكذلك فيما هو مُزمع أن يكون) : وذلك أنه ليس هو مُزمعا بأن يكون لا بأن يكون الزمان محدودا ، ولا بأن يكون غير محدود زمعا أن يكون ، حتى يكون من أجل أن القول بأنه قد كان هذا هو صادقاً ^(٤) يكون القول بأنه قد كان الأخير صادقا : وذلك أن في الزمان الذي في الوسط يكون القول بأن هذا قد كان وفرغ ، عندما قد كان ذاك الآخر ، كذبا . وهذا القول بعينه فيما هو زمع أن يكون : فإنه ليس من أجل أن هذا قد كان يكون هذا مُزمعا بأن يكون ، وذلك أن الأوسط قد يجب أن يكون متساويا في الكون : أما للأشياء التي قد كانت أنه قد كان ، وللأشياء التي هي مُزمعة بأن تكون بأنه زمع بأن يكون ، وللتى تكون أن يكون ،

(١) ش : أى الأشياء التي ليس العلة والمعلول فيها معا ، بل العلة يتقدّم وجودها وكونها المعلول (ص : للمعلول) في الزمان .
(٢) ف : أى العلة .
(٣) ف : المعقول .
(٤) ص : صادق .

- ولأشياء التي هي موجودة أنها موجودة^(١). فأما ما يكون كونا وما هو مزج مع بأن يكون، فلا يمكن أن يكون متساويا في الكون. وأيضا الزمان الذي في الوسط ليس يمكن أن يكون لا محدودا ولا غير محدود. وذلك أن القول بأن الوسط موجود^٢، كذب. — فقد يجب أن نبحث ما الذي يربط ويصل حتى يكون معنى أنه يكون موجودا في الأمور، بعد معنى قد كان. فنقول إنه من البين أنه ليس معنى أنه يكون مضمّما [٢٣٢ ب] تابعا للذي قد كان، وذلك أنه ولا معنى قد كان أيضا مضمّما تاليا لمعنى قد كان، إذ كانا طرفين وغير متجزئين: فكما أنه ولا النقط أيضا يتلو بعضها بعضا^(٢)، فولا التي قد كانت أيضا^(٣)، إذ كان كلا الأمرين غير متجزئ^(٥). ولا أيضا الذي يكون تاليا للذي قد كان، لهذا السبب بعينه، وذلك أن الذي يكون هو متجزئ، وأما معنى قد كان فغير متجزئ^(٦). فكما للخطوط عند النقطة، كذلك لمعنى يكون، عند معنى قد كان. وذلك أنه قد يوجد فيما يكون معاني أنها قد كانت بلا نهاية. فقد يجب أن نتكلم في هذه كلاما أوضح في أقاويلنا التي نأتى بها بالكلية في الحركة.

(١) ص: أنه موجود. (٢) ف: لأن بين كل نقطتين خطا (ص: خط).

(٣) ش: أي كما أن النقط لا تتوالى، كذلك الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان.

فالآن الذي هو مبدأ الزمان الذي فيه المتكئون لا يتلو بعضها بعضا.

(٤) ش: يعني الآن الذي هو انتهاء الشيء الذي قد كان، والآن الذي هو مبدأ الزمان

الذي فيه المتكئون. (٥) ص: غير متجزئين. (٦) ش: أي الأمر

الذي يكون هو متجزئا، إذ كان يبين في "السباع الطبيعي" أن المتكئون والمتحرك منقسم.

(٧) ش: المعنى المفهوم من قولنا إن الأمر يكون — وهو السلوك إلى الوجود — ليس يكون

في زمن الزمان، وإنما يتكون في الزمان أولا فأولا وجزءا جزءا. فلنا أن نأخذ آخر كل جزء ونهاية

لتكوته، وهو المعنى المفهوم من قولنا "قد كان"، فإنه سيتبين في "السباع" أن المتغير منقسم.

- أما كيف يكون حال الأوسط الذي هو علة إذا كان الكون على التتالي،
فهذا مبلغ ما تقتضيه فيه . وذلك أنه قد يجب في هذه أيضا أن يكون
الأوسط والأول غير ذوات أوساط — مثال ذلك : ^(١) أ قد كانت من قبل
أن ^(٢) ح قد كانت ؛ وأخيرا كانت ^(٣) د ، وأما أولا ف ^(٤) أ ؛ وح هي مبدأ من قبل
أنها أقرب من الآن الذي هو مبدأ الزمان . وح ^(٥) كانت ، إن كانت ^(٦) د كانت .
فعندما قد كانت ^(٧) د ، قد يلزم ضرورة أن تكون قد كانت ^(٨) أ . والكلمة هي ^(٩) د ،
وذلك أنه عندما قد كان ^(١٠) د يلزم أن يكون قد كانت ^(١١) د ؛ وعندما قد كانت ^(١٢) د ،
يلزم أن تكون ^(١٣) أ قد كانت أولا . — فإذا ما أخذت الأوسط هكذا ينتهي ويقف
في موضع عندما الأوسط له ، وإلا قد يقع دائما في الوسط من قبل لانهائية .
وذلك أنه لا شيء كان متصلا بما قد كان . فما قلنا غير أنه قد يلزم أن يتدنى
من الوسط ومن الذي هو أول الآن . — وكذلك فيما هو مزمرع أن يكون . وذلك
أنه إن كان القول بأن ^(١٤) د مزمرعة بأن تكون ، حقا ، فقد يلزم [١ ٢٣٣]
أن يكون القول بأن ^(١٥) أ مزمرعة بأن تكون أولا ، حقا ، وعلته هذه هي ^(١٦) د ؛
فإنه إن كانت ^(١٧) د مزمرعة بأن تكون ، ف ^(١٨) د مزمرعة بأن تكون أولا ؛ فإن كانت
^(١٩) د مزمرعة بأن تكون ، فتكون ^(٢٠) أ هي المزمعة بأن تكون أولا . — وعلى هذا المثال
القطع في هذه أيضا بلا نهاية ، وذلك أنه لا شيء من الأشياء التي هي مزمرعة
١٥
٢٠
٢٥
٣٠

(١) ف : العلة . (٢) ف : المعتلة . (٣) ش : أي مبدأ للاتصال .
(٤) ش : يريد أن يبين بهذا الكلام أنه إذا كان بين العلة والمعلول متوسط ، هو للعلة الأولى
معلول ولما بعده علة ، ويلزم أيضا أن يكون عند كون المعلول الأخير يتقدم كون العلة الأولى .
(٥) ف : أي العلة . — أي مبدأ البرهان . (٦) القطع = القسمة .

بأن تكون تتلو أو تضام بعضها بعضا . والمبدأ في هذه أيضا ينبغي أنه يؤخذ
بلا وسط . ومعنى هذا في الأعمال والأفعال أنفسها هو هكذا : إن كان
البيت قد كان ، فيلزم ضرورة أن يكون قد نُحِتَتِ الحجارة . وقد كان هذا من
أجل ماذا ؟ نقول إنه من أجل أنه يلزم أن يكون الأساس قد كان أولا
إن كان البيت قد كان . وإن كان الأساس فيلزم ضرورة أن تكون الحجارة
قد كانت أولا ومن الرأس^(٥) ، إن كان البيت مزجعا بأن يكون . كذلك قد
تكون الحجارة هي أولا مُزْمِعَةً بأن تكون . وقد نرى وتبين في الأوسط على^(٦)
مثال واحد ، وذلك أن الأساس قد يكون مُزْمِعاً بأن يكون أولا .

ولما كنا قد نرى في الأشياء التي تكون ، قد يوجد كون ما دوراً ، فهذا
إنما يمكن أن يكون إن كان الوسط والطرفان يتبع بعضها بعضا ، وذلك أنه
في هذه يكون العكس بالتساوي . وقد تبين هذا في تلك الاول ، أعني أن

(١) ش : أي أنه ليس آخر كون الأول والعلة الذي وقوعه في الأزمن الزمان هو ابتداء
كون الأخير والمعلول حتى يكون كلاهما في آن واحد . لكن أحد كون الأول في آن ، وآخر كون
المعلول والآخر في آن آخر ؛ فهما آنان (ص : آئين) ، وبين كل آئين زمان ؛ فلعمري إنه كما قال :
لا يتلو أو يضام أحدهما الآخر . (٢) ش : أي هذه التي مزجعة بأن تكون ينبغي أن تؤخذ
المبدأ الذي هو إما مبدأ الكون فالعلة ؛ وإما مبدأ القياس والاتصال الأخير . فالمعلول قد يجب
أن يؤخذ أيهما كان ، ليس بينه وبين ما قرب منه وسط ، وإلا تمادى الأمر إلى ما لا نهاية .
(٣) ش : أي الذي قد ذكره آنفا . (٤) ش : ينتظم معنى ما في هذا الفصل ويتضح
هكذا : إن كان البيت قد كان ، فالأساس قد كان ؛ وإن كان الأساس قد كان ، فالحجارة قد كانت .
فإذن أركان البيت قد كانت (ص : كان) ؛ فالحجارة قد كانت . (٥) ف : أي كالزم
ذلك في الزمان الماضي ، كذلك يلزمه في الزمان المستقبل . (٦) ف : بالأوسط .
(٧) ش : المثال : الإنسان ، والضحاك ، والقابل للعلم .

النتائج قد ترجع بالتساوى ؛ فإن معنى الدور هو هذا ^(١) . فأما في الفعل والعمل فقد يظهر هذا هكذا : يقول إنه : إذا كانت الأرض ندية ، فقد يلزم أن يتولد بخار وهو السحاب . وإذا تولد هذا أن يتولد الماء ؛ وإذا تولد الماء أن تندى الأرض ؛ وهذا هو الذى كان أولا . فإذا قد دار دورا ، وذلك أنه عندما يكون الواحد من هذه الأشياء موجودا — أيها كان — يكون الآخر موجودا ؛ وعندما يكون ذلك ، يكون الآخر ؛ وعندما يكون هذا ، يكون الأول موجودا .

وقد يوجد بعض الأشياء كونها على طريق الكلية ^(٣) (وذلك أنه دائم وعلى الكل إما أن تكون موجودة هكذا ، وإما أن تتكون) ؛ وقد توجد أشياء ليست دائما ، غير أنها في أكثر الأمر — مثال ذلك : ليس كل ذر من الناس ينبت الشعر في ذقنه ، لكن في الأكثر . فالأوسط لأمثال هذه قد يلزم أن يكون في أكثر الأمر ^(٥) . وذلك أنه إن كانت α محمولة على β على طريق الكلية ، وهذه على γ على طريق الكلية ، فقد يلزم أن تكون α

- (١) ش : أى أنه قد تبين في "أنولوجيا الأولى" أن معنى الدور هو أن نبين النتيجة بإحدى المقدمتين وعكس الأخرى ؛ وأنه إما يتم هذا بأن ترجع النتيجة والمقدمتان بالتساوى .
- (٢) ش : قد أخذ في أن يتكلم في اختلاف الأشياء المتكونة والموجودة في أن بعضها هي كائنة وموجودة دائما ؛ وبعضها ليس دائما ، بل في أكثر الأمر . وهذا المعنى يجب أن يكون تاليا (ص : تال) لما قدمه ، وذلك أن في الأشياء التي تكون على أكثر الأمر ليس الأخير تابعا للأول لاحالة .
- (٣) ش : هذا هو المحمول الذى يحمل على الموضوع على الكل دائما وبذاته .
- (٤) ف : أى دائمة .
- (٥) ش : قد أخذ أن يبين أن الأوسط لمثل هذه الكائنة على أكثر الأمر هو أيضا على أكثر الأمر ببرهان الخلف : بأن يضع بأنه ليس على أكثر الأمر .

١٥ محمولة على - دائما وعلى الكل ، إذ كان هذا هو القول على طريق الكلي ، وهو أن يكون على الكل ودائما ؛ لكن قد وُضِعَ أنه في أكثر الأمر . فقد يلزم إذن أن يكون الأوسط — وهو الذي عليه ب — في أكثر الأمر . فتكون إذاً المبادئ غير ذوات أو ساط للأشياء التي في أكثر الأمر : جميع الأشياء التي هي في أكثر الأمر إما موجودة هكذا ، وإما متكوّنة .

١٣

< حد الجوهر بطريق التركيب — استعمال القسمة >

٢٠ أما كيف يُوقَى معنى ما هو ، وعلى أي نحو يوجد له برهان أو حد ، أو ليس يوجد له ؟ — فذلك قد قلناه فيما تقدم . فلنقل الآن كيف يجب أن نتصيد الأشياء المحمولة من طريق ما هو . فنقول : إن الأشياء الموجودة دائما لكل واحد منها ما يُفَضَّلُ عليه وهي أكثر منه ، غير أنها لا تخرج عن جنسه (وأعني بقولي « إنها تَفَضَّلُ عليه وهي أكثر منه » جميع الأشياء الموجودة لكل واحد من الأشياء على الكل ، وهي موجودة أيضا لآخر غيره) . مثال ذلك : قد يوجد شيء موجود لكل ثلاثية ، إلا أنه موجود أيضا لما ليس هو ثلاثية (بمنزلة معنى الموجود فإنه قد يوجد للثلاثية ، إلا أنه قد يوجد أيضا لما ليس هو عددا) ، ومعنى الفرد أيضا موجود لكل ثلاثية ، ووجوده أكثر (وذلك أنه موجود للخماسية [١٢٣٤] أيضا) ، غير أنه ليس يخرج عن جنسها . فإن الخماسية هي عدد ، وليس يخرج معنى

(١) ف : الحدود . (٢) ف : نلتقط .

الفرد عن العدد . فينبغي أن نتخير أمثال هذه إلى أن نتهمى في تخيرها إلى مقدار ما يكون كل واحد منها وجوده أكثر وتكون جميعها ليست بأكثر .^(١) وذلك أن هذا قد يلزم ضرورة أن يكون جوهر الأمر — مثال ذلك معنى العدد، ومعنى الفرد . ومعنى الأول على ضربى الأول موجود لكل ثلاثية . وأعنى بضربى الأول أنه لا يعده عدد ، وأنه ليس هو مركباً من الأعداد . فالثلاثية إذًا هي هذا الشيء : أعنى عدداً فرداً أول ، وبهذه الحال أول . وذلك أن كل واحد من ذينك المعنيين موجود لجميع الأفراد ، وهذا الأخير موجود للثنائية أيضاً . فأما جميعها فليست موجودة ولا لواحد .^(٢)^(٣)^(٤)^(٥)

٣٥

١٩٦

فإن كان قد علم مما أتينا به فوق أن الأشياء المحمولة من طريق ماهو ، هي ضرورية ، وكانت الضرورية هي كلية ، وكانت الأشياء المقتضية بهذه الحال هي موجودة للثلاثية بشيء آخر من طريق ماهو ، فمن الاضطرار أن تكون الثلاثية هي هذه . — فأما أنها جوهر فمعلوم من هذا المعنى ، وهو أنه

٥

- (١) ص : ليس . (٢) ص : موجودان . (٣) ش : أى قولنا الأول على ضربى الأول ، فإن الاثنين لا يعده عدد ، وليس هو مركباً من الأعداد . (٤) ش : هذه الجملة القائلة إن الثلاثة هي عدد فرد أول على ضربى الأول . (٥) ف : أى لشيء من الأعداد سوى الثلاثة . (٦) ش : المقتضية أى المأخوذة فى حد الثلاثة بهذه الحال . أى : إن كان كل واحد منها موجوداً (ص : موجود) لثلاثة على الكل وبذاته ودائماً ، إلا أن كل واحد من الجملة موجود للثلاثة ولشيء آخر . وأما الجملة فإنها موجودة للثلاثة فقط . (٧) ش : يريد أن يوضح بهذا الكلام أن الحد الذى أورده للثلاثة هو حد لها . (٨) ش : أى أن جوهر الثلاثة هو هذا الذى قد ذكرناه .

قد يلزم ضرورةً إن لم تكن هذه معنى الوجود للثلاثية ، فتكون بجنس ما :
إما مسمى^(١) ، وإما غير مسمى^(٢) . فيكون إذاً موجوداً لأكثر من الثلاثية :
فليوضح أن الجنس هو هذا ، أعنى أنه موجود بالقوة لأكثر^(٣) ، فإن كان هذا^(٤)
ليس موجوداً ولا لشيء آخر إلا للثلاثيات غير المتجزئة ، فقد يكون هذا هو
معنى الوجود للثلاثية . وذلك أننا نضع أيضاً أن جوهر كل واحد هو^(٥)
المقولة الأخيرة التي بعد غير المتجزئة التي هي بهذه [٢٣٤ ب] الحال .^(٦)
وكذلك إذاً تكون الأشياء التي تبين من أمرها أنها هكذا لشيء آخر — أى
شيء كان — هي الوجود له وما هو .^(٧)

١٥ وقد ينبغي ، متى قصد الإنسان إلى تحديد جملة ما وكل ، أن يقسم الجنس
إلى غير المتجزئة الأول بالنوع^(٨) — مثال ذلك أن يقسم العدد إلى الثلاثية
والثنائية ، ثم يلتبس أن يأخذ حدود هذين ونظائرهما^(٩) — مثال ذلك حد الخط^(١٠)

(١) ش : أى مثل الشكل الذى هو جنس وله اسم .

(٢) ش : أى مثل جنس الضعف الذى يوصف بأنه كثير الأضعاف ، فإن هذا إنما

يوصف بالقول .

(٣) ش : مرابا (اسم أحد المترجمين) : أى بالطبع وطبيعى .

(٤) ش : أى حد الثلاثية الذى أورده . (٥) ش : أى نسلم فى هذا الموضع .

(٦) ف : أى نوع الأنواع مثلاً .

(٧) ش : فى تصيد الحدود لما هو جنس ونوع .

(٨) ش : يعنى أن أنواع الأنواع لا ينجزأ كل واحد منها إلى أنواع .

(٩) ش : أى إذا ردنا بأن يتصيد حد جنس آخر ليس هو واحداً فى العدد .

(١٠) ش : أى إذا أردنا أن نستخرج حد الخط الكلى الذى هو جنس للنظ المستقيم والمستدير .

المستقيم ، وحدّ الدائرة ، وحدّ الزاوية القائمة ^(١) . ثم بعد ذلك إذا ما أخذ أيما هو جنسه — مثال ذلك : أترى هو من الكميات أو من الكيفيات ؟
فلننظر إلى لوازمه الخاصية بتلك الأمور العامية أولاً . وذلك أن التي هي لازمة للأشياء المركبة من غير المتجزئة تكون معلومة من الحدود من قبيل ^(٢) أن الحدّ والبسيط هو مبدأ الكل ^(٣) ، والأشياء اللازمة إنما هي موجودة بذاتها للبساط وحدها فقط ، وأما وجودها لتلك الآخر فإنما هو من أجل هذه ^(٤) .
وأما القسمة بالفصول فقد يتفجع بها في الإمعان على هذا النحو ^(٥) .
وأما كيف يبينون ، فقد قيل فيما تقدّم ^(٦) . وقد تكون نافعة بهذا الوجه فقط :
أعنى في أن تقاس على ما هو . على أنه قد يظن أن ليس هذا شيئاً غير الاقتضاب دفعةً ، كما أنه لو كان الإنسان يقتضب من أول وهلة من غير قسمة ^(٧) .

٢٠

٢٥

(١) ف : أى إذا أردنا أن نستخرج حدا زاوية الكلية .
(٢) ش : يريد بالأشياء اللازمة الأشياء التي منها تتقوم الأجناس ؛ ويريد بالأشياء المركبة من غير المتجزئة أنواع الأنواع . فكأنه يقول : الأشياء التي هي غير متجزئة بالنوع < هي > المركبة .
(٣) ف : أى من حدود أنواع الأنواع . (٤) ف : أى هو مبدأ للأنواع .
(٥) ش : يريد الأجناس ؛ وإنما سماها بسائط بإضافتها إلى الأنواع .
(٦) ف : أى الأنواع والأشخاص . (٧) ف : أى بسبب .
(٨) ش : أى عندما يعين المقسم وينحط من الجنس العالى إلى الجنس القريب من الحدود ويقسمه بالفصول الذاتية . (٩) ف : أى النحو الذي نصفه .
(١٠) ف : أى في « أنالوطيقا الأولى » . — يشير إلى ما سبق م^٢ ف^{٩١} ب ١٢ وما يليه ؛ وإلى « أنالوطيقا الأولى » م^١ ف^{٣١} ، ص ٤٦ أ س ٣١ ، حيث يتقد أرسطو القسمة النائية الأفلاطونية .
(١١) ف : أى ظاهر .

- ٣٠ وفي أنه أيما ينبغي أن يحمل أولاً، وأيما أخيراً من الأشياء المحمولة —
خلافً و فرق . مثال ذلك بين أن يقال : حيوان آيس ذورجلين ، وأن
يقال : ذورجلين حيوان آيس — فرق . وذلك أنه إن كان الكل هو من^(٣)
شيئين ، وكان معنى الحيوان الآيس واحداً ، وأيضا من هذا ومن الفصل^(٤)
الإنسان [١٢٣٥] أو أى شىء كان إذا صار واحداً ، فقد يلزم ضرورة أن^(٥)
يكون عندما ينقسم يصادر . — وأيضا في ألا ينزل ولا ينقص ولا واحد من^(٦)
طريق ما هو ، فهكذا فقط يمكن^(٧) . وذلك أنه إذا ما أخذ الجنس الأول^(٨)
فإن هو اقتضب بعض الأشياء من الأشياء التي عن القسمة السفلى فإنه

- (١) ش : أى أيما من الفصول ينبغي أن نضعه أولاً بعد الجنس ، وأيما ثانياً .
(٢) ش : إنما ينبغي أن يورد الأعم فالأعم ، ولا يورد الأخص والأعم بعده . لأنه إذا
أورد الأعم بعد الأخص لم يفصله من شىء ، وإذا أورد الأخص بعد الأعم فصله مما هو مشارك
له في العام . فإذا أورد الحيوان بعد ذى الرجلين لم يفصل ذى الرجلين من شىء يشاركة .
(٣) ف : أى جملة الحد وجملة المحدود .
(٤) ش : أى من الجنس ومن الفصل الأخير الذى إذا أضيف إلى ما قبله صار مساويا
للإنسان . (٥) ف : أى يؤخذ على أنه جنس .
(٦) ف : أى من الفصل الأخير .
(٧) ف : يسأل .
(٨) ش : أى إنما لا يتم له ألا ينقص ولا يترك شيئا من الفصول التي منها ومن الجنس
يتم الحد بهذا الفعل فقط بأن يأخذ الفصل الأول — وهو الأعم والقريب من الجنس —
ثم يتدرج في ذلك على الترتيب . ولما خبر بهذا ، أى بالعلة في أنه إن يخطئ ، هذا الفعل ولم يمتثل ،
لم يلتزم له ما يقصد إليه ، فقال : وذلك أنه وما يتلوه .

لا يقع الكل في هذه — مثال ذلك : ليس كل حيوان إما أن يكون
متصل الأجنحة أو متفترق الأجنحة ، لكن كل حيوان طائر ، وذلك أن هذا
الفصل إنما هو لهذا . وأما فصل الجنس الأول فهو الذى يقع للجنس كله .
وكذلك فصل كل أحد من تلك الأخر ، وفصول الأجناس التى من خارج
والتي تحتها — مثال ذلك : فصول الطائر : ما كل طائر له ، وفصول السمك :
ما كل سمك له . فإنك إذا سلكت هذا المسلك ، فلك أن تعلم أنك
لم تبق ولم تنقص شيئاً . وأما على جهة أخرى فقد يلزم أن ينزل وينقص
وإلا يعلم .

١٩٧

- (١) ش : يعنى أنه لا يقع الجنس بأسره فى الفصول المأخوذة عن القسمة الثانية وهى السفلى . ولما قال هذا أخذ يوضحه بالمثال فقال : مثال ذلك ... (٢) ف : ملثم .
(٣) تأكلت حروفها . (٤) ش : أى لكن ما ذكره لكل حيوان طائر .
(٥) ش : أى الأعم والقريب من الجنس .
(٦) ف : أى الأول . (٧) ف : أى الأجناس الأخر .
(٨) ش : أى وكذلك فصول الأجناس الخارجة عما ذكر .
(٩) ش : أى وكذلك الفصول الأول ، التى هى لأجناس تحت أجناس هى أعلى منها ، هى الفصول التى تقع لذلك الجنس الذى هو أسفل . ولما قال هذا أوضحه بالمثال .
(١٠) ش : أى فصول الطائر الأول تلزم كل طائر .
(١١) ش : أى والفصول الأول للسمك هى التى تلزم كل سمك .
(١٢) ش : أى إذا سلكت هذه الطريق ، بأن تقسم الجنس بالفصول الأول وتقسّمه إلى جميع أقسامه التى لا يخرج من شىء منها ، فاعلم أنك لم تنقص بالعرض ، أى لم تنزل بعض الأقسام ، ولم تقسم بالفصول السفلى .

وليس تدعو الحاجة^(١) بوجه من الوجوه المقسم والمحدد إلى أن يعلم
بجميع الموجودات . هذا على أنه قد يقول بعض الناس إنه غير ممكن أن يعلم
الفصل الذى لكل واحد إن لم يعلم كل واحد ، وأنه من غير العلم بالفصول
لا سبيل إلى أن يعلم كل واحد . وذلك أن ما ليس هو مخالفا له هو واحد
عند هذا ، وما بينه وبينه خلاف هو آخر غير هذا . فنقول : أما أولا فهذا
كذب ، وذلك^(٢) أنه ليس هو لكل فصل آخر مخالفا ، إذ كان قد توجد
فصول كثيرة لأشياء هي واحدة بأعيانها في النوع ، لكن ليس في الجوهر^(٤)
ولا بالذات . وأما بعد ، فإنه عندما يأخذ^(٦) في الفصول المتقابلات وأن الكل
يقع هاهنا أو هاهنا ، ويأخذ أن المطلوب في واحد من كليهما [٢٣٥ ب]^(٧)
ويكون عالما بهذا^(٨) . ولا فرق في أن يعلم أولا يعلم الأشياء التي تحمل عليها
فصول أشياء آخر . وذلك أنه من البين الظاهر أنه إن كان عندما يأخذ
هذا المأخذ يصير إلى الأشياء التي ليس يوجد فيها أيضا فصل ، قد يكون
مقتنيا لقول الجوهر .

-
- (١) ش : هذا شك في أنه ليس يمكن المقسم أن يحد إلا بعد أن يعلم جميع الفصول التي تفصل
بين الحدود والموجودات بأن يعلم كل الموجودات . (٢) تأكلت حروفها .
(٣) ش : أى والسبب في ذلك هو أنه ليس إذا خالف أمر ما أمرا بشئ . ما يجب أن يكونا
مختلفين بالنوع . (٤) ف : بالجوهر . (٥) ش : هذا حل قول المتشكك ، وذلك
أنه إذا قسم العام بقسمين جميعه فيهما وجعل المحدود تحت أحدهما ، فقد فصله بهذا من جميع الأشياء
التي تحت الفصل الآخر ، فاستغنى بذلك عن معرفة الفصول التي بين الأشياء التي تحت ذلك الفصل .
(٦) ف : أى المقسم . (٧) ف بالأحر : أى في بعض تلك الفصول المتقابلة .
(٨) ش : أى يكون عالما تحت أى الفصول يوجد المطلوب الذى يقصد إلى تحديده .

فأما القول بأنه يقع الكل في القسمة إن كانت الفصول المتقابلة من التي ليس فيها متوسط ، فليس هو مصادرة ، وذلك أنه قد يلزم ضرورةً أن يكون موجودا في أحدها إن كان فصلا لذلك . ٢٠

فأما في إثبات الحد بالقسمة فقد يجب أن ينحو نحو هذه الثلاثة ، وهي أن تؤخذ الأشياء المحمولة من طريق ما هو وأن يرتب في هذه أيما هو الأقرول والثاني ٢٥

وأن جميعها هي هذه . — فالأولى من هذه من قبل أنه قد يمكن كما يقاس في العرض أنه موجود أو أن يثبت الجنس . — وأما الترتيب على ما ينبغي فقد يكون إن أخذ الأقرول . وهذا يكون إن اقتضب ما هو لازم لجمعها . وأما لهذا ٣٠

فليس كلها ، وذلك أنه قد يوجد من الاضطراب شيء مثل هذا . فإذا أخذ هذا فبالأشياء التي تحت ، يكون هذا النحو بعينه . وذلك أنه يكون الثاني الأمر الذي هو للأشياء الأخر الباقية أولا ، والثالث هو الذي للأشياء التي تتبع . وذلك أنه ٣٥

إذا ارتفع ذلك الذي فوق ، فالأمر الذي يتلوه يكون أولا للباقية ، وكذلك في تلك الأخر الباقية . — فأما أن جميعها هي هذه فيتبين من أخذ الشيء ٣٥

الأقرول من القسمة ، وأن الكل إما أن يكون حيوانا فلانيا أو حيوانا فلانيا (٤)

(١) ش : لما كانت الأشياء العامة الموجودة في أنواع أكثر من واحد قد يكون منها جنس ومنها عرض ، كذلك احتيج أن يميز بين الجنس منها وبين العرض ، إذ كان هو القول بما هو دون العرض ، لذلك وصى بهذا . وإنما قال في العرض إنه يقاس ، وفي الجنس إنه يثبت ، من قبل أن العرض طبيعته غريبة من طبيعة المعروض ، ولذلك إنما يوجب بقياس ، وأما الجنس فلا أنه ذات للنوع فإنه يوجب أكد من العلم بالقياس .

(٢) ف بالأحمر : أى لا تلزمه جميع الفصول المقومة لأنواعه المختلفة .

(٣) تأكلت حروفها . (٤) ص : يتبين .

(٥) ف : بالقسمة من أن . (٦) ف بالأحمر : أى للجنس .

< آخر > ، والحيوان الفلاني موجود ؛ وأن الفصل أيضا هو لهذا كله ^(٢) ،
وأنه ليس يوجد لذلك الآخر فصل ، أو أنه أيضا مع الفصل الأخير لا فرق بينه ^(٣)
وبين [١٢٣٦] جملة الكل في النوع . وذلك أنه ظاهر أنه لم يرد فيوضع شيء ^(٤)
فصل ، إذ كانت كلها مأخوذة من طريق ما هو ولم ينقص ويحمله لشيء من ^(٥)
هذه ولا واحد . وذلك أنه إما أن يكون جنس ، وإما أن يكون فصل .
فالجنس هو الأول ، وهو المأخوذ مع الفصول معا ، والفصول هي جميعا
لازمة ، فلا يكون حينئذ شيء هو أشد تأخرا ؛ وإلا فقد كان يكون شيء ^(٦)
آخر مخالفاً بالنوع . وهذا قد قيل إنه غير مخالف .

وقد يجب أن يكون طلبك عندما تتأمل المشابهة غير المختلفة ، أما أولا : فما ^(٧)
الشيء الذي هو موجودٌ لجميعها واحداً بعينه ؟ ثم تطلب من الرأس في الأشياء ^(٨)
الأخر التي هي ، وتلك في جنس واحد بعينه ، وتلك هي بعضها عند بعض واحدة ^(٩)
بهيئتها في النوع وهي أشياء آخر غير تلك . فإذا أخذ في هذه ما هو موجود في جميعها ^(١٠) ^(١١)

- (١) شه : أي موجود للذي يقصد إلى تحديده . (٢) ف : أي للجنس .
(٣) شه : أي أنك إذا بلغت إلى الفصل الأخير لا يكون لتلك الجملة فصل .
(٤) شه : أي ما يدل عليه الجنس مع الفصول المقومة بالحدود لا فرق بينه وبين الكل
وهو المحدود في النوع ؛ أي ليس هما نوعين مختلفين ، بل هما نوع واحد بعينه .
(٥) شه : أي إن كان قد نقص شيئا فإن المتقوص إما أن يكون جنسا (ص : جنس)
وإما أن يكون فصلا (ص : فصل) . (٦) ف : أي تصل .
(٧) شه : يعني أنك إذا وجدت أشياء تنعت بما تكون به متشابهة ، أول ما تطلب من
أمرها : ما هو ذلك الشيء الذي يوجد لجميعها : هل هو واحد بعينه في المعنى ، أو اسم مشترك؟
(٨) ف بالأحر : إحدى جماعتين . (٩) ف بالأحر : أي الجماعة الأخرى .
(١٠) ف بالأحر : أي الواحد المشترك .
(١١) ف : أي في كبر النفس مثلا . (١٢) ف بالأحر : أي الجماعة الأخرى .

واحدًا بعينه ، وفي أشياء أُخر على هذا المثال ، فقد ينبغي أن يبحث من الرأس ١٥
في الأشياء المأخوذة إن كان واحدًا بعينه ، ويكون البحث إلى أن ينتهي
إلى قول واحد ، وذلك أن هذا هو حد الأمر . فإن كنت إذا سلكت
لا تصير إلى واحد ، لكن إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، فمن البين أنه لا يمكن
أن يكون المطلوب واحدًا ، لكن أكثر من واحد . وأعني بهذا ما أنا واصفه : ١٥
وهو أنه إن كان طلبنا ما هو كبر النفس فقد يجب أن نتأمل وننظر
في الأنواع التي هي كبيرة الأقسام التي نحن عارفون بها : ما المعنى الواحد
الموجود لكلها من طريق ما هي هذه الصفة — مثال ذلك إن كان ألقبيادس
كبير النفس أو أخيلوس أو آيس ، أن يبحث ما الأمر الموجود الذي هو واحد
لجميعهم ، فهم أنهم لم يحتملوا الضيم إذ كان واحد منهم حارب ، والآخر حقد ، ٢٠
والآخر قتل نفسه . ثم يُبين هذا من الرأس في قومٍ آخر — مثال [٢٣٦ ب] ذلك
في لوساندروس أو في سقراط ، فنجد معناه أنهم لم يتغيروا عند ما ينجح بحتمهم
أو يُكْدَى . فإذا أخذت هذين المعنيين فأثبت ما الذي يوجد واحدًا
بعينه لغير قبول التأثير من الاتفاق ولفقد الصبر على الامتحان . فإن لم يوجد ٢٥
ولا واحد ، فيكون لكبر النفس نوعان قائمان . وكل حد هو أبدا كلي ؛ وذلك
أن الطيب ليس يخبر بشفاء هذه العين ، لكن للكل ، أو عندما يفصل بالنوع .

(١) ف بالأحر : أي كبير النفس . (٢) ف : أي حد واحد .

(٣) ألقبيادس = Alcibiades ؛ أخيلوس = Achilles ؛ آيس = Ajax ؛

لوساندروس = Lysander . (٤) صد : يتغيرون . — أ كدى الرجل :

لم يظفر بجاحته . (٥) ف بالأحر : أي معنيان لاصم مشترك .

وتحديد الأوحاد أسهل من تحديد الكلي . ولهذا السبب فإنما ينبغي أن
نتقل من الأشياء الجزئية والأوحاد إلى الأشياء الكلية . وذلك أن اشتراك^(٢)
الاسم يضل في الأشياء الكلية أكثر مما يضل في الأشياء الغير مختلفة . وكما^(٣)
٣٠ أن في البراهين قديجب أن يكون معنى القياس موجودا ، كذلك يجب أن
يكون في الحدود الظهور^(٤) أيضا . وهذا يكون متى حدّد في واحدٍ واحدٍ من
الأجناس بالأشياء التي في الجزئية التي خبر بها (مثال ذلك أن يرى لالكلي
شبيها^(٥)، لكن للذي في الألوان أو في الشكل ، وللحد الذي في الصوت) ، وبهذا
٣٥ المأخذ يسلك إلى العام من حيث يحترس ألا يتلقانا اشتراك الاسم فتقع فيه .

فإن لم يجب أن يستعمل الاستعارة والتشبيه عند المناظرة والكلام ،
فن البين أنه ليس يجب أن يستعمل في التحديد لا استعارة الأسماء والتشبيه ،
^(٧)

(١) شه : أبو بشر : يعنى أن تحديد أنواع الأنواع لما كانت إنما يؤخذ في واحد واحد
من قرب ، يعنى من الأشخاص والأوحاد ، صار تحديدها أسهل من تحديد الجنس الذي عبر عنه بالكلي .
(٢) شه : أى أن البحث في هل الجنس اسم مشترك أو طبيعة ، هو أصعب من البحث عن
هذا المعنى : أنواع الأنواع ، التي سماها غير مختلفة . (٣) شه : يريد أنواع الأنواع ؛
وإنما سماها غير مختلفة لأنها لا تختلف في الجنس . (٤) ف : الوضوح .

(٥) شه : أى المثال على أنه إنما ينبغي أن يندى من حدود أنواع الأنواع ، ثم ينتقل إلى
استخراج حد الكلي ، وهو جنس . (٦) ص : شبيه . شه : قد أعطى أرسطوطالس
في كتاب "المقولات" أن الخاصة الحقيقية للكيفية هي أن بها يقال في الشيء إنه شبيه أو غير شبيه .
وإذا تأمل معنى الشبيه في واحد واحد من أنواع الكيفية لم يوجد معنى واحد . وذلك أن معنى الشبيه
في الشكل غير معناه في الكيفيات الانفعالية والاتفعالات ، وبالجملة في واحد واحد من الثلاثة
الأنواع الباقية ، لذلك يضطر أن ينظر في أى شيء تتفق هذه الأربعة الأنواع من معنى الشبيه ،
فيجد ذلك إنما هو في نسبة كل واحد منها إلى ما ينعت به . (٧) ف : ينبغي .

ولا أيضا ينبغي أن يستعمل فيها جميع الأشياء التي تقال على طريق الاستعارة والتشبيه . وذلك أنه قد يلزم ضرورة أن يستعمل الاستعارة والتشبيه في باب المناظرة .

١٤

< تحديد الأجناس >

وقد يجب في الإخبار عن المسائل والمطالب أن يكون عندنا أمر التشریح^(٣) والقسمة ونجری فيها هذا المجری ؛ وهو أن نضع الجنس العام لجمعها — مثال ذلك < إن كانت الأشياء [١ ٢٣٧] التي النظر فيها حيوانات ، فقد يجب أن ننظر أي الأشياء موجودة لجميع الحيوانات . فإذا أخذت هذه ننظر من الرأس : أي الأشياء هي اللازمة للأول كله من الباقية — مثال ذلك إن كان هذا طيرا فيجب أن نطلب الأشياء التي هي لازمة لجميع الطير . وهكذا دائما نأخذ الأقرب حدا ، فإنه من البين أن يحصل لنا حينئذ أنا نخب لأى سبب توجد الأشياء اللازمة للأمور التي تحت ذلك العام — مثال ذلك لأى سبب يوجد للإنسان أو الفرس^(٤) . فليكن الحيوان الذي عليه أ ، ولتكن الأشياء اللازمة لجميع الحيوان ، وليكن الذي عليه ب الحيوانات الجزئية . فهو بين إذا لم يوجد د^(٦) ل ب ، فإنها توجد من أجل أ ، وكذلك لتلك الأشياء الأخر .

١٩٨

٥

١٠

- (١) ف بالأحر : أي المسائل التي يطلب فيها بالسبب الموجب لوجود معنى ما الموضوع .
(٢) ف بالأحر : أي تكون عارفين . (٣) ف بالأحر : أي تشرح الحيوانات .
(٤) ف بالأحر : أي لأى سبب يوجد للإنسان أو الفرس أن كل واحد منها حساس .
(٥) ف : أي الحساس . (٦) ف بالأحر : أي لأجلها .

- وهذا القول بعينه في الأشياء المرتبة يجب دائما . أما الآن فإنما مخاطبتنا
وكلامنا بحسب الأشياء العامية التي تأدت إلينا . وقد يجب أن نبحت لا في هذه
١٥ فقط ، لكن وإن كان شيء آخر يظهر أنه موجود عام بأن نأخذ هذا والأشياء
التي يتبعها هذا والأشياء التي هي لازمة لهذا^(١) — مثال ذلك أن الأشياء
اللازمة للحيوانات ذوات القرون هي أن لها كرشا وأنه ليس لها الأسنان
العليا^(٢) . ثم نأخذ من الرأس لأي الأشياء تلزم القرون . وذلك أنه بين لأي^(٣)
سبب وجد لتلك الأمر الموصوف ، فإنه إنما يوجد لها من أجل أن لها قرونا .
٢٠ وأيضا قد يوجد نحو آخر من التخير والاتقاط ، وهو ما يقال على طريق
التناسب . وذلك أنه إن لم يوجد سبيل إلى أخذ شيء واحد بعينه مما يجب
أن نسميه صدفة وشوكا وعظما ، غير أنه قد يكون عندنا الأشياء اللازمة لهذه
أيضا ، كأن الشيء الذي هو مثل هذا هو طبيعة واحدة .

١٥

< اتحاد الأوساط في مسائل عديدة >

- وقد تكون المسائل واحدة بأعيانها [٢٣٧ ب] : أما بعضها فبأن يؤخذ
٢٥ لها أوسط واحد بعينه مثال ذلك لجميعها الرجوع على طريق التقابل . — وبعض

(١) شه : أبو بشر : قد أخذ في أن يخبر بالسبب الموجب لوجود المعنى لشيء لشيء من
الموضوعات له مما ليس السبب في وجوده له جنسه ، ولكن تأثير ما وعرض ضروري لازم لكل
ما يوجد له ذلك المعنى ، فيحصل السبب فيه هذا اللازم ، فقال ...
(٢) ف : أي الأشياء الجزئية التي يوجد هذا وجودها .
(٣) ف : أي للأمر العام . (٤) تحتما : من فوق .

هذه هي واحدة بعينها في الجنس ، وهي جميع الأشياء التي توجد لها فصول من طريق أنها لأشياء أخر أو على جهات مختلفة^(١) ، مثال ذلك : لم يحدث الصدى؟ ولأى السبب يرى فيها؟ ولأى سبب تكون في السحاب قوس؟ وذلك أن جميع هذه هي مسألة واحدة بعينها في الجنس ، إذ كان جميعها إنما هي الانعطاف والانكسار أو هي في النوع مختلفة^(٢) .
وبعض المسائل قد يختلف من قبل أنه يوجد فيها أوسط تحت أوسط —
مثال ذلك : لم صار النيل يكون جريه عند المحاق أكثر؟ — لأن الشهر عند المحاق أدخل في باب الشتاء . ولم صار أدخل في باب الشتاء؟ — لأن القمر ينقص نوره . فأما هذه فخالها بعضها عند بعض هذه الحال .

٣٠

١٦

< الصلة بين العلة والمعلول >

وأما في العلة^(٤) ، والشئ الذي العلة علته^(٦) ، والشئ الذي العلة له^(٧) ، فقد يتشكك الإنسان فيقول : أترى متى وجد المعلول فالعلة أيضا موجودة —

٣٥

(١) ف : أى : أو يوجد الأوسط لها على جهات مختلفة .

(٢) ف : الانعكاس . (٣) ف : أشد .

(٤) شه : أبو بشر : قد أخذ [أن] ينظر في العلة وهي الحد الأوسط ، وفي الشئ الذي العلة علته وهي الحد الأكبر ، وهو المحمول في نتيجة البرهان وهو المعلوم ، وفي الشئ الذي العلة علة في وجود المعلول له ، وهو الأمر الموضوع في نتيجة البرهان وهو الحد الأصغر — كيف حال بعضها عند بعض في باب الوجود والفقء ، وهل العلة والمعلول موجودان معا ، أم قد يوجد المعلول ولا توجد العلة ؟ كذلك ينظر في أمر الموضوع ويبحث من أمر هذه الثلاثة : هل هي منعكسة بالتساوى حتى إنه إذا وجد أحدهما وجد الباقي ، أو ليس الأمر كذلك ؟

(٥) ف : أى الأوسط . (٦) ف : أى الحد الأخير (= الأكبر) .

(٧) ف : أى الحد الأصغر . (٨) ف : أى الحد الأكبر .

مثل أنه إن كان ينثر ورقة أو ينكسف ، فقد توجد ليت شعري علة الكسوف
أو علة انتشار الورق — مثال ذلك إن كانت هذه العلة هي أن يكون ورقه
عريضا ، وكانت علة الكسوف هي أن الأرض في الوسط . — فإنه إن لم
يوجد ، فقد تكون علة شيئا آخر ؛ وإن كانت العلة والمعلول موجودين
معا ، مثل أنه إن كانت الأرض في الوسط فهو منكسف ، أو إن كان ورقه
عريضا فينثر ورقه — فإنه إن كانت هكذا فقد يلزم أن تكون موجودة معا ،
ويوجد السبيل إلى أن يتبين بعضها من بعض . فليكن انتشار الورق الذي
عليه آ ؛ وليكن عريض الورق الذي عليه ب ؛ وليكن الكروم الذي عليه
ح . فإن كانت آ موجودة لـ ب (إذ كان كل عريض الورق ينثر ورقه)
وب موجودة لـ ح (إذ [١٢٣٨] كان كل كرم عريض الورق) ؛ فـ آ
موجودة لـ ح ؛ ويكون كل كرم ينثر ورقه . والعلة التي هي الأوسط هي ب ،
وهو أن الكرم عريض الورق . وقد يبين أن الكرم عريض الورق بأنه ينثر
ورقه . فليكن د عريض الورق ؛ ولتكن هـ انتشار الورق ، والكرم الذي
عليه د ؛ فهـ موجودة لـ د ؛ وذلك أن كل كرم ينثر ورقه ، ود موجودة

(١) ف : أى العلة والمعلول .

(٢) شه : القياس هو هذا : كل كرم عريض الورق ؛ وكل عريض الورق ينثر ورقه ؛
فالنتيجة عن ذلك أن : كل كرم ينثر ورقه .

(٣) شه : القياس في ذلك هو هنا : كل كرم ينثر ورقه ؛ وكل ما ينثر ورقه هو عريض
الورق ؛ فكل كرم إذن عريض الورق .

له ، إذ كان كل ما ينثر ورقه عريض الورق ، والعلّة هي هـ ، وهي أن
ينثر ورقه . — فإن لم يمكن أن تكونا علتين بعضهما لبعض (إذ كانت العلّة أقدم
مما هي علّته^(١) ، وكان وجود الأرض في الوسط هي العلّة في أن تنكسف ، ولم
يكن الكسوف العلّة في وجود الأرض في الوسط) ، فإن كان البرهان الكائن
بالعلّة هو برهانا على «لم هو» ، وأما ما لم يكن بالعلّة فهو برهان على «أنّه» ،
فإنه إذا علم أنّها في الوسط فقد علم أنّها ولم يعلم لم هي . فأما أن ليس كسوفه
علّة وجود الأرض في الوسط ، بل وجود الأرض في الوسط هي العلّة
في الكسوف ، فذلك بين ظاهر ، إذ كان وجود الأرض في الوسط مأخوذاً^(٢)
في قول الكسوف . فهو إذاً بين أن بهذا يعلم ذلك ، لا هذا بذلك .

أو يمكن أن يكون الشيء واحداً بعينه < وله > علل كثيرة ؟ وذلك
أنه وإن كان قد يحمل شيء واحد بعينه على أشياء كثيرة أولاً : فليكن أ

(١) شه : يلزم وضع شيئين أحدهما علّة للآخر: أن يكون كل واحد منها متقدماً ومتأخراً ،
وظاهراً وخفياً .

(٢) شه : برهان .

(٣) شه : أى إذا علم أن الأرض موجودة في الوسط وأن القمر منكسف ، بأن قال إن
القمر منكسف إذا كان منكسفاً والأرض موجودة في الوسط بينه وبين الشمس ، فالأرض إذاً
موجودة في الوسط في هذا الوقت . فإن هذا البرهان هو على أنّها موجودة في الوسط ، لا على
لم هي موجودة .

(٤) شه : لأننا نخذ الكسوف بأن نقول : إن كسوف القمر هو إظلامه ، لقياس الأرض
في الوسط بينه وبين الشمس .

(٥) ف : أى حد .

(الحيوان) أنها موجودة أولاً (أى بلا توسط) لـ ب (الناطق) و لـ حـ
(غير الناطق) وليكن هذان موجودين لـ د (للإنسان) و هـ (الغراب) .
٣٠ . فإذن موجودة لـ د هـ . والعلّة أما لـ د فـ ب ؛ وأما لـ هـ فـ حـ .
فذلك عندما تكون العلة موجودة قد يلزم أن يكون الأمر^(٣) موجودا . وإذا كان
الأمر موجودا ، فليس من الاضطرار أن يكون كل ما هو علة أى شئ كان ،
لكن أن تكون علة ، غير أنه ليس كلاً .

فتقول [٢٣٨ ب] إن المسئلة دائماً هي كلية ، والعلّة هي كل ما ، والأمر^(٦)
الذى العلة علته هو كل^(٨) — مثال ذلك أن انتشار الورق هو موجود على الانفراد
لكل ما ، وإن كان له أنواع . وهو موجود لهذه على طريق الكلية : إما^(٩)
٣٥ للنبات ، وإما لهذا النبات . فالأوسط إذن والأمر الذى العلة علته فى هذه قد^(١٠)
يجب أن يكونا متساويين وينعكسا بالتساوى — مثال ذلك : لم صار الشجر
ينثر ورقه ؟ — إن كان ذلك لانعقاد الرطوبة ، فقد يجب إن نثرت الشجرة^(١١)

(١) ص : وليكونا . (٢) ش : أى الحد الأوسط .

(٣) ف : الآخر ، أى الحد الأكبر . (٤) ف : أى الحد الأكبر .

(٥) ف : أى لشيء آخر . (٦) ف : أى فتقول فى جواب ذلك .

(٧) ف : أى المسئلة البرهانية ، أعنى المطلوب البرهانى هو أبداً كل لآخرى .

(٨) ف : أى الحد الأكبر وهو المعلول .

(٩) ف : أى لكل شجر عريض الورق .

(١٠) ف بالأحرى : أى وإن كان الشجر العريض الورق أنواعا .

(١١) ف : أى للشجر . (١٢) ف بالأحرى : أى الحد الأكبر .

ورقها أن يوجد انعقاد الرطوبة ؛ وإن وجد الانعقاد لا ياكل ما اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه .

١٧

< هل يمكن العلل المختلفة أن تنتج معلولا واحدا >

فليت شعرى : ^(١) قد يمكن أن تكون لشيء واحد بعينه فى الكل لاعلة واحدة بعينها ، لكن علل مختلفة ، أم لا يمكن ؟ فنقول فى جواب ذلك إنه إن كان قد تبين من أمر العلة أنها بذاتها لا على طريق العلامة وبطريق العرض فذلك مما لا يمكن ، وذلك أن الأوسط هو قول ^(٢) الطرف ؛ وإن لم يكن هكذا فقد يمكن . ويجوز أن نبحث عن الأمر الذى العلة علتة ، وعن الأمر الذى العلة له على طريق العرض ؛ وليس يظن بهذه أنها مسائل ^(٣) . وإلا كان يوجد لها الأوسط على مثال واحد إن كانت متفقة أسماؤها ، فالأوسط لها اسم مشترك ؛ وإن كان على طريق الجنس ، فهو لها على مثال واحد . مثال ذلك : لم صارت إذا بدلت ^(٤) هى أيضا متناسبة ؟ وذلك أن العلل فى ذلك فى الخطوط والأعداد هى مختلفة وهى واحدة بعينها : وذلك أن بما هى خطوط هى مختلفة .

١٩٩

(١) ش : قد أخذ فى أن يفحص هل إن وجدت العلة — وهى الحد الأوسط ، مثل انعقاد الرطوبة — لا لآى شيء اتفق ، لكن للشجر الذى ينثر ورقه ، هل يمكن أن يوجد للشجر المشتق الورق لا هذه العلة فقط بل علة أخرى ؟ أم لا يمكن أن يكون غير هذه العلة ، ولا يمكن أن تكون له علل مختلفة غير انعقاد الرطوبة ؟ (٢) ف : حد . (٣) ف : أى ليست مسائل برهانية . (٤) ش : يعنى أنه إذا سئل : لم صارت أربع كميات متناسبة إذا بدلت أيضا تكون أيضا متناسبة ؟ يعنى : ما العلة فى أنها إذا بدلت تكون متناسبة ؟

١٠ وأما من طريق ما يتريّد هذا الضرب من التريّد فهى على هذا النحو واحدة بعينها فى جميعها .

وأما العلة فى أن يكون اللون يشبه اللون فهى غير العلة فى أن يكون الشكل يشبه الشكل^(١) ؛ وذلك أن الشبيه فى هذه هو اسم مشترك . فإن الشبيه أما فى الأشكال [٢٣٩] فلعله هو أن تكون أضلاع متناسبة وزواياه متساوية ، وأما فى الألوان فبأن يكون الجنس^(٢) واحدا أو شيئا آخر مثل هذا .

١٥

والأشياء التى هى بالتناسب واحدة بأعيانها فالأوسط موجود لها أيضا على طريق التناسب . فأما فى العلة والأمر الذى العلة علتته ، والأمر الذى العلة له هى لازمة بعضها بعضا ، فالحال فيها هذه الحال ، وهى أنك إن أنت أخذت الشيء الذى العلة علتته فى الجزئية فهو أكثر^(٤) (مثال ذلك أن تكون زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هى أزيد^(٥) مما المثلث والمربع) ، فأما إذا أخذت جميعها فهى بالتساوى^(٦) (وذلك أن جميع الأشياء التى زواياها الأربعة

٢٠

(١) ش : الشبيه فى الشكل هو أن تكون زواياه متساوية وأضلاعه متناسبة . — فهى : ص : هو . (٢) ش : إنما قال : أو شئ واحد لأن الكلام فى هذه (ص : هذا) المعانى إنما هو من صناعة غير هذه . (٣) ص : شئ آخر . (٤) ش : أى فى الأشياء التى يحصرها الأصغر .

(٥) ش : أى زوايا المثلث الخارجة الثلاث مساوية لأربع قوائم . وليس كل ما زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم هو مثلثا ، لأن المربع زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ؛ وليس هذا المعنى أيضا للربيع وحده . فهو إذن أزيد من المثلث والمربع .

(٦) ش : أى إذا أخذت جملة المربع والمثلث كان هذا مساويا ؛ فإن جملة المثلث والمربع زواياهما مساوية لأربع قوائم . وكل الذى زواياه مساوية لأربع زوايا قائمة هو جملة المثلث والمربع .

الخارجة مساوية لأربع زوايا قائمة بالأوسط على مثال واحد^(١). والأوسط
الأول هو قول الطرف الأول، مِنْ قِبَلِ أَنْ جَمِيعَ الْعُلُومِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْحُدُودِ —
مثال ذلك انتشار الورق هو لازم للكرم ويفضّل عليه وهو أيضا لازم للبنية
ويفضّل عليها، لكن ليس يفضّل على جميعها، لكنّه مساوٍ لها إن أخذ
الإنسان أن الأوسط الأول هو قول: انتشار الورق. وذلك أنه يكون الأوسط
الأول^(٢) الذي على أحدها جميعا. وأيضا الأوسط لهذا انعقاد الرطوبة أو شئ آخر
من أشياء هذه. ما هو انتشار الورق؟ — هو انعقاد اللبن المتصل بالبذر.

٢٥

وأما في الأشكال فهكذا تكون التوفية للذين يطلبون اتصال العلة والأمر^(٣)،
أى ما العلة علة. فلتكن أ (أى الحيوان) موجودة لكل ب (الحساس).
ولتكن ب لكل واحد من د (المتحرك بإرادة) وتفضّل علة ف أ ل ب^(٤)
تكون كلية ل د (وذلك أنى إنما أسمى كليا لما لم يرجع بالتساوى، وأما الكلي

٣٠

(١) ش: أى مساو لهذه الجملة وللحد الأكبر.

(٢) ش: أبو بشر: قوله الأوسط الأول يوجب أوسط أخيرا (ص: أخير) بالحقيقة هو
كذلك، لأننا إذا أخذنا [نا] من جملة الحد الأصغر نوعاً جزئياً (ص: نوع جزئى) يجب أن تكون
أربعة حدود: النوع الجزئى، والجملة الحاصرة لكل واحد من الأنواع الجزئية، والأوسط،
والحد الأكبر. وهذه، على طريق المثال: الكرم، وجملة الكرم مع غيره، والمنعقد الرطوبة،
والمنتشر الورق. بجملة الكرم مع غيره، والمنعقد الرطوبة هما وسطان. فالأوسط الأول يعنى به
القريب من النوع الجزئى، وهو جملة هذه الأنواع الجزئية. وهذا يوجب كلامه وهو قوله: فإن
الأوسط الأول الذى على أحدهما جميعا... (٣) ش: أى فى أنهما متساويان منعكسان.

(٤) ش: ونوع نوع من المتحرك بإرادة الإنسان أو الفرس أو الثور.

(٥) ش: أى الحساب يكون كليا للإنسان ولو واحد واحد من الأنواع الجزئية.

٣٥ الأول فاسمى ما لم ينعكس عليه كل واحد^(١) [٢٣٩ ب] بالتساوى ، وجملتها منعكسة عليه مساوغة له . فبَ هي العلة في أن تكون أ موجودة لـ دَ . فقد يجب إذن أن تكون أ لا تفضل في وجودها لـ دَ وامتدادها معها على بَ ، وإلا لم تكن هذه علة تلك خاصةً ، أعنى علة الموضوع . فإن كانت أ موجودة لجميع الهاءات ، فتكون تلك كلها شيئاً واحداً هو شيء آخر غير بَ ، و > إلا < فكيف يوجد السبيل إلى القول بأن كل ما يوجد له هَ يوجد له آ ؟ وايس كل ما يوجد له آ يوجد له هَ ، فلم لا توجد علة ما كما آ لـ دَ ؟ وذلك أنها موجودة لجميع الدالات ، فهاءات إذن تكون معاً شيئاً واحداً . فقد يجب أن نبحث عن هذا ؛ وليكن هذا حَ .

١٩٩ ب

فقد يمكن إذن أن تكون علل كثيرة هي علل شيء واحد بعينه ؛ إلا أنه ليس على أنها علل أشياء واحدة بأعيانها في النوع — مثال ذلك العلة في أنها طويلة الأعمار : أما لذى أربع فألا تكون لها مرارة ، وأما للطيور فهو > أن تـ < يكون يابسة أو شيئاً آخر .

١٨

< العلة القريبة هي العلة الحقيقية >

فإن لم يصرد دفعةً ويَنتهِ إلى غير المتجزئة ولم يكن الأوسط واحداً فقط ، بل كثيرة ، فالعلل أيضا هي كثيرة . فأبما من هذه الأوساط لیت شعري هو

(١) ش : أى من الأنواع الجزئية .

(٢) ف بالأحر : أى لا يفضل آ على بَ وألا يكون وجودها لـ دَ بالزيادة على بَ وإلا لماذا يكون ...

١٠ العلة للأشياء الجزئية؟ أترى هو الشيء القريب من الكل الأول، أو الذى عند الأشياء الجزئية؟ فمن البين أنه الأشياء القريبة جدا لكل واحد الذى له العلة، < إذ > أن العلة فى أن يكون الأول الذى تحت الكل موجودا هو هذا . مثال ذلك : العلة فى أن تكون أ موجودة لـ ح هي ب ، والعلة فى أن تكون أ موجودة لـ د هي ح ، ولـ ح هي ب ، ولهذا تلك نفسها .

١٩

< إدراك المبادئ >

١٥ أما ما القياس ، وما البرهان ، وكيف يكون كل واحدٍ منهما — فذلك ما قد تبين . وقد تبين مع ذلك أيضا ما العلم البرهانى ، وكيف يكون ؛ وذلك أنهما شيء واحد بعينه . فأما فى المبادئ : كيف تكون معلومة ، وأى [١٢٤٠] ملكة هي عارفة بها ، فليكن ذلك ظاهرا من ها هنا ، بأن نتقدم أولاً فنأتى من أمرها بشكوك . فأما أنه لا يمكن أن يعلم بالبرهان من لم يكن عالما بالمبادئ الأول التى هي غير ذوات أوساط ، فذلك قد تقدمنا فأخبرنا به .
٢٠ وأما أن العلم الذى بغير ذوات وسط أترى هو واحد بعينه ، أم ليس هو كذلك — فلإنسان أن يتشكك فى ذلك . وقد يتشكك ويقول : أترى أخذ كل واحد من الأمرين هو علم ، أم لا؟ أم بأحدهما يقع علم ، وبالأخر

(١) ف : الذى عند .

(٢) ف بالأحر : يريد النتائج والمقدمات الأول .

- (١) جنس ما آخر؟ وليت شعري أهذه الملكات تحدث فينا من حيث لم تكن موجودة فينا، أم كانت موجودة فينا ونحن ناسون لها؟ . — فإن كنا مقتنين لها فيكون شنعاً . وذلك أنه قد يلزم أن نكون مقتنين لعلوم أشد استقصاءا من البرهان ونكون ناسين لها . وإن كنا إنما نتناولها بعد أن لم نكن مقتنين لها فيما تقدم ، فكيف يكون لنا السبيل إلى أن نعلمها وتعلمها من حيث ليس عندنا معرفة متقدمة الوجود؟ وذلك أنه غير ممكن ، كما نقول في البرهان أيضا . فمن البين إذاً أنه لا يمكن أن نكون مقتنين لها ، وإلا فما كنا بالذين نسأها . ولا أيضا أن نكون عارفين بها من حيث ليس فينا ولا قينية واحدة تكون فينا . فيلزم إذاً ضرورة أن نكون مقتنين لقوة ما ، وليس حالنا في اقتنائنا لها حالا تكون في الاستقصاء أشرف وأفضل من هذه — وهذه هي موجودة في جميع الحيوان . وذلك أن لها قوة غريزية مختبرة وهي التي نسميها الحس . وإذا الحس موجود فيها ، ففي بعضها قد يكون ما نحس به ثابتاً ، وفي بعضها لا يكون . فالذي لا يكون فيه ثابتاً إما من جميع الوجوه ، وإما فيما كان منها ليس يكون فيه ، فإن [٢٤٠ ب] هذا لا علم له خارجاً عما حسه . وأما ما كان من الحيوان يثبت فيه ، فقد يبقى عندما يحس شيء ما في أنفسها . وعندما يكون كثير من أمثال هذه فقد يحدث حينئذ تمييز ما وتفصيل ، حتى إن لبعضها قد يكون من ثبات أمثال هذه قول ، وبعضها لا . فمن الحس

(١) ف بالأحرى : أى من المعارف . (٢) ص : خارج .

(٣) ف : حلم .

يكون حفظ^(١) كما قلنا؛ ومن تكرير الذكر^(٢) مرات كثيرة تكون تجربة ، وذلك أن الأحفاظ الكثيرة. في العدد هي تجربة واحدة . ومن التجربة عندما يثبت ويستقر الكلي في النفس الذي هو واحد في الكثير، ذلك الذي هو في جميعها واحد بعينه هو مبدأ الصناعة والعلم . وذلك إنه إن كان لما في الكون فهو مبدأ الصناعة، وإن كان فيما هو موجود فهو مبدأ للعلم .

فليس إذن هذه القُنِيَات موجودة فينا منفردة؛ ولا أيضا إنما تكون فينا من ملكات أُنْهر هي أكثر في باب ما هي عالمة، لكن من الحسّ — مثال ذلك في الجهاد ، فإنه إذا وقف واحد عند الرجوع فقد يقف آخر ثم آخر إلى أن يصير الأمر إلى المبادئ: والنفس هي الموجودة بهذه الحال < : أى > على أنها يمكن أن تنفعل هذا الانفعال .

وما قلناه منذ أول الأمر ولم نقصح به ونظهره فلنخبر به من الرأس .
فنقول : إنه عندما يثبت في النفس من غير المختلفة شيء واحد على قبالة الكلي : وذلك أنها تحس بالحزنى إحساسا ، وأما الحس فهو بالكلي : مثال ذلك بالإنسان، لا بإنسان هو قاليباس . ثم نقف في هذه من الرأس إلى أن تثبت فيها معانٍ لا تتجزأ وتلك الكلية : مثال ذلك من هذا الحيوان إلى الحيوان، وهذا هو واحد على مثال واحد .

فمن البين إذن أنه قد يلزم أن نعلم الأوائل بالاستقراء، وذلك أن الحس إنما يحصل فيها الكلي بالاستقراء على هذا النحو .

(١) ف : ذكر . (٢) ف : الحفظ . (٣) ف : قائمة . (٤) ص : إن .

والمملكات التي في الذهن التي نصدق بها، منها ما هي صادقة دائماً، ومنها [١٢٤١] ما تقبل الكذب — بمنزلة الظن والفكر، وأما الصادقة دائماً فهي العلم والعقل^(١) . وليس يوجد جنس آخر أشد استقصاءً وأتقن من العلم

- ١٠ إلا العقل . والمبادئ أعرف من البراهين . وكل علم هو مع قول . والمبادئ :
أما العلم فلا سبيل إلى أن يقع بها . ولما كان يوجد شيء يمكن أن يكون
أكثر صدقاً من العلم غير العقل إذا ما نحن بحثنا من هذه الوجوه من قبيل
أن مبدأ البرهان ليس هو برهاننا هو للمبادئ^(٢) . فإذاً ولا مبدأ العلم أيضاً هو علم ،
ولذلك لم يكن لنا جنس آخر صادق غير العلم . فيكون العقل هو مبدأ العلم ،
١٥ ويكون^(٤) هو مبدءاً للمبدأ ؛ وجميعه عند جميع الأمر هو على مثال واحد^(٥) .

[تمت المقالة الثانية من «أنولوجيا الثانية» وهي آخر كتاب «البرهان» .

نقل أبي بشرمته بن يونس القناني ، من السرياني إلى العربي .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار .

قوبل به نسخة كتبت من نسخة عيسى بن اسحق بن زُرعة المنقولة من

نسخة يحيى بن عدي ، فكان أيضاً موافقا لها]

(١) ش : أي البرهان . (٢) ش : أي الذي يعرف الحدود ومبادئ البراهين .

(٣) ف : هو محصل (وفوق هذه : أحد) المبادئ . (٤) تأكلت حروفها .

(٥) هنا تعليقة نفس القارئ الذي رأيناه من قبل ، يقول فيها : ”قرأت هذه المقالة قراءة

فهم بحسب الاجتهاد والقدرة ، وفيها إعادات < ... > به ولفظ غير منظم ولم يسع أن أغيرها ،

لكنني (؟؟) مذعلت على ما وجدته من ذلك . ولسعوم (؟) بن علي ؛ والحمد لله وحده“ .

كتاب الطوييقا

نقل أبي عثمان الدمشقي

لقی مطالب التوح

رقم ۱۰۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

[٢٤١]

المقالة الأولى من كتاب طوييقا ، نقل أبي عثمان الدمشقي

< الجدل وموضوعه - الحجج >

١

< غرض هذا البحث >

قال :

- ١٨١٠٠ إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهيأ لنا به أن نعمل من
مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة تُقصد، وأن نكون - إذا أجبنا جواباً -
لم نأت فيه بشيء مضاداً. فينبغي أن نقول أولاً ما هو القياس، وما هي أصنافه
حتى يحصل لنا القياس الجدلي^(٤) إذ كنا هذا القياس نلتمس في هذا الكتاب .
فبقول :
- ٢٥ إن القياس قولٌ إذا وُضعت فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوع
شيء آخر غيرها من الاضطرار - فالبرهان هو القياس الذي يكون من
مقدمات صادقة أولية ، أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل
من مقدمات ما أولية صادقة .
والقياس الجدلي هو الذي ينتج من مقدمات ذائعة .
- ٣٠

(١) ف (= فوق الكلمة) : غرض (نا) .

(٢) ف : أي صناعة .

(٣) ش : أي لم نقل فيه قولاً متناقضاً .

(٤) تأكلت حروفها .

(٥) ف : المحاورى .

- والمقدمات الصادقة الأولى هي التي تصدق بذاتها ، لا غيرها ، وذلك ١٨١٠٠
- أنه ليس ينبغي لنا أن نلتمس في مبادئ العلوم اليقينية « لِمَ الشيء » ، لكن ٢٠
- ينبغي أن يكون كل واحد من مبادئ العلوم اليقينية صادقاً بنفسه .
- والمقدمات الذائعة هي التي يظنها جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة ٢٥
- أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين في غاية النباهة .
- والقياس الممارى هو الذى يكون من مقدمات ذائعة في الظاهر ، ٣٠
- وليست ذائعة على الحقيقة ؛ أو الذى يكون في الظاهر من مقدمات ذائعة
- أو من ذائعة في الظاهر ، لأنه ليس كل ما كان ذائعا في الظاهر [١٤٢٢]
- فهو أيضا ذائعا . وذلك أنه ليس شيء من الأشياء التي يقال فيها إنها ذائعة
- يكون تصوُّره في جميع حالاته مموها كما يعرض في مبادئ أفويل الممارين ،
- لأن طبيعة الكذب تتبين فيها على المكان في أكثر الأمر لمن معه أدنى ٣٠
- فطنة ، فضلا عن غيره . فالأول من القياسين الممارين اللذين وصفنا ينبغي ١١٠١
- أن يسمى قياسا . وأما الثاني فينبغي أن يسمى مماريا ، فأما > أن
- يسمى < قياسا ، فلا ؛ لأنه في الظاهر قياس ، إلا أنه ليس يُنتج .

(١) ف : نطلب . (٢) ش : أى لا نطلب لها مبادئ . (٣) ف : يراها .
(٤) ش : في السرياني : من مقدمات يظن بها أنها مشهورة ، وليست كذلك ؛ أو الذى
يظن به أنه من المقدمات الدائمة في الظاهر ، أو من التي يظن أنها مشهورة .
(٥) ش : في السرياني : إنما نخيل خيالا برانيا (بدون نقط في الأصل) .

- ٥ . وها هنا أيضا غير هذه القياسات المذكورة كلها ، وهي المغالطات التي تكون من الأشياء التي تخص بعض العلوم ، بمنزلة ما يعرض في الهندسة وما جانسها من العلوم . فإنه قد يشبه أن يكون هذا الصنف يخالف القياسات التي وصفنا ، لأن الذي يرسم شكلا باطلا ليس يعمل قياسا من مقدمات صادقة أولية ، ولا من مقدمات ذائعة : إذ كان ليس يدخل في الحد ، وذلك أنه ليس يقتضبه ما يظنه جميع الناس ولا ما يراه أكثرهم ، ولا ما يظنه الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون جدًا منهم ، ولكنه يعمل القياس من المقدمات التي تخص الصناعة ، إلا أنها ليست صادقة . لأنه إذا رسم أنصاف الدوائر على غير ما ينبغي ، أو أخرج بعض الخطوط على غير طريق إخراجها ، استعمل المغالطة .

- ١٥ . فليزل أن أنواع القياسات ، إذا حصلناها على طريق الرسم ، هي هذه التي وصفنا . وبالجملة ، نقول إن هذا مبلغ ما نريد تحصيله في جميع ما وصفنا وما سنصفه من بعد ، لأنه ليس قصدنا في شيء منها استيفاء القول المستقصى . ولكن الذي نريد أن نصفه من أمرها على طريق الرسم لما رأينا فيه من الغناء والكفاية في هذا الطريق الذي نَحَوْنَا نحوه ، وهو أن يكون يهياً لنا أن نتعرف كل واحد [٢٤٢ ب] منها كيفما كان .

- (١) هاهنا = يوجد . (٢) ش : يعنى القياسات الرديئة التي تجرى مجرى الخطأ .
(٣) ش : ويحتمل أن يكون بدل « يشبه » — « يتبين » . (٤) ف : يراه .
(٥) ف : يظنه . (٦) ف : لكن . (٧) ش : القضايا ، الاقتضابات .
(٨) ف : ذلك العلم . (٩) ف : سوء القياس . (١٠) ف : وليكن .
(١١) ف : هو (بدلا من : وهو) .

< فائدة الجدل >

ويتبع ما وصفنا أن نذكر الأشياء التي ينتفع فيها بهذا الحجاب : كم هي ؟ وما هي ؟ ٢٥

فنقول إنه ينتفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة ^(٢) ، وفي المناظرة ^(٣) ، وفي علوم الفلسفة . والأمر في أن هذا الكتاب نافع في الرياضة ظاهر بين من هذا ، وذلك أنه إذا كان لنا طريق نساكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتج فيما نقصد للحجة فيه . - فأما منفعة في المناظرة ^(٣) فنقبل أنا إذا أحصينا آراء الجمهور كانت مخاطبتنا إياهم من الآراء التي تخصهم ، لا من الأشياء الغريبة ، انتقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه . - فأما منفعة في علوم الفلسفة فلائنا إذا قدرنا أن نتشكك في الأمرين جميعا ، سهل علينا في كل واحد من الأمور أن ندرك الحق ^(٤) والباطل ^(٥) . ٣٥

وقد ننتفع به أيضا في أوائل كل واحد من العلوم ، وذلك أنه ليس يمكننا أن نقول فيها شيئا من الأشياء من المبادئ التي تخص العلم الذي نحو نحوه ، لأنها مبادئ أولى الجميع ^(٦) . فأما من الأشياء الذائعة في كل واحد فواجب ضرورة أن نتكلم فيها . فإن هذا المعنى أخص الأشياء وأليقها بصناعة المنطق ^(٧) ، إذ كان لها بما هي عليه من الفحص والتتقير طريق إلى مبادئ جميع الصناعات . ٣٥

(١) ف : وهو . (٢) ف : الرياضة . (٣) ف : الجدل . (٤) ف : الأمرين . (٥) ش : بين ، يتبين . (٦) ص : مبادئ . (٧) ش : الجدل (صح) ، البحث والنظر .

< المهارة في الجدل >

وإنما يحصل لنا من هذه الصناعة على الكمال متى كانت حالنا فيها على مثال
حالنا في الخطابة والطب وفي أمثالها من القوى^(٢)، أعني أن يكون إنما يفعل ما يريد^(٣)
أن يفعله من الأشياء التي يمكن أن نفعل. فإن الخطيب ليس يقنع من كل وجه،
ولا الطبيب يعيد الصحة من كل وجه، لكن متى لم يغفلا شيئاً مما يمكنهما
ألا يغفلاه قلنا إنهما قد حصلا الصناعة على الكفاية.

< نظرة عامة إلى عناصر البرهان الجدلي >

فأولاً ينبغي أن ننظر من ماذا تتقوم هذه الصناعة. فإننا إذا حصلنا كم
هي، وما حالها [١٢٤٣]، وأي الأقاويل هي، وكيف نستنبطها، كما قد
حصلنا ما قصدنا له على الكفاية. فنقول: إن الأشياء التي منها الأقاويل
< الأشياء التي >^(٤) فيها القياسات متساوية في العدد وواحدة بعينها. وذلك
أن الأقاويل تحدث عن المقدمات، والأشياء التي فيها تكون القياسات
هي المسائل. < وكل مقدمة >^(٤) وكل مسألة^(٦)، فإما أن تكون خاصة
أو جنساً أو عرضاً. وذلك أن الفصل لما كان جنسياً، وجب أن يرتبه مع
الجنس؛ ولأن من الخاصة ما يدل على ما الشيء، ومنها ما لا يدل على ذلك،

(١) ش: يريد صناعة الجدل. (٢) ف: الصنائع. (٣) ف: يشاء.

(٤) زيادة بالأحمر في الهامش، لعلها تصحيح. (٥) ف: عليها.

(٦) ش: قال: وجدنا في نسخة أخرى: كل مسألة تدل إما على خاصة، وإما على جنس.

فلتقسمها إلى الجزئين الموصوفين كليهما، ولنسمِّ الدالَّ على ما هو الشيء
”حدًّا“ ونسمى الجزء الثاني بالاسم العام لهما، أعنى خاصة . فبين مما قلنا أنه
يلزم أن يكون جميعها على حسب هذه القسمة أربعة : إما حدًّا، وإما
خاصة ، وإما جنسا، وإما عرضا . وليس ينبغي أن يظن بنا أحدًا أننا نقول
إن كل واحدٍ من هذه إذا قيل على حدِّته فهو إما مسألة وإما مقدمة، لكننا
تقول إن من هذه تحدث المقدمات والمسائل . — والمسألة^(٢) إنما تخالف المقدمة
بالجهة . وذلك أن هذا القول إذا قيل على هذه الجهة : ليس قولنا : حي — مشاء —
ذو رجلين حدًّا للإنسان؟ — تكون مقدمة . وكذلك إذا قيل : أليس الحيّ
جنسا للإنسان؟ — كان مقدمة . فإن قيل : هل قولنا : حي — مشاء —
ذو رجلين ، — حدٌّ للإنسان؟ وهل قولنا : ”الحيّ“ جنس للإنسان أم لا؟ —
كان مسألة . وعلى ذلك المثال يجرى الأمر في سائر الأشياء الأخر . فبالواجب
صارت المسائل والمقدمات متساوية في العدد ، وذلك أنك قد تعمل من
كل مقدمة مسألة إذا نقلتها عن جهتها .

٥

< دراسة عناصر الجدل تفصيلا >

وينبغي أن نقول : ما الحد؟ وما الخاصة؟ وما الجنس؟ وما العرض؟

[٢٤٣] فالحد هو القول الدالُّ على ماهية الشيء . وقد يوصف أيضا^(٣)

بأنه قولٌ مكان اسم ، أو قول مكان قول ، لأنه قد يمكننا أن نحدَّ بعض الأشياء

(١) ف : على . (٢) تأكلت حروفها . (٣) ف : بالأحر : في السرياني :

في نفس جوهره .

التي يستدل عليها بقول . فأما الذين يجعلون الصفة بالاسم كيفما كان فمن البين أنهم ليس يوفون تحديد المعنى ، لأن كل تحديد فهو قول ما . إلا أنه ينبغي أن نجعل ما يجري هذا المجرى داخلا في باب الحد ، مثل قولنا : اللائق جميل ^(١) . وكذلك قولنا : هل الحسُّ والعلم شيء واحد بعينه؟ أم أحدهما غير الآخر؟ فإن أكثر البحث أيضا إنما يكون في الحدود عن : هل الشيء واحد بعينه ، أو هو غير؟ وبالجملة ، فينبغي أن نسمي جميع الأشياء التي هي والحدود تحت صناعة واحدة بعينها الداخلة في باب الحدود .

والأمر في أن جميع ما قلناه الآن حاله هذه الحال بين من ذاته . فإننا إذا قدرنا أن نقول الشيء بعينه والغير ، أمكننا الاحتجاج في الحدود أيضا بهذا الوجه بعينه . وذلك أنا إذا بينا أنه ليس فيها الشيء بعينه ، نكون قد أبطلنا التحديد . غير أن المعنى الذي وصفنا الآن لا ينعكس ، لأنه ليس يكفي في تثبيت الحد أن نبين أن الشيء بعينه فيه موجود . فأما في إبطاله فقد يكفي أن نبين أنه ليس فيه الشيء بعينه .

والخاصة هي ما لم يدل على ماهية الشيء وكان موجودا للأمر وحده . وراجعا عليه في الحمل . مثال ذلك : قبول علم النحو للإنسان : فإنه مهما كان الإنسان موجودا ، فالقابل لعلم النحو موجود . ومهما كان القابل لعلم

- (١) ف : بالأحر : الواجب . ش : في السرياني : اللائق هو ما هو جميل .
- (٢) ف : بالأحر : الفحص ، المدرسة . (٣) ش : يريد : هل هو متفق أو مختلف؟
- (٤) ف : تدارس في . (٥) ف : للشيء .
- (٦) تأكدت حروف هذه الكلمة والتي تليها . (٧) ف : تصحيح .
- (٨) ف : نبين . (٩) ف : نقضه . (١٠) ف : الكتابة .

التحو موجودا ، فالإنسان موجود . وذلك أنه ليس أحدٌ يقول إن
الخاصة يمكن أن توجد لغير ما هي له خاصة، بمنزلة [١٢٤٤] النوم
للإنسان ، لا ولو اتفق أن يوجد له وحده في وقت من الأوقات .
فإن قيل لما يجري هذا المجرى خاصة^(١) ، فليس يقال له خاصة
على الإطلاق ، لكن في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء . فإن وجود
الشيء يمتنع^(٢) إنما يقال إنه خاصة له في بعض الأوقات ، وذو الرجلين وإنما يقال^(٣)
إنه خاصة بالإضافة إلى شيء — بمنزلة ما هو للإنسان بالإضافة إلى الفرس
وإلى الكلب . والأمر بين في أنه ليس شيء مما يمكن أن يوجد لشيء آخر
غير الشيء الذي هو له يرجع عليه بالتكافؤ في الحمل . وذلك أنه ليس يجب
ضرورة متى وجد شيء ينام أن يكون الإنسان موجودا .

٢٥

٣٠

والجنس هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو .
وينبغي أن يقال إن الأشياء التي تحمل من طريق ما هو — وهي التي يليق بنا
أن نأتي بها إذا سئلنا عن الشيء الموضوع : ما هو ؟ كما يليق بنا إذا سئلنا عن^(٤)
الإنسان ما < هو >^(٥) أن نقول إنه حيوان . فأما ما يسأل عنها هل هي
في جنس واحد بعينه وهي مختلفة^(٦) ، أم في جنسين مختلفين ، وإنما هي في مذهب
الجنس ، لأن ما يجري هذا المجرى يدخل هو والجنس في طريق واحد بعينه .
وذلك أنا إذا قلنا إن الحيوان جنس للإنسان ، وكذلك للثور ، نكون قد قلنا^(٧)

٣٥

(١) ف بالأحر: لشيء ما... (٢) ف بالأحر: في وقت من... (٣) ف بالأحر:
يقال (بدلا من : وإنما يقال) . (٤) شـ : أي اذا سئلنا عن جوهر الموضوع ما هو .
(٥) خرم سقط ما كان به في الورقة التالية ولصق بها . (٦) تاكلت حروفها . (٧) تحتها : أنه .

- ١٠٢ إن هذين داخلان في جنس واحدٍ بعينه . فإن نحن بيّنا أنه جنسٌ لأحدهما ،
غير جنسٍ للآخر ، نكون قد قلنا إن هذين ليسا بداخلين في جنسٍ واحدٍ بعينه .
والعرضُ هو ما لم يوجد واحداً من هذه : لا حدّاً ، ولا خاصّةً ،
ولا جنساً ، وهو موجود في الشيء ، أو هو الذي يمكن أن يوجد لواحدٍ
بعينه كائناً ما كان ، وألا يوجد — بمنزلة^(١) الجلوس ، فإنه يمكن أن يوجد لواحدٍ
بعينه كائناً ما كان [٢٤٤ ب] وألا يوجد ؛ وكذلك الأبيض ، فإنه ليس مانعٌ
يمنع أن يكون شيئاً واحدٍ بعينه مرةً أبيض ، ومرة غير أبيض . والثاني من
حدّي العرضِ أجود^(٢) من الأوّل ، لأن الأوّل إذا قيل احتاج من يريد أن
يفهمه أن يتقدّم فيعلم ما الحدّ والجنس والخاصة . فأما الثاني فكاملاً بنفسه ،
يُستغنى به على حدّته في معرفة الموصوف ما هو . وينبغي أن نضيف إلى
١٥ العرضِ مقاييسات الأشياء بعضها إلى بعض كيفما كانت إذا قيلت من العرض ،
مثال ذلك قولنا : أيهما أثر ؟ : الجميل ، أو النافع ؟ وأي المذهبين ألدُّ^(٣) :
الذي تستعمل فيه الفضيلة ، أو الذي ينهمك فيه الشهوات ؟ وغير ذلك مما
يقال على هذا المثال . فإن البحث^(٤) في أمثال هذه كلها إنما هو عن : أي الاثنين
يكون لزوم المحمول به أحرى^(٥) ؟

ويبين من هذه أنه ليس يمنع مانع في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء
أن يكون العرض خاصة : < بمنزلة^(٦) الجلوس الذي هو عرض . ففتى ألفي

(١) بمنزلة = مثل . (٢) ف : أفضل . (٣) شه : السيرتين .
(٤) ف : الطلب . (٥) ف : أولى . (٦) جرم .

إنسانٌ جالساً وحده، صار الجلوس له في ذلك الوقت حينئذ خاصة . وإذا لم يكن جالساً هو وحده، فالجلوس له خاصة بالإضافة إلى ما ليس هو جالساً . فليس يمنع إذاً مانع من أن يكون العرض في بعض الأوقات وبالإضافة إلى شيء، خاصة . فأما خاصة على الإطلاق، فلا يكون .

٢٥

٦

< دراسة الألفاظ المحمولة >

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن جميع ما يقال في الخاصة والجنس والعرض قد يليق به أن يقال في الحدود . وذلك أننا إذا بيننا أن الحد ليس هو لما تحت الحد وحده كالحال في الخاصة أيضاً، أو أن الموصوف في الحد ليس هو جنساً ، أو أن شيئاً ما قد وصف في القبول لا يوجد له ، كالذي يقال في العرض ، نكون قد أبطلنا التحديد . فيجب — بحسب القول الموصوف آنفاً — أن يكون جميع ما عددنا [١٢٤٥] داخلياً في مذهب الحدود بضرب من الضروب .

٣٠

ولكن ليس ينبغي لهذا السبب أن نلتبس في جميعها طريقاً واحداً كلياً، لأن هذا أمرٌ ليس يسهل وجوده . وإن وجد، كان في غاية الإغماض ولم ينتفع به في هذا الكتاب . وإذا وصف طريق خاص في كل واحد من الأجناس المحصلة، صارت صفة ما يقصد له منها سهلة من الأشياء التي تخص واحداً واحداً — فينبغي أن نقسمها على طريق الرسم كما قلنا قبل . فأما الباقية فيجب

٣٥

١١٠٣

- (١) ف : يصلح .
(٢) ف بالأحر : أي الذي وصف على أنه جنس .
(٣) ف : قانوناً .

أن نضم كل واحد منها إلى أخص الأشياء به ونسبها الداخلة في باب الحد والداخلة في باب الجنس^(١) . ونكاد أن نكون قد أضفنا ما وصفناه إلى كل واحد منها .

٧

< على كم نحو يقال الشيء بعينه >

وينبغي قبل كل شيء أن نلخص أمر الشيء بعينه على كم نحو يقال فنقول : إنه يظن بالشيء بعينه إذا أخذ على طريق الرسم أنه ينقسم على ثلاثة أنحاء . وذلك أننا قد اعتدنا < أن نقول > في الشيء بعينه إنه كذلك : إما في العدد، وإما في النوع، وإما في الجنس . أما في العدد فتى كانت الأسماء له كثيرة والمعنى واحدا بعينه ، بمنزلة الثوب والرداء . وأما في النوع فجميع الأشياء التي هي كثيرة، إلا أنها غير مختلفة في النوع — بمنزلة إنسان مع إنسان، وفرس مع فرس . وذلك أن جميع الأشياء التي هي تحت نوع واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في النوع . وكذلك جميع الأشياء التي تحت جنس واحد يقال فيها إنها شيء واحد بعينه في الجنس — بمنزلة الإنسان والفرس : فإنهما شيء واحد بعينه في الجنس . وقد يظن بالماء الذي < هو > خارج من عين واحدة بعينها إذا قيل فيه إنه واحد بعينه أن بينه وبين الأصناف التي ذكرت [٢٤٥ ب] فرقاً ما ، وليس الأمر كذلك ، لا بل ينبغي أن يرتب هذا الصنف أيضاً في الأشياء التي يقال فيها إنها شيء

(١) ف : مذهب . (٢) لصق عليه الناقص من الورقة السابقة فلم يتضح إلا بعض حروفه .

٢٠ واحد بعينه في النوع كيفما كان ذلك ، فإن أمثال هذه الأشياء كلها يشبه أن تكون متجانسة ويشبه بعضها بعضا . وذلك أن كل ما قد يقال إنه ، وكل ماء ، شيء واحد بعينه في النوع لما بينها من المشابهة ، والماء الذي يخرج من عين واحدة بعينها ليس يختلف بشيء آخر إلا بشدة المشابهة . ولذلك ليس يفرق بينه وبين ما يقال فيه إنه تحت نوع واحد كيفما قيل ذلك .

٢٥ والشئ بعينه في العدد قد يُظن بالإجماع عند الناس كلهم أنه أولى ما يوصف بذلك . وقد جرت العادة بأن هذا المعنى يقال على أنحاء كثيرة ، أحقها وأولها بالتقديم ما وصف واحدا بعينه بالاسم أو بالحد ، كالحال في الثوب والرداء ، وفي قولنا للإنسان : حيٌّ مشاء ذورجلين . والنحو الثاني ما كان كذلك بالخاصة ، كالحال في قولنا : قابل للعلم — في الإنسان ، وفي قولنا : سام إلى فوق بالطبع — في النار . والنحو الثالث ما وصف بذلك من العرض كقولنا : جالس ، أو موسيقار — في سقراط . فإن جميع هذه من شأنها أن تدل على الواحد في العدد .

٣٥ ومن أبلغ ما وقف الإنسان منه على صحة ما قيل في هذا الموضع تغيير الألقاب . وذلك أننا مرارا كثيرة إذا هممنا بأن نأمر بأن يدعى إلينا بإنسان من قوم جلوس باسمه ، غيرنا اسمه إذا اتفق أن يكون الذي يأمره كان يعرف اسمه وجعلناه من العرض ، من قبل أنه لذلك أفهم وأمرناه أن يدعو لنا بالجالس أو المناظر لظننا بأن الأمر بين في أن الدلالة بالاسم وبالعرض واحدة بعينها .

(١) ف : قيت . (٢) تأكلت حروفها .

< براهين الألفاظ المحمولة >

١٠٣ ب فالشئ بعينه ينقسم كما قلنا على ثلاثة أنحاء : فأقول التصديق — بأن الأقاويل إنما هي مما^(١) وصفنا أولاً وبما [١٢٤٦] وصفنا وفيما^(٢) وصفنا — هو الذى يكون بالاستقراء . وذلك أن باحثاً إن بحث عن واحدةٍ واحدةٍ من المقدمات والمسائل يبين له أنها تحدث : إما عن الحدِّ ، وإما عن الخاصة ، وإما عن الجنس ، وإما عن العَرَض .

والتصديق الآخر هو الذى يكون بالقياس . وذلك أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون كل محمول على شئٍ إما أن يرجع عليه بالحمل ، وإما ألا يرجع عليه . فإن كان يرجع عليه فهو إما حد ، وإما خاصة . وذلك أنه إن كان يدل على ماهية الشئ فهو حد ؛ وإن لم يكن يدل على ماهيته فهو خاصة ، إذ كانت الخاصة ما يرجع على الشئ بالحمل من غير أن يدل على ماهيته . وإن كان لا يرجع على الشئ بالحمل فهو إما من الأشياء التى تقال فى حد الموضوع ، أو ليس منها . فإن كان مما يقال فى الحدِّ فهو إما جنس وإما فصل ، لأن الحدَّ مأخوذ من جنس وفصول . وإن لم يكن مما يقال فى الحدِّ فمن البين أنه عَرَض ، لأننا قد قلنا إن العَرَض هو ما ليس بحد ولا خاصة ولا جنس ، وهو موجود فى الشئ الذى هو له عرض .

(١) ش : يعنى من المقدمات ثم من التى ذكرها التى منها تحدث المقدمات .

(٢) ش : يعنى فى المسائل فى الأربعة التى منها تحدث المسائل . (٣) ف : وهو .

< المقولات وصلتها بالألفاظ المحمولة >

- وبعد هذه الأشياء ينبغي أن نحدّ أجناس المقولات التي فيها توجد هذه
الأربعة التي وصفنا . فنقول : إن عدتها عشرة : ما هو الشيء^(٢) ؛ والكَم ؛
والكيف ؛ والمضاف ؛ وأين ؛ ومتى ؛ والنّصبة ؛ وله ؛ ويفعل ؛ وينفعل .
وذلك أن العرض والجنس والخاصة والحدّ أبداً في واحد من هذه العشر
مقولات يوجد . فإن جميع المقدمات المأخوذة من هذه إما أن تدل
على ما الشيء ، أو على كيف ، أو على كم ، أو على واحدة من سائر المقولات
الأخر . ويبيّن [٢٤٦ ب] من هذه أن الإنسان إذا دلّ على : « ما الشيء »
فمرة يدل على جوهر ، ومرة على كم ، ومرة على كيف ، ومرة على واحدة
من المقولات الأخر . وذلك أن واضعاً لو وضع إنساناً ثم قال : إن هذا
الموضوع إنسان هو أو حَيٌّ ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على جوهر . وإذا
وضع لونا أبيض وقال : إن هذا الموضوع أبيض هو أو لون ، فإنما يقول
ما هو ، وإنما يدل على كيف . وإذا وضع عظاماً مقدار ذراع فقال : إن
هذا الموضوع ذو ذراع أو عِظْم ، فإنما يقول ما هو ، وإنما يدل على كم .
وكذلك يخرج الأمر في الأخر : وذلك أن كل واحد من أمثال هذه إنما كان
هو يقال على نفسه أو الجنس يقال عليه ، فإنما يدل على ما هو ؛ وإن كان
يقال على غيره فليس يدل على ما هو ، لكن على كم وكيف أو واحدة من المقولات
الأخر . — فهذه هي الأشياء التي فيها ومنها الأفاويل ، وهذه عدتها .
(١) ف بالأحر : تفصل ، تميز . (٢) ف بالأحر : يريد الجوهر . (٣) ف بالأحر : يجرى .

٢٠

٢٥

٣٠

٣٥

١١٠٤

< القضايا الجدلية >

وبعد هذا ينبغي أن نقول كيف تقتضب الأشياء التي بها نستنبط ونستخرج . ولتحدد أولا المقدمة المنطقية ما هي ، والمسئلة المنطقية ما هي .^(١)
وليس يجب أن نضع كل مقدمة منطقية ، ولا كل مسئلة منطقية . وذلك^(٢)
أنه ليس أحد ممن له عقلٌ يقدّم ما لا يراه أحد ، ولا يسأل عما هو ظاهر للناس كلهم أو لأكثرهم ، لأن هذا ليس فيه شك ، وذلك لا يضعه أحد من الناس .

والمقدمة المنطقية هي مسئلة ذائعة^(٣) إما عند جميع الناس ، أو عند أكثرهم ، أو عند جماعة الفلاسفة ، أو عند أكثرهم ، أو عند أهل النباهة منهم ، من غير أن تكون مبدعة . وذلك أن للإنسان أن يضع ما يراه الفلاسفة متى لم يكن مضادا لآراء الجمهور والأشياء الشبيهة بالذائعة^(٤) والمضادة أيضا التي يظن بها أنها ذائعة إذا قدمت [١٢٤٧] على جهة التناقض .

وجميع الآراء أيضا الموجودة في الصناعات المستخرجة قد تكون^(٥)
مقدمات منطقية ، وذلك أنه إن كان قولنا إن العلم بالمتضادات واحد^(٦)
بعينه ذائعا ، فقولنا إن الحس بالمتضادات واحد بعينه يرى أنه ذائع . وإن كان قولنا إن كان يوجد نحو واحد بالعدد ذائعا ، فقولنا يوجد غناء واحد^(٧)

(١) ف بالأحر : الفاحصة الجدلية . (٢) ف بالأحر : جدلية .

(٣) ف بالأحر : مقبولة . (٤) ف بالأحر : بالمقبولة . (٥) ف

بالأحر : المستنبطة . (٦) ف : مقبولا . (٧) ف : في (العدد) .

بالعدد ذائع . وإن كان قولنا : يوجد نحو أكثر من واحد ذائعا ، فقولنا : يوجد

غناء أكثر من واحد ، ذائع . وذلك أن هذه كلها يشبه أن تكون متشابهة

متجانسة . وكذلك الأشياء المضادة للذائعة ^(١) إذا قدمت على جهة التناقض

٢٠

ظهرت ذائعة ، لأن قولنا : ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء إن كان ذائعا ،

فإن قولنا أيضا : لا ينبغي أن نسيء إليهم ، ذائع ^(٢) . فأما ضد هذا القول

فهو قولنا : ينبغي أن نسيء بالأصدقاء . فأما المناقض له فقولنا : ليس

ينبغي أن نسيء بهم . وكذلك قولنا : إن كان ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء

٢٥

فلا ينبغي أن نحسن إلى الأعداء . وكذلك يجرى الأمر في الأشياء الأخر .

وقد يظهر بالمقايضة أن الضد على الضد أيضا ذائع ، مثال ذلك : إن كان

ينبغي أن نحسن إلى الأصدقاء فقد ينبغي أن نسيء بالأعداء . وقد يظهر ^(٣)

أن الإحسان إلى الأصدقاء ضد الإساءة بالأعداء . وسننظر في هذا الأمر

٣٠

هل هو على الحقيقة هكذا ، أم لا — فيما تقوله في المتضادات .

ومن البين أن الآراء التي توجد في الصناعات قد تكون مقدمات منطقية ، ^(٤)

لأن لواضع أن يضع الأشياء التي يعتقدها الحدائق بهذه الصناعات : مثل الطبيب

فيما يوجد في صناعة الطب ، والمهندس فيما يوجد في صناعة الهندسة ؛ وكذلك

٣٥

الأمر في الصناعات الأخر .

(١) ف : المقبولة . (٢) ف : مقبولة . (٣) ف : مقبولا .

(٤) ف : بهم . (٥) ف : يظن . (٦) تحتما : في .

(٧) ف : تؤخذ (مهملة النقط) . (٨) ف بالأحر : محاورية ، جدلية .

< المسئلة الجدلية والوضع الجدلى >

- ب ١٠٤ والمسئلة المنطقية هي طلب معنى ينتفع به في الإيثار للشيء والهرب منه ،
[٢٤٧ ب] أو في الحق والمعرفة — إما هو بنفسه وإما من قبل أنه معين^١
على شيء آخر من أمثال هذه ، أو ما يكون الفلاسفة تعتقد أيضا فيه لا كذا
ولا كذا ، وإما ما يكونون يعتقدون فيه ضد ما يعتقدوه الجمهور ، وإما
ما يكون كل واحد من الفريقين يضاد صاحبه فيما يعتقد فيه . وذلك أن
بعض المسائل يُنتفع بمعرفته في الإيثار للشيء أو في الهرب منه — مثال ذلك
قولنا : هل اللذة مؤثرة ، أم لا . وبعضها يُنتفع به في العلم به فقط ، مثل
قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ وبعضها لا يُنتفع بها أنفسها في شيء من
هذين المعنيين ، بل هي معينة على بعض هذه . وذلك أن كثيرا من الأشياء
ليس نريد أن نعلمها هي في أنفسها ، بل إنما نريدها لغيرها ، أعنى لنعلم بها
أشياء أخرى . وهاهنا أيضا مسائل لها قياسات متضادة ، وذلك أنه قد يقع
فيها شك : هل هي كذا ، أم ليس هي كذا ؟ من قبل أن في كلا المعنيين
أقواويل مقعنة ، والتي ليس لنا أيضا فيها حجة إذ هي عظيمة لظننا بأن قولنا
فيها : لم ذلك ؟ عسير — مثال ذلك : هل العالم أزلى ، أم لا ؟ فإن لمطالب
أن يطالب بأمثال هذه . فقد حصلت المسائل والمقدمات كما قلنا .

(١) ف : المحاورية ، الجدلية . (٢) ش : أى : ومسئلة جدلية أيضا لما لا يكون الفلاسفة .
(٣) ف : الاختيار . (٤) ف : لنفسها . (٥) ص : كلى . (٦) ف : قول .

والوضع هو رأى مبدع^(١) لبعض المشهورين بالفلسفة — مثال ذلك ما قاله
أنطستانس أنه ليس لأحد أن يناقض^(٢) ، وما قاله ايراقليطس من أن كل شيء
يتحرك ، وما قاله مالسس من أن الكل واحد . وذلك أن من الحزن أن يهتم^(٣)
الإنسان بقول شاذ يحكم بضد الآراء ، أو يهتم^(٣) بالأشياء التي فيها قول مضاد
للآراء — مثال ذلك القول بأن ليس كل موجودا إما مكونا وإما أزليا ،
كما تقول السوفسطائية إن الذي هو موسيقار ويصير نحوياً ليس هو متكونا
ولا أزليا . وذلك أن هذا ، وإن كان لا يراه أحد ، فقد يظن به أنه شيء
لأن فيه قولاً .

فالوضع أيضا مسألة ، وليس كل [١٢٤٨] مسألة وضعا ،
لأن بعض المسائل يجري مجرى ما لا يُعتقد فيها أن الأمر كذا أو كذا ،
والأمر في أن الوضع مسألة ما ، بين ، وذلك أنه واجب ضرورة مما قلنا
إما أن يتشكك الجمهور في الوضع على الفلاسفة ، وإما أن يتشكك أحد^(٥)
الفرقيقين : أيهما كان ، على أنفسهم ، من قبل أن الوضع رأى ما مبدع^(٦) .
وتكاد أن تكون المسائل الجدلية في هذا الموضع تسمى أوضاعا ، وليس
في ذلك خلاف كيفما قيل ، لأننا لسنا نريد بقسمتها أن نخترع لها اسما ،
لكن الذي نريد < هو > ألا يذهب علينا فصولها أيما هي .

(١) ف : ظن :
ايراقليطس = Heraclitus ، مالسس = Melissus . (٣) ف : يكثرث .
(٤) ف : لقول . (٥) ف : يضاد . (٦) ف بالأجر : ظن .
(٧) ف : أصنافها .

(٢) ف : يضاد . — أنطستانس = Antisthenes ،

وليس ينبغي لنا أن نبحث عن كل مسألة، ولا عن كل وضع؛ لكن يجب أن يكون بحثنا عما شك فيه شاكاً مما يحتاج فيه إلى قول، لا إلى عقوبة أو حس. وذلك أن الذين يشكون فيقولون: هل ينبغي أن يعبد الله، أم لا؟ وأن يجب أن يُكرّم^(١) الوالدان أم لا؟ يحتاجون إلى عقوبة. والذين يشكون فيقولون: هل الثلج أبيض، أم لا؟ — يحتاجون إلى حس. ولا يجب أن يتشكك أيضاً فيما كان البرهان عليه قريباً جداً، ولا فيما كان البرهان عليه بعيداً جداً، فإن ذلك ليس فيه شك، وهذا أبعد كثيراً من أن يكون مقدّمة يرتاض بها.

١٢

< البرهان والاستقراء الجدليان >

١٠. وإذا قد لخصنا هذه الأشياء فينبغي أن نميز وننظر كم أنواع الأقاويل المنطقية. فنقول: إن أنواعها نوعان: أحدهما استقراء النظائر، والآخر قياس. وقد قلنا ما القياس فيما تقدم. — و < أما > الاستقراء فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلي — مثال ذلك أنه إن كان الرّبان الحاذق هو الأفضل، فالأمر كذلك في الفارس؛ فيصير بالجملة الحاذق في كل واحد من الصنائع هو الأفضل. والاستقراء هو أكثر إقناعاً وأبين وأعرف في الحس، وهو مشترك للجمهور. فأما القياس فهو أشدُّ إلزاماً للحجة وأبلغ عند المناقضين.

٢٠

(١) ص: الوالدين. وقد ضرب على « أن يكرّم » بالقلم الأحمر وصحح « يجب » بـ « يكرّم ». (٢) ص: فيقولون. (٣) س: ويجوز أن يقال: أبعد كثيراً من مقدار صناعة رياضية. (٤) ف: المحاورية، الجدلية.

١٣

< الآلات التي يستخرج بها القياس >

فقد لخصنا الأجناس التي فيها ومنها الأقاويل كما قلنا آنفا .

فأما الآلات التي بها يستخرج [٢٤٨ ب] القياس ، فأربع : إحداهن

اقتضاب المقدمات ؛ والثانية الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على

كم نحو يقال ؛ والثالثة استخراج الفصول ؛ والرابعة البحث عن الشبيه .

٢٥

وقد توجد ثلاث من هذه بضرب من الضروب مقدمات ، لأنه قد يمكننا

أن نعمل في كل واحدة منها مقدمة — مثال ذلك قولنا إن الجميل أو اللذيذ

أو النافع مآثور، وإن الحس يخالف العلم بأن هذا يمكن إذا طرح أن

يوجد ، وذلك لا يمكن هذا فيه ؛ وإن حال المنسوب إلى الصحة عند

٣٠

الصحة على مثال حال المنسوب إلى خصب البدن عند خصب البدن .

فالمقدمة الأولى مأخوذة مما يقال على أنحاء كثيرة ؛ والثانية من الفصول ؛

والثالثة من الأشباه .

١٤

< اختيار القضايا >

فينبغي أن نتخير المقدمات بحسب الأنحاء التي لخصت عليها المقدمة

بأن نتصفح : إما آراء الجمهور ، أو آراء أكثر الناس ، أو آراء جميع الفلاسفة ،

٣٥

أو أكثرهم ، أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادة للظاهرة ، وجميع

١٠٥

(١) ف : أخذ . (٢) ف : وجود . (٣) ف : الفحص .

(٤) ف : فارق . (٥) ف : يرجع . (٦) ف : ذلك . (٧) ف : تصيد .

الآراء التي في الصنائع . وينبغي أن نقدم الآراء المضادة التي هي في الظاهر
ذائعة على جهة التناقض كما قلنا قبل . وليس إنما ننتفع عند الاختيار
باستعمال الذائعة منها فقط ، لكن والشبهة بهذه أيضا — مثال ذلك قولنا
إن العلم بالمتضادات واحد ، لأن الحس بها كذلك ، أو قولنا إن الحس
بالمضادات واحد بعينه ، لأن العلم بها كذلك ، وأنا إنما ننظر بأن نقبل
شيئا فينا ، لا بأن ندفع شيئا منا ، لأن الأمر على هذا المثال يجري في الحواس
الباقية . وذلك أنا إنما نسمع بأن نقبل فينا شيئا ، لا بأن نُخرج ، وعلى ذلك
المثال نشم ونذوق ؛ وكذلك الحال في سائر الحواس الأخر . وأيضا ينبغي
أن نأخذ ما يظهر في جميع الأمور أو في أكثرها على أنه أصل ومبدأ ووضع
مظنون . وذلك أنه قد يضعها الذين لا يفهمون في أي شيء من الأشياء
ليس هي كذلك . وينبغي أن نتخير أيضا [١٢٤٩] من الأقاويل المثبتة
في الكتب ونثبت ما في جنس جنس ونضعه ناحية — مثال ذلك أنك
إذا أردت أن تبحث عن كل خبر بدأت من البحث بما هو وأثبت بآرائه
آراء واحد واحد — بمنزلة ما نقول إن أنبادقليس يرى أن اسطقسات الأجسام
أربعة ؛ فإن لواضع أن يضع ما يقوله واحد من المشهورين .

وقد توجد أجناس المسائل والمقدمات إذا حصلناها على طريق الرسم
ثلاثة : وذلك أن منها ما هي مقدمات خلقية ، ومنها مقدمات طبيعية ،

(١) ف : مقبولة . (٢) ف : بإعداد . (٣) ف : المقبولة . (٤) ف :

نقتضب . (٥) ص : الذين . (٦) ف : نلتقط . (٧) تحتها : تقوله .

ومنها مقدمات منطقية . فالخلفية مثل قولنا : لمن اولى أن نطيع : لا بآثنا^(٢) ،
أو للنواميس ، متى اختلفتا ؟ والمنطقية مثل قولنا : هل العلم بالمتضادات
واحدٌ بعينه ، أم لا ؟ والطبيعية مثل قولنا : هل العالم أزلى ، أم لا ؟^(٣)
وكذلك يجرى الأمر في المسائل . وليس يسهل علينا أن نصف كل واحدة
من هذه التي تقدم ذكرها ، إنما هي بتحديد يوفّيها إياه . لكن ينبغي أن
أن نلتبس تعرّف كل واحدة منها بالارتياض في الاستقراء بعد تفقدنا إياها^(٤)
بحسب المثالات التي تقدم وصفها . — فنجعل بحثنا عنها عند الفلاسفة على
جهة الحقيقة ، وعند الظن على جهة الجدل . وينبغي أن نأخذ جميع المقدمات^(٥)
أخذاً كلياً بأكثر ما يمكن ، وأن نجعل المقدمة الواحدة مقدمات كثيرة . مثال
ذلك أن نقول إن العلم بالمتقابلات واحدٌ بعينه ، ثم نقول إن العلم بالمتضادات
واحد بعينه ، وإن العلم بالأشياء الداخلة في باب المضاف واحدٌ بعينه ، وعلى
هذا المثال ينبغي أن نقسم هذه أيضا من الرأس ما دامت القسمة فيها ممكنة
— مثال ذلك أن نقول : العلم بالخير والشر [٢٤٩ ب] واحدٌ بعينه ،
والعلم بالأبيض والأسود ، والعلم بالبارد والحار ، وكذلك في سائر الأشياء الأخر .

٢٥

٣٠

٣٥

١١٠٦

١٥

< البحث عن الألفاظ المشتركة >

فما وصفناه كافٍ في أمر المقدمات . وينبغي أن نبحث عما يقال

على أنحاء كثيرة . وليس يجب أن نلتبس وصف الأشياء التي تقال على

(١) ف : ينبغي .

(٢) ف : للوالدين .

(٣) ص : والطبيعة .

(٤) ف : تقتضب .

(٥) ف : اقتضابا .

(٦) ف : بالاعتیاد .

- جهات مختلفة فقط ، بل يجب أن نصف أيضا أقاويلها — مثال ذلك
٥. أن العدل والشجاعة ليس إنما يقال فيهما إنهما خير بخلاف الجهة التي يقال بها إن المصحب والمخصب خير فقط ، لكن وبأن تلك كفيات ما ، وهذه فاعلات شيء ما ، لا أنها كفيات ما . وكذلك يجرى الأمر في سائر الأخر .
١٠. وينبغي أن ننظر لهذه الأشياء : هل الشيء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع ، أم على نحو واحد ؟ فنبحث أولا عن الضد ، إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفا في النوع أو في الاسم . وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أول أمرها ، بمنزلة « الحاد » فإن ضده في الصوت « الثقيل » ، وفي العظم الكال . فمن البين أن ضد الحاد يقال على أنحاء كثيرة . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة ، فالحاد أيضا يقال كذلك ، لأن في كل واحدٍ منهما يوجد الضد . وذلك أنه لا يوجد المضاد للثقيل والكال واحداً بعينه . والمضاد لكل واحدٍ منهما هو الحاد . وأيضا ضد الثقيل في الصوت الحاد ، وفي العظم الخفيف ؛ فالثقيل إذاً يقال على أنحاء كثيرة ، لأن ضده يقال على
١٥. أنحاء كثيرة . وكذلك النظيف ، فإن ضده في الحى السمج ، وفي الثوب الوسخ : فالنظيف إذاً اسم مشترك . وفي بعض الأشياء المشتركة لا تختلف الأسماء أصلا ، لكن الاختلاف فيها بين لا محالة بالنوع ، كالحال في الأبيض والأسود [١٢٥٠] فإنه قد يقال صوت أبيض وصوت أسود ، وكذلك
- ٢٥

(١) ف : وجوه . (٢) ف : يكون . (٣) ف : البيت .

(٤) ش : من عادة اليونانيين أن يسموا الصوت الصافي أبيض .

لون أبيض ولون أسود؛ فليس بينهما اختلاف في الأسماء . فأما بالنوع
فاختلافهما بين جدا ؛ وذلك أن الأبيض ليس يقال في الصوت وفي اللون
على مثال واحد؛ وذلك بين من الحس ، لأن الحس بالأشياء التي هي واحدة
بعينها في النوع واحد بعينه . والأبيض الذي يقال على الصوت وعلى اللون
ليس يحكم عليه بحاسة واحدة، لكن أحدهما يحكم عليه بحاسة البصر والآخر
بالسمع . وكذلك الحاد الذي يقال في الطعوم والذي يقال في الأعظام :
أحدهما يحكم عليه باللس والآخر بالذوق . وذلك أن هذين ليس يختلفان
بالأسماء، لا في أنفسهما ولا في أضدادها ، لأن كل واحد منهما هو الكمال .
وأیضا ينبغي أن ننظر إن كان لأحد المعنيين ضد ما، والآخر ليس له ضد
من الأضداد على الإطلاق — مثال ذلك أن اللذة التي تكون من قبل الشرب
ضدها الأذى الذي يكون من قبل العطش ، واللذة التي تكون من قبل العلم
بأن القطر مبين للضلع ليس لها ضد . فاللذة إذاً مما يقال على أنحاء كثيرة .
والمحبة التي تكون بالفكر ضدها البغضة . فأما المحبة التي تكون في فعل الجسم
فلا ضد لها ؛ فمن البين أن المحبة اسم مشترك .

٣٠

٣٥

١٠٦

وأیضا ينبغي أن ننظر في المتضادات التي بينها وسط ، إذا كان صنف
منها يوجد فيه وسيط ، والصنف الآخر : إما ألا يوجد فيه وسيط ، أو إن كان
يوجد في الصنفين وسيط إلا أنه ليس هو واحداً بعينه ، بمنزلة الأبيض

(١) ف : يدركه . (٢) ش : يريد القبلة ، فإن اليونانيين يسمون القبلة باسم
المحبة . — يقصد الجماع . (٣) ص : وسيط .

والأسود: فإن فيما بينهما في الألوان وسيطاً هو الأدكن، وليس بينهما في الصوت وسيط، اللهم إلا أن يكون فيما بينهما المتخلخل^(١) كما يزعم قوم [٢٥٠ب] أن الصوت المتخلخل وسط بين الأبيض والأسود. فالأبيض إذاً اسم مشترك، وكذلك الأسود.

وأيضاً ينبغي أن ننظر إذا كان صنف منها فيه وسائط كثيرة، وصنف آخر فيه وسيط واحد، كالحال في الأسود والأبيض. فإن الوسائط بينهما في الألوان كثيرة، وفي الصوت واحد وهو المتخلخل.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض: هل يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن المقابل له قد يقال أيضاً على أنحاء كثيرة، مثال ذلك: الذي لا يبصر؛ فإنه يقال على أنحاء كثيرة: أحدها على الذي ليس له بصر، والآخر على الذي لا يستعمل البصر. وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة، فواجبٌ ضرورةً أن يكون الذي يبصر يقال على أنحاء كثيرة. وذلك أن كل واحدٍ من صنفى قولنا: « لا يبصر » يقابله شيء ما، أعنى أن الذي ليس له بصر يقابله الذي له بصر، والذي لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر.

وأيضاً ينبغي أن نبحث عن التي تقال على طريق العدم والملاكمة: فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة، فإن الآخر يقال كذلك: مثاله أن الإحساس إن كان يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن، فإن عدم الإحساس

(١) أى: الأجاج.

٢٥ يقال على أنحاء كثيرة في النفس والبدن . والأمر في أن الأشياء التي ذكرناها في هذا الموضوع نتقابل على جهة العدم والملكية بين ، لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسنيين ، أعني حس النفس وحس البدن .

٣٠ وأيضا ينبغي أن نبحث عن التصاريف . وذلك أنه إن كان العدل يقال على أنحاء كثيرة ، فالعدالة تُقال على أنحاء كثيرة . وذلك أن في كل واحدة من

الجهتين اللتين يقال فيهما العدل قد توجد عدالة ما — مثال ذلك أنه قد يقال للذي يحكم بحسب رأيه وللذي يحكم بما يجب ، إنهما قد حكما حكما بالعدل ؛ وعلى ذلك المثال يجرى الأمر في العدالة . وكذلك أيضا [١٢٥١] إن كان المصحح

٣٥ يقال على أنحاء كثيرة ، فإن الصحيح أيضا يقال على أنحاء كثيرة — مثال ذلك أن الذي يفعل الصحة يقال له مصحح ، وكذلك الذي يحفظ الصحة والذي يدل عليها . والصحيح أيضا قد يقال على الذي يفعل ويحفظ ويدل <على الصحة> .

وعلی هذا المثال يجرى الأمر في سائر الأخر ، أعني أنه إذا كان شيء يقال على أنحاء كثيرة ، فإن التصريف الذي يؤخذ منه يقال أيضا على أنحاء كثيرة . وإن كان التصريف يقال على أنحاء كثيرة ، فإنه هو أيضا يقال على أنحاء كثيرة .

وينبغي أن نبحث عن أجناس الجمل الذي بحسب الاسم : هل هي واحدة بعينها في الجميع ؟ وذلك أنها إن لم تكن واحدة بعينها ، فمن البين أن الموصوف اسم مشترك — مثال ذلك المحمود ، فإنه في الأطعمة ما يُحدث اللذة ، وفي الطب ما يُحدث الصحة ، وفي النفس ما تكون به بحال ما ، أعني

(١) ف : يريد بالتصاريف الاشتقاقات .

- عفيفة أو شجاعة أو عادلة . وكذلك في الإنسان أيضا . ويقال في الشيء إنه محمود في بعض الأوقات ، مثل الكائن في وقته . وذلك أنه قد يقال محمود للكائن في وقته ؛ ويقال مرارا كثيرة على الكم كما يقال على المعتدل ، فإنه قد يقال للمعتدل أيضا محمود . فالمحمود إذاً اسم مشترك . وكذلك الأبيض :^(١)
- فإنه في الجسم اللون ، وفي الصوت الحس المسموع ؛ وكذلك الحاد ، إذ ليس يقال واحدا بعينه على جميع الأشياء — مثال ذلك قولنا : صوت حاد ، للسرير ،^(٢) كما يقول أصحاب التأليف في الأعداد ؛ وقولنا الزاوية الحادة ، التي هي أصغر من قائمة ؛ وقولنا : سكين حاد ، للحادة الزاوية .

- وينبغي أن نبحث عن أخبار الأشياء التي تحت اسم واحد بعينه : هل هي مختلفة وليس بعضها مرتباً تحت بعض ، كقولنا للآلة حمار وللحيوان حمار . وذلك أن الحد الذي بحسب اسمها مختلف ، [٢٥١ ب] لأن الحيوان يقال بحالٍ ما ، والآلة تقال بحالٍ أخرى . وإن كانت الأجناس بعضها تحت بعض فليس يلزم ضرورة أن تكون الأقاويل^(٣) مختلفة — مثال ذلك الغراب : فإن الحىّ وذا الريش جنس له . فإذا نحن قلنا في الغراب إنه ذو ريش وحيّ ، فقد قلنا إنه بحالٍ ما . فالجنسان إذاً كلاهما محمول عليه . وكذلك إذا قلنا^(٤) في الغراب إنه حى طائر ذو رجلين ، فقد قلنا إنه ذو ريش . وبهذا الوجه يحمل الجنسان كلاهما وقولاهما على الغراب .

(١) ش : يريد المعتدل في مقداره . (٢) ف : في كل .
 (٣) ف : آلة يستعملها النجارون . (٤) ف : يعنى حدودها .
 (٥) ص : كليهما . (٦) ص : محمولات ؛ ف : يحملان .

فأما الأجناس التي لا يقال بعضها تحت بعض فليس يلزم فيها ذلك . وذلك

أنا ليس إذا قلنا آلة فقد قلنا حي ، ولا إذا قلنا حي فقد قلنا آلة . وينبغي ٣٠

أن تعلم أنه ليس إنما يقال أجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض في الموضوع (٢) فقط ، بل قد يقال أيضا في الضد . وذلك أنه إن كان الضد يقال على (٣) (٤)

أجزاء كثيرة ، فمن البين أن الموضوع أيضا يقال على أنحاء كثيرة . ٣٥

وقد يُنتفع أيضا بالنظر في الحسد الذي يكون عن المركب ، مثل الجسم

الأبيض والصوت الأبيض . وذلك أن خاصة كل واحد منهما إذا رفعت ،

فينبغي أن يبقى القول واحدا بعينه . وهذا أمر ليس يلزم في المتفقة أسماءها (٥)

كالحال في اللذين وصفناهما الآن ، وذلك أن أحدهما يصير جسما له لون ١٠٧

بحال كذا ، والآخر صوت حسن المسموع . فإذا ارتفع منهما الجسم

والصوت لم يكن الباقي منهما شيئا واحدا بعينه ، وقد كان يجب أن يكون

كذلك لو كان الأبيض الذي قيل في كليهما اسما متواطئا . ٥

وقد يخفى علينا فهم الاتفاق في الاسم في الأقاويل نفسها أيضا مرارا (٦)

كثيرة . ولذلك أيضا ينبغي أن نبحث عن الأقاويل ، مثال ذلك إن قال

[١٢٥٢] قائل إن الدال على الصحة والفاعل للصحة هو الذي حاله عند

الصحة حال اعتدال ، لم يجب أن يدفع ، لكن يجب أن يبحث عن قوله حال ١٠

(١) ش : في نسخة أخرى : بهيمة . (٢) ف : نقول .

(٣) ف : المقصود . (٤) ش : يريد بالموضوع الشيء الذي يقصد للكلام فيه .

(٥) ف : يعرض . (٦) ف : لزوم .

- اعتدال ما هو في كل واحدٍ منهما فنقول : إن هذا هو ما كان بمقدار كذا حتى تحدث الصحة ، وهذا ما كان بحال كذا حتى يدل على سجيّة ما .
- وأيضاً ينبغي أن ننظر ألا تكون متفقة في الشبّه أو في الأكثر ، بمنزلة قولنا : صوت أبيض وثوب أبيض ، وطعم حادّ وصوت حادّ ؛ فإن هذه ليست تقال بيضاً وحادّة على مثال واحد في الشبّه ؛ ولا أن أحدهما أكثر من الآخر . فالأبيض إذاً والحادّ من المتفقة في الأسماء . وذلك أن المتواطئة كلها متفقة ، إذ كانت تقال إما أحدهما أكثر من الآخر ، وأما أنهما على مثال واحد في الشبه . — ولأن الأجناس المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض ففصولها أيضاً مختلفة بالنوع بمنزلة الحى والعلم (فإن فصولها مختلفة) ، فينبغي أن ننظر هل الأشياء التي تحت اسم واحدٍ بعينه فصولٌ لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض — مثال ذلك أن الحادّ للصوت وللحجم ^(١) : فإن صوتا يخالف صوتا بأنه حادّ ، وكذلك حجم يخالف حجماً ^(٢) . فالحادّ إذاً اسم مشترك ، وذلك أنهما فصلان لأجناس مختلفة ليس بعضها تحت بعض .
- وأيضاً ينبغي أن ننظر هل فصول الأشياء ، التي هي بعينها تحت اسم واحد بعينه ، مختلفةٌ — بمنزلة اللون الذي في الأجسام والذي في الأجسام والذي في الأغاني ^(٤) . فإن الذي في الأجسام فصوله الذي يجمع البصر ويفرقه ، والذي في الأغاني ليس فصوله هذه بعينها . فاللون إذاً من المتفقة في الاسم ، لأن الأشياء التي هي واحدة بعينها فصولها واحدة بعينها .
- (١) ف : وللقدار . (٢) ف : مقدار . (٣) ف : مقدارا . (٤) ش : بعض أنواع الموسيقى يسمى اللونى .

وأیضا لأن النوع ليس هو لشيء من الأشياء فصلا . فينبغي أن ننظر
في الشیئين اللذین تحت اسم واحد [٢٥٢ ب] : هل أحدهما نوع والآخر
فصل — مثال ذلك « الأبیض » ، فإن الذی فی الجسم نوع للون ، والذی
فی الصوت فصل . وذلك أن صوتا یخالف صوتا بأنه أبيض .
فینبغی أن یكون بحثنا عما یقال علی أنحاء كثيرة فی هذه الأشياء وأمثالها .

١٦

< البحث عن الاختلافات >

ویجب أن ینظر فی حال الفصول بعضها عند بعض فی الأجناس أنفسها ،
مثل أن نعلم بماذا یخالف العدل الشجاعة ، والحلم للعفة ؛ فإن جمیع هذه من
جنس واحد بعینه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التي من جنس واحد بعینه
كالفهم والعفة والشجاعة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة . وننظر
أیضا فی التي من جنس بالقیاس إلى التي من جنس آخر غیره من غیر أن
یكون بعضها من بعض متباعدة بعدا كثيرا ، كقولنا : بماذا یخالف الحس
العلم ، لأن الفصول — فی الأشياء المتباعدة بعدا كثيرا — بینة جدا .

١٧

< البحث عن المشابهة >

وینبغی أن نبحث عن التشابه فی الأشياء التي توجد فی أجناس مختلفة
إن كان حال هذا الشيء عند غیره كحال آخر عند آخر ، مثال ذلك أن حال
العلم عند المعلوم كحال الحس عند المحسوس . وإن كان حال شيء عند غیره
(١) ص : فهذه .
(٢) ف بالأحر : فی .

كحال شيء آخر في آخر، مثال ذلك أن حال البصر في العين كحال العقل في النفس، وحال الهدوء في البحر كالركود في الهواء، وذلك أن كليهما سكون. وينبغي أن تكون رياضتنا في الأشياء المتباعدة جدًا خاصة، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابهة بأسهل مأخذ.

- ١٥ وينبغي أن ننظر أيضا في الأشياء التي في جنس واحد: هل يوجد لجمعها شيء واحد بعينه، بمنزلة الإنسان والفرس والكلب؟ فإنه إن كان يوجد لها شيء واحد بعينه فهي من جهته متشابهة.

١٨

< الانتفاع بآلات الجدل الثلاث الأخيرة >

- وقد ينتفع بالبحث عن الشيء على كم جهة^(١) يقال، في الإيضاح والبيان. وذلك أن الإنسان يكون أخرى بأن يعلم ماذا يضع إذا تبين له على كم نحو يقال. وقد ينتفع به أيضا في أن [١٢٥٣] تكون القياسات في المعنى نفسه، لا بحسب الاسم. وذلك أن الشيء إذا لم يعلم على كم نحو يقال، فقد يمكن ألا يجتمع فيه رأى السائل والمجيب على شيء واحد بعينه. فإذا تنبه على كم نحو يقال الشيء، وعلى ماذا يضعه من أتى به، سخر من السائل متى لم ينح بالقول نحوه. — وقد ينتفع به أيضا في أن يُغالطَ وألّا يُغالطَ. وذلك أنا إذا علمنا على كم نحو يقال الشيء لم يقع علينا غلط، لكن نعلم إن كان السائل نحا بقوله نحو شيء واحد بعينه. وإذا نحن سألنا أمكننا أن نغالط متى اتفق

(١) ف : نحو .

٣٠ أن يكون المحيب لا يعلم على كم نحو يقال الشيء . وليس هذا ممكننا في الجميع ،

لكن إذا كانت الأشياء التي تقال على أنحاء كثيرة منها ما هي صادقة ، ومنها ما هي كاذبة . وليس هذا الفن خاصا بالجدل ؛ ولذلك ينبغي لأصحاب الجدل

٣٥ أن يتوقَّوا هذا المعنى أصلا ، أعنى أن تكون مجادلتهم في الاسم ، إلا أن

يخص الواحد بضعف من نفسه عن الجدل بغير هذه الجهة في الشيء الموضوع .^(١)

ووجود الفصول نافع في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير ،

١٠٨ وفي تعرّف كل واحد من الأشياء ما هو . والأمر بين في أنه نافع

في القياسات التي تعمل في الواحد بعينه والغير . وذلك أنا إذا وجدنا فصلا

للأشياء التي نقصد نحوها — أي فصل كان — ، نكون قد قلنا أن ليس

هو واحداً بعينه . فأما منفعتة في تعرّف كل واحد من الأشياء ما هو ، فلا أنه

٥ من عادتنا أن نفرق القول الذي يخص جوهر كل واحد بالفصول التي

تخص واحداً واحداً من الأشياء .

فأما النظر في الشبيه فنافع في أقاويل الاستقراء وفي قياسات

[٢٥٣ ب] الوضع وفي أداء الحدود . فأما في أقاويل الاستقراء فلأننا

١٠ إنما نحكم على الأمر الكلي باستقراء الجزئيات في الأشياء ، وذلك

أنه ليس يسهل علينا أن نستقرئ النظائر ونحن لا نعلم الأشباه .

وأما في قياسات الوضع فلأن من الأمر الذائع أن الحال في سائر الأشياء^(٢)

كالحال في واحد منها ، حتى إنه إذا تهيأ لنا أن تناظر في أي شيء منها كان

(١) ف : المقصود . (٢) ف : بينا . (٣) ف : يعني الشرطية .

- ١٥ إجماعنا مع ذلك على أن الحال في الشيء الذي قصدنا له كالحال في هذه ،
لأننا إذا بينا ذلك نكون قد بينا الشيء الذي قصدنا له من الوضع ، لأننا إذا
وضعنا أن الحال فيما قصدنا له كالحال في هذه نكون قد علمنا البرهان^(١) .
وأما في أداء الحدود ، فلأننا إذا قدرنا أن نعلم ما الواحد بعينه في واحد واحد
لم يذهب علينا إذا حددنا الشيء الذي قصدنا له في أى جنس ينبغي أن
نضعه ، وذلك أن أولى الأشياء العامة بالعموم هو جنس^(٢) يحمل معنى ما هو .
٢٠ وكذلك أيضا النظر في الأشباه قد يُنتفع به عند التحديد في الأشياء الكبيرة
التباعد كقولنا : سكون الريح في البحر ، وركود الهواء شيء واحد بعينه ، لأن
كل واحد منهما هدوء ، وأن النقطة في الخط وحدة في العدد ، لأن كل واحد
٢٥ منهما مبدأ . فلذلك متى وفيما الجنس العام في الجميع لم يظن بنا أحدنا قد
حددنا حداً غريباً . ويكاد أن يكون الذين يحدون على هذا الوجه اعتادوا
أن يعرفوا الحدود ، لأنهم يقولون إن الوحدة مبدأ العدد ، والنقطة مبدأ
٣٠ الخط . فمن البين أنهم يضعونها في الجنس العام لكليهما .
فهذه هي الآلات التي بها تكون القياسات . فأما المواضع التي ينتفع
فيها بما وصفنا فهي ما نصف .

[[تمت المقالة الأولى من كتاب "طويقا" لأرسطوطالس]]

[[قوبل به]]

(١) س : في نسخة أخرى : الوضع . (٢) ش : ويشتمل أن يعبر عن هذا المعنى
بعبارة أخرى وهي : والأولى من الأمور العامة بأن يحمل من طريق ما الشيء هو جنس ...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[١٢٥٤]

المقالة الثانية منه

٣٥

< مواضع العَرَضِ المشتركة >

١

< استهلال عام >

قال :

إن من المسائل^(١) ماهى كلية ، ومنها ماهى جزئية . فالكلية مثل قولنا

إن كل لذة خير وإنه ولا لذة واحدة خير . والجزئية مثل قولنا : قد توجد

لذة واحدة خير ، أو توجد لذة واحدة ليست خيرا . والتي تثبت وتبطل

١١٠٩

بالكلية مشتركة لجنسى المسائل كليهما . وذلك أنا إذا بيننا أن الشيء يوجد

للكل ، نكون قد بيننا أنه موجود للبعض . وكذلك إذا بيننا أنه ليس يوجد

ولا لواحد ، نكون قد بيننا أنه ليس يوجد للبعض . فينبغى أولاً أن نتكلم

في التي تبطل إبطالا كلياً من قبل أنها مشتركة للكلية والجزئية ، ومن قبل

أنها أخرى بأن تستعمل الأوضاع فيما يوجد أو مالا يوجد ، ولأن الجدلين

إنما من شأنهم أن يُبطلوا الأقاويل . ومن أصعب الأمور أن تنعكس

١٠

التسمية المشاكلة المأخوذة من العَرَض ، وذلك أن الذى يكون بجهته من

(١) ف : الطالب . (٢) ف : لواحد

(٣) ش : فى السريانى : ومن قبل أن الأوضاع خاصة إنما تستعمل فى أنه موجود

أو غير موجود . (٤) ف : يعنى المسائل .

- الجهات وليس بكل ، وإنما يمكن أن يكون في الأعراض وحدها . وذلك
أنه واجبٌ ، ضرورةً ، أن يكون الانعكاس من الحدود ومن الخاصة ^(١) ومن
الجنس — مثال ذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين ،
١٥ كان الذي يعكسه فيقول : إنه حيٌّ مَشَاءٌ ذو رجلين — صادقا . وكذلك
أيضا من الجنس : فإنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه حيٌّ فهو حيٌّ . ومثل
هذا بعينه يوجد في الخاصة أيضا . وذلك أنه إن وجد لشيء من الأشياء أنه
قابلٌ للتحو ، فهو قابلٌ للتحو ، إذ كان ليس يمكن في شيء من هذه
٢٠ [٢٥٤ ب] أن يكون إنما يوجد في بعض الشيء ^(٢) ، لكنه يوجد على الإطلاق ^(٣)
أو لا يوجد . فأما في الأعراض فليس يمنع مانعٌ من أن يكون في بعض الشيء
بمنزلة البياض والعدالة . فإنه ليس يكتفى في التبيين على أن الإنسان أبيض
أو عادل بأن يتبين أن البياض أو العدالة يوجدان له . وذلك أنه قد يقع الشك في أنه
٢٥ أبيض أو عادل في شيء منه . فليس الانعكاس إذاً بواجبٍ في الأعراض .
وينبغي أن نلخص الخطأ الواقع في المسائل فنقول إنه صنفان : إما
بأن يُكذب فيها ، وإما بأن يُتجاوز اللفظ الموضوع فيها ، وذلك أن الذين
يكذبون يخطئون إذا قالوا فيما ليس بموجود لشيء إنه موجود له . وكذلك
٣٠ الذين يلقبون الأشياء بأسماء غريبة ، فيسمون مثلا الدُّبَّة إنسانا —
يتجاوزون التسمية الموضوعية .

(١) ف : الحد . (٢) ف : يوجه لشيء ما . (٣) ش : في بعض النسخ :
أولا يوجد . (٤) ف : يتعدى . (٥) الدببة : شجر عظيم عريض الورق ، لازهر له
ولا ثمر ، والجمع دُلب ، وهو في الفرنسية : platane ، واللاتينية : platanus .

< مواضع >

فأحد المواضع أنه ينبغي أن ننظر إن كان الموجود بحالٍ من الأحوال
أخرى غير العرض يوصف على أنه عرض . وهذا الخطأ يقع خاصة
في الأجناس — بمنزلة ما لو قال قائل إنه عرض للأبيض أن يكون لونا ،
وذلك أنه لم يعرض له أن يكون لونا ، لكن اللون جنسه . فقد يمكن الواضع
أن يلخص في التسمية أيضا ، بمنزلة ما يقول إنه عرض للعدالة أن تكون
فضيلة . وقد يتبين للإنسان مرارا كثيرة — وإن لم يلخص ذلك — أنه قد
وصف الجنس على أنه عرض ، بمنزلة ما لو قال قائل إن البياض تلون ،
وإن المشى تحرك . وذلك أنه لا يقال إن حمل جنس من الأجناس على
النوع يكون على طريق الاشتقاق ، لكن جميع الأجناس إنما يحمل على
الأنواع على طريق التواطؤ ، لأن الأنواع تقبل اسم الأجناس وقولها .
وذلك أنه من قال إن الأبيض متلون لم يصفه [١٢٥٥] على أنه جنس ،
لأنه إنما وصفه على طريق الاشتقاق ، ولا وصفه على أنه خاصة ، ولا على
أنه حد . وذلك أن الخاصة والحد لا يوجدان لشيء آخر غير ما هما له .
وقد توجد أشياء أخرى كثيرة متلوثة ، مثل خشبة وحجر وإنسان وفرس . فمن
البين أنه قد وصفه على أنه عرض .

(١) ف : للبياض .

(*) بالهامش عند هذا الموضع الرقم : ٦ .

(*) وموضع آخر أنه قد ينبغى أن ننظر في الأمور التي قيل إن الشيء لها
يوجد : إما لكليها وإما لواحد منها . وينبغي أن يكون نظرنا في الأنواع^(١) ،
لا في التي هي بلا نهاية . وذلك أن الأولى بالبحث أن يكون في طريق من
١٥ الطرق وفي الأقل من الأمور .

وينبغي أن نبحث ونجعل ابتداءنا من الأوائل ؛ ثم نجرى على ذلك
النسق حتى نصير إلى الأشخاص^(٢) ، مثال ذلك أنه إن كان القائل قال : إن
العلم بالمتقابلات واحد بعينه ، فينبغي أن ننظر هل العلم بالأشياء المضافة
والأشياء المتضادة والأشياء المتقابلة على جهة العدم والملكة والمتقابلة على
جهة الإيجاب والسلب^(٣) — واحد بعينه . فإن لم يكن الأمر ظاهراً في واحد
من هذه بعد ، فينبغي أيضاً أن نقسم كل واحد من هذه إلى أن نصير إلى
الأشخاص ، مثال ذلك أن ننظر : هل العلم بالعدل والجور ، أو العلم بالضعف
والنصف ، أو العلم بالعمى والبصر ، أو العلم بأن الشيء موجود أو ليس هو
موجوداً — واحداً بعينه ؟ وذلك أنه إن تبين في شيء من هذه أنه ليس واحداً
بعينه ، نكون قد أبطنا المسألة . وكذلك إن تبين أنه لا يوجد لشيء منها .
٢٥ وهذا الموضع ينعكس على الإثبات والإبطال^(٤) . وذلك أنه إن ظهر لمن يقسم
أنه على الجميع أو على كثيرين ، فله أن يحكم بوضعه كلياً ، أو يعاند في واحد .

(*) بالهامش رقم : ب .

(١) ف : نسخة أخرى : أنواع الأنواع .

(٢) ف : أنواع الأنواع .

(٣) فوقهما : التناقض .

(٤) ف : النفي .

فتقول إنه ليس كذلك . فإنه إن لم يفعل واحدا من هذين سخر منه ،
[٢٥٥ ب] إذ لم يضع شيئا .^(٢)

وموضع آخر وهو أن يعمل حدى العَرَض والشىء الذى يعرض فيه^(٣) .^(*) ٣٠

العَرَض جميعا ، أو حدّ أحدهما ، ثم ينظر إن كان قد أخذ في الأقاويل شىء
ليس يحق على أنه حق — مثال ذلك أن ينظر إن كان يمكن أحدا أن يظلم^(٤)

الله ، فما الظلم ؟ وذلك أنه إن كان إنما هو الإضرار طوعاً ، فمن البين أن الله
ليس يظلم ، إذ ليس يمكن أن يناله ضرر . وإن كان الفاضل حسودا ، فما ٣٥

الحسود ؟ وما الحسد ؟ وذلك أن الحسد إن كان التأذى^(٦) بما يظهر من
حسن حال خير من الأختيار ، فمن البين أن الفاضل ليس بحسود ، لأنه

لو كان كذلك لكان رديئا . فإن كان المنافس حسودا ، فما كل واحد منهما ؟
وذلك أنه بهذا الوجه يتبين هل ما قيل حق أم باطل — مثال ذلك أنه إن

كان الحسود هو المتأذى بحسن^(٨) حال الأختيار ، والمنافس هو المتأذى بحسن^(٧)
حال الأشرار ، فمن البين أن المنافس ليس حسودا .^(٧) ١١١٠

وينبغي أن نأخذ أقاويل بدل الأسماء التى فى الأقاويل ولا نفرقها ٥

إلى أن نصير إلى الشىء المعروف . وذلك أنه مرارا كثيرة قد يوقى القول

- (١) ف : كان أهلا (ص : أهل) أن يضحك منه .
(٢) ف : إن .
(٣) ف : قولى .
(٤) ص : أحد .
(٥) ص : حسود .
(٦) ف : القم .
(٧) ف : الغيور .
(٨) ف : المتعم .

بأسره فلا يكون المطلوب يَبْنَى . وإذا قيل قولٌ مكان اسم من الأسماء التي
في القول ، صار المطلوب يَبْنَى .

١٠ وأيضاً يصير الإنسان المسألة لنفسه مقدّمة ، ثم يقاومها ، لأن المقاومة
تصير له حجة بجذاء الوضع . ويكاد أن يكون هذا الموضع والموضع الذي
يقال فيه إنه ينبغي أن ننظر في الأمور التي قيل فيها إن الشيء يوجد إما
لكلّها ، وإما ولا لواحد منها واحداً بعينه ، إلا أنه يخالفه في الجهة .

وأيضاً ينبغي أن نلخص أي الأشياء يجب أن نسميها كما يسميها

١٥ الجمهور [١٢٥٦] ، وأيها لا ؛ وهذا نافع في الإثبات والإبطال ، مثال

ذلك أنه ينبغي أن تُلقب الأعيان بالتسمية كما يلقبها الجمهور . فأما عند
تحصيلنا أيّاً من الأعيان هو بحال كذا ، وأيّا ليس هو بحال كذا ، فلا ينبغي
أن نصغى إلى قول الجمهور فيه ، مثال ذلك أنه ينبغي أن نقول في المصحح

٢٠ إنه الفاعل للصحة كما يقول الجمهور . فأما عند تحصيلنا الموضوع : هل
هو فاعل للصحة أم لا ؟ فليس ينبغي أن نسميه كما يسميه الجمهور ، لكن
كما يسميه الطيب .

٣

< مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان الشيء يقال على أنحاء كثيرة ، وكان موضوعاً إما على أنه
موجود ، وإما على أنه غير موجود ، فينبغي أن نتيين ذلك في أحد ما يقال

- (١) ف : موضع . (*) بالهامش رقم : ٥ . (***) بالهامش رقم : هـ .
(٢) ف : العامة . (٣) ف : النفي ، الفسخ . (٤) ف : الأمور . (٥) ف : نعتير .

على تلك الأنحاء الكثيرة إن لم يمكن أن يقال ذلك في جميعها . وينبغي أن
٢٥ نستعمله فيما يذهب على المخاطب . وذلك أنه إن لم يذهب عليه أنه يقال
على أنحاء كثيرة قاوم الذى يتشكك عليه وأراه أنه لم يرد ما شك فيه ، وإنما
أراد الآخر . — وهذا الموضوع ينعكس على إثبات الشيء وعلى فسخه .^(١) وذلك
أنه إذا أردنا أن نثبت ، بيننا أن أحدهما موجود متى لم نقدر أن نبينها جميعا .
٣٠ وإذا أردنا أن نفسخ ، بيننا أن أحدهما غير موجود إن لم يمكننا أن نبين ذلك
في جميعها . غير أن الذى يفسخ ليس يحتاج أن يقر بشيء ، لا إن كان قيل
فيه إنه موجود لجميع الشيء ، ولا أنه موجود ولا لشيء منه . وذلك أنا إذا
بيننا فى شيء منه — أى شيء كان — أنه لا يوجد ، كما قد أبطلنا أنه يوجد
٣٥ لجميعه . وكذلك إن بيننا أنه يوجد لشيء منه ، أبطلنا أنه لا يوجد ولا لشيء منه .
فأما المثبتُ فينبغى له أن يتقدم فيعترف بأنه إن وجد لشيء ما منه — أى
شيء كان — فهو يوجد [ب ٢٥٦] للجميع متى كانت المقدمة مقنعة .^(٥) وذلك
أنه ليس يكفى فى البيان على أنه يوجد للجميع القول بأنه يوجد لواحد ، بمنزلة
ما نقول إن كانت نفس الإنسان غير مائة فكل نفس غير مائة ؛ فينبغى أن
نتقدم فنقر بأنه إن كانت أى نفس وجدت غير مائة ، فكل نفس غير مائة .
و ليس ينبغى أن نعمل هذا فى كل وقت ، بل إنما ينبغى أن نعمله إذا لم نجد
٥ قولاً واحداً عاقماً بقوله على الجميع ، كما يقول المهندس إن ثلاث زوايا المثلث

(١) ف : نفيه . (٢) ف : نصح . (٣) ف : بطل ، نفى .
(٤) ف : يعترف . (٥) ف : القضية .

- مساويات لقائمتين . فإن لم يذهب عليك أن الشيء على أنحاء كثيرة ففصله وانظر على كم نحو يقال ، ثم حينئذ تثبت وتبطل ^(١) . مثال ذلك أن الواجب ^(٢)
- ١٠ إن كان هو النافع والجميل ، فينبغي أن نلتمس في الموضوع إما تثبيت الأمرين جميعا أو إبطالهما ^(٣) ، أعنى أنه جميل ونافع ، أو أنه لا جميل ولا نافع . وإن لم يمكن أن تبين كليهما ، فينبغي أن تبين أحدهما ، بعد أن تدل على أن هذا هو الموجود منهما ، وهذا غير الموجود . والقياس ^(٤) يكون < واحدا بعينه ، إذ كانت الأشياء التي ينقسم إليها أكثر من اثنين .
- ١٥

- وأیضا ینبغی أن تميز كل ما لم يكن يقال على أنحاء كثيرة باتفاق الاسم ، لكن بجهة أخرى — بمنزلة علم واحد بأشياء كثيرة ، إما كالغاية ، وإما كالأشياء المؤدية إلى الغاية ، مثل صناعة الطب فإنها علم برّد الصحة والتسيير ، إما على أن كليهما غايتان كما يقال إن العلم بالمتضادات [١٢٥٧] واحد بعينه ، فإن أحد المتضادين ليس بأن يكون غاية أولى من الآخر ، وإما على أنهما بالذات أو بالعرض : أما بالذات ، فمثل قولنا إن ثلاث زوايا المثلث مساوية لقائمتين ، وأما بالعرض فمثل قولنا إنه متساوى الأضلاع . وذلك أن الذي به عرض للتساوى الأضلاع أن يكون مثلثا ، به يعلم أن زواياه الثلاث مساويات لقائمتين . فإن كان ليس يمكن بوجه من الوجوه أن يكون
- ٢٥

(١) ف : وتنفي . (٢) ف : اللائق .

(٣) ف : نقيما . (٤) ف : والقول .

علمٌ واحدٌ بأشياء كثيرة ، فمن البين أنه ليس يمكن أصلاً . وإن كان يمكن بوجه من الوجوه ، فمن البين أنه يمكن .

٣٠ ونحتاج أن نقسمهما فنعلم على كم نحو يقال ، مثال ذلك أنا إذا أردنا أن نثبت أمثال هذه الأشياء ، تقدمنا فوضعنا كل ما كان منها يمكن ، فقسمنا إلى هذه فقط جميع ما كان منها نافعا في التثبيت . وإن أردنا أن نبطل ، وضعنا كل ما لا يمكن ، والباقي ينبغي أن تتركه . ويجب أن نفعل مثل ذلك أيضا في هذه إذا ذهب عنا على كم نحو يقال .

وينبغي أن نثبت أن كذا موجودٌ لكذا أو غير موجود من هذه المواضع بعينها ، مثال ذلك أن علم كذا بكذا يوجد له إما على أنه من الأشياء التي تؤدّي إلى غاية ، أو على أنه مما يقال بالعرض ، أو أنه أيضا لا يوجد ولا على حالٍ من هذه الأحوال المذكورة . والقول < يكون > واحداً بعينه أيضا في الشهوة وسائر الأشياء الأخر التي تقال على أنحاء كثيرة ، وذلك أن الشهوة لهذا الشيء إما أن تكون على أنه غاية مثل الصحة ، أو على أنه من الأشياء التي تؤدّي إلى الغاية ، مثل المداواة ، أو على أنه بالعرض مثل [٢٥٧ ب] حالٍ من يحب الحلاوة عند الشراب ، وذلك أنه يشتهي من طريق ما هو حلو ، لا من طريق ما هو شراب ، إذ كان يشتهي الحلو .

(١) ف : فمن البين أنه بالكلية لا يمكن .

(٢) ف : يستعمل . (٣) ف : في .

- ٥ بذاته ، ويشتهى الشراب بالعرض ؛ وذلك أن الشراب لو كان عَفِصاً لم يشتهه . فشهوته إذا للشرب إنما هو بالعرض . - وهذا الموضوع نافع في الأشياء الداخلة في باب المضاف .

٤

< مواضع أخرى >

- والتنقل أيضاً إلى الاسم الذى هو أعرف ، مثال ذلك أن نجعل مكان قولنا فى : الظن - «البيّن» ، ومكان قولنا : كثرة البحث - «محنة البحث» .
١٠ وذلك أن الاسم إذا قيل قولاً أعرف صار الموضوع أسهل مرآماً . وهذا الموضوع أيضاً عامٌّ فى الأمرين جميعاً فى الإثبات والإبطال .
- وعند تثبيتنا أن المتضادات موجودة لشيء واحد بعينه ينبغى أن نبحث عن ذلك فى الجنس ، مثال ذلك إن أردنا أن نبين أنه قد يوجد فى الحس صواب وخطأ ، قلنا : الإحساس هو تمييز^(٢) ، والتمييز يكون بصواب وبغير صواب . ففى الحس يوجد صواب وخطأ . فالبرهان إذا الآن على النوع من الجنس ، وذلك أن التمييز جنس للإحساس ، وذلك أن الحس يميز بجهة من الجهات . وقد يكون أيضاً البرهان على الجنس من النوع ، وذلك أن كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضاً للجنس - مثال ذلك أنه إن كان علم

(*) عندها بالهامش علامة رقم : ح . (١) ف : إدراكاً .

(**) بالهامش علامة رقم : ط . (٢) ف : حكم . (٣) ف : الحكم .

(٤) ف بالأحمر : الحاس يحكم .

يوجد خسيئاً وفاضلاً فقد يوجد حال كذلك ، لأن الحال جنسٌ للعلم . —
٢٥ فالموضع الأول يكذب في التثبیت ، والثاني يصدق . وذلك أنه ليس يلزم
ضرورة أن يكون كلُّ ما يوجد للجنس يوجد أيضاً للنوع : فإن الحيوان يوجد
طائراً وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع [١٢٥٨]
فواجبٌ ضرورة أن يوجد للجنس أيضاً ، وذلك أنه إن كان الإنسان فاضلاً
فقد يوجد حيوان فاضلاً .

٣٠ فأما في الإبطال فالمكان الأول صادق ، والثاني كاذب . وذلك أن كل
ما لا يوجد للجنس ، فليس يوجد أيضاً للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع
فليس يجب ضرورةً ألا يوجد للجنس ، لأنه من الضرورة أن ما يُجمل عليه
الجنس فقد يجمل عليه شيء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال
٣٥ من الجنس عن طريق اشتقاق الاسم ، فواجبٌ ضرورةً أن يكون له شيء
من الأنواع ، أو أن يقال باشتقاق الاسم من شيء من الأنواع ، مثال ذلك
أنه إن حُمِلَ العلم على إنسان من الناس ، فقد يُجمل على ذلك الإنسان أيضاً
النحو أو الموسيقى أو علمٌ من العلوم الأخر . وإن وجد إنسان علماً ،
أو < إن كان > اسمه مشتقاً من العلم فله : إما نحو ، وإما موسيقى ، وإما واحد
من العلوم الأخر ، أو اسمه مشتق من واحد منها ، كقولنا : نحوى أو موسيقار .

(١) شه : أحسبه جعل الحال في هذا المكان مكان الملكة .

(٢) شه : في نسخة أخرى : فالصنف الأول .

(٣) ص : علم أو اسمه مشتق .

- (*) فإن وضع شيء يقال كيفما قيل من الجنس بمنزلة قولنا إن النفس تتحرك،
فينبغي أن ننظر إن كان يمكن أن تكون النفس تتحرك بواحد من أنواع
الحركة، أعني أن تتيمي أو تفسد، أو تتكون، أو غير ذلك من أنواع الحركة.
وذلك أنها إن لم تكن تتحرك بواحد منها، فمن البين أنها لا تتحرك. وهذا
الموضع عام للأمرين جميعا للتصحيح والإبطال، لأنها إن كانت تتحرك
بواحد من أنواع الحركة، فمن البين أنها تتحرك؛ وإذا لم تكن تتحرك بنوع
من أنواع الحركة، فمن البين أنها لا تتحرك.

- (**) وإذا لم نجد حجة تنفع في الوضع، فيجب أن نبحث من الحدود:
إما الموجودة للأمر الموضوع أو التي نظن أنها له. وإن لم يكن ذلك
من واحد، فمن أكثر من واحد [٢٥٨ ب]. وذلك أن الحجة تسهل من
حد الشيء، إذ كانت الحجة سهلة في الحدود.

(***)
وينبغي أن ننظر في الموضوع ما الشيء الذي إذا وجد وجب ضرورة أن
يوجد الموضوع، أو ما الشيء الذي يوجد من الاضطرار إذا وجد الموضوع.
فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شيء من الأشياء هو لمن يريد أن

(*) في الهامش رقم: ي. (*) في الهامش: هذا الموضوع هو الثالث بعينه
لا غير؛ وإنما أعاده في هذا الموضوع بنحو أظهر؛ ولم أجد عليه في بعض النسخ علامة تدل على
أنه موضوع يآ، ولا في السرياني أيضاً عليه علامة.
وفي الهامش من الأيمن علامة رقم: يآ.
(***) في الهامش علامتان للترقيم: يآ (هذه إذا حذف الموضوع السابق)، ي ب.

يثبت الشيء . وذلك أنه إن تبين أن ذلك الشيء موجود ، صار الموضوع
متبيناً . فأما وجود شيء من الأشياء إذا وجد الموضوع ، فلمن يريد أن يُبطل
الشيء ؛ وذلك أنا إن بينا أن اللازم للموضوع غير موجود ، كما قد أبطنا
الموضوع .

وأيضا فينبغي أن ننظر في أمر الزمان إن كان الشيء يختلف فيه -
مثال ذلك إن قال قائل إن المعتزدي من الاضطرار أن يئى . وذلك أن
الحيوان يغتذى دائما وليس يئى دائما . وكذلك إن قال قائل إن المتعلم يذكر ،
وذلك أن هذا للزمان الماضي ، وذلك للزمان الحاضر والمستقبل . فإنه يقال
فيما إننا نعلم الأمور الحاضرة والمستقبلة مثلما نعلم أنه سيكون كسوف الشمس .
فأما التذكر فليس يمكن أن يكون إلا لشيء قد مضى .

٥

<مواضع أخر>

وأيضا من طريق المغالطة أن نسوق إلى مثل ذلك الشيء الذى فيه
نلتمس وجود حجج . وهذا ربما كان ضروريا ، وربما كان ضروريا
في الظاهر ، وربما كان لا ضروريا ، ولا ضروريا في الظاهر . ويكون
ضروريا إذا ما بحمد المحيىب شيئا مما ينتفع به في الوضع ، فجعل السائل

(١) ص : موجودا . (*) بالهامش علامتان للترقيم : يح ، يب .

(٢) ف : ينبغى . (٣) ف : يعنى التذكر . (٤) ف : يعنى التعلم .

(**) بالهامش علامتان للترقيم : يد ، يح .

- الأقاويل في ذلك الشيء ، ويكون هذا شيئاً من أمثال هذه الأشياء التي
يلتمس الإنسان فيها وجود حجج . وكذلك إذا استقرى النظائر في شيء من
الأشياء بتوسط الموضوع فرام أن [١٢٥٩] يُبطله ، لأن هذا إذا بطل
بطل الموضوع أيضاً . — ويكون ضرورياً في الظاهر إذا كان نافعاً ومُشاكلاً
للموضوع ، ولم يكن ينفع في الشيء الذي فيه تكون الأقاويل ، بحمده المحيَّب ،
أو رام أن يبطله من الاستقراء الدائع الذي بالوضع يصير إليه . — فأما القسم
الباقى ، فإذا لم يكن الشيء الذي فيه الأقاويل لا ضرورياً ، ولا ضرورياً
في الظاهر ، وتعرض بجهة أخرى أن يُفسخ على المحيَّب .
- ١٠ وينبغى أن نتوقى الوجه الأخير من الوجوه التي وصفناها . وذلك أنه
يشبه أن يكون غريباً مبايناً لصناعة الجدل ^(١) البتة . ولذلك ينبغى للمحيَّب
ألا يصعب الأمر ، لكن يضع ما ليس بنافع في الوضع بعد أن يبينه على
ما ليس يعتقدده ، غير أنه يضعه وضعاً . وذلك أنه أخرى أن يعرض للسائل
في أكثر الأمر أن يتشكك متى وضعت له هذه الأشياء بأجمعها ، فلم ينتج
منها شيئاً . ^(٢)

وأيضاً كل من قال شيئاً من الأشياء — أى شيء كان — فقد قال
بوجه من الوجوه أشياء كثيرة ، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطرار
له لوازم كثيرة ، مثال ذلك أن من قال إنساناً ^(٣) موجوداً فقد قال إن حيواناً
^(٤)

(١) ف : للقوة . (٢) : ش : في السرياني : أن يضعف وينسلخ .
(*) بالهامش رقان : به ، يد . (٣) ف : توابع . (٤) ف : إن إنساناً .

٢٠ موجود^(١) ، وإن متنفسا موجود^(١) ، وإن قابلا للعلم موجود^(١) ، وإن ذا رجلين موجود^(١) . فأى شيء من اللوازم إذا ارتفع ، ارتفع معه أيضا الأمر الأول . وينبغي أن تتوفى إبدال الشيء بالشيء الأصعب^(٢) ، فإنه في بعض الأوقات قد يكون فسخ الشيء اللازم^(٤) أسهل ، وفي بعض الأوقات الموضوع نفسه .

٦

< مواضع آخر >

والأشياء التي يجب ضرورة أن يكون أحد الأمرين فقط موجودا لها
(بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان) ، فإن تهيأ لنا أن نقول في أحدها
٢٥ إنه موجود أو غير موجود ، فإن ذلك يتهيأ أيضا في الباقي . [٢٥٩ ب]
وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعا^(٥) . وذلك أنا إذا بينا أن أحدهما
موجود ، نكون قد بينا أن الباقي غير موجود . وإن نحن بينا أن أحدهما غير
موجود ، نكون قد بينا أن الآخر موجود . فمن البين أن هذا الموضوع نافع
٣٠ في كليهما .

(١) ص : موجودا . (٢) ش : في نسخة : إبدال الشيء الأصعب .
في السرياني : الإبدال بالشيء الأصعب . (٣) ص : فد .
(٤) ف : التابع . (*) بالهامش رقم واحد : يو .
(٥) ش : يعني في الإثبات والإبطال .

وأيضاً ينبغي أن نحتج بعد أن ننقل الاسم بحسب القول حتى يكون
ما نسميه به أليق من الاسم الموضوع له ، مثال ذلك أن الجيد النفس ليس
يدل على الشجاع كما وضع الآن ، بل على الذي له نفس جيدة ، مثل ما يدل
الحسن الرجاء على الذي يرجو أموراً صالحة ، وكذلك الجيد الجَدَّ الذي له
جَدُّ فاضل كما قال كسانقراطس إن الجيد الجَدُّ هو الذي نفسه فاضلة ، فإن
نفس كل واحدٍ من الناس زعم هي جَدُّه .

ولأن من الأمور ما هي من الاضطراب، ومنها ما هي على أكثر الأمر ،
ومنها ما هي على أي الأمرين اتفق . فإنَّ وَضَعَ واضعٌ ما هو من الاضطراب
على أكثر الأمر ، أو ما هو على أكثر الأمر من الاضطراب ، إما هو بعينه ،
وإما المضاد لما هو على أكثر الأمر — فإنه أبداً يعطى موضعاً للحجة عليه .
وذلك أنه إن وضع ما هو من الاضطراب على أكثر الأمر ، فمن البين أنه
قد قال فيما هو موجود للكل إنه ليس موجوداً للكل . فيكون من قبيل ذلك
قد أخطأ . وكذلك يلزمه إن قال إن ما يقال على أكثر الأمر هو من
الاضطراب . وذلك أنه يقول فيما ليس هو موجوداً للكل إنه موجود للكل .
وكذلك إن قال إن المضاد لما هو على أكثر الأمر هو من الاضطراب ، لأن
المضاد لما هو على أكثر الأمر هو ما كان على أقل الأمر [١٢٦٠] ،

(**) في الهامش رقان : يز ، يو . (١) ف : المعنى .

(٢) ش : ينبغي أن يعلم أن اليونانيين يسمون الشجاع : الجيد النفس .

(٣) تحتها : الذي . (٤) ف : سكيته .

(٥) كسانقراطس = Xenocrates . (*) في الهامش رقان : يج ، يز .

- (١) مثال ذلك أنه إن كان الناس على أكثر الأمر أردياء ، فهم أخيار على أقل الأمر ، فيكون الخطأ أيضا أكثر إن قال إنهم أخيار من الاضطرار . ١٥
- وكذلك إن قال إن ما هو على أي الأمرين اتفق - من الاضطرار أو على الأمر^(٢) الأكثر ، وذلك أنه يمكنه - وإن لم يقل ملخصا أي الأمرين قال إنه على الأمر الأكثر أو من الاضطرار ، وكان الأمر على الأكثر - أن يجادل على أنه قد قال إنه من الاضطرار: مثال ذلك إن قال إن المنفيين من الميراث شرار، من غير أن يلخص، يجادل على أنه قال ذلك من الاضطرار. ٢٠
- وأیضا إن جعل الشيء عارضا لنفسه كأنه شيء آخر من قبل أن له اسما^(*) (٣) آخر، كما قسم فروديقوس اللذات إلى الفرح والطرب والسرور. وذلك أن هذه كلها أسماء لمعنى واحد هو اللذة. فإن قال قائل إن السرور عرض للفرح ٢٥
- فإنما قال إن شيئا عرض لنفسه. (٥)

٧

< مواضع أخرى >

- ولأن الأضداد يتركب بعضها على بعض على ستة أنحاء، ويحدث عنها إذا تركبت تضاداً على أربعة أنحاء، فينبغي أن نأخذ الأضداد ليكون ذلك نافعاً للثبت والنافي. - والأمر في أنها تتركب على ستة أنحاء بين. وذلك أنه إما أن يتركب كل واحد من الضدين على الآخر، وعلى نحوين كقولنا: الإحسان إلى (١) جمع ردى. (٢) تحتها: أكثر الأمر. (*) بالهامش رقان: يط، يج. (٣) ص: اسم. (٤) فروديقوس = Prodicos. ف: اللذة. (٥) ف: فهو إنما. (***) بالهامش رقان: لك، يط. (٦) ف: يقترن. (٧) ف: للصح. (٨) ف: المبطل.
- ٣٠

الأصدقاء، والإساءة إلى الأعداء، أو بعكس ذلك : الإساءة إلى الأصدقاء،
والإحسان إلى الأعداء . وإما أن يكون كلاهما في الواحد ؛ وهذا أيضا
٣٥ على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء والإساءة إلى الأصدقاء ،
أو الإحسان إلى الأعداء والإساءة إلى الأعداء . وإما أن يكون الواحد
في كليهما ؛ وهذا أيضا على نحوين : كقولنا : الإحسان إلى الأصدقاء
والإحسان إلى الأعداء ، [٢٦٠ ب] أو الإساءة إلى الأصدقاء والإساءة
إلى الأعداء .

١١١٣

فالتركيبان الأولان لا يحدثان تضادًا ، وذلك أن قولنا الإحسان
إلى الأصدقاء ليس هو ضدّ قولنا الإساءة إلى الأعداء ؛ وذلك أن
كليهما ماثور ومن شأن خُلق واحد بعينه . ولا قولنا أيضًا الإحسان إلى
الأعداء ضدّ قولنا الإساءة إلى الأصدقاء لأن هذين كليهما مما يهرب منه ،
ومن شأن خُلق واحد ، إذا كانا عن الشر . وليس يظنّ بشيء يهرب منه
أنه يضادّ شيئًا يهرب منه ، إلا أن يكون أحدهما يقال بالزيادة والآخر
بالنقصان .^(٢) وذلك أن الزيادة يُظنّ بها أنها من الأشياء التي يهرب منها ،
وكذلك النقصان . والأربعة الباقية كلها فيحدث عنها تضادّ . وذلك أن
قولنا : الإحسان إلى الأصدقاء ضدّ قولنا : الإساءة إلى الأصدقاء . وذلك
أن هذين إنما يكونان من خلق متضادّ ، إذ كان أحدهما ماثورا والآخر
يهرب منه . وكذلك الحال في المعاني الأخر : فإن في كل واحد من ازدواجاتها
١٠ (١) ص : كليهما . (٢) ص : ماثوران . (٣) ش : يعنى من جهة ما يهرب منه .

يوجد الواحد ماثورا والآخر يهرب منه ، والواحد من شأن خلق مجود ،
والآخر من شأن خلق مذموم . - فبين إذا مما قلنا أنه قد يعرض أن تكون^(١)
للوحد بعينه مُضاداتٌ أكثر من واحد . وذلك أن ضدَّ قولنا :
الإحسان إلى الأصدقاء ، قولنا : الإحسان إلى الأعداء ، وقولنا : الإساءة
إلى الأصدقاء . وكذلك إذا تأمل الإنسان على ذلك المثال كل واحد من
الآخر ظهر له تضادات . فينبغي أن نأخذ من الضدِّين أيهما كان نافعا^(٢)
في الوضع .

١٥

٢٠

وأیضا إن كان يوجد للعرض ضد ما ، فينبغي أن ننظر هل يوجد
للشيء الذي قيل فيه إن له يوجد العَرَضُ ، لأن هذا إن كان موجوداً فذلك
غير موجود ، وذلك أنه ليس يمكن أن يوجد كلا الضدِّين لشيء واحد بعينه .
وموضع آخر إن قال قائل إن شيئاً يعرض لشيء فينبغي أن ينظر هل يوجد^(*)
[١٢٦١] للعرض ضد ما . فإن كان ضد العَرَضُ يوجد للشيء الذي قال إنه
عَرَضُ له ، ليس يوجد ذلك العَرَضُ للشيء الذي قال من أول الأمر إنه عَرَضُ
له ، وذلك أنه ليس يمكن أن توجد المتضادات لشيء واحد بعينه معاً .
أو ينظر إن كان شيء يجري هذا المجرى قد قيل على شيء من الأشياء : متى

٢٥

وجد وجب ضرورة أن توجد الأضداد بوجوده ، مثال ذلك إن قال قائل إن
الصور موجودة فينا ، فإنه يلزم أن تكون تتحرك وتسكن وأن تكون أيضا محسوسة^(٦)

(١) ف : يلزم . (٢) ف : تبين .

(٣) ش : في نسخة أخرى : هل يوجد كما قيل إن العرض يوجد . (٤) ص : كلي .

(*) في الهامش رقم واحد : طآ . (٥) ص : ضدا . (٦) ف : الصورة .

ومعقولة . وذلك أنه قد يرى المعتقدون للصور أنها ساكنة وأنها معقولة . وإذا كانت فينا فلا يجوز أن تكون غير متحركة ، لأننا إذا تحركنا فلا بد ضرورة من أن يتحرك بحركتنا جميع ما هو موجود فينا . ومن البين أنها أيضا محسوسة متى كانت فينا ، إذ كنا إنما نعرف صورة كل واحد بحاسة البصر .

٣٠

(*) وأيضا إن وُضِعَ عَرَضٌ يوجد له ضدُّ ما ، فينبغي أن ننظر هل > القابل

١١٣ ب

للعرض قابل للضد هذا العرض ، لأن الشيء الواحد يقبل الأضداد . فلو قيل مثلا إن البغضة تتبع الغيظ ، فإن البغضة ستكون في الجزء الغضبي من النفس لأن فيها الغيظ ، ولهذا ينبغي أن ننظر هل < ضده أيضا الذي هو المحبة في الجزء الغضبي . وذلك أن المحبة إن لم تكن فيه ، لكن كانت في الجزء الشهواني من النفس فليس يتبع البغضة الغيظ . وكذلك إن قال قائل إن الجزء الشهواني يجهل ، وذلك أنه إن كان قابلا للجهل فهو قابل أيضا للعلم . وليس يظن أن الجزء الشهواني قابل للعلم ، بل الذي يقبله الجزء الناطق . فقد ينبغي كما قلنا ، للذي يريد أن يبطل ، أن يستعمل هذا الموضع . فأما الذي يريد أن يثبت ، فليس ينتفع به في أن يتبين أن العرض يوجد . فأما أن نبين أنه يمكن أن يوجد ، فينتفع به ، وذلك أننا إذا بيننا أنه ليس تقابل للضد ، نكون قد بيننا أن العرض ليس يوجد ، ولا يمكن أن يوجد .

١٠

وإن نحن بيننا أن الضد موجود ، أو أن [٢٦١ ب] القابل للضد موجود ،

(١) ف : خلفة .

(٢) ناقص وأضفناه عن الأصل اليوناني .

(٣) ف : الفكرى .

(*) بالهامش رقم واحد : بـ .

لم يكن تيناً بعدُ أن العَرَضُ أيضاً موجود، لكنه إنما يكون قد تبين فقط أنه يمكن أن يوجد .

٨

< مواضع أخرى >

ولأن^(*) المتقابلات أربع، ينبغى للثبوت والمبطل أن ينظر : أما من التناقض ١٥
فبالعكس من اللزوم، وينبغي أن يأخذه من استقرى النظائر: مثال ذلك أنه
إن كان الإنسان حياً، فما ليس بحى ليس بإنسان . وكذلك يجرى الأمر
في الآخر . وذلك أن اللزوم في هذا الموضع بالعكس، لأن الحى يلزم
الإنسان، وما ليس بحى ليس يلزم ما ليس بإنسان، لكن الذى يلزم عكس ٢٠
ذلك، أعنى أن ما ليس بإنسان يلزم ما ليس بحى . ففى جميع ما يجرى هذا
المجرى هكذا ينبغى أن نسأل : مثال ذلك أن الحسن^(١) إن كان لذيذاً^(٢) فما ليس
بلذيذ ليس بالحسن^(٣)؛ فإن لم يكن هذا، ولا ذاك يكون . وكذلك أيضاً : إن
كان ما ليس بلذيذ ليس بحسن، فالحسن لذيد . فمن البين أن اللزوم ٢٥
في التناقض إذا رجع على العكس رجع بالتكافؤ في كليهما^(٤) .

وينبغى للثبوت وللمبطل أن ينظرا في المتضادات : هل يتبع الضد للضد
في أشياء بأعيانها، أو بعكس ذلك . وينبغى أن نأخذ ذلك من استقراء النظائر
بمقدار ما ينتفع به . فاللزوم إنما يكون في أشياء بأعيانها، بمنزلة ما هو في الشجاعة ٣٠
والحبن . وذلك أن تيك تلزمها الفضيلة، وهذا يلزمه الرذيلة؛ وتيك يلزمها أنها

(*) في الهامش رقم : كد . (١) ف : الجليل . (٢) ص : لذيد .
(٣) ف : بالجميل . (٤) ف : جرى . (٥) ف : يلزم .

من الأشياء الماثورة، وهذا أنه من الأشياء التي يهرب منها. فلزوم هذه أيضاً
قد يوجد في أشياء بأعيانها ، فإن الماثور ضد الذي يهرب منه . وكذلك
الأمر في الآخر . واللزوم يكون بالعكس ، مثال ذلك أن الصحة تلزم جودة
البنية ، والمرض لا يلزم رداءة البنية ، لكن رداءة البنية تلزم المرض . فمن
٣٥ البين أن اللزوم في هذه يوجد بالعكس .

فأما في المتضادات فقل ما يعرض من العكس . إلا أن اللزوم لأكثرها يكون
١١١٤ في أشياء بعينها . فإن كان الضد لا يلزم الضد في أشياء بأعيانها ولا بالعكس ، فمن
البين أنه ولا فيما وصفنا أيضاً يلزم أحدهما للآخر . وإن كان ذلك في المتضادات
[١٢٦٢] فواجب ضرورةً وفيما وصفنا أيضاً أن يلزم أحدهما الآخر .

وينبغي أيضاً أن ننظر في الملكات والعدم على مثل ما نظرنا
في المتضادات ، غير أنه ليس يوجد الأمر بالعكس في عدم ، ولكن يجب
١٠ ضرورةً أن يكون اللزوم دائماً في أشياء بأعيانها ، كما يلزم في الحس للبصر ،
وعدم الحس للعمى . وذلك أن الحس أيضاً يقابل عدم الحس كتقابل الملكة
للعدم : فإن ذاك ملكة وهذا عدم .

وينبغي أن نستعمل في الأشياء الداخلة في باب المضاف مثل ما استعملنا
في عدم . فإن اللزوم لهذا أيضاً في أشياء بأعيانها ، مثال ذلك أنه إن كان
١٥ ذو الثلاثة الأضعاف كثير الأضعاف ، فذو الثلاثة الأجزاء كثير الأجزاء .
فإن ذا الثلاثة الأضعاف إنما يقال عند ذى الثلاثة الأجزاء ، والكثير

الأضعاف عند الكثير الأجزاء . وأيضا إن كان العلم ظناً فالمعلوم مظنون ،
وإن كان البصر حسا فالمُبصر محسوس . والمعاندة فيه أنه ليس واجبا ضرورةً ٢٠
في الأشياء الداخلة في باب المضاف أن يكون الزوم كما قيل ، وذلك أن
المحسوس معلوم ، والحس ليس يعلم . إلا أن هذه المعاندة ليس يظن بها أنها
صادقة ، لأن كثيرين يقولون إنه ليس يوجد علم بالمحسوسات . وأيضا فإن
ما وصفنا نافع في التضاد ليس بدون غيره ، مثال ذلك أن المحسوس ليس بمعلوم ،
وذلك أن الحس ليس بعلم . ٢٥

٩

< مواضع أخرى >

وأيضا فقد ينبغي في التثبيت والإبطال البحث عن النظائر وعن
التصارييف . ونسمى نظائر ما كان يجري هذا الجرى : أعني أن العادل^(١)
نظير العدالة ، والشجاع نظير الشجاعة . وكذلك الأمور الفاعلة والحافظة
هي نظيرة لذلك الشيء الذي هي له فاعلة أو حافظة : مثال ذلك أن الأمور ٣٠
الصحية [٢٦٢ ب] نظيرة للصحة ، والأمور التي تُخصب البدن نظيرة
لخصب البدن ، وكذلك الحال في الأشياء الأخر . فما جرى هذا الجرى قد
جرت العادة بأن يسمى نظائر . — فأما التصارييف فمثل قولنا : على جهة العدل ،
وعلى جهة الشجاعة ، وعلى جهة الصحة ، وعلى جهة الخصب — وكل ما يقال
على هذا النحو . وقد يُظن بما كان على جهة التصريف أنه من النظائر ، كما ٣٥
نقول إن قولنا : على جهة العدل نظير العدالة ، وقولنا : على جهة الشجاعة
(*) في الهامش رقم : كـ . (١) ف بالأحر : المعدل (بضم الميم في الأصل) .

- نظير الشجاعة . وإنما يقال نظائر لجميع ما كان في شرح واحد بعينه بمنزلة
العدالة والعدل ، وقولنا : على جهة العدل . فمن البين أنه إذا تبين في واحد
— أى واحد كان — من التي في شرح واحد بعينه إنه خير أو محمود ، فإن
الباقية كلها يكون ذلك فيها مثبتا ، مثال ذلك أن العدالة كانت من الأمور
المحمودة ، فإن العدل وقولنا على جهة العدل أيضا من الأمور المحمودة .
وقد يقال في قولنا على جهة العدل وعلى جهة الإحسان إنه في تعريف واحد
من المحمود ، كما يقال إن قولنا على جهة العدل من العدالة .
- وينبغي أن نبحث في الضد ، لا فيما وصفنا فقط ، لكن وفي ضده —
مثال ذلك أن الخير ليس بلذيق من الاضطرار ، وذلك أن ولا الشر أيضا
مؤذ . وإن كان هذا هكذا ، فذلك أيضا . وإن كان العدل علما ، فإن الجور
جهل . وإن كان ما هو على جهة العدل هو على جهة العلم والتخيل ،
فما كان على جهة الجور فهو على جهة الجهل وقلة الحسنة . وإن كانت هذه
ليست كذا ، فليست تيك أيضا كذا ، كما ليس هو فيما وصفنا الآن أيضا .
وذلك أننا قد نجد ما يكون على جهة الظلم هو بأن يكون على جهة الحسنة
أخرى منه بأن يكون على جهة قلة الحسنة . وهذا الموضع قد وصف
[١٢٦٣] أولاً في لوازم المتضادات . وذلك أننا لسنا نسأل الآن شيئا آخر ،
إلا أن يكون الضد يلزم الضد .

(١) ف : حيز . (٢) شه : في السرياني : وقد يقال في قولنا ما يجري على جهة
العدالة إنه يجري على جهة الإحسان ، وذلك في التصاريح من المحمودات ، كما أن ما يجري على جهة
العدل من العدالة . (٣) ف : تنظر . (٤) ف : عدم . (٥) ف : أولى .
(٦) ف : نطلب .

(*) وأيضاً فإن للثبوت والمبطل حظاً من النظر في الكون والفساد والأمور الفاعلة والمفسدة؛ وذلك أن الأمور التي كونها من الخير فهي أيضاً خير، وإن كانت هي خيراً فكونها أيضاً خير؛ والأمور التي كونها شرّاً، فهي أيضاً شرّاً. — فأما في الفساد فالأمر بالعكس. وذلك أن فسادها إن كان من الخير فهي من الشر؛ وإن كان فسادها من الشر فهي من الخير. — والمعنى واحدٌ بعينه في الأمور الفاعلة والأمور المفسدة، فإن الأمور التي ما يفعلها من الخير فهي من الخير، والأمور التي ما يفسدها من الخير فهي من الشر.

٢٠

١٠

< مواضع أخرى >

(**) أيضاً ينبغي أن ننظر في الأمور المتشابهة إن كانت حالها متشابهة — مثال ذلك أنه إن كان علم واحدٌ بأشياء كثيرةٍ فقد يكون ظن واحدٌ بأشياء كثيرة؛ وإن كان ماله بصراً يبصر، فإن ماله سمعٌ يسمع. وكذلك الحال في الأمور الأخرى، الموجود منها والمظنون. وهذا الموضوع نافع في الأمرين كليهما، وذلك أنه إن كانت حاله هذه الحال في شيء من الأمور المتشابهة فهي حاله في الأشياء الأخرى المتشابهة، وإن كان في واحدٍ منها ليس كذلك، فليس هو في المتشابهة الأخرى كذلك.

٢٥

٣٠

(***) وينبغي أن ننظر هل الأمر في واحد وفي كثير على مثال واحد؛ وذلك أنه في بعض المواضع يختلف. مثال ذلك أنه إن كان العلم هو التصوّر^(١)

(*) في الهامش رقم: كز . (***) في الهامش رقم: كط .

(**) في الهامش رقم: كح .

(١) ف: الفهم .

فإن العلم بأشياء كثيرة هو التصوّر لأشياء كثيرة؛ وليس هذا بحقي، لأنه قد
يمكن أن تُعلم أشياء كثيرة، وليس يمكن أن تُتصوّر أشياء كثيرة. فإن لم يمكن^(٢)
هذا، [٢٦٣ ب] لم يمكن^(٢) ذلك، أعنى قولنا في واحد إن العلم هو تصوّر ما .
وقد يكون^(*) النظر أيضا من الأمر الأكثر والأقل . وموضع الأكثر
والأقل أربعة : — أحدها : هل يلزم الأكثر للأكثر، مثال ذلك أنه إن
كانت اللذة خيرا فما كان أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ وإن كان الجور شرا،
فما كان أكثر جورا فهو أكثر شرا . وهذا الموضع نافع في الأمرين جميعا .
وذلك أنه إن كان تزيّد العرّض يلزم الموضوع كما قيل ، فينبغي أن نضع أنه
قد عرض^(٣) ؛ وإن كان لم يلزمه فلم يعرض . وهذا ينبغي أن يحصّل باستقراء^(٤)
النظائر . — والآخر : إذا قيل شيء واحد على شيئين . فإن كان ما الأخلق به
أن يكون أخرى بأن يوجد ، لا يوجد ، فبالحرى ألا يوجد ما الأخلق به أن
يكون دونه في الوجود . وإن كان ما الأخلق به أن يكون دونا في الوجود
يوجد ، فبالحرى أن يوجد ما الأخلق به أن يكون أخرى بأن يوجد . —
وأیضا إن كان اثنان يقالان على واحد ، فإنه إن كان ما يظنّ به أنه أخرى
بأن يوجد لا يوجد ، فإن الذى هو دونه في ذلك أخرى بالأ يوجد . وإن
كان ما يظنّ به أنه أخرى بأن يكون وجوده أقل ، يوجد ، فالذى هو أخرى
بأن يوجد ، يوجد أيضا .

(١) ف : الفهم . (٢) ف : يكن . (*) في الهامش رقم : ل .

(٣) ف : لزمه . ش : في نسخة أخرى : فعلوم أنه لزمه . (٤) ف : يلزمه .

وأيضاً إن كان شيئان يقالان على شيئين فإنه إن كان الذى يظنّ به أنه
أخرى أن يوجد لأحدهما لا يوجد ، فالأخرى بالباقي أن لا يوجد للباقي ، أو إن
كان الذى يظنّ به أنه أقل وجوداً يوجد للآخر ، فإن الباقي يوجد للباقي أيضاً .
وأيضاً الموضع الذى من وجود الشيء على جهة التشابه أو على جهة
الظنّ يقال على ثلاثة أنحاء كما قيل فى الثلاثة المواضع التى وصفنا أخيراً أنها
للاّ كبر . — وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء يوجد فى شيئين على مثال
واحد أو يُظنّ به أنه يوجد ، فإنه إن كان لا يوجد لأحدهما فليس يوجد
للاّخر ، وإن كان يوجد [٢٦٤] لأحدهما فهو يوجد للاّخر . — وإن كان
شيئان يوجدان لشيء واحد بعينه على مثال واحد ، فإنه إن كان أحدهما
لا يوجد فليس يوجد الباقي ، وإن كان أحدهما يوجد ، فالباقي يوجد . —
وكذلك الحال إن كان شيئان يوجدان لشيئين على مثال واحد : وذلك أنه
إن كان أحد الاثنين لا يوجد لأحد الاثنين ، فليس يوجد الباقي من الاثنين
للباقى من الاثنين الآخرين . وإن كان أحد الاثنين يوجد لأحد الاثنين
الآخرين ، فالباقي يوجد للباقي .

١٥

٢٠

٢٥

١١

< مواضع أخرى >

فهذا مبلغ الأبحاث التى يمكن أن يُحتجّ بها مما يقال على الأقل والأكثر ،
وما يقال على مثال واحد .

وأيضاً من الزيادة إذا زيد شيء على شيء آخر غيره ، فجعله خيراً أو أبيض
من غير أن يكون قبل ذلك خيراً أو أبيض ، فالمزيد يكون خيراً أو أبيض على

حسب ما جعل الجملة . وأيضا إذا زيد شيء على شيء موجود، فجعله أزيد
في الحال التي كان عليها، فهو أيضا يكون على تلك الحال . وكذلك يكون الأمر
في الباقي . وهذا الموضوع ليس هو نافعا في كل شيء، لكن في التي يعرض أن تكون
فيها زيادة للاء كثر . وهذا الموضوع أيضا ليس ينعكس على الإبطال، وذلك أنه
إن لم يجعل المزيد خيرا لم يكن بيننا بعد أنه ليس بخير، لأن الخير إذا زيد
على شر لم يجعل الجملة خيرا من الاضطرار؛ ولا الأبيض يجعل الجملة بيضاء
إذا زيد على أسود، ولا الحلو يجعل الجملة حلوة إذا زيد على المر .

وأیضا إذا قيل في شيء من الأشياء للاء كثر والأقل، فقد يقال أيضا
على الإطلاق . وذلك أن ما ليس هو بخير أو أبيض ليس يقال فيه إنه خير
أو أبيض بأكثر أو أقل، لأن الشر لا يقال فيه إنه خيرا أكثر من [٢٦٤ ب]
شيء أو أقل من شيء، لكن يقال فيه إنه شر أكثر أو شر أقل . وليس
ينعكس هذا الموضوع على الإبطال . وذلك أن كثيرا مما ليس يقال بالأكثر
والأقل يوجد على الإطلاق . فإن الإنسان لا يقال إنه إنسان بالأكثر
والأقل، وليس هو بهذه ليس بإنسان .

وكذلك ينبغي أن ننظر أيضا فيما يقال فيه إنه في شيء من الأشياء
وفي وقت من الأوقات وفي موضع من المواضع . وذلك أن الشيء الذي هو
ممكن في شيء من الأشياء، قد يكون ممكنا على الإطلاق . وكذلك الحال فيما

(١) ف : إن . (٢) ف : النقض . (٣) ف : لهذه .

يوجد في وقت من الأوقات وموضع من المواضع . فإن ما هو ممتنع على الإطلاق ، فليس يمكن أن يوجد في شيء من الأشياء ولا في وقت من الأوقات ولا في موضع من المواضع . وعنادُ هذا القول هو أنه قد يوجد أفاضل بالطبع في شيء من الأشياء بمنزلة أئبياء أو أعفاء ، وليس هم أفاضل بالطبع على الإطلاق . وذلك أنه ليس يوجد أحدٌ أدبيا بالطبع . وكذلك قد يمكن في وقت من الأوقات ألا يفسد شيء من الأشياء الفاسدة ، وليس يمكن ألا يفسد على الإطلاق . وكذلك أيضا قد ينتفع باستعمال صنف من التدبير في موضع من المواضع الممرضة ، أعني في المواضع الوبيئة ، وليس ينتفع به على الإطلاق .^(٥)

١٥

٢٠

وأيا قد يمكن أن يكون شيء في موضع من المواضع واحدا فقط ، وعلى الإطلاق لا يمكن أن يكون واحدا فقط . وكذلك ذبح الأب حسن في موضع من المواضع ، بمنزلة ما هو في طربالس ، وليس هو حسنا على الإطلاق . أو يكون هذا المعنى لا يدل على أنه في موضع من المواضع ،

-
- (١) ف : ذوى فهم . (٢) ش : الحسن : الأديب من له الفضيلة الفكرية .
(٣) ش : الحسن : لم أجد هذه الأحرف في نقل إسحق إلى السرياني ؛ ووجدتها في نقل أثناس على هذه الصفة : وذلك أنه ليس يوجد أحد حكما بالطبع .
(٤) ف : الممرضة . (٥) أى في كل المواضع . (٦) ص : واحد .
(٧) ش : إسحق : لعلة أن يكون اسم الرجل الذى بنى مدينة طرابلس ، على واضع ستمهم هذه لعنة الله ، وعليهم لقبولهم منه . — طربالس = Triballes قوم يسكنون شمال تراقيا .

لا بل يدل على أنه عند قوم ، لأن هو ، لا القوم ، حيثما كانوا ، فذلك
عندهم حسن .

وأيضاً فقد ينتفع بشرب الدواء في وقت من الأوقات ، أعنى في وقت
المرض ، وليس يُنتَفَعُ به على الإطلاق ؛ أو يكون هذا المعنى [١٢٦٥]
لا يدل في وقت من الأوقات ، لكنّه يكون نافعا لمن هو في حالة علة .

وذلك أنه إذ كان بهذه الحال فقط ، ينتفع به من غير أن يقال أي وقت
كان . — والذي يقال على الإطلاق هو الذي يقال إنه حسن أو ضد ذلك من

غير أن يزيد عليه شيئاً ، مثال ذلك أنك لا تقول إن ذبح الأب حسن مطلقاً ،
(٣) (٤)

بل نقول إنه حسن عند قوم ؛ فليس هو إذاً حسناً على الإطلاق . وقد
تقول : إن عبادة الله حسنة ، من غير أن تضيف إلى قولك شيئاً آخر ، وذلك

أن عبادة الله على الإطلاق حسنة . — فيجب متى ظنّ بشيء من الأشياء أنه

حسن أو قبيح أو شيء آخر مما أشبه ذلك من غير أن يحتاج إلى أن يزداد فيه
شيء من الأشياء ، فهو كذلك على الإطلاق .

[[تمت المقالة الثانية من كتاب طوبيقا]]

[[وجدت في آخر هذه المقالة ما هذه حكايته : في هذه المقالة مواضع

يسيرة ترجمناها على ما أوجبه ظاهر لفظها ولم يصح لنا معناها ؛ ونحن نراجع
النظر فيها ، فما صحّ لنا معناها منها نهبنا عليه إن شاء الله .

- (١) ف : على . (٢) ف : يقال (بالأحمر في الهامش : يبال) في أي وقت .
(٣) ف : يضيف عليه . (٤) ص : مطلق . (٥) ف : يضاف إليه .

نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نسخ نظر فيها على
أبي بشر ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني وأصلحه على ما أوجبه
النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه المقالة الثانية نسخة عتيقة ذكرنا نسخهما أنه
كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي
نقل من اليوناني ، وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضا اليوناني ،
وصححتا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا] .

[]

[]

[]

[]

[]

[]

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثالثة منه

< تلاوة مواضع العَرَض >

< مواضع >

[٢٥٦] قال :

١١٦

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء أي الأمور آثر أو أفضل ، < سواء > كانت
الأمور اثنين أو أكثر من ذلك . ويجب أولاً أن نعلم أننا لسنا نجعل البحث
في الأشياء الكثيرة التباعد التي لبعضها من بعض فرقٌ عظيم ، لأنه ليس أحدٌ
يشك فيقول أي الأمرين أثر : السعادة أم الغنى ؟ لكن في الأشياء المتقاربة
التي يلحقنا فيها الشك دائماً في أيّامنها ينبغي أن نضيف الأكبر ، من قبَلِ أنا
لا نرى للواحد على الآخر شيئاً من الفضل . فمن البين في أمثال هذه أنه
إذا تبين فضلٌ واحد أو أكثر أذعن الفكر بأن الذي يوجد فيه الفضل هو الآثر .
فأقول ذلك أن ما هو أطول زماناً وأكثر ثباتاً آثر مما هو دونه في هذه
الحال . وما يفضله عند الاختيار الرجل الأديب والصالح أو الشريعة
الصحيحة ، أو الذي يختاره في واحدٍ واحدٍ من الأشياء ذوو الفضل بما هم
كذلك أو العلماء من واحد من أجناس العلم أو ما يختاره الأكثر أو الكل

(١) ف بالأحر : بين . (٢) ش : السعادة غاية الخبرات القصوى وكلها .
(٣) ف : على . (٤) ف : يزيد . (٥) ف : يتسك به . (٦) ف : العاقل .
(٧) ش : الأديب من له الفضيلة الفكرية ، والصالح من له الفضيلة الخلقية — قاله الإسكندر .

بمنزلة ما يختاره في صناعة الطب والتجارة أكثر المتطبين والتجارين أو كلهم؛
أو ما يختاره بالجملة أكثر الناس، أو كلهم، وما تختاره جميع الأشياء — بمنزلة
الحيوان — ، فإن جميع الأشياء تستاق الخير .

وينبغي أن يكون ما نحن مُزِمِعُونَ أن نصفه يسوق إلى شيء نافع — ٢٠

أى شيء كان . والأفضل والآثر على الإطلاق هو ما كان بحسب العلم^(١)
الأفضل؛ والذي هو كذلك عند واحد هو ما كان بحسب العلم^(١) الذي يخصه؛
وبعد ذلك الشيء الذي هو المشار إليه أفضل من الذي ليس هو في جنسه
مثل أن العدالة أفضل من العادل ، وذلك أن تلك في جنس الخير ، وهذا
لا ، وتلك بالذات خير ، وهذا لا . وذلك أنه ليس يقال في شيء من

الأشياء إن الجنس ذات له ، متى لم يكن موجوداً في الجنس — مثال ذلك
أن الإنسان الأبيض ليس اللون ذاتاً له ، وكذلك في الأشياء الأخرى . والمأثور^(٢)
من أجل [١٢٦٦] نفسه آثر من المأثور من أجل غيره — مثال ذلك أن

الصحة آثر من الرياضة لأن تلك مأثورة من أجل نفسها ، وهذه من أجل
غيرها . — والمأثور بذاته آثر من الذي هو بالعرض ، مثال ذلك أن كون
الأصدقاء عدولاً آثر من كون الأعداء < كذلك > ، فإن ذاك مأثور

بنفسه ، وهذا بالعرض ، وذلك أننا إنما نحب أن يكون أعداؤنا عدولاً
بالعرض لئلا ينالنا منهم ضرر . وهذا المعنى والذي قبله شيء واحد ، وإنما ٣٥

(١) ف : في . (٢) ص : ذات . (٣) ف : المؤثر .

يختلفان بالجهة . وذلك أن كون الأصدقاء عدولاً إنما تحبه بنفسه وإن لم ترتب^(١) من ذلك شيئاً ولو كانوا بالهند، وأما محبتنا لأن يكون أعداؤنا عدولاً فانما هو من أجل شيء آخر وهو لئلا ينالنا منهم ضرر .

- وما كان سبباً للتخير بذاته أثر مما هو سبب بالعرض ، كما أن الفضيلة أثر
من البخت ، لأن تلك سببٌ بذاتها ، وهذا سببٌ بالعرض . وكذلك ما جرى
هذا المجرى . وعلى هذا المثال الأمر في الضد ، وذلك أن الذي هو سبب للشر
بذاته يُجَنَّبُ أكثر مما هو سبب له بالعرض بمنزلة الرذيلة والبخت ، فإن تلك
بذاتها شر ، والبخت بالعرض . وما كان على الإطلاق عند كل إنسان خيراً
أثر مما هو خير عند واحد ، بمنزلة ما أن الصحة أثرٌ من البط^(٢) ، لأن تلك
خير على الإطلاق ، وهذا خير عند واحد وهو الذي يحتاج إلى البط^(٢) . وما
كان بالطبع أثر مما ليس هو بالطبع ، بمنزلة ما أن العدالة أثرٌ من العادل ،
لأن تلك بالطبع ، وهذا مكتسب . وما كان موجوداً للشيء الأفضّل
والأكرم فهو أثر ، مثل أن ما هو موجود لله أثر مما هو موجود للإنسان ،
وما هو موجود للنفس أثر مما هو للبدن . وما يخص الأفضّل أفضّل
مما يخص الأخس ، مثل : أن يخص الله أفضّل مما يخص الإنسان . فإنهما
بالأشياء المشتركة في كليهما ليس يختلفان . فأما بالأشياء التي تخصهما فقد
يَفْضَلُ أحدهما صاحبه . وما كان في الأمور التي هي أفضّل أو أقدم
أو أكرم ، فهو أفضّل — مثل أن الصحة أفضّل من الشدة والجمال ، لأن

(١) ص : شيء .

(٢) ف : العلاج . — والبط من بطّ الجرح يبطّه : شقّه ؛ أي إجراء عملية جراحية من بتر وغيره .

تلك في الأشياء [٢٦٦ ب] الرطبة واليابسة ، وبالجملة في الأشياء التي هي
أول ما منه تركب الحى ، وهذان في الأشياء الأخيرة ، وذلك أن الشدة ٢٠
في العصب والعظام ، والجمال يظن به أنه اعتدال ما للأعضاء . — والغاية
آثر مما يسوق إلى الغاية . وإن كان ما يسوق إليهما اثنين ، فأقربهما إليها آثر .
وبالجملة ، ما يسوق إلى الغاية في المعاش آثر من الذى يسوق إلى شىء آخر ،
مثال ذلك أن ما ينتفع به فى السعادة آثر مما ينتفع به فى الأدب . — وما هو ٢٥
ممكن آثر مما هو غير ممكن . — وأيضا متى كان شيان فاعلين ، فإن الذى غايته
أفضل هو آثر . وأيضا من مقايسة الفاعل إلى الغاية إذا فضلت الغاية على
الغاية بأكثر من فضلها على فاعلها ، كان الفاعل آثر من الغاية — مثال ذلك
أنه إن كانت السعادة تفضل الصحة بأكثر من فضل الصحة على المصحح ،
فإن الفاعل للسعادة أفضل من الصحة . وذلك أنه بحسب ما تفضل السعادة ٣٠
الصحة يفضل فاعل السعادة على فاعل الصحة ، والصحة تفضل المصحح
بقليل ، ففاعل السعادة يفضل المصحح بأكثر مما تفضل الصحة المصحح .
فمن البين أن فاعل السعادة آثر من الصحة ، وذلك أنه يفضل على شىء ٣٥
واحد بعينه بشىء كثير .

وأیضا فإن الأجود بذاته والأكرم والأحمد هو آثر ، بمنزلة أن الصحة
آثر من الغنى ، والعدالة من الشدة ، لأن تلك من الأشياء الكريمة^(٤) المحمودة بذاتها ،

(١) ف : يؤدى . (٢) ف : فى اليونانى : السيرة .

(٣) ف : الأنفس . (٤) ف : النفيسة .

١١٧ وهذه ليست بذاتها ، لابل من أجل غيرها . وذلك أنه ليس أحدٌ يُكْرَمُ
الغنى لذاته ، لكن لشيءٍ آخر . فأما الصحة فتُكْرَمُ بنفسها وإن لم يَقْدِرْ أن
ينالنا منها شيءٌ آخر .^(١)

٢

< مواضع أخرى >

- ٥ وأيضاً متى كان شيئان متقاربين جداً ، ولم يميّزنا أن نبين أن أحدهما
يَفْضَلُ الآخر في شيء أصلاً ، فينبغي أن ننظر في توابعهما : وذلك أن
الذي يتبعه خيرٌ أكثر هو أثر ، وإن كانت توابعهما شرّاً فالذي يتبعه شرٌّ
أقل هو أثر ؛ وذلك أنهما إذا كانا جميعاً ماثورين ، فليس يمنع مانع من أن
يكون يتبعهما شيءٌ مكروه . — والبحث عن الإتياع يكون على وجهين : وذلك
١٠ أن الشيء يتبع الشيء بالتقدم والتأخر [١٢٦٧] . مثال ذلك ما يتبع المتعلم
من الجهل والعلم ؛ فإن الجهل بما يتعلمه متقدم ، والتعلم به متأخر ؛ والتابع
بأخرة في أكثر الأمر أفضل . فينبغي أن نأخذ من التوابع أنفعها .
- ١٥ وأيضاً الخيرات الكثيرة آثر من التي هي أقل : إما على الإطلاق وإما إذا
كانت أشياء توجد في غيرها وكان الأقل في الأكثر . والعناد في ذلك هو أن
يكون مجموع الاثنين آثر من الواحد . مثال ذلك قولنا : أن يصحح ، والصحة
٢٠ آثر من الصحة ، لأن قولنا أن يصحح إنما تؤثره من أجل الصحة . وليس يمنع
مانع أن يكون ما ليس بخير آثر مما هو خير ، بمنزلة أن السعادة وغيرها مما

(١) ص : شيئاً .

ليس هو خيرا آثر من العدالة ومن الشجاعة . وهذه إذا كانت مع لذة ، آثر
من التي تكون بغير لذة . وإذا كانت بغير أذى فهي آثر من التي مع أذى .

٢٥

وكل واحد من الأشياء في الوقت الذي تكون قوته أعظم فيه يكون
آثر، بمنزلة ما إن قلنا الأذى في الشيخوخة آثر منها في الشباب ، لأن قوتها
في الشيخوخة أعظم ، وعلى مثال ذلك الأدب في وقت الشيخوخة آثر .
وذلك أن ليس أحد يختار الشباب رؤساء ، من قبل أنه لا يرى أنهم أدباء .
فأما الشجاعة فالحال فيها بالعكس ؛ وذلك أن الضرورة إلى فعل الشجاعة
في الشباب أشد . وكذلك العفة ، وذلك أن الشباب أشد تأذيا بالشهوات
من الشيوخ .

٣٠

والشئ الذي هو أنفع في كل وقت أو في أكثر الأوقات هو آثر، بمنزلة
ما أن العدالة والعفة آثر من الشجاعة . وذلك أن تينك نافعتان دائما ، وهذه
في بعض الأوقات . — والشئ إذا كان لنا بأجمعنا لم نحتج إلى نظيره
أصلا — آثر من الذي إذا كان لنا احتجنا معه إلى الباقي ، كالحال في العدالة
والشجاعة . وذلك أن الناس كلهم إذا كانوا عدولا لم ينتفع بالشجاعة ؛ وإذا
كانوا كلهما شجعانا انتفع بالعدالة .

٣٥

١١٧ ب

وأياها الموضوع المأخوذ من الفساد والأطراح والكون والاتخاذ
والتضاد ينبغي أن ينظر فيه ، وذلك أن الأمور التي تتجنب فسادها أكثر

٥

- (١) ف : النعم . (٢) تحتها : مثل . (٣) ف : الحكم . (٤) ف : مديرين .
(٥) ف : حياء . (٦) ف : الذي . (٧) ف : شئ آخر .
(٨) ص : كان . (٩) ص : شجعان . (١٠) ف : والتمسك .

[٢٦٧ ب] هي أثر؛ وكذلك الأمر في الاطراح والتضاد. وذلك أن ما كان اطراحه أو ضده يُتَجَنَّبُ أكثر فهو أثر. والأمر في الكون والاتخاذ بعكس ذلك، فإن الأشياء التي اتخاذاها وكونها أثر هي أيضا أثر.

- ١٠ وموضع آخر أن الشيء الذي هو أقرب إلى الخير هو أفضل وأثر، والذي هو أكثر شَبَهًا به هو أفضل وأثر، بمنزلة ما أن العدالة أفضل من العدل والأشبه منهما أيضا بالأفضل أثر، بمنزلة ما يقول قوم إن آس أفضل من أدسوس، لأنه أشبه بأشلوس. وقد يعاند هذا القول بأن يقال إنه ليس بحق. وذلك أنه ليس يمنع مانع من ألا يكون آس أشبه بأشلوس من جهة ما أشلوس أفضل، ويكون أودسس خيرا وليس شبيها بأشلوس.

- ١٥ وينبغي أن ننظر لعلّة شبيهه فيما هو أولى أن يُضْحَكَ منه — بمنزلة ما أن القرد شبيهه بالإنسان، والفرس غير شبيهه به. فإن القرد ليس بأفضل من الفرس، وإن كان أشبه بالإنسان منه. وأيضا إذا كان أحد أمرين أشبه بالأفضل، والآخر أشبه بالأخس: فإن الأشبه بالأفضل أفضل. وقد يعاند هذا القول أيضا، وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون أحدهما يشبه الأفضل شَبَهًا يسيرًا، والآخر يشبهه الأخس شَبَهًا كثيرا — مثال ذلك أن يكون آس يشبه أشلوس شَبَهًا يسيرًا، وأدسوس يشبهه نسطر شَبَهًا كثيرا.

(١) آس = Ajax؛ أدسوس = Odysseus أو Ulixes؛ أشلوس =

Achilles • (٢) تحته: يشبهه • (٣) ص: أولا.

(٤) ف: اسم رجل — وهو Nestor

وأن يكون أحدهما يشبه الأفضل فيما هو أخس ، والآخر يشبه الأخس فيما هو أفضل : كشيء الفرس بالحمار والقرود بالإنسان .

وموضع آخر أن الشيء الذي هو أظهر أثر مما هو دونه في هذه الحال ، والشيء الذي هو أصعب أيضا أثر . وذلك أنا إذا اقتنينا ما لا يسهل تناوله كان سرورنا به أكثر . — وكذلك أيضا ما هو أكثر خصوصا ، أثر مما هو أكثر عموما . — وما هو أيضا عادم لمشاركته الأشياء الرديئة هو أثر ، وذلك أن ما لم يلحقه شيء من المكروه أثر مما يلحقه ذلك .

٣٠

وأیضا إن كان على [١٢٦٨] الإطلاق كذا أفضل من كذا ، فإن المتقدم في الفضل مما في هذا ، أفضل من المتقدم في الفضل مما في الآخر — مثال ذلك أنه إن كان الإنسان أفضل من الفرس ، فإن المتقدم من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل في الفضل . وإن كان المتقدم في الفضل أفضل من المتقدم في الفضل ، فإنه على الإطلاق كذا أفضل من كذا — مثال ذلك أنه إن كان المتقدم من الناس في الفضل أفضل من المتقدم في الخيل ، فإن الإنسان على الإطلاق أفضل من الفرس .

٣٥

وأیضا ما يناله الأصدقاء أثر عندنا مما لا ينالونه ؛ وما يجب أن نفعله بالصدیق أكثر مما يفعله بأفناء الناس هو أثر عنده — مثال ذلك أن الإنصاف

١١١٨

(١) ف : الصعوبة ، النَّصَب . (٢) ف : يشترك ، نذله ، فيه .

(٣) ش : يشتركون فيه بنيلهم . (٤) ف : بمن اتفق . — يقال هو من أفناء

الناس : أى لا يعلم ممن هو ؛ والواحد فنو .

والإحسان أفضل من الظن^(١) ، وذلك أننا نحب أن نعدل على أصدقائنا ، ونحسن إليهم أكثر مما نحب أن يكون ذلك منا إليهم بالظن . ونحب أن نفعل بأفناء^(٢) الناس عكس ذلك .

والأشياء التي هي من الفضل أفضل من الأشياء الضرورية . وربما كانت آثر، لأن جودة العيش أفضل من العيش ، وجودة العيش من الفضل والعيش نفسه ضروري . وربما كانت الأشياء التي هي أفضل ليست آثر أيضا . وذلك أنه ليس إن كان الأفضل ضروريا فهو أيضا آثر ، لأن التفلسف أفضل من اقتناء المال ، إلا أنه ليس بآثر عند المحتاج إلى ما لا بد منه . والذي منه الفضل هو إذا كانت الأشياء الضرورية موجودة فأعد الإنسان معها أشياء أحرَّجيدة . ويكاد أن يكون الأمر الضروري آثر ؛ والذي من الفضل أفضل .

وما لم يكن اكتسابه من غيره، آثر مما يمكن أن يكتسب من غيره — كحال العدالة عند الشجاعة . وإن كان هذا الشيء ماثورا بغير هذا الشيء وهذا ليس هو ماثورا من غير هذا الشيء — مثال ذلك أن القوة ليست ماثورة بغير فهم ، والفهم ماثور بغير قوة . وإن نحن كتمنا^(٥) [٢٦٨ ب] أحد

(١) ف : أن يظن بنا . (٢) ف : نصف .

(٣) ف : بمن اتفق . يقال هو من أفناء الناس : أى لا يعلم من هو ، والواحد فنو .

(٤) ف : إذ كان الشيء أفضل ، فهو من الضرورة آثر ، وذلك أن ...

(٥) ف : مجدنا .

- ٢٠ أمرين ليطلق بنا أن الأمر الباقي موجود لنا ، فذلك الذي يجب أن يظن بنا أنه لنا ، آثر عندنا — مثال ذلك أنا نكتم الحرص ، ليطلق بنا أنا مطبوعون .^(١)
وأیضا الشيء الذي يفقده يقل إنكار من يستقله هو آثره ، والشيء الذي يفقده لا يكثر إنكار من يستقله هو آثره .^(٢)
^(٣)
^(٤)
٢٥

٣

< مواضع أخرى >

وأیضا ما كان من أشياء تحت نوع واحد له الفضيلة التي تخص النوع ، هو آثره مما ليست له تلك الفضيلة ؛ وإذا كانت الفضيلة لكليهما فآثرهما الذي له أكثر .

- وأیضا إن كان شيء يفعل خيرا بمن يحضره وآخر لا يفعل ، فإن الذي يفعل آثره ، كما أن المسخن أسخن مما لا يسخن .^(٦) وإن كانا كلاهما يفعلان ذلك ، فأكثرهما فعلا آثره والذي يجعل الشيء الأفضل والأخص خيرا — بمنزلة ما إن كان أحدهما يجعل النفس كذلك ، والآخري يجعل البدن .^(٧)
٣٠

وأیضا ينبغي أن ننظر فيما كان من التصارييف والاستعمالات والأفعال والأعمال ، وننظر في هذه أيضا من تلك لأن بعضها يتبع بعضها — مثال ذلك
٣٥

(١) ف : نجهد . (٢) ش : جيدو (ص : جيدوا) الطبع .

(٣) ف : إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده . (٤) ش : في نسخة أخرى :

الذي يقربه يكثر . (٥) ش : أخرى : إنكارنا على الذي يصعب عليه فقده هو آثر .

(٦) ف : آثر . (٧) ص : كليهما . (٨) ف : أي الأشرف .

أنه إن كان ما يجرى على جهة العدل أثر مما يجرى على جهة الشجاعة فإن العدالة
أثر من الشجاعة . وإن كانت العدالة أثر من الشجاعة ، فإن ما يجرى على
جهة العدل أثر مما يجرى على جهة الشجاعة ، وكذلك الأمر في الأشياء الأخر .

وأيضا إذا كان لشيء واحد بعينه يوجد شيء هو أجود منه وآخر دونه
في الجودة ، فإن الأجود أثر ، وإن كان أحد الاثنين أجود بكثير . — وأيضا^(٢)
ما كانت زيادته أثر من زيادة غيره فهو أيضا أثر — مثال ذلك أن المحبة أثر^(٣)
من المال ، وذلك أن زيادة إفراط المحبة^(٤) أثر من زيادة المال^(٥) . والشيء الذي
هو أحب إلى الإنسان أن يكون هو شبيها لنفسه أثر عنده مما يكون شبيهه^(٦)
غيره ، مثل ما أن الأصدقاء أثر من الأموال^(٧) .

وأيضا ما يكون من الزيادة [٢٢٦٩] وهو أن ننظر إن كان إذا زيد
على شيء واحد بعينه جعل الجملة أثر . وينبغي أن نتوق أن تقدم الأشياء
التي أحد المزيدين فيهما يستعمله الأمر العام ، أو هو يعين له بضرب من
الضروب ، والآخر لا يستعمله ولا هو معين ، بمنزلة المنشار والمنجل مع
النجارة ، وذلك أن المنشار إذا قوّن بالنجارة كان أثرا ، فأما على الإطلاق فليس
هو أثر . وأيضا إذا زيد على الأقل جعل الجملة أعظم . — وكذلك من
التقصان ، فإن الذي إذا نقص من شيء واحد بعينه جعل الباقي أقل ، هو أعظم .

- | | | |
|--|-----------------|-------------------|
| (١) ف : خير . | (٢) ف : الخير . | (٣) ف : أخير . |
| (٤) ف : إفراطه . | (٥) ف : إفراط . | (٦) ف : الصداقة . |
| (٧) ضرب على « إفراط » بالأحر ، ووضع فوق « زيادة » بالأحر : « إفراط » . | (٨) ص : شبيهه . | (٩) ف : بنفسه . |
| (١٠) تحتها : بمثولة . | | |

وينبغي أن ننظر إن كان الواحد ماثورا من أجل نفسه ، والآخر من أجل
الظن ، بمنزلة ما إن الصحة أفضل من الجمال . وحده الشيء الذي هو عند الظن^(١)
هو ما إذا لم يكن أحد يعلمه لم يحرص إنسان على أن يكون له . — وإن كان
أحدهما من أجل نفسه ومن أجل الظن ماثورا^(١) ، والآخر من أجل أحدهما
فقط ، فأيهما كان أكرم من أجل نفسه هو أفضل وأثر . والذي هو أكرم
بذاته هو الذي يؤثره من أجل نفسه أكثر ، من غير أن نكون مُرَمِّعِينَ على
أن نستفيد منه شيئا آخر .

وينبغي أيضا أن نميز على كم جهة يقال الماثور ، ومن أجل أى الأشياء :
بمنزلة النافع أو الجميل أو اللذيذ . وذلك أن الذى هو نافع عند جميع الأشياء^(٣)
أو عند أكثرها هو الأثر متى كان يجرى أمره على المشابهة . وإذا كانت أشياء
بأعيانها موجودة لكليهما ، فينبغي أن ننظر لأيهما يوجد أكثر وألذ وأجمل
وأنتفع^(٤) . وأيضا ما كان من أجل الأفضل هو أثر بمنزلة أن ما هو من أجل
الفضيلة أفضل مما هو من أجل اللذة . — وكذلك الأمر فى الأشياء التى يُتَجَنَّبُ ،
وذلك أن الذى يعوق عن الأمور الماثورة أكثر هو يُتَجَنَّبُ أكثر ، بمنزلة
ما يُتَجَنَّبُ المرض أكثر من القبح ، إذ كان المرض مانعا من اللذة ومن أن
يكون الإنسان [٢٦٩ ب] فاضلا . — وأيضا الموضع المأخوذ من التبيين بأن

(١) ف : الرأى . (٢) ف : تلخص ، تفصل . (٣) ف : موافق .
(٤) ف : أوفق .

بها . — وإن كان واحد ^(١) يفعل وآخر لا يفعل ^(٢) ، فإن الذى له ذلك الشيء الذى يخص هو بهذه الحال فى وقت ما إذا كان يفعل ، أكثر من الذى لا يفعل . فإن كان كلاهما ^(٣) يفعل ، فإن الذى يفعل أكثر هو بهذه الحال أكثر . — وأيضا إن كان شيء واحد بعينه هذا بهذه الحال أكثر منه ، وهذا بهذه أقل منه ^(٤) ، وإن كان هذا من الذى هو بهذه الحال أكثر بهذه الحال ، وكان هذا بهذه الحال ليس بأكثر من الذى هو بهذه الحال ، فمن البين أن الأول بهذه الحال أكثر .

٢٠

وأیضا من الزيادة إن كان ما زيد على شيء واحد [١٢٧٠] بعينه يجعل الجملة أكثر بهذه الحال ، أو إن كان ما زيد على ما هو بهذه الحال أقل ، يجعل الجملة بهذه الحال أكثر . وعلى هذا المثال أيضا من التقصان ، وذلك أن الشيء الذى إذا تقص صار الباقي منه بهذه الحال أقل ، هو بهذه الحال أكثر . والأشياء التى هى أقل مخالطة للأضداد هى بهذه الحال أكثر — مثال ذلك أن الشيء يكون أشد بياضا إذا كان أقل مخالطة للأسود . وأيضا مما هو غير ما وصفنا أولا ما كان يقبل القول الذى يخص الموضوع أكثر ، مثال ذلك أنه إن كان قول الأبيض هو أنه لون مفرق للبصر ، والذى هو أشد بياضا هو اللون الذى يفرق البصر أكثر .

٢٥

٣٠

(١) ص : واحد . ف : هذا . (٢) ش : فى السريانى : الذى هو مقتنى لغو (؟) مثل هذا ، فإن الذى يصير به الذى يوجد له مثل هذا هو أكثر فى باب مثل هذا . (٣) ص : كليهما يفعلان . (٤) ف : بها . (٥) ف : خارجا عما .

< تطبيق المواضع السالفة على العرض (المحمول) الخصاص >

وإن وضعت المسألة جزئية ، لا كلية ، فإن أولى المواضع التي وصفناها كلية ، مثبتة أو مبطلّة ، نافعة^ك كلها . وذلك أنّنا إذا أثبتنا إثباتا كلياً أو أبطلنا ، نكون^ن بيننا أيضاً تبييناً جزئياً . وذلك أن الشيء إن كان يوجد لكل ، فقد
يوجد لواحد^د أيضاً . وإن كان لا يوجد ولا لواحد^د ، فليس يوجد لواحد . —
إلا أن أشرف المواضع وأعمّها التي من المتقابلات ومن النظائر ومن التصاريف .
وذلك أن قولنا : إن كانت كلّ لذة^ك خيراً ، فكل أذى^ك شراً ، قول شبيه في الشهرة
بقولنا : إن كانت لذة^ك ما خيراً ، فأذى^ك ما شراً . وأيضاً إن كانت حاسة^ك ما
ليست قوة^ك ، فعدم حاسة^ك ما ليس هو لا قوة^ك . وإن كان مظنون^ك ما معلوماً ،
فظن^ك ما علم^ك . وأيضاً إن كان شيء ما يجري على جهة الجور خيراً ، فجور ما^(٣)
خير . وأيضاً إن كان شيء من الجور شراً ، فشئ من العدل خيراً . وإن كان
شيء مما يلتذ^ك متجنباً ، فلذة^ك ما متجنباً . وعلى ذلك المثال ، إن كان شيء مما
يلتذ به نافعاً ، فلذة^ك ما خير . وكذلك [٢٧٠ ب] يجري الأمر في الأشياء^(٤)
المفسدة ، وفي الكون والفساد ؛ وذلك أنه إن كان شيء من الأشياء ، وهو
مفسد للذة أو العلم ، خيراً ، فلذة^ك ما أو علم ما يكون من السرور . وكذلك
إن كان فساد^ك ما لعلم من الخير ، وكونه من الشر ، فعلم ما يكون من السرور .

(١) تحتها : ما . (٢) ف : لا عدالة . (٣) ف : فلا عدالة ما . (٤) ف : نافعة .

مثال ذلك أنه إن كان نسيان ما يفعله إنسان من الناس الشر خيرا أو تذكره
شرا، فلا علم^(٢) بما يفعله إنسان من الناس من الشر شر^(١). وكذلك يجري الأمر
في الباقية : وذلك أن الشهرة في جميعها تجرى مجرى واحدا .

١٥

وأیضا الموضع الذى من الأكثر والأقل وما هو على مثال واحد، وذلك
أنه إن كان شيء من الأشياء في حال من الأحوال أكثر مما هو من جنس
آخر، ولم يكن شيء من تلك بهذه الحال، فليس المذكور أيضا يكون بتلك
الحال — مثال ذلك أنه إن كان علم ما خيرا أكثر من اللذة، ولم يكن علم
من العلوم خيرا، فليس لذة ما أيضا تكون خيرا . وكذلك أيضا ما يوجد
من الأقل وما يجري على مثال واحد . وذلك أنه قد يمكن أن تُثبِتَ بها وأن
تُبطل . غير أن الأمرين جميعا ممكنان من الذى يجري على مثال واحد . فأما من
الأقل فليثبت ، لا للابطال . وذلك أنه إن كانت قوة ما خيرا على مثال ما
عليه علم ما، وكانت توجد قوة ما خيرا، فعلم ما يوجد كذلك . وإن لم يوجد
ولا قوة واحدة خيرا، فليس يوجد ولا علم واحد خيرا . وإن وجدت قوة
واحدة خيرا أقل من علم، وكانت توجد قوة ما خيرا، فقد يوجد علم ما إذا
خيرا . وإن لم توجد ولا قوة واحدة خيرا، فليس يجب ضرورة أن يكون
ولا علم واحد أيضا خيرا . فمن البين أن الإثبات فقط إنما يكون من الأقل .

٢٠

٢٥

(٢) ف : فالعلم .

(١) ف : القبيح .

(٣) ف : مما .

- ٣٠ فأما الإبطال فليس إنما يكون من جنس آخر فقط، بل قد يكون من واحد [١٢٧١] بعينه. وأيضا إذا أخذنا الشيء الذي هو أولى بتلك الحال — مثال ذلك أنه : إن أنزلنا أن علما ما خير^ه، أو تبين أن الحلم ليس بخير^(١)، — لم يكن ولا علم واحد خيرا، لأنه ولا الذي هو أولى بأن يظن به ذلك. كذلك.
- ٣٥ وأيضا يعتقد من الوضع على مثال واحد أنه إن كان يوجد لواحد، فقد يوجد للجميع، أولا يوجد — مثال ذلك أنه إن كانت نفس الإنسان غير مائة، فسائر النفوس كذلك؛ وإن لم تكن نفس الإنسان غير مائة، فليس سائر الأنفس غير مائة. فإن أنزلنا أنه موجود لواحد، فينبغي أن تبين أنه ليس موجودا لواحد. وذلك أنه يلزم من قبل الوضع أنه ولا لواحد يوجد. وإن أنزلنا أنه لواحد لا يوجد، فينبغي أن تبين أنه يوجد لواحد، وذلك أنه بهذا الوجه أيضا يلزم أنه يوجد للجميع. ومن اليبس أن الذي يضع يجعل المسألة كلية إذا وضعت جزئية، لأنه يسأل من يقر بالجزئي أن يقر بالكلية، لأنه يسأل أن يكون الشيء يوجد لواحد وللجميع على مثال واحد.
- ١١٢٠ فإذا كانت المسألة غير محصلة^(٢)، فقد يمكن الإنسان أن يبطل على نحو واحد — مثال ذلك أنه إن قال قائل : إن اللذة خير أو ليست بخير، من غير أن يستثنى بشيء آخر. وذلك أنه إن قال إن لذة ما خير^ه، فقد ينبغي أن يبين بيانا كليا أن ولا لذة واحدة خير^ه، إن هو أراد أن يرفع الموضوع. وكذلك إن قال إن

(١) ف : الفهم . (٢) ش : أى ليس فيها استثناء . (٣) ص : ليس . (٤) ف : كان مزعا بأن .

لذة واحدة ليست بخير، فينبغي أن يبين بيانا كلياً أن كل لذة خيرٌ . فأما بغير ذلك فليس يمكنه أن يرفع الموضوع . وذلك أنا إن بينا أن لذة ما خيرٌ لم نكن رفعنا بعدُ الموضوع . — فن البين أنه إنما يمكن أن نرفع الموضوع على جهة واحدة . فأما أن يصحح فعلى وجهين : [٢٧١ ب] وذلك أنا إن بينا بيانا كلياً أن كل لذة خيرٌ ، أو أن لذة ما خيرٌ ، صار الموضوع مبيّناً . وكذلك إن احتجج إلى المناظرة على أن لذة ما ليست بخير، فإننا إن بينا أن ولا لذة واحدة خيرٌ ، أو أن لذة واحدة ليست خيراً ، كما قد أقررنا بالأمرين جميعاً على الكلي والجزئى أن لذة ما ليست خيراً . — وإذا لخص الوضع على أنه على وجهين أمكن الإبطال — مثال ذلك إن وضع أن خيراً يوجد للذة ما ، وللذة ما ليس يوجد ، وذلك أنه إن تبين أن كل لذة خيرٌ أو أنه ولا لذة واحدة خيرٌ ، صار الموضوع مرتفعاً . — فإن وضع أن لذة واحدة فقط موجودة خيراً ، أمكن أن نرفع الموضوع على ثلاثة أوجه . لأننا إذا بينا أن كل لذة خيرٌ ، أو أنه ولا لذة واحدة خيرٌ ، أو أنه أكثر من لذة واحدة خيرٌ ، نكون قد رفعنا الموضوع . وذلك أن الوضع إذا لخص تلخيصاً أكثر — مثل أن نقول : الحلم وحده من الفضائل علم — فقد يمكن أن يرفع الموضوع على أربعة أوجه : وذلك أنه إذا تبين أن كل فضيلة علم ، أو أنه ولا فضيلة واحدة علم ، أو أن فضيلة واحدة أخرى بمنزلة العدل علم ، أو أنه ولا الحلم نفسه علم ، ارتفع الموضوع .

١٥

٢٠

٢٥

٣٠

(١) ف : جهتين . (٢) ص : خيراً . (٣) ص : ليس . (٤) ف : قينا .

(٥) ف : فصل . (٦) تحها : بيننا (؟) . (٧) ف : الفهم .

وقد ينتفع بالنظر في الجزئيات التي يمكن أن يوجد فيها شيء ، أو لا يوجد ، كما هو في المسائل الكلية .

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأجناس بأن نقسمها بالأنواع إلى أن نبلغ إلى الأشخاص ، كما قلنا آنفاً . وذلك أنه إن تبين أنه موجود للجميع ، أو أنه ٣٥ ولا لواحد ، فينبغي إذا أتيت بأشياء كثيرة أن تسأله الإقرار بالشيء الكلي ، أو تأتي بعناد في شيء واحد أنه ليس كذلك .

وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي يمكن فيها تلخيص العرّض إما بالنوع وإما بالعدد ، إن كان ليس يوجد ولا واحد من هذه — مثال ذلك أن تقول : إن الزمان ليس يتحرك ، ولا هو حركة ، بعد أن تحصى أنواع الحركة ١٢٠ [٢٧٢] : كم هي ؟ وذلك أنه إذا لم يكن واحداً منها موجوداً للزمان ، فمن البين أنه ليس يتحرك ، ولا هو أيضاً حركة . وكذلك نرى أن النفس ليست عدداً ، بأن نقسم العدد ونقول : إن كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن كانت النفس ليس بزواج ولا فرداً ، فمن البين أنها ليست عدداً .

فعلی هذا الطريق ، وبأمثال هذه الأشياء ينبغي أن نحتج في العرّض .

[] تمت المقالة الثالثة من كتاب طوييقا . قوبل به فكان موافقا []

(١) ف : الذي . (٢) ص : واحداً . (٣) ص : ليس .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقالة الرابعة منه

١٠

< المواضع المشتركة للجنس >

< مواضع >

[١٢٧٢] قال :

وبعد هذا ينبغي أن نبحث عن الأشياء النافعة في الجنس والخاصة .

وهذه الأشياء اسطقسات^(١) للأشياء النافعة في الحدود . والبحث عن هذه

بعينها فقلماً يستعمله الجدليون . فإن وضع جنس شيء من الأشياء ، فينبغي

أولاً أن ننظر في جميع الأشياء المجانسة للشيء الموصوف^(٢) : هل يوجد شيء

منها لا يحمل عليه ذلك الجنس ، كالحال في العَرَض ؟ — مثال ذلك : إن وضع

الخير جنساً للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت لذة ما ليست بخير . وذلك

أن الأمر إن كان كذا ، فمن البين أن الخير ليس بجنس للذة ، لأن الجنس

يحمل على جميع الأشياء التي تحت نوع واحد بعينه . — وأيضاً ينبغي أن ننظر

إن كان لا يحمل من طريق ما هو ، لكن يحمل بمنزلة [٢٧٢ ب] العَرَض ،

كما يحمل الأبيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس ، وذلك أنه ليس

الأبيض ذاتاً للثلج ، ولا المتحرك من ذاته ذاتاً للنفس ؛ وإنما يعرض للنفس

أن تتحرك كما يعرض للحى مراراً أن يمشى وأن يكون شيئاً ماشياً . وأيضاً

(١) ف : أصول . (٢) ف : الموضوع . (٣) ش : في نسخة أخرى : فلذلك

ليس الأبيض جنساً للثلج . (٤) ف : يريد الحركة من الذات . (٥) ف : ما هو .

١٥

٢٠

٢٥

فإن المتحرك يشبه أن يكون ليس يدل على ما الشيء، بل على الفاعل^(١)
والمفعول؛ وكذلك الأبيض ليس يدل على ماهو الثلج، لكن يدل على أى^(٢)
شيء هو. فليس يحمل واحدٌ منها إذن من طريق ما الشيء، والجنس يحمل
من طريق ما الشيء.

وينبغي أن ننظر خاصة في تحديد العَرَض إن كان ينطبق على الجنس
الموصوف - مثال ذلك الأشياء التي ذكرناها الآن أيضا. وذلك أنه قد
يمكن أن يكون شيء يُحَرِّك نفسه وأن لا يحركها؛ وكذلك يمكن أن يكون
شيء أبيض وألا يكون. فليس واحدٌ منهما إذاً جنسا، لكن عرضا.
لأننا قد كما قلنا إن العَرَض هو الذي يمكن أن يوجد لشيء وألا يوجد.

وينبغي أن ننظر إن لم يكن الجنس والنوع في قسمة واحدة بعينها،
لكن يكون هذا جوهرًا وهذا كيفًا، أو يكون هذا مضافا وهذا كيفا -
مثال ذلك أن الثلج واللقلق^(٣) جوهر، والأبيض ليس بجوهر، لكن كيف،
فليس الأبيض إذاً جنسا للثلج ولا للقلق. وأيضا فإن العلم من الأشياء
المضافة، والخير والجميل كيف ما، فليس إذاً الخير والجميل جنسا للعلم، لأن
الأشياء التي هي أجناسٌ للمضافات ينبغي أن تكون هي أيضا من المضافات،
كالحال في الضعف، لأن الكثير الأضعاف - إذ هو جنس للضعف -
هو من المضافات أيضا. وبالجمله، أقول إنه ينبغي أن يكون الجنس

(١) ف : المنفعل . (٢) ف : حال . (٣) ف : قففس .

والنوع تحت قسمة واحدة أبداً . وذلك أنه إن كان النوع جوهرًا ، فينبغي أن يكون الجنس كذلك أيضا . وإن كان النوع كيفًا ، فينبغي أن يكون الجنس مثله كيفًا — مثال ذلك : إن كان الأبيض كيفًا فاللون كيف [١٢٧٣] . وكذلك يجري الأمر في سائر الأشياء الأخر .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان بالضرورة أو ممكناً أن يشارك الجنس الشيء الموضوع في الجنس . وحدّ الاشتراك هو أن يكون الشيء يقبل حدّ مشاركة . فمن البين أن الأنواع تشارك الأجناس ، والأجناس لا تشارك الأنواع . وذلك أن النوع يقبل حدّ الجنس ، والجنس لا يقبل حدّ النوع . فينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف يشارك النوع أو يمكن أن يشاركه — مثال ذلك إن وصف إنسان من الناس شيئاً بأنه جنس للوجود أو للواحد ، فإنه قد يلزم أن يشارك الجنس النوع . وذلك أن الموجود والواحد يجملان على جميع الأشياء : فقولهما إذاً يحمل على جميع الأشياء .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع الموصوف يصدّق على شيء من الأشياء ، والجنس لا < يصدّق > — مثال ذلك : إن وضع الموجود أو المعلوم جنساً للظنون ، وذلك أن المظنون قد يحمل على ما ليس بموجود ، لأن كثيراً مما ليس بموجود مظنون . فأما الموجود والمعلوم فليس يجملان على ما ليس بموجود . فليس إذاً الموجود ولا المعلوم جنساً للظنون ، لأن الأشياء التي يحمل عليها النوع فقد ينبغي أن يحمل عليها الجنس .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان يمكن ألا يشارك الموضوع في الجنس
لشيء من الأنواع . فإنه ليس يمكن أن يكون شيء يشارك الجنس ، وهو
غير مشاركٍ لشيء من الأنواع ، إن لم يكن نوعٌ من الأنواع التي في القسمة
الأولى . فإن هذه فقط تشارك الجنس وحده . فإن وضعت الحركةُ جنساً
للذة ، فينبغي أن ننظر إن كانت اللذة ليست نُقْلةً ولا استحالة ولا واحدة
من سائر الحركات الأخرى ، فإنه من البين أنها ^(١) متى لم تكن واحدة منها لم
تشارك واحدة من أنواعها ، فليس تشارك إذاً جنسها ، لأنه من الاضطرار
أن يكون المشارك للجنس [٢٧٣ ب] مشاركاً لشيء من الأنواع . فليس
إذاً اللذة نوعاً للحركة ، ولا شخصاً من أشخاصها ، ولا مما تحت نوعٍ من أنواع
الحركة . وذلك أن الأشخاص قد تشارك الجنس والنوع — مثال ذلك :
« إنسانٌ ما » ، فإنه يشارك الإنسان ويشارك الحي .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يقال على أكثر مما
يقال عليه الجنس — مثال ذلك أن المظنون يقال على أكثر مما يقال عليه
الموجود ، لأن الموجود وما ليس بموجود مظنونٌ . فليس إذاً المظنون نوعاً
للموجود ، لأن الجنس يقال أبداً على أكثر مما يقال عليه النوع .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان النوع والجنس يقالان بالسواء — مثال
ذلك إن وضع واحد من الأشياء اللازمة لكل شيء جنساً ، وآخر نوعاً بمنزلة

(١) تحتهما : أنهما .

الموجود والواحد ، فإن كل الموجود واحد ، وكل الواحد موجود . فليس أحدهما إذاً جنساً للآخر ، لأنهما يقالان بالتساوي .

وكذلك ينبغي أن ننظر إن وضع الأول والمبدأ أحدهما في الآخر . وذلك أن المبدأ أول ، والأول مبدأ : فهما إما أن يكونا شيئاً أحداً ، أو لا يكون أحدهما جنساً للآخر . والأصل في أمثال هذه كلها أن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع والفصل ، وذلك أن الفصل يقال على أقل مما يقال عليه الجنس .

وينبغي أن ننظر إن كان الجنس الموصوف ليس هو جنساً لشيء من الأشياء التي لا تختلف بالنوع . وإن لم يظنّ به ذلك ، فلينظر المثبت إن كان جنساً لشيء منها . وذلك أن جنس جميع الأشياء — التي لا تختلف بالنوع — واحد بعينه . فإن تبين أنه جنس لواحد منها ، فمن البين أنه جنس لجميعها . وإن تبين أنه ليس هو جنساً لواحد منها ، فمن البين أنه ولا لواحد منها — مثال ذلك إن وضع واضع خطوطاً لا يتجزأ وقال : إن ما لا ينقسم جنس لها . وذلك أن الجنس الموصوف ليس هو جنساً للخطوط المنقسمة ، إذ كانت غير مخالفة في النوع ، لأن [١٢٧٤] جميع الخطوط المنقسمة غير مختلفة في النوع .

(١) فوقهما : الموصوف .

(٢) ف : المستقيمة .

< مواضع أخرى >

- (١)
٢٥ وينبغي أن ننظر إن كان يوجد للنوع الموصوف جنس ما آخر لا يحصر الجنس الموصوف ولا هو تحته — مثال ذلك إن وضع العلم جنسا للعدل ، والفضيلة هي جنس للعدل ، وليس واحد من الجنسيتين يحصر الآخر^(١) ، فليس العلم إذاً جنسا للعدل . وذلك أنه يظن بالشيء أنه نوع واحد ، إذا كان تحت جنسين أحدهما يحوى الآخر . وقد يتشكك مثل هذا الشك في بعض الأشياء ، لأن قوماً يظنون أن الفهم فضيلة وعلم . وليس أحد الجنسيتين محصورا في الآخر إلا أن الناس كلهم ليس يسمون أن الفهم علم . فإن سلم أحد أن هذا القول حق ، إلا أن كون أحد جنس الشيء الواحد بعينه تحت الآخر أو كونهما جميعا تحت جنس واحد بعينه يظن به أنه من الأشياء الضرورية ، كما يعرض في الفضيلة والعلم ، وذلك أن كليهما تحت جنس واحد ، لأن كل واحد منهما ملكة^(٢) وحال . فينبغي أن ننظر إن كان لا يوجد ولا واحد منهما للجنس الموصوف . وذلك أن الجنسيتين إن لم يكن أحدهما تحت الآخر ، ولم يكونا جميعا تحت جنس واحد بعينه ، فليس يمكن أن يكون الموصوف جنسا . وينبغي أن ننظر في جنس الموصوف ، وكذلك ننظر دائما في الجنس الأعلى إن كانت كلها تحمل على النوع ، وإن كانت تحمل عليه من طريق ما هو . وذلك أن جميع الأجناس العالية ينبغي أن تحمل على النوع من طريق ما هو . فإن اختلفت بوجه من الوجوه ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس .
- (١) ف : يحوى . (٢) ف : الحكمة .

١١٢٢

٥

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان الجنس يشارك النوع : أما هو بنفسه ،
أو بعض الأجناس التي فوقه . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون [٢٧٤ ب]
الجنس العالي يشارك واحداً من التي تحته . فينبغي إذاً للمناقض أن يستعمل
هذا كما قلناه . فأما المثبت فمتى أُقِرَّ له بأن الجنس الموصوف يوجد للنوع ،
إلا أنه يشك فيه أنه له بمنزلة جنس ، اكتفى بأن يبين أن جنساً من
الأجناس العالية يُحمَل على النوع من طريق ما هو . وذلك أنه إذا كان
واحد يحمل عليه من طريق ما هو ، فإن جميع التي فوقه والتي تحته إن كانت
محمولةً حملاً صواباً فحمل عليه من طريق ما هو ، فيجب أن يكون الجنس
الموصوف أيضاً يُحمَل عليه من طريق ما هو . والأمر أن واحداً إذا حمَل من
طريق ما هو كانت الباقية كلها — إن كان حملها حملاً صواباً — يحمل من طريق
ما هو ، ينبغي أن يأخذه من الاستقراء . فإن كان الجنس الموصوف يشك
فيه على الإطلاق أنه موجود له ، فليس يكتفى بأن يتبين أن واحداً من
الأجناس العالية يحمل على النوع من طريق ما هو — مثال ذلك أنه إن
وضع أحد أن الثقلَةَ جنسٌ للمشي لم يكتفِ بأن يتبين أن المشي حركة في أن
يتبين أنها نقلة ، لأن ها هنا حركات أحر . لكن ينبغي أن يبين مع ذلك أن
المشي ليس يشارك شيئاً مما هو مع الثقلَةَ تحت قسمة واحدة بعينها . وذلك
أنه واجبٌ ضرورةً أن يكون المشارك للجنس مشاركاً لبعض الأنواع التي

(١) ها هنا = يوجد .

- في القسمة الأولى . فإن كان المشى لا يشارك الزيادة ولا النقصان ولا واحدة
من سائر الحركات ، فمن البين أنه يشارك النقلة . فالنقلة إذاً جنسٌ للمشى .
وأيضاً ينبغي أن ننظر في الأشياء التي النوع الموضوع محمول فيها ،
كالجنس ، إن كان الجنس الموضوع أيضاً يحمل من طريق ما هو على تلك
الأشياء بعينها التي يحمل عليها النوع أيضاً . وعلى ذلك المثال إن كانت الأشياء
التي فوق الجنس كلها [١٢٧٥] كذلك . وذلك أن هذا إن كان يختلف
في جهة من الجهات ، فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . لأنه لو كان
جنساً لكانت جميع الأجناس التي فوقه وهو نفسه يحمل ، من طريق ما هو ،
على الأشياء التي يحمل عليها النوع من طريق ما هو . أما المناقض فقد ينتفع
متى لم يكن الجنس يحمل من طريق ما هو على الأشياء التي يحمل عليها النوع
من طريق ما هو . فأما المثبت فقد ينتفع بأن يكون يحمل من طريق ما هو .
وذلك أنه قد يعرض أن يكون الجنس والنوع يحلان على شيء واحد بعينه
من طريق ما هو . فقد يكون إذاً شيء واحد بعينه تحت جنسين . فواجب
ضرورة أن يكون هذان الجنسان أحدهما تحت الآخر . فإن تبين أن الشيء
الذي أردنا أن نشبه أنه جنس ليس هو تحت النوع ، فمن البين أن النوع
يكون تحته . فبين إذن أن هذا جنس .^(١)

١٢٢

٥

وينبغي أن ننظر في حدود الأجناس إن كانت تنطبق على النوع
الموصوف وعلى الأشياء المشاركة للنوع . وذلك أنه واجب ضرورة أن

(١) ف : يلزم . (٢) تحته : تحت .

تكون أقاويل الأجناس تحمل على النوع وعلى الأشياء المشاركة للنوع . فإن
اختلفت في جهة من الجهات فمن البين أن الموصوف ليس بجنس . وأيضا
إن وصف الفصل على أنه جنس ، مثال ذلك إن وصف غير المائت بأنه
جنس للملك . وذلك أن غير المائت فصلٌ للحي ، لأن الحي منه ما هو مائت^(١)
ومنه ما هو غير مائت . فمن البين أن الذي يفعل ذلك قد غلط . وذلك أن
ليس يكون فصلٌ شيء من الأشياء جنساً . والأمر في أن هذا حق —
بين ، إذ كان ولا واحد من الفصول يدل على ما الشيء ، لكن على أى شيء^(٢)
بمنزلة المشاء ذى الرجلين .

وينبغي أن ننظر إن كان وضع الفصل في الجنس [٢٧٥ ب] بمنزلة
الفرد الذي هو عدد ، فإن الفرد فصلٌ للعدد ، لا نوع . وليس يُظنُّ بالفصل
أنه يشارك الجنس ، وذلك أن كل ما يشارك الجنس فهو يصير إما نوعاً ،
وإما شخصاً ، والفصل لا نوع ، ولا شخصاً ، فمن البين أن الفصل لا يشارك
الجنس . فالفرد إذاً ليس هو نوعاً ، لكن فصل ، لأنه ليس يشارك الجنس .

وأيضاً ينبغي أن ننظر إن كان وضع الجنس في النوع — مثال ذلك
المماسّة التي هي الاتصال ، والاختلاط الذي هو المزاج ، أو كما يجد فلاطن
الثقلة بأنها الحركة في المكان . وذلك أنه ليس واجبٌ ضرورةً أن تكون
المماسّة اتصالاً ، لكن بالعكس الاتصال مماسّة ، لأنه ليس كل مماسّ
متصلاً ، لكن كل متصل مماسّ . وكذلك الأمر في الأشياء الأخرى ، وذلك

(٢) تحتها : الأشياء .

(١) تحتها : الحيوان .

٣٠ أن ليس كل اختلاطٍ مزاجاً ، لأن اختلاط الأشياء اليابسة ليس هو مزاجاً .
ولا كل تغيير في المكان هو نقلة ، لأن المشى ليس يظن به أنه نقلة ،
إذ كانت النقلة تكاد أن تكون إنما تقال في الأشياء التي تغير الأماكن كرهاً ،
كما يعرض في الأشياء غير المتنفسة . ومن البين أنه لما كان الجنس يقال
على أكثر مما يقال عليه النوع ، وجب أن يكون الأمر في الأشياء التي
وصفتها بالعكس .

وأيضا ينبغى أن ننظر إن كان وضع الفصل في النوع ، بمنزلة غير
المئات الذي هو المالك ، وذلك أنه يلزم أن يكون النوع يقال : إما على
التساوى ، وإما على الأكثر . فإن الفصل أبدأ يقال على النوع : إما على
التساوى ، وإما على الأكثر .

١١٢٣ وينبغي أن ننظر أيضا إن كان وضع الجنس في الفصل بمنزلة اللون
الذي هو الجامع للبصر ، أو العدد الذي هو الفرد . — وإن كان وضع الجنس
على أنه فصل ، وذلك أنه قد يمكن الإنسان أن يأتي بمثل هذا الوضع
في أشياء ، مثال ذلك أن يضع أن الاختلاط فصل للزجاج ، والتغير في المكان
فصل للنقلة — وينبغي أن نبحث عن أمثال هذه كلها بأشياء بعينها . وذلك
[١٢٧٦] أن هذه المواضع تشترك ، لأن الجنس ينبغى أن يقال على أكثر
مما يقال عليه الفصل ، وألا يكون يشارك الفصل . وإذا وصفت هذا
الوصف لم يمكن أن يعرض واحد مما ذكرنا ، لأن الجنس يكون يقال على

(١) ف : بغير إرادة . (٢) ف : يلزم .

١٠ أقل مما يقال عليه الفصل ويكون يشارك الفصل — وأيضا إن لم يكن فصل من فصول الجنس يحمل على النوع الموصوف، لم يكن ولا الجنس أيضا يحمل عليه — مثال ذلك أن النفس إن لم تكن يحمل عليها لا الزوج ولا الفرد، لم يكن أيضا ولا العدد يحمل عليها .

١٥ وأيضا ينبغي أن ننظر إن كان النوع متقدما بالطبع ويرفعُ الجنس بارتفاعه، فإن المظنون به ضد ذلك ^(١) . وأيضا إن كان يمكن أن ينقص الجنس ^(٢) الموصوف أو الفصل ، مثل أن تنقص النفس بالتحرك ^(٣) ، أو ينقص الظن ^(٤) بالصدق والكذب . فليس يكون واحداً مما وُصِفَ جنسا أو فصلا . وذلك أنه يظن بالجنس والفصل أنهما لازمان مادام النوع موجودا .

٣

< مواضع أخرى >

٢٠ وينبغي أن ننظر إن كان الموضوع في الجنس يشرك شيئا هو ضد الجنس أو يمكن أن يشركه : فإن الواحد بعينه عند ذلك يصير مشاركا للضدين معا، من قبل أن الجنس ليس يحمل في وقت من الأوقات، ويشارك أيضا ضده، أو يمكن أن يشركه . وأيضا إن كان النوع يشرك شيئا لا يمكن فيه أصلا أن يوجد للتي تحت الجنس — مثل ذلك أن النفس إن كانت تشرك الحياة، ولم يمكن أن يكون عدد من الأعداد يحيا، فليس النفس نوعا للعدد .

(١) س : استحق : فإنه من الظاهر أن الأمر بضد ذلك . (٢) ف : يحمل .
(٣) ف : بالنفس المتحرك . (٤) ف : بالظن الصدق .

وينبغي أن ننظر إن كان النوع مشاركا للجنس في الاسم^(١) بعد أن نستعمل الحروف التي وصفت في الاتفاق في الاسم ؛ وذلك أن الجنس والنوع متواطئان . وأيضا لما كان كل جنس له أنواع كثيرة ، وجب أن ننظر هل يمكن ألا يكون للجنس الموصوف نوع^(٢) آخر . وذلك أنه إن لم يكن له ، فمن البين أن الموصوف [٢٧٦ ب] ليس بجنس أصلا .

وينبغي أن ننظر إن كان الشيء الذي يتقل للفظ قد وضعه على أنه جنس ، بمنزلة ما يوصف الفقه بالاتفاق^(٤) . وذلك أن كل جنس يحمل على الأنواع حملا حقيقيا ، والاتفاق ليس يحمل على الفقه حملا حقيقيا ، لكنه يحمل عليها على جهة النقل ، لأن كل اتفاق إنما يكون في النعم .

وأیضا ننظر إن كان النوع ضد الشيء . وهذا البحث يكون على أنحاء كثيرة . أما أولا : فهل الضد في جنس واحد بعينه من غير أن يكون للجنس ضد ؟ لأن الأضداد ينبغي أن تكون في جنس واحد بعينه إن لم يكن للجنس ضد أصلا . وإن كان للجنس ضد ، فلننظر إن كان الضد في الجنس المضاد . وذلك أنه يجب ضرورة أن يكون الضد في الجنس المضاد إن كان للجنس ضد . وكل واحد من هذه الأشياء ظاهر بالاستقراء . وأيضا ينظر إن كان بالجملة ضد النوع لا يوجد أصلا في جنس من الأجناس ، لكنه هو نفسه

(١) ف : من المتفقة أسماءها . (٢) ف : الأصول . (٣) ف : أى الاستعارة .

(٤) ف : الفهم . ش : نقل أئانيس : العفة . استحق نقل : الفهم .

(٥) ف : بالوفا .

جنس ، بمثالة الخير . فإن هذا إن لم يكن موضوعا في جنس ، لم يكن
ولا ضده في جنس ، ولكنه يكون هو نفسه جنسا ، كما يعرض في الخير والشر .
وذلك أنه ولا واحد منهما في جنس ، لكن كل واحد منهما جنس . — وننظر
أيضا إن كان الجنس والنوع ضدّين لشيء ، وكان بعضها بينها متوسط ، وبعضها
ليس بينها متوسط . وذلك أنه إن كان فيما بين الأجناس متوسط ما ، ففيما بين
الأنواع أيضا متوسط . وإن كان فيما بين الأنواع متوسط ، ففيما بين الأجناس
أيضا متوسط : كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور : فإن فيما بين كل
اثنين من هذين شيئا متوسطا . وعناد هذا القول أن الصحة والمرض ليس
بينهما متوسط — فنقول إنه إن كان فيما بين الاثنين من الأجناس والأنواع
متوسط ، إلا أن ذلك ليس على مثال واحد ، لكن المتوسط بين ذينك على
جهة السلب ، والمتوسط بين ذين بمثالة الموضوع [١٢٧٧] . وذلك أن
كون المتوسط بين الاثنين على مثال واحد — مشهور في الفضيلة والرذيلة
والعدل والجور ، لأن المتوسط فيما بين هذين هو على جهة السلب .

وننظر أيضا إذا كان للجنس ضدّ ما ، ليس فقط إن كان الضدّ في جنس
واحد بعينه ، لكن والمتوسط أيضا . وذلك أن الشيء الذي فيه يكون
الطرفان فيه تكون المتوسطات ، كالحال في الأبيض والأسود ، لأن اللون

(١) ف : يلزم . (٢) ف : أو إن كان ، وعليها علامة ؛ وبالهامش : المخبر موافق
لنقل أمانس ، وهو أصح . (٣) ص : ذينك .

هو جنس هذين وجنس جميع الألوان المتوسطة بينهما . وعناد هذا القول أن النقصان والزيادة في جنس واحد بعينه ، إذ كان كلاهما في الشر ، والمتوسط بينهما — وهو المعتدل — ليس هو في هذا الجنس بعينه ، لكنه في الخير .

- ٣٠ ونظر أيضا إن كان الجنس ضدَّ الشيء ، ولم يكن النوع ضدَّ الشيء من الأشياء . وذلك أن الجنس إن كان ضدَّ الشيء ، فالنوع أيضا كذلك ، كالحال في الفضيلة والرذيلة والعدل والجور . ونظن أن هذا المعنى ظاهر على مثال واحد في الأشياء الاخر لمن يتفقده . وعناد هذا يوجد في الصحة والمرض : فإن الصحة ضد المرض على الإطلاق ، ومرضٌ ما — وهو نوع — ليس هو ضدَّ شيء أصلاً ، بمنزلة الحمى والرمد وكل واحد من الآخر .
- ٣٥ وينبغي : أمّا لمن يروم الإبطال أن يبحث بهذا المقدار من الأنحاء ، وذلك أنه إن لم يوجد ما وصفنا ، فمن البين أنه ليس الموصوف بجنس ؛ وأما لمن يريد التصحيح فبثلاث جهات : أما أولاً فإن كان الضد في الجنس المذكور من غير أن يكون للجنس ضدُّ ، لأن الضد إن كان في هذا فمن البين أن الذي قُدِّم ووضِع ، أيضا فيه . وأيضا إن كان المتوسط في الجنس المذكور ، فإن الشيء الذي فيه المتوسطات فيه تكون الأطراف . وأيضا إن كان للجنس ضدُّ ما ، فينبغي أن ننظر إن كان الضد في الضد : فإنه إن كان ، فمن البين أن الذي قُدِّم في الذي قُدِّم ووضِع .

(١) ص : كليهما . (٢) ف : لأن .

وننظر أيضا في [٢٧٧ ب] التصارييف والنظائر إن كانت تلزم على
مثال واحد للبطل والمُصَحِّح ، وذلك أنهما معا يوجد ولا يوجد للواحد
والجميع . ^(١) مثال ذلك أن العدالة إن كانت علماً فالعادل عالم ، وما يكون على
جهة العدالة هو على جهة العلم ؛ وإن لم يكن من هذه شيء ، لم يكن من
الباقية شيء أصلا .

٤

< مواضع أخرى >

وننظر أيضا في الأشياء التي حالها بعضها عند بعض حالاً متشابهة —
مثال ذلك أن حال اللذيذ عند اللذة مشابهةً لحال النافع عند الخير . وذلك
أن كلَّ واحدٍ من ذينك مُحَدَّثٌ لكل واحد من هذين . فإن اللذة إن كانت
الذي هو الخير ، فإن اللذيذ يكون هو النافع ، إن كان من البين أنه يكون محدثاً
للخير ، لأن اللذة خير . وكذلك يجري الأمر في الكون والفساد — مثال ذلك
أنه إن كان " أن يبنى " الإنسان هو أن يفعل ، فإن " قد بنى " هو أن
قد فعل ؛ وإن كان " أن يتعلم " الإنسان هو أن يتذكر ، فإن " قد
تعلم " هو أن قد تذكر ؛ وإن كان " أن ينحل " الإنسان هو أن يفسد ،
فإن " قد انحل " هو أن قد فسد ، فإن الانحلال هو فساد ما . — وكذلك
يجري الأمر في المكوّنة والمفسدة والقوى والاستعمالات . وبالجملة ، فينبغي
للبُطْلِ والمُصَحِّحِ أن يميّثا في أيّ تشابه كان على مثال ما قلنا في الكون
(١) ف : ولجميع .

والفساد . وذلك أنه إن كان المفسد محلا ، فالإفساد تحليل . وإن كان
المكوّن محدثا ، فالتكوّن إحداث ، والتكوّن حدث . وكذلك يجري الأمر
في القوى والاستعمالات . وذلك أن القوة إن كانت حالا فإن الشيء إذا كان
يقوى فهو بحال ما . وإن كان استعمال شيء من الأشياء فعلا ، فالذي يستعمل
يفعل ، والذي قد استعمل قد فعل .

وإن كان المقابل للنوع عدما ، فالإبطال يكون على وجهين : الأول

منهما إن كان المقابل في الجنس الموصوف ؛ وذلك أنه بالجملة إما ألا يكون
العدم في جنس واحد بعينه أصلا ، أو لا يكون في الأخير — مثال ذلك أن
البصر إن كان في الجنس الأخير — أعنى في الحس — فالعمى ليس هو

١٢٤ ب

حسا . والثاني أن [١٢٧٨] العدم إن كان يقابل الجنس والنوع ،
ولم يكن المقابل في المقابل ، فليس الموصوف في الموصوف . — فالمبطل
ينبغي له أن يستعملها على ما وصفنا ؛ فأما المصحح فعلى جهة واحدة فقط .

وذلك أن المقابل إن كان في المقابل ، فإن الذي قدّم ووضع يكون في الذي
قدم ووضع — مثال ذلك أن العمى إن كان عدم حس ما ، فإن البصر حس ما .

وينبغي أيضا أن ننظر في السوالب بالعكس ، كما فعلنا في العرض ، بمتزلة

١٠

ما إن كان اللذيذ هو الخير ، فالذي ليس بخير ليس بلذيذ ، لأنه ليس يمكن ،
إن كان الخير جنسا للذيذ ، أن يكون شيء ما لذيد^(٣) ليس بخير . وذلك أن الأشياء

(١) فوقهما : النوع . (٢) ش : نسخة أخرى : فإنه إن لم يكن هكذا صارها هنا

(= يوجد) شيء لذيد ليس بخير . (٣) ص : لذيدا .

التي لا يحمل عليها الجنس ليس يحمل عليها شيء من الأنواع . وكذلك ينبغي
للمصحح أن ينظر : فإنه إن كان ما ليس بخير ليس بلديداً ، فاللذيذ خير ، فيجب
من ذلك أن يكون الخير جنساً للذيذ .

١٥

وإن كان النوع مضافاً ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس أيضاً مضافاً .
وذلك أنه إن كان النوع أيضاً من المضاف ، فإن الجنس من المضاف ،
كالحال في الضعف والكثير الأضعاف : فإن كل واحد منهما من المضاف .
وإن كان الجنس من المضاف ، فليس واجباً ضرورة أن يكون النوع أيضاً من
المضاف ؛ وذلك أن العلم من المضاف ، والنحو ليس هو من المضاف له ،
ويكون ما قيل قبل ليس يُظنُّ به أنه حق ، لأن الفضيلة هي الجميل وهي
الخير . والفضيلة من المضاف ، والخير والجميل ليسا من المضاف ، كأنهما
كيفيتان .

٢٠

وأيضاً ننظر إن لم يكن النوع يقال بالقياس إلى شيء واحد بعينه بذاته
وبالجنس — مثال ذلك أنه إن كان الضعف يقال له ضعف للنصف ، فينبغي
أن يكون الكثير الأضعاف كثير أضعاف للنصف^(١) . فإن لم يكن كذلك ،
[٢٧٨ ب] فليس الكثير الأضعاف جنساً للضعف .

٢٥

وأيضاً ننظر إن كان لا يقال بالقياس إلى واحد بعينه بالجنس وبجميع
أجناس الجنس . وذلك أن الضعف إن كان كثير الأضعاف للنصف ، فإن
الفاضل يقال فاضلاً للنصف^(٢) . وبالجملة ، يقال بالقياس إلى النصف جميع
(١) ف : الأضعاف . (٢) ص : فاضل .

٣٠

الأجناس التي فوق . والعناد في هذا هو أنه ليس يجب ضرورة أن يقال بالقياس إلى واحدٍ بعينه بذاته وبالجنس ، لأن العلم إنما يقال علم بالمعلوم ، والمملكة والحال ليستا تقالان للمعلوم ، لكن للنفس .^(١)

٣٥ وأيضا ننظر إن كان الجنس والنوع يقالان على مثال واحد في التصاريح — مثال ذلك قولنا بكذا أو لكذا أو بجهة من الجهات غير هاتين . وذلك أن الجنس يقال مثل النوع في الضعف وفي الأجناس التي فوقه ، لأننا نقول إنه ضعفٌ لكذا ، وكثير الأضعاف لكذا . وكذلك العلم يقال لكذا ، وأجناسه مثله ، أعنى الحال والمملكة . والعناد في هذا أن الأمر في بعض المواضع ليس يجرى هذا المجرى . وذلك أن المخالف والمضاد يقالان لكذا ، والغير جنسٌ لهما . وليس يقال "غير لكذا" ، بل : "غير كذا" .

١١٣٥ وأيضا ننظر إن كان ما يقال من المضاف على مثال واحد في التصريف ليس ينعكس على مثال واحد ، كالحال في الضعف والكثير الأضعاف . وذلك أن كل واحدٍ منها^(٢) يقال لكذا ، وكذلك يقالان في الانعكاس ، لأن النصف والكثير الأجزاء إنما يقالان لكذا . وكذلك يجرى الأمر في العلم وفي الظن : فإن هذين يقالان لكذا . والمعلوم والمظنون ينعكسان على ذلك المثال . فإن كان في بعض الأشياء ليس يقع الانعكاس على مثال واحد ، فمن البين [١٢٧٩] أن أحدهما ليس هو جنسا للآخر .

(١) ص : ليس . (٢) ف : منهما

وأیضا ننظر إن كان الجنس والنوع لیس یقالان بالمساواة
فی التصریف . وذلك أنه قد یظن أن كل واحد منهما یقال علی مثال واحد ١٥
وبأنحاء متساوية ، كالحال فی الهبة والعطیة . وذلك أنه قد یقال ” هبته “
و ” هبة له “ ، و ” عطیته “ و ” عطیة له “ — والعطیة جنس للهبة ، وذلك
أن الهبة عطیة لا یکافأ علیها . و فی بعضها یلزم ألا تقال المساواة فی التصریف .
وذلك أن الضعف ضعف لشیء ، والزائد زائد علی شیء و فی شیء ؛ والأعظم ٢٠
أعظم من شیء و لشیء . (٢) فلیس ما وصفنا أجناسا للضعف ، لأنها لیست
تقال مساوية للنوع و فی التصریف ، أو لا یكون بالجملة القول بأن الجنس
والنوع یقالان بالمساواة فی التصریف حقا .

وینبغی أن ننظر إن كان المقابل جنسا للمقابل — مثال ذلك أن یكون ٢٥
كثیر الأضعاف جنسا للضعف ، وأن یكون الكثیر الأجزاء جنسا للنصف .
وذلك أنه واجب أن یكون المقابل جنسا للمقابل . فإن وضع واضع العلم :
الشیء الذى هو الحس ، فیحتمل أن یضع أيضا المعلوم : الشیء الذى هو
المحسوس . ولیس الأمر كذلك ، لأن لیس كل معلوم فهو محسوس . وذلك ٣٠
أن بعض المعقولات معلومة . فلیس المحسوس إذا جنسا للمعلوم . وإن لم
یکن هذا هكذا ، فلیس الحس جنسا للعلم .

(١) ف : بعض . (٢) ف : وشیء . (٣) تحتها : لأنهما .

(٤) ف : فی السریانى : أوله . (٥) ف : ولیست محسوسة .

- والتي تقال على طريق الإضافة^(١) منها ماهى ضرورة في تلك الأشياء التي
بالقياس إليها يقال أولديها^(٢)، بمنزلة الحال أو الملكة والاعتدال . وذلك أنه
٣٥ ليس يمكن أن تكون هذه الأشياء التي ذكرنا في شيء من الأشياء ، إلا فيما
يقال بالقياس^(٣) إليها — ومنها ما ليس يجب ضرورة أن يكون في الأشياء التي
بالقياس^(٣) إليها يقال ؛ إلا أن ذلك ممكن فيها — مثال ذلك إن كانت النفس
معلومة ، فإنه ليس [٢٧٩ ب] يمنع مانع أن يكون للنفس علمها . إلا أن
٤٠ ذلك ليس بالضرورى ، لأنه قد يمكن أن يكون هذا العلم بعينه في شيء
آخر — ومنها ما ليس يمكن على الإطلاق أن يكون في تلك الأشياء التي
بالقياس إليها يقال ، مثل الضد في الضد ولا المعلم في المعلوم إن لم يتفق أن
يكون المعلوم نفساً أو إنساناً . فلما كان هذا كذا ، ينبغي أن ننظر إن وضع
واضع الجنس الذى هو بهذه الصفة فيما ليس هو بهذه الصفة — مثال ذلك
٥ إن قال إن الذكر بقاء العلم . وذلك أن كل بقاء إنما هو فى الباقي ولدى
الباقي . فبقاء العلم إذن إنما هو فى العلم . فالذكر إذن فى العلم ، لأنه بقاء
العلم . وذلك غير ممكن ، لأن كل ذلك إنما يوجد فى النفس .
- ١٠ وهذا الموضع الموصوف عام للعرض أيضاً ، لأنه لا فرق بين قولنا
إن البقاء جنس^(٤) للذكر ، وبين قولنا إنه عرض يعرض له . وذلك أنه
إن كان الذكر كيفما كان بيق العلم^(٥) ، فقد يليق به هذا القول بعينه .

(١) ف : ولما كانت المضافات . (٢) ف : حوالها .

(٣) ف : بالإضافة . (٤) ص : جنسا . (٥) ص : بقا .

< مواضع أخرى >

وأیضا إن وضع واضعُ الملكة في الفعل أو الفعل في الملكة — مثل ١٥
أن يضع للحس حركة بالجسم . وذلك أن الحس ملكة ، والحركة فعل .^(١)
وكذلك إن قال إن الذكر ملكة ممسكة للظن ، لأنه ليس شيء من الذكر
ملكه ، بل الأولى به أن يكون فعلا . ٢٠

وقد يخطئ الذين يصفون الملكة في القوة اللازمة لها ، مثلما يضعون
الدعة إمساك الغيظ ، والشجاعة والعدالة إمساك الخوف والأرباح ، وذلك^(٢)
أن الشجاع والوادع يقال لكل واحدٍ منها البريء من العوارض ، والضابط^(٣)
هو الذي تتاله العوارض ولا ينقاد لها . وخليق أن تكون مثل هذه القوة ٢٥
تلتزم كل واحدٍ منهما ، حتى إنه إن ناله عارض لم يتقد له ، بل ضبط نفسه
عنه . إلا أن هذا المعنى ليس إنما هو بأن يوجد للشجاع والوادع ، لكتمه^(٤)
عدم قبول شيء من أمثال هذه العوارض أصلا .

وربما يضعون اللوازم — بوجه من الوجوه — [١٢٨٠] بمنزلة الجنس
كما يضعون الغم جنسا للغيظ ، والظن جنسا للتصديق . فإن هذين الموصوفين
يلزمان — بجهة من الجهات — الأنواع الموصوفة . وليس واحدٌ منهما ٣٠

(١) ف : الحس . شه : في السرياني ينقل اسحق وأثناس : للحس .

(٢) ف : يعنى التواضع . (٣) ف : ضبط . (٤) ف : العادل .

(٥) ف : هو معنى الوجود .

جنسا . وذلك أن الذي يفتاظ قد يغم أولا بحدوث الغم فيه ، إذ كان الغيظ
ليس هو سبب الغم ، لكن الغم سبب الغيظ . فليس الغيظ إذاً على الإطلاق
غماً . وعلى ذلك المشال أيضا ولا التصديق^(١) ظناً : لأنه قد يمكن أن يكون
الظن الواحد بعينه أيضا لمن لا يصدق به . وما كان ذلك ليتمكن لو كان
التصديق نوعاً للظن . وذلك أنه ليس يمكن في الواحد بعينه أن يبق على
حاله إذ تغير بالكلية عن النوع ، كما أنه ليس يمكن أن يبق الحيوان الواحد
بعينه على حاله إذا كان مرة إنسانا ومرة لا . فإن قال قائل إنه من الاضطرار
أن يصدق الظان ، صار التصديق والظن يقالان بالأسوية ، فلا يكون على
هذه الجهة جنساً ، لأن الجنس يقال على أكثر مما يقال عليه النوع .

ويُنظَر أيضا إن كان من شأن كليهما أن يكونا في شيء واحد بعينه . وذلك
أن الشيء الذي يوجد فيه النوع قد يوجد فيه الجنس أيضا — مثال ذلك أن
الذي يوجد فيه الأبيض يوجد فيه اللون أيضا ، والذي يوجد فيه النحو يوجد
فيه العلم أيضا . فإن قال قائل إن الاستحياء خوف^(٢) ، وإن الغيظ غم ، لم يلزم
أن يكون النوع والجنس في شيء واحد بعينه . وذلك أن الاستحياء في الجزء
الفكري ، والخوف في «الجزء» الغضي ، والغم في الشهواني ، وذلك أن اللذة
إنما هي في هذا الجزء ، والغيظ في الغضي . فليس الأشياء التي وصفناها
أجناساً لأنها ليست في الشيء الذي فيه الأنواع . كذلك إن كانت المحبة

(١) ص : ص ١٠ . (٢) ف : وإن .

(٣) ف : أذى . (٤) ف : الأذى .

في الشهواني فليست مشيئة ما ^(١) . وذلك أن كل مشيئة إنما هي في الجزء
الفكري . وهذا الموضوع نافع في العَرَض أيضا ؛ وذلك أن العَرَض والشئ
الذي [٢٨٠ ب] يوجد له العَرَض يوجدان في شئ واحد بعينه . فإن لم يوجد
معه في شئ واحد بعينه فمن البين أنه ليس يعرض له .

١٥

وينظر أيضا إن كان النوع يشارك الجنس الموصوف من جهة ^(٣) ، لأنه
ليس يظن أن النوع يشارك الجنس من جهة ^(٣) . وذلك أن الإنسان ليس هو
من جهة حيوانا ، ولا النحو من جهة علما . وكذلك يجري الأمر في الباقي .

٢٠

فننظر إن كان في بعض الأشياء يشرك النوع الجنس — مثال ذلك
أنه قد قيل إن الحى هو الذى هو المحسوس أو المرئى ، لأن الحى مرئى
ومحسوس من جهة ^(٣) ، إذ كان مريبا ومحسوسا من جهة الجسم لا من جهة
النفس . فليس المرئى إذن ولا المحسوس جنسا للحى . — وربما وضعوا الكل
في الجزء وهم لا يشعرون — مثل أن يقولوا إن الحى جسم يتنفس ، وذلك
أنه ليس يحمل الجزء على الكل أصلا ، فليس الجسم إذن جنسا للحى لأنه جزء .

٢٥

وينظر أيضا إن كان قد وضع شيئا من المذمومات أو المهروب منها
في القوة أو في القوى — مثل أن يجعل المغالط أو الساعى أو السارق الذى يقوى
على أن يسرق شيئا ما ليس له ^(٩) . وذلك أنه ليس أحد ممن وصفنا يوصف

٣٠

(١) ف : اختيار، إرادة . (٢) ف : يعرض . (٣) ف : فى شئ .
(٤) ص : حيوان . (٥) ص : علم . (٦) ف : يشارك .
(٧) ف : بالجسم . (٨) ف : بالنفس . (٩) ف : يأخذ .

بأنه كذلك من طريق ما هو قادر على أن يكون كذلك . وذلك أن المَلَك
والإنسان الفاضل قد يقدران على أن يفعلا الشر وليسا شريرين ، لأن^(٢)
جميع الشرار يوصفون بذلك بحسب الاختيار . وأيضا وكل قوة إنما هي من^(٣)
الأشياء المختارة^(٤) . وقوى الأشياء الرديئة مختارة^(٥) ، ولذلك نقول إنها موجودة
للملك وللفاضل إذ كان كل واحد منها قادراً على أن يفعل الردىء . فليست إذن
القوة جنساً لشيء مذموم أصلاً . وإن لم يكن هذا هكذا ، فقد يلزم أن يكون
شيء من المذمومات مختاراً ؛ فتكون قوة من القوى مذمومة .

وينظر أيضا إن كان وَضَعَ شيئاً [١٢٨١] من الأشياء الجليلة بنفسها
أو من المختارة في القوة أو في القويّ أو في الفاعل . وذلك أن كل قوة وكل
قويّ أو فاعل فإنما هو مختار من أجل غيره ، أو إن كان وضع شيئاً من
الأشياء التي في جنسين أو أكثر من ذلك في أحدهما ، فإن بعض الأشياء
ليس يمكن أن يوضع في جنس واحد ، بمنزلة الخدّاع والسّاعى^(٧) ، وذلك أنه
لا المختار إذا كان لا يقدر ، ولا القادر إذا كان غير مختار هو خدّاع أو ساعى ،
بل إنما يكون كذلك من اجتمع له الأمران . فليس ينبغي إذن أن نجعل
ولا واحد منهما في جنس واحد ، لكن في الجنسين الموصوفين .

(٢) ف : رديئين .

(١) ف : الردىء .

(٤) ف : المأثورة .

(٣) ف : الأردياء .

(٦) ف : المأثورة .

(٥) ف : مأثورة .

(٧) أى الساعى بالوشاية .

وأیضا ربما كان الأمر في العكس ، أعنى أنهم يضعون الجنس على
أنه فصل ، والفصل على أنه جنس ، بمنزلة ما يضعون الحيرة بإفراط التعجب ، ١٥
والتصديق قوة الظن^(١) . وذلك أنه ليس الإفراط ولا الاستحکام جنسا ،
لكنهما فصلان ، لأنه يظن بالحيرة أنها تعجب مفرط ، والتصديق ظن
مستحکم . والعجب والظن جنسان ، والإفراط والاستحکام فصلان .
وأيضا إن وصف واصف الإفراط والاستحکام بأتهما جنسان ، صار ما لا ٢٠
نفس له يصدق ويتخير . وذلك أن استحکام كل واحد وإفراطه موجودان^(٢)
لذلك الشيء الذي هما له استحکام وإفراط . فإن كان التحير إفراط
التعجب ، فالتحير يوجد للتعجب . فالتعجب إذاً يتخير^(٣) . وكذلك التصديق
يوجد للظن ، إذ كان استحکام الظن ، فالظن إذن يصدق^(٤) . — وأيضا يلزم من ٢٥
يصفهما بهذا الوصف أن يقول إن الاستحکام مستحکم ، والإفراط مفرط .
وذلك أن التصديق مستحکم . فإن كان التصديق استحکاما ، فلا استحکام
إذن مستحکم . وكذلك أيضا التحير مفرط ، فإن كان التحير إفراطا فالإفراط ٣٠
مفرط . وليس يُظن^ش بهما ذلك أنه كذلك ، كما لا يظن بالعلم أنه عالم ،
ولا بالحركة أنها متحركة [٢٨١ ب] . — وربما أخطأوا أيضا بوضعهم
الانفعال في المنفعل على أنه جنس ، بمنزلة الذين يقولون إن عدم الموت حياة ٣٥
أزلية . وذلك أنه قد يشبه أن يكون عدم الموت انفعالا أو عرّضا للحياة .

(١) ف : استحکام . (٢) ف : موجود . (٣) تحتها : تحير .

(٤) تحتها : إن .

والأمر في أن ما قلناه حق يتبين من أن يسلم أحد أن شيئاً يصير غير مائت بعد أن كان مائتا. وذلك أنه ليس لأحد أن يقول إنه يقبل حياة أخرى غير الحياة التي كانت له ، بل يقول إن انفعالا أو عَرَضاً حدث لها . فليس الحياة إذاً جنساً لعدم الموت .

وينظر أيضاً إن كانوا يقولون إن الانفعال جنسٌ لذلك الشيء الذي هو له انفعال : بمنزلة ما يقولون إن الريح هواءٌ متحرك. وذلك أن الأول أن تكون الريح حركة الهواء . وذلك أن الهواء إذا تحرك وإذا سكن بق واحدًا بعينه . فليس الهواء ريحاً أصلاً ، لأنه لو كان ريحاً لكان يكون ريحاً وهو ساكنٌ أيضاً ، إذ كان يبقى هواءً بحاله ، كما كان هو ريحاً . وكذلك يجري الأمر في سائر ما أشبه ذلك . وإن كان ينبغي أن يسلم في هذا الفصل أيضاً أن الريح هواء متحرك ، إلا لأنه ليس ينبغي أن يقبل ذلك في جميع الأشياء التي يصدق عليها الجنس ، لكن في الأشياء التي يحمل عليها بالحقيقة الجنس الموصوف . وذلك أنه في بعض الأشياء ليس يظنُّ به أنه يصدق كالحال في الثلج والطين ، فإنهم يقولون في الثلج إنه ماء جامد ، وفي الطين إنه تراب معجون بشيء رطب ، أو ليس الثلج ماء ولا الطين تراباً . فليس واحدٌ مما ذكرنا جنساً ، لأنه ينبغي أن يكون الجنس يصدقُ أبداً على الأنواع . وكذلك ليس الشرابُ ماءً عَفِفاً ، كما يقول أنبادوقليس إنه ماءٌ متعفنٌ في العود . وذلك أنه ليس بماءٍ على الإطلاق .

(١) ف : يبق . (٢) كانت : « لا يصدق » ، ثم ضرب على « لا » بالأحمر .

(٣) ص : تراب .

< مواضع أخرى >

وينظر أيضا إن كان بالجملة الموصوف ليس هو جنسا لشيء من الأشياء . فمن البين أنه ولا الذي ذكرناه . ٢٠

وينظر إن كانت الأشياء التي تشترك في الجنس الموصوف لا تختلف أصلاً بالنوع ، بمنزلة [١٢٨٢] الأشياء البيض ، فإنها ليست تختلف بالنوع ، وكل جنس فإن أنواعه مختلفة ، فليس الأبيض إذاً جنسا ، ولا لو احد . ٢٥

وينظر إن كان قال في اللازم لجميع الأشياء إنه جنس أو فصل ، فإن اللوازم لجميع الأشياء كثيرة ، بمنزلة الموجود والواحد : فإنهما من اللازم لجميع الأشياء . فإن وصف الموجود بأنه جنس ، فمن البين أنه جنس لجميع الأشياء لأنه كان يحمل عليها ، إذ كان الجنس لا يحمل على شيء سوى الأنواع . فيصير الواحد أيضا نوعا للموجود . فيلزم أن يكون النوع أيضا يحمل على جميع الأشياء التي يحمل عليها الجنس ، لأن الموجود والواحد يحملان^(١) على جميع الأشياء حملا مطلقا . ومن الواجب أن يكون النوع يحمل على أقل مما يحمل عليه الجنس . فإن قال إن اللوازم لجميع الأشياء فصل ، فمن البين أن الفصل يقال إما على مثل ما يقال عليه الجنس ، أو على أكثر . وذلك أنه إن كان الجنس أيضا مما يلزم جميع الأشياء ، فهو يقال على مثل ما يقال عليه .

(١) تحتها : يحمل .

وينظر أيضا إن كان الجنس الموصوف يقال في الموضوع للنوع، بمنزلة
(١)
الأبيض على الثلج : فمن البين أنه ليس بجنس ، وذلك أن الجنس إنما يقال
على النوع الموضوع فقط ، لا في الموضوع .

وينظر أيضا إن كان الجنس ليس بمواطئ للنوع ، إذ كان الجنس
يحمل على جميع الأنواع بالتواطؤ .

- وينظر أيضا إذا كان للنوع والجنس ضد، ووضع الأفضل من المتضادة
في الجنس الأخص ، فإنه يلزم أن يكون الباقي في الباقي ، لأن الأضداد في الأجناس
الأضداد توجد ، فيصير الأفضل في الأخص ، والأخص في الأفضل . وقد
يظن أن جنس الأفضل أفضل .

وينظر إن كان شيء واحد بعينه حاله عندهما حال متشابهة . [٢٨٢ ب] (٢)

- فوضعه في الجنس الأخص لا في الجنس الأفضل ، بمنزلة ما تضع النفس :
الشيء الذي له الحركة أو المتحرك . وذلك أنه قد يظن بها بعينها أنها واقفة
ومتحركة على مثال واحد . فإن كان الوقوف أفضل ، ففي هذا كان ينبغي أن
نضع الجنس . (٣)

(١) تحتها : في . (٢) ص : حالا . (٣) ف : هو .

(٤) ص : هد . (٥) ش : لم أجد في نقل إسحق إلى السرياني :

« الجنس » ، بل هكذا : ففي هذا كان ينبغي أن نضع ، أى في النفس . — ووجدت في نقل

أمانس : « الجنس » .

وأیضا من الأكثر والأقل : أما المبطل فينظر إن كان الجنس يقبل الزيادة ، والنوع لا يقبلها ، لا هو ولا الذى يقال عليه . وذلك أن الجنس إن كان يقبل الأكثر^(١) ، فالنوع أيضا . والذى يقال عليه النوع يقبله — مثال ذلك أن الفضيلة إن كانت تقبل الأكثر ، فالعدالة والعدل يقبلان الأكثر ، لأنه قد يقال : عدل أكثر من عدل . فإن كان الجنس الموصوف يقبل الاكثر ، والنوع لا يقبل : لا هو ، والذى يقال عليه ، لم يكن الموصوف جنسًا . ٢٥

وأیضا إن كان الذى نظق به أنه أكثر أو مما مماثل ليس بجنس ، فمن البين أنه ولا الموصوف أيضا جنسًا . وهذا الموضوع نافع خاصة في أمثال التي تظهر فيها أشياء كثيرة^(٢) تعمل على النوع من طريق ما هو ، ولم يحصل ولا يمكننا^(٣) أن نقول أيما منها هو الجنس — مثال ذلك أن الغيظ يظن بالغم ، والظن أنهما يميلان عليه من طريق ما هو . وذلك أن الذى يعتاظ يغم ويظن أنه أخفق^(٤) . ٣٠

وبهذا البحث بعينه نبحث عن النوع أيضا من قياس إلى نوع آخر غيره . وذلك أنه إن كان الأكثر أو الذى يظن به أنه مماثل في الجنس الموصوف ليس هو في الجنس ، فمن البين أنه ولا النوع الموصوف يكون في الجنس أصلا . ٣٥

(١) ف : الزيادة . (٢) ص : جنس . (٣) ص : يمكنا .

(٤) ف : احتقر . (٥) ف : شيء .

فالمبطل ينبغي له أن يستعمله على ما ذكرنا . فأما المصحح فإن كان الجنس

الموصوف والنوع يقبلان الأ^(١)كثر ، فليس ينتفع بهذا الموضع . وذلك أنه
ليس يمنع مانع من أن يكون كلاهما يقبل الأ^(١)كثر ولا يكون أحدهما جنساً
[١٢٨٣] للآخر : فإن الجنس والأبيض يقبلان الأ^(٢)كثر ، وليس واحد
منها جنساً للآخر .

وإضافة الأجناس والأنواع بعضها إلى بعض نافعة^(٣) . مثال ذلك أن
ننظر إن كان هذا وذاك جنساً على مثال واحد . فإن أحدهما إن كان جنساً ،
فالآخر أيضاً جنسٌ وكذلك ننظر إن كان الأقل جنساً فالأكثر جنساً —
مثال ذلك إن كانت القوة جنساً لضبط النفس أكثر من الفضيلة ، وكانت
الفضيلة جنساً ، فالقوة أيضاً جنسٌ . وهذه الأشياء بعينها ينبغي أن تقال
في النوع أيضاً . وذلك أنه إن كان هذا وذاك نوعاً للقصود نحوه على مثال
واحد فإن أحدهما إن كان نوعاً له فالآخر نوعٌ له . فإن كان الذي يظن به
أنه أقل ، نوعاً له ، فالذي يظن به أنه أكثر ، نوعٌ له أيضاً .

وأيضاً ينبغي أن ننظر فيما يحتاج إلى أن يصحح إن كان ما حمل عليه
الجنس من طريق ما هو حمل عليه من غير أن يكون النوع الموصوف واحداً ،
لكن كثيرين مختلفين . وذلك أنه بين أنه يكون جنساً . وإن كان النوع
الموصوف واحداً ، فينبغي أن ننظر إن كان الجنس يحمل على كثيرين مختلفين
وأن يعترف بأنه جنس .

(١) ص : كليهما يقبلان . (٢) ف : الواحد . (٣) ف : مقابلة .

ولأن قوما يظنون أن الفصل أيضا يحمل على الأنواع من طريق ما هو،
واجب أن يفرق الجنس من الفصل بعد أن يستعمل الأصول التي وصفنا . ٢٠
أما أولا فإن الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل . وبعد ذلك فإن
الصفة بما هو، أولى بالجنس منها بالفصل . وذلك أن الذي يقول إن
الإنسان حي — أولى بأن يكون دالاً على ما هو الإنسان من الذي يقول إنه
مَشَاء، لأن الفصل يدلُّ أبداً على كيفية الجنس، والجنس لا يدل على كيفية
الفصل . وذلك [٢٨٣ ب] أن من يقول مَشَاء فإنما يقول حيوان مَكَيَّف،
والذي يقول حيوان فليس يقول : مَشَاء مَكَيَّف .

فهذا الوجه ينبغي أن يفرق بين الجنس والفصل . — ولما كان يظن ٣٠
الموسيقوس بما هو موسيقوس عالماً، فالموسيقى علمٌ ما . وإن كان
الماشي — إن كان بالمشى يتحرك^(٣) — فالمشى حركة ما . فينبغي أن ننظر
في الجنس الذي فيه نريد أن نصحح شيئاً بالحال التي وصفنا ؛ مثال ذلك
إن أراد أن يصحح أن العلم هو التصديق ؛ وإن كان الذي يعلم شيئاً قد ٣٥
يصدق به من حيث يعلمه ، فمن البين أن العلم تصديق . وكذلك يجري
الأمر فيما أشبه ذلك .

وأيضاً لما كان ما يلزم شيئاً دائماً ولم ينعكس عليه يعسر تفرقتنا إياه
من أن لا يكون جنساً إن كان هذا يلزم جميع هذا^(٤) ، بمنزلة ما يلزم الهدوء ١٢٨ ب

(١) ف : الحروف . (٢) ص : ولأن .

(٣) ف : بما هو ماشي . (٤) ف : ذا .

- والسكون الريح ، والمنقسم^(١) للعدد من غير أن ينعكس ذلك ، فإنه ليس كل منقسم عددا ، ولا الهدوء سكون الريح — وجب أن يستعمل ذلك على أن اللازم دائما جنس إذا لم ينعكس الآخر ، وقدم الآخر على أنه ليس يفهم على الجميع . والعناد في هذا هو أن غير الموجود يلزم كل متكوّن ، وذلك أن المتكوّن غير موجود ، وليس ينعكس . وذلك أنه ليس كل غير موجود يتكوّن ، إلا أن غير الموجود على حال ليس هو جنسا^(٢) للمتكوّن . وذلك أن غير الموجود على الإطلاق ليس له أنواع . فينبغي أن يستعمل الجنس على حسب ما وصفنا .
- ٥
- ١٠

[[تمت المقالة الرابعة من كتاب "طوبيقا"]]

[[قوبل به]]

(٢) ف : ذاك .

(١) ف : والمنفصل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١٢٨٤]

المقالة الخامسة منه

< المواضع المشتركة للخاصة >

١

< في الخاصة وأنواعها >

ينبغي أن ننظر من هذه الأشياء : هل ما قيل خاصة ، أم ليس بخاصة ؟
والخاصة توصف إما بذاتها ودائما ، أو بالقياس إلى آخر وفي بعض الأوقات :
مثال ذلك إن قولنا حيوان آنس بالطبع خاصة^١ للإنسان بذاتها . فأما الخاصة
بالقياس إلى آخر ، مثل أن خاصة النفس بالقياس إلى البدن أن هذه أمرة ،
وذلك خادم^(١) . والخاصة دائما بمنزلة أن خاصية الله أنه حي لا يموت^(٢) . والخاصة
في بعض الأوقات مثل أن خاصة الإنسان المشي في الميدان .

والخاصة التي بالقياس إلى آخر إذا وضعت فهي إما مسئلتان ، وإما
أربع . وذلك أنه إن أعطى الواحد ، ومنع الآخر ، صار هذا بعينه وحده
مسئلتين — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين .
فلمحتج أن يحتج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، وأن الفرس ذو رجلين —
وبالوجهين تنفسح الخاصة . فإن هو أعطى كل واحد منهما ، ومنع كل
واحد منهما ، حدث أربع مسائل — مثال ذلك أن خاصة الإنسان بالقياس

(١) ف : طبع . (٢) ف : غير ماث .

٣٠ إلى الفرس أن الإنسان ذو رجلين ، والفرس ذو أربعة أرجل — وذلك أنه قد يتهاى له أن يحتج أن الإنسان ليس بذى رجلين ، لأنه ذو أربعة أرجل . وقد يتهاى له أن يحتج بأن الفرس ذو رجلين وأنه ليس بذى أربع . وكيفما تبين ذلك ، بطل المقصود له .^(١)

والخاصة بذاتها قد توصف بالقياس إلى كل شيء ، وتفترق بخصوص

٣٥ من كل شيء — بمنزلة قولنا : حتى ناطق مائت قابل للعلم ، للانسان . فأما التي بالقياس إلى آخر فليس تفصل [٢٨٤ ب] المخصوص من كل شيء ، بل من شيء معلوم ، بمنزلة خاصة الفضيلة بالقياس إلى العلم . فإن الفضيلة توجد في كثير ، والعلم في الجزء الفكري فقط من شأنه أن يكون وللذين لهم الجزء الفكري . — والخاصة دائماً هي التي تصدق في كل زمان ولا تخلو^(٢) في وقت من الأوقات ، كقولنا : خاصة الحى أنه مركب من نفس و بدن . فأما الخاصة التي في بعض الأوقات فهي التي تصدق في وقت من الأوقات ولا تلزم ضرورة ، كالمشي في السوق خاصة لإنسان من الناس .

١١٢٩

٥ وقد يمكن أن توصف الخاصة التي بالقياس إلى شيء بأن يقال إنها فصل : إما في الجميع دائماً على مثال واحد ، وإما على أكثر الأمور وفي الأكثر — مثال ذلك : أما في الجميع ودائماً فبمنزلة خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس

(١) ف : إليه .

(٢) ف : فالخاصة .

(٣) ف : هي التي .

(٤) ص : لا تخل .

أنه ذورجلين . وذلك أن الإنسان وكل إنسان ودأماً ذورجلين ، وليس شيء
من الأفراس ولا في وقت من الأوقات ذا رجلين .

١٠

والخاصة التي على أكثر الأمر وفي الأكثر فمثل أن الجزء الفكري خاصة^١
بالقياس إلى الشهواني والغضبي : أن ذلك يأمر ، وهذان يأتمران . وذلك
أنه ليس أبداً يأمر الجزء الفكري ، لكنه في بعض الأوقات يأتمر ؛ ولا الجزء
الغضبي والجزء الشهواني أبداً يأتمران ، لكنهما في بعض الأوقات يأتمران ،
وذلك إذا كانت نفس الإنسان ركيكة .

١٥

والمنطقية^(١) من الخواص هي الخاصة التي بذاتها ودأماً والتي بالقياس
إلى آخر . وذلك أن الخاصة بالقياس إلى آخر هي مسائل كثيرة كما قلنا آنفاً ،
لأن المسائل تكون عنها ضرورة : إما اثنتين وإما أربعاً . فالأقوال بل إذاً أيضاً
تكون بحسبها كثيرة . فأما الخاصة بذاتها ودأماً فله أن يحتاج بها [١٢٨٥]
بحسب أشياء كثيرة أو يحفظها إلى أزمنة كثيرة . فالخاصة بذاتها تكون بالقياس^(٢)
إلى أشياء كثيرة ، لأن هذه الخاصة ينبغي أن تكون له بالقياس إلى كل واحد
من الموجودات ، لأنها إن لم تفرق المخصوص من جميع الأشياء لم تكن
خاصة صحيحة .

٢٠

٢٥

فأما التي هي خاصة دائماً فتكون بالقياس إلى أزمنة كثيرة . وذلك أنها
إن لم تكن في الزمان الحاضر ولم تكن كانت ولا ستكون ، لم تكن خاصة . — فأما
الخاصة في بعض الأوقات فهي التي يُبحث عنها بالقياس إلى الزمان الحاضر ؛

(١) ف : الجدلية . (٢) ف : بالقياس إلى .

٣٠ . فليس الأقاويل إذا بحسبها كثيرة . والمسئلة المنطقية هي التي تكون الأقاويل بحسبها كثيرة صحيحة .

فالحاصة التي وضعنا أنها بالقياس إلى آخر ينبغي أن يبحث عنها من المواضع التي في العَرَض متى كان يعرض لهذا ، ولا يعرض لهذا . فأما الخواص دائما وبذاتها فينبغي أن ننظر فيها من هذه الأشياء :

٢

< مواضع >

أما أولا فننظر إن كانت الخاصة وُصِفَتْ جيِّداً أو لم توصف جيِّداً .
والدليل على أنها وصفت جيِّداً أو لم توصف ، أن تكون الخاصة قد وصفت لشيء بأشياء هي أعرف أو بأشياء ليست أعرف : أما الذي يُبْطَلُ فإن وصفها بأشياء ليست أعرف ، وأما المصحح فإن وصفها بأشياء أعرف . — وإذا كانت بأشياء ليست أعرف ، فمنها أن ينظر إن كان الذي وصف به الخاصة أشدَّ إغماضاً من الشيء الذي وصفت خاصته . فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موضوعة وضعاً جيِّداً ، لأننا إنما نستعمل الخاصة لنعلم ، كما نستعمل الحد . فينبغي أن يكون تلخيصنا إياها بأشياء هي أعرف . فإننا بهذا الوجه أخرى أن نفهمها فهما كافياً — مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع [٢٨٥ ب] أن خاصة النار أنها أشبه الأشياء بالنفس قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

(١) ف : به بوصف .

أعنى النفس . فإن معرفتنا بالنار : ما هي ؟ أكثر من معرفتنا بالنفس —
لم يكن وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعنى أنها أشبه الأشياء بالنفس .
ومنها أن ننظر إن لم يكن وجود هذا الشيء لهذا وجوداً أعرف .

وذلك أنه ليس ينبغي أن يكون أعرف من الأمر الذي يوصف به ، لكن
يكون وجودها له أيضاً أعرف ، لأنه إن لم يعلم أنه لهذا موجود ، لم يعلم
ولا أنه لهذا وحده موجود . فأى شيء من هذين إن عرّض ، كانت الخاصة
غير بيّنة — مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع أن خاصة النار أنها الشيء
الذي فيه أولاً من شأن النفس أن يوجد ، قد استعمل ما هو أغمض من النار ،

وهو إن كانت النفس توجد في هذه وإن كانت توجد فيها أولاً ، لم يكن
وضع هذه الخاصة للنار وضعاً جيداً ، أعنى الشيء الذي فيه أولاً من شأن
النفس أن توجد . — وأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة تكون بما هو

أعرف . وإن كانت بما هو أعرف في كل واحدٍ من الصنفين فإن بهذا
يكون وضعُ الخاصة وضعاً جيداً . وذلك أن المواضع المصححة لما يوضع

وضعا جيداً : منها ما يكون بهذا النحو وحده ، ومنها ما يرى على الإطلاق^(٢)
أن وضعه وضعٌ جيدٌ — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الشيء
أن له حساً قد وصف الخاصة بما هو أعرف في كل واحدة من الجهتين ،
صار قولنا أن له حساً خاصةً للشيء موصوفة على هذا الوجه وصفاً جيداً .

(١) ف : وصفت .

(٢) ف : بين .

- ٣٠ وبعد ذلك فينبغي للبطل أن ينظر إن كان شيء من الأسماء التي توصف في الخاصة تقال على أنحاء كثيرة ، أو إن كان القول بأسره يدل على معاني كثيرة؛ فإن الأمر إذا كان كذلك، [١٢٨٦] لم تكن الخاصة وضعت وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ”يحس“ قد يدل على معنيين على أن الموصوف بذلك حساً ، وعلى أنه لم يستعمل الحس ، لم يكن قولنا في الحى إن من شأنه أن يحس خاصة موضوعة وضعاً جيداً . ولذلك ليس ينبغى أن نستعمل : لا أسماء تقال على أنحاء كثيرة، ولا قولاً يدل على الخاصة؛ لأن ما يقال على أنحاء كثيرة يجعل الموصوف غامضاً ، فيتحرر فيه المحتج فلا يعلم أى المعاني يريد من التي يقال عليها ذلك الاسم والقول ، والخاصة إنما يؤتى بها ليعرف الشيء . ومع هذا أيضاً فواجب ضرورة أن تكشف أمر الذين يصفون الخاصة بهذا الوصف المنكر إذا جعل جعل القياس شيئاً يختلف فيه ، أعنى على ما يقال فيه بأجزاء كثيرة . — فأما المصحح فينظر أن لا يكون شيء من الأسماء ولا القول بأسره يدل على معاني كثيرة .
- ١٠ فإن الخاصة على هذا تكون موضوعة وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : ”جسم“ ، لا يدل على معاني كثيرة ، ولا قولنا أسهل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، ولا مجموع القول المركب من هذه الألفاظ ، كان القول

(١) تحتها : الأمور .

(٢) شه : فى السريانى : متى أتى الإنسان بقياس على ما لا يقع عليه الاتفاق ، أعنى على

ما يقال على أنحاء .

في النار أنها الجسم الذي هو أسفل ما يتحرك إلى المكان الأعلى ، خاصة موضوعاً على هذا وضعاً جيداً .

وبعد هذا فليُنظر المبطل إن كان الشيء الذي يوصف ، خاصته تقال ١٥

على أنحاء كثيرة ولم يلخص المعنى منها الذي له نضع الخاصة ، فإن بهذا الوجه لا تكون الخاصة موصوفة على ما ينبغي . والأسباب التي لها وجب ذلك ليس

تحفى معرفتها من الأشياء التي تقدم ذكرها ، إذ كان من الواجب ضرورة أن تعرض تلك الأشياء بعينها — مثال ذلك [٢٨٦ ب] أنه لما كان قولنا ٢٠

هذا « يعلم ^(١) » يدل على شيئين : على أن له علماً ، وعلى أنه يستعمل العلم صار قولنا : « هذا يعلم » ليس هو خاصة « موضوع » على ما ينبغي إذا لم

يكن المعنى منهما الذي تقال له الخاصة ماخصاً أيّما هو . — فأما المصحح

فببطل ألا يكون الشيء الذي يوصف خاصته يقال على أنحاء كثيرة ، بل ٢٥

يكون واحداً بسيطاً : فإن بهذا الوجه توضع الخاصة عليه وضعاً جيداً — مثال ذلك أنه لما كان الإنسان يقال قولاً مطلقاً وعلى نحو واحد ، صار قولنا

فيه : إنه حي آنس بالطبع ، خاصةً موضوعاً عليه على ما يجب .

وبعد ذلك فينظر المبطل إن كان الواحد بعينه قد كرر في الخاصة ،

فإنهم كثيراً ما يفعلون ذلك في الخواص وهم لا يشعرون ، كما يفعلونه في الحدود ، ٣٠

(١) ش : في السرياني : « أن تعلم هذا » يدل على أشياء كثيرة : أحدهما أن يُقتنى علمٌ

على ما هو عليه ، والثاني : أن يستعمل علمه ، والثالث : أن يكون معلوماً صار .

(٢) ف : فينظر . (٣) ف : مطلقاً .

فليس الخاصة إذن التي يعرض فيها ذلك بموضوعة على ما ينبغي ، إذ كان
ما تكرر قد يغلط السامع ، فواجب إذن ضرورة أن يكون القول غامضاً وأن
يظن بمن يقوله مع ذلك أنه يهمر ^(١) همراً . وتكرير المعنى الواحد في القول
يكون على وجهين : أحدهما إذا كرر الاسم الواحد بعينه ، بمنزلة ما يجعل
٣٥ الإنسان خاصة النار أنها جسم أطف الأجسام — فإن قائل هذا القول قد
كرر اسم الجسم مرتين ؛ والثاني متى استعمل الإنسان الأفاويل مكان الأسماء ،
بمنزلة ما يجعل الإنسان خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع
١٣٠ إلى المكان الأسفل ، ثم يستعمل مكان « الأجسام » « جواهر بصفة
كذا » ؛ وذلك أن قولنا : « جسم » و « جوهر بصفة كذا » شيء أحد .
فيكون قائل هذا القول قد كرر اسم الجوهر . فليس إذن واحدة من هاتين
الخاصتين موضوعة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر ألا يكون يستعمل الاسم الواحد بعينه [١٢٨٧]
مكرراً ، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك
أنه لما كان من قال إن الإنسان قابل للعلم ليس يستعمل اسماً واحداً مكرراً ،
١٠ صار ذلك خاصة للإنسان موضوعة على ما يجب . — وبعد ذلك فينظر المبطل
إن كان قد وصف في الخاصة اسماً يوجد لكل شيء . فإن ما لا يفصل من
أشياء ليس ينتفع به . والشئ الذي يقال في الخواص ليس ينتفع به . والشئ
الذي يقال في الخواص ينبغي أن يكون يفصل كالشئ الذي يقال في الحدود .

(١) همر الكلام وفي الكلام : أكثر منه .

١٥ فإن وُضِعَتُ الخاصَّةُ هكذا لم يكن وضعُها على ما يجب - مثال ذلك أنه لما كان الذي يضع خاصَّةَ العلم أنه ظن لا يزول^(١) التصديق به من القياس ، إذ هو واحد بعينه قد استعمل في الخاصَّة ما يوجد لكل شيء ، وهو الواحد ، لم يكن وضع خاصَّة العلم وضعاً كما يجب . - فأما المصحح فينظر ألا يستعمل أمراً عامياً أصلاً ، لكن يستعمل ما كان مفصلاً من شيء ، فإن الخاصَّة بهذا حينئذ تكون موضوعة على ما يجب - مثال ذلك أن الذي يضع أن خاصَّة الحى^٢ أن له نفساً لم يستعمل شيئاً مشتركاً أصلاً ؛ لخاصَّة الحى^٢ موضوعة بهذا وضعاً جيداً ، أعنى أن له نفساً .

٢٠ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان قد وصف خواص كثيرة^(٢) ، فإنه إذا فعل هذا لم تكن الخاصَّة موضوعة ، على ما يجب . فكما أنه في الحدود لا ينبغي أن يزداد شيء سوى القول الذي يدل على الجوهر ، كذلك أيضاً وفي الخواص ليس ينبغي أن يوصف شيء أصلاً سوى القول الذي يجعل ما قيل خاصَّة . فإن ما يجرى هذا المجرى ليس ينتفع به - مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصَّة النار هي أنها ألطف الأجسام وأخفها قد وصف [٢٨٧ب] أكثر من خاصَّة واحدة ، وذلك أن كل واحد من هذين قد يصدق على النار وحدها . فليس وضع خاصَّة النار: أنها ألطف الأجسام وأخفها ، وضعاً جيداً . فأما المصحح فينظر ألا يصف خواص كثيرة^(٢) لشيء واحد بعينه ، بل واحدة ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصَّة موضوعة وضعاً

(١) ف : يتغير . (٢) ص : خواصا .

جيدا — مثال ذلك أن الذى يقول إن خاصة الرطب هو أن يواتى أن كل شكل قد وصف خاصة واحدة، لخواص كثيرة، ^(١) لخاصة الرطب قد وضعت بهذا الوجه وضعا جيدا .

٣

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك فإن المبطل ينبغى له أن ينظر إن كان استعمل ذلك الشيء بعينه الذى له توصف الخاصة، أو شيئا مما هو له . فإن الامر إذا جرى هذا الجرى لم تكن الخاصة موضوعة وضعا جيدا ، لأن الخاصة إنما تراد لمكان العلم ، فهو نفسه إذن غير معروف على مثال ما كان . والشئ الذى هو مما يوجد له متأخر عنه فليس هو أعرف منه ، فليس يزداد تعرفه من هذه الأشياء — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الحى أنه الجوهر الذى نوعه الإنسان، وإنما استعمل شيئا من الحى ؛ فليس هذه الخاصة موضوعة وضعا على ما ينبغى .

قأما المصحح فينظر أن لا يستعمل الشئ نفسه ولا شيئا مما له أصلا ؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أن من قال إن خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن ، لم يستعمل لاهو ولا شيئا مما له أصلا . لخاصة الحى بهذا موضوعة على ما يجب . ولهذا النحو أيضا ينبغى أن ننظر في سائر الأشياء الأخرى التى تجعل الشئ أعرف ، أو لا تجعله كذلك .

(١) ص : خواصا .

أما المبطل فينظر إن كان استعمل شيئا إما مقابلا أو بالجملة شيئا معا
في الطبع أو شيئا متأخرا ، فإن الخاصة لا تكون موضوعة على ما يجب . وذلك
١٥ أن المقابل معا في الطبع ، والمعاً في الطبع والمتأخرا لا يجعلان الشيء أعرف —
مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الخير هو المقابل لا محالة للشرف قد
استعمل المقابل للخير ، فلم يضع خاصة الخير على ما يجب . — فأما المصحح
٢٠ فينظر ألا يستعمل متقابلا أصلا^(١) ، أو بالجملة ، ما هو معا بالطبع ولا متأخرا ،
فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما
كان من وَضَعَ أن خاصة العلم أنه الظن الذي في غاية الصدق لم يستعمل
مقابلا أصلا ولا ما هو معا في الطبع ولا متأخرا ، صارت خاصة العلم بهذا الوجه
٢٥ موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان ما جعل ليس بلازم دائما [٢٨٨] خاصة ،
لكن ما يوجد للشيء في بعض الأوقات ليس بخاصة : فإن الخاصة
عند ذلك ليست موضوعة على ما يجب . وذلك أنه لا الشيء الذي ندرکه^(٣)
موجودا فيه يصدق عليه الاسم^(٤) من الاضطرار ولا^(٥) الذي يصدق عليه اسمه
٣٠ الخاصة موجودة في الشيء الذي لا يدرك الاسم فيه موجودا لا يقال عليه الاسم
من الاضطرار . ومع هذه الأشياء أيضا فليس إذا وُصِفَتْ الخاصة يكون بيننا

- (١) ف : مقابلا ولا نافلة .
(٢) ف : وكون .
(٣) ف : يدرك أن الخاصة موجودة .
(٤) ف : اسمه .
(٥) ف : أيضا .

- أنها موجودة إن كانت مما يتهماً فيه أن يحل الشيء ، فليس تكون الخاصة إذن
بينه — مثال ذلك أنه لما كان وضع خاصة الحيوان أنه يتحرك في الأوقات
٣٥ أو يقف إنما وصفه بخاصة ليست تكون في بعض الأوقات ، فليست خاصة
موضوعة على ما يجب . فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي هي
دائماً من الاضطرار؛ فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —
١٣١ ب
مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الفضيلة أنها تجعل صاحبها فاضلاً
(١)
قد وصف ما هو لازم للفضيلة دائماً ، فبعم ما وصفت بهذا خاصة الفضيلة .
٥ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة في الزمان الحاضر
من غير أن يشترط أنه وصف الخاصة في الزمان الحاضر ، فإن الخاصة إذا
وصفت هكذا لم تكن موضوعة على ما يجب : أما أولاً فلائذ كل ما كان على
خلاف العادة فيحتاج إلى شريطة . وقد جرت عادة الجميع في أكثر الأمر أن
يضعوا الخاصة اللازمة دائماً . وثانياً فإن من لم يشترط فليس يعلم من أمره
أنه أراد أن يضع الخاصة في الزمان الحاضر . فليس ينبغي إذن أن يبحث بحثنا
١٠ يستحق العتب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة إنسان ما أنه
جالس مع إنسان ما وإنما وضع خاصة في الزمان الحاضر ، لم يصف الخاصة
على ما يجب عند ما لم يشترط الزمان الحاضر في قوله . — فأما المصحح فينظر
١٥ إن كان إذا وصف الخاصة في الزمان الحاضر اشترط أنه إنما وضع الخاصة

(١) ف : مجتهدا .
(٢) ف : وضعت .
(٣) تحتها : فإن .

في الزمان الحاضر، فإن بهذا الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب —
مثال ذلك أنه لما كان من قال خاصة إنسانٍ ما إنه يمشى في موضع كذا،
فاشترط ما وضعه، صارت الخاصة لذلك موضوعة على ما يجب .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة التي في الظاهر أنها
ليست توجد بجهة من الجهات إلا بالحس، فإنها ليست تكون موضوعة
على ما يجب . وذلك أن كل محسوس إذا صار خارجا عن الحس صار غامضا
ولا يتبين إن كان موجودا بعد، من قبيل أنه إنما يعرف بالحاسة التي [٢٨٨ب]
تخصه فقط . وإنما يصدق هذا فيما ليس يلزم من الاضطراب دائما — مثال ذلك
أنه لما كان من وَضَعَ خاصة الشمس أنها الكوكب الذي يتحرك فوق
الأرض وهو أضواء الكواكب، فقد استعمل في الخاصة الحركة فوق الأرض
التي إنما تعرف بالحس، فلم يضع هذه الخاصة للشمس على ما يجب، لأنه
ليس يعلم إذا غابت الشمس إن كانت تتحرك فوق الأرض لقصور حسنا
عنها في ذلك الوقت .

فأما المصحح فينظر إن كان وصف الخاصة التي ليست ظاهرة للحس أو التي
وإن كانت محسوسة يكون وجودها يبين من الاضطراب، فإن الخاصة على هذا
الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من وَضَعَ خاصة
البسيط أنه المُلَوَّن أو لا قد استعمل شيئا محسوسا، أعنى قوله : مُلَوَّن ؛
ووجوده ظاهر أبدا^(١)، صارت خاصة السطح بهذا موضوعة على ما يجب .

(١) ش : نسخة : ابدا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان الحدُّ وُصِفَ على أنه خاصة ، فإن الخاصة عند ذلك لا تكون موضوعة على ما يجب ، وذلك أن الخاصة ليست تدل على ماهية الشيء — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان ١١٣٢ أنه حيوان مَشَاءَ ذو رجلين ، إنما جعل ما يدل على الماهية خاصة للإنسان ، لم يكن وضع الخاصة على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يرجع بالتكافؤ في الحلم خاصة من غير أن يكون يدل على الماهية ، فإن الخاصة بهذا الوجه تكون موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من وضع خاصة الإنسان أنه حيوان ، ليس بالطبع قد وصف ما يرجع بالتكافؤ في الحمل خاصة من غير أن يكون يدل على ماهية الشيء ، فنعم ما وُضِعَتْ هذه الخاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن الواضع للخاصة وضعها في : ١٠ « ما الشيء » — وذلك أن الخواص تحتاج مثل الحدود أن يكون الجنس الأول موصوفاً فيها ، ثم بعد ذلك يصل ويفترق سائر الأشياء الباقية . فالخاصة إذن التي ليست موضوعة على هذا الوجه لم توضع وضعاً على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الحيوان أن يكون له نفس ، لم يجعل ١٥ الحيوان في « ما هو » ، لم يضع هذه الخاصة للحيوان على ما يجب .

فأما المصحح فينظر إن كان قد وضع الشيء الذي وصف خاصته في « ما هو » الشيء [١٢٨٩] ووصل به سائر الأشياء الباقية ، فإن بهذا

(٢) ف : لا يكون .

(١) ف : جعل .

الوجه تكون الخاصة موضوعة على ما يجب — مثال ذلك أنه لما كان وضع
خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم قد وصف الخاصة بأن وضع المخصوص ٢٠
فيما هو ، صار بهذا الوجه وَضِعُ الخاصة للإنسان جيدا .

٤

< مواضع أخرى >

فالأمر في أن الخاصة بالجملة تعم ما وضعت ، أو تتبين مما وضعت
بهذه الأشياء ينبغى أن ينظر . — فأما الأمر في أن ما قيل خاصة أو ليس بخاصة ،
فمن هذه الأشياء ينبغى أن ننظر فيه . والمواضع التي على الإطلاق تُصَحُّ
الخاصة وتوجب أنها وضعت وضعا جيدا هي والمواضع التي تُحَدِّثُ الخاصة ٢٥
تصير واحدة بعينها : فستوصف في تيك^(١) .

وينبغى أولا للبطل أن ينظر في كل واحدٍ وصفت خاصته إن كان ٣٠
لا توجد ولا لواحد ، أو إن كانت لا تصدق في هذا ، أو إن لم تكن خاصة
كل واحدٍ منها ما يوجد في ذلك الذي وصفت خاصته : فإن الخاصة التي
توضع هذا الوضع ليست بخاصة . مثال ذلك أنه لما كان ليس يصدق
على المهندس أن يقال فيه إنه لا يُغَلِّطُه القول ، فإن المهندس قد يَخْدَعُ^(٢)
في الرسوم الكاذبة ، لم تكن خاصة العلم ألا يغلطه القول . — فأما المصحح

(١) ف : فلذلك ستوصف . — أى فتوصف معها في نفس الوقت .

(٢) ف : يغلط .

فينظر إن كان يصدق على كلِّ فقد يصدق على هذا . فإن ما يوضع على أنه
خاصة هو خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : « حى قابل للعلم »
يصدق على كل إنسان وبما هو إنسان ، صار قولنا : « حى قابل للعلم »
خاصة للإنسان .

وهذا الموضوع : أما للبطل فلينظر : إن لم يكن ما يصدق عليه الاسم
يصدق عليه القول أيضا ؛ وإن لم يكن ما يصدق عليه القول يصدق عليه
الاسم أيضا .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه القول أيضا ،
وإن كان ما يحمل عليه القول قد يحمل عليه الاسم أيضا .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن لم يكن ما يقال عليه الاسم يقال عليه
القول أيضا ، وإن لم يكن ما يقال عليه القول يقال عليه الاسم أيضا .
فإنه ما وُضِعَ أنه خاصة بهذا الوجه لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه
لما كان قولنا : « حيوان قابل للعلم » يصدق على الملك ولم يكن يحمل
على الإنسان لم يكن قولنا : « حى قابل للعلم » خاصة للإنسان .

فأما المصحح فينظر إن كان ما يحمل عليه الاسم قد يحمل عليه أيضا
القول ، وإن كان ما يحمل عليه القول يحمل عليه أيضا الاسم . وذلك أنه

(١) ف : قد يصدق على الكل وفيه . ش (تشير إلى قوله « فيه » السابقة) : يعنى

١٥ يصير خاصة ما وضع أنه ليس بخاصة — مثال ذلك أنه لما كان ما يقال عليه إن له نفسا يصدق عليه أنه حي [٢٨٩ ب] ، وما يقال عليه إنه حي يصدق عليه أن له نفسا ، صار قولنا : « له نفس » ، خاصة للحي .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الشيء الموضوع خاصة للذي يقال في الموضوع ، وذلك أنه لا يكون خاصة ما وضع أنه خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من جعل النار خاصة ألطف أجزاء ، قد جعل الموضوع خاصة للحمول ، لم تكن النار خاصة ألطف الأجسام أجزاء ، ولذلك لا يكون الموضوع خاصة ما في الموضوع ، لأن شيئا واحدا بعينه يصير خاصة لأشياء كثيرة مختلفة بالنوع . وذلك أن الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع توجد لشيء واحد بعينه مقولة عليه وحده ، يصير الموضوع خاصة لها كلها إن وضع الحاجة أحد على هذا الوجه .

٢٠ وأما المصحح فينظر إن كان جعل خاصة الموضوع ما في الموضوع . فإن ما وضع على أنه ليس بخاصة يصير خاصة إن حملت الخاصة كما وصفنا عليه وحده — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الأرض أنها أثقل الأجسام قد جعل الخاصة بصورة الموضوع مقولة على الأمر وحده ومحمولة كالخاصة ، صارت خاصة الأرض موضوعة على الصواب .

٣٥ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وصف الخاصة على جهة المشاركة ، فإن الموضوع على أنها خاصة ليست تكون خاصة . وذلك أن الذي يوجد

١١٣٣ على جهة المشاركة ينتفع به في الآنية ^(١) . وما جرى هذا المجرى فهو فصل
ما محمول على نوع واحد — مثال ذلك أنه لما كان من قال : خاصة الإنسان
أنه مشاء ذورجلين ، جعل الخاصة على جهة المشاركة ، لم تكن خاصة الإنسان
أنه مشاء ذورجلين .

٥ فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الخاصة على جهة المشاركة ،
وألا يكون يدل على الآنية إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر . وذلك
أن ما وضع ألا يكون خاصة يصير خاصة . ومثال ذلك أنه لما كان من وضع
خاصة الحى أن من شأنه أن يحس ، لم يضع الخاصة على جهة المشاركة ،
ولا دالة على الآنية ^(١) إذا رجعت بالتكافؤ في الحمل على الأمر ، صار قولنا من
١٠ شأنه أن يحس خاصة للحى .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان يمكن ألا تكون الخاصة معا ،
لكن تكون إما متأخرة أو متقدمة للاسم ، فإن الموضوع ليكون خاصة
لا يكون خاصة ، لأنها بعينها : إما أولا في وقت من [٢٩٠] الأوقات ؛
١٥ وإما ليس دائما — مثال ذلك أنه لما كان يمكن أن يكون المشى في السوق
يوجد لإنسان ما متقدما ومتأخرا عن الإنسان ، لم يكن قولنا يمشى في السوق
خاصة للإنسان : إما ولا في وقت من الأوقات ، وإما ليس دائما .

فأما المصحح فينظر إن كان يمكن أن يوجد معا من الاضطراب دائما
من غير أن يكون حدا أو فصلا ، لأنه يصير ما وضع ألا يكون خاصة خاصة —

(١) الآنية : είναι = Quidditas .

٢٠ مثال ذلك أنه لما كان قولنا : "حى قابل للعلم" ، وقولنا : "الإنسان" يوجدان معا من الإضطرار دائما من غير أن يكونا حدًا أو فصلا صار قولنا : "حى ، قابل للعلم" خاصة للإنسان .

وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا يكون شىء واحد بعينه خاصة لأشياء واحدة بعينها بما هى واحدة بعينها ، فإن الموضوع عند ذلك ليكون خاصة ، لا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان قولنا : "ما يظهر لبعض الناس أنه خير" ليس خاصة للشىء المطلوب ، لم يكن قولنا : "ما يظهر لبعض الناس أنه خير" خاصة للأشياء^(١) ، وذلك أن المطلوب^(٢) والمأثور شىء واحد .

فأما المصحح فينظر إن كان شىء واحد بعينه لشىء واحد بعينه بما هو واحد بعينه ، خاصة . فإن بهذا الوجه يصير ما وضع على أنه ليس بخاصّة خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يقال إن خاصة الإنسان بما هو إنسان أن نفسه ذات ثلاثة أجزاء ، صارت خاصة المرء بما هو مرء أن تقسمه ثلاثة أجزاء . وهذا الموضوع نافع أيضا في العرّض ، لأن أشياء بعينها بما هى واحدة بعينها توجد لأشياء هى واحدة بعينها .

٣٥ وبعد ذلك فإن المبطل ينظر ألا تكون الخاصة واحدة بعينها أبدا : واحدة بالنوع لأشياء واحدة بعينها بالنوع ، لأن الموضوع ليكون خاصة لا يكون

(١) ف : للوثر . (٢) تأكل بعض حروفها .

(٣) ف : البشر . (٤) ف : بشر .

- خاصة الشيء الموصوف . مثال ذلك أنه لما كان الإنسان والفرس شيئاً واحداً بالنوع ولم تكن خاصة الفرس دائماً أن يقف من تلقاء نفسه ، لم تكن خاصة الإنسان دائماً أن يتحرك من تلقاء نفسه ، لأن الوقوف والحركة من تلقاء النفس شيء واحد بالنوع ؛ وذلك أن كل واحدٍ منهما عَرَضٌ للحى .^(١)
- وَأما المصحح فينظر إن كانت الخاصية الواحدة بعينها في النوع لأشياء واحدة بعينها في النوع ، فإن بهذا الوجه يكون خاصةً ما وُضِعَ [٢٩٠ ب] ألا يكون خاصةً — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، صارت خاصة الطائر أنه طائر ذو رجلين ، لأن كل واحدٍ منها بعينه في النوع ، أو يكون بعضها بمنزلة أنواع تحت جنس واحد هو الحى ، وبعضها بمنزلة فصول جنس الحى .^(٢) وهذا الموضوع يكذب إذا كان أحد الشئيين الموصوفين يوجد في نوع واحد فقط ، والآخرفي أنواع كثيرة ، بمنزلة ما أن المشاء ذو أربع .
- ولما كان الواحد بعينه والغير يقالان على أنحاء كثيرة ، صار المغالط يجعل الخاصة لشيء واحد فقط . وذلك أن الذى يوجد لشيء فقد يوجد للذى يعرض له ، وللعرض إذا أخذ معه الذى له عَرَضٌ — مثال ذلك أن الخاصة التى توجد للإنسان قد توجد للإنسان الأبيض بما هو إنسان أبيض ؛ والذى يوجد للإنسان الأبيض قد يوجد للإنسان . وقد يمكن الإنسان أن يصحح أمثال هذه من الخواص بأن يجعل الموضوع نفسه شيئاً ، ويجعله على العرض

(١) ف : منها . (٢) ش : فى السريانى : أما ذاك على أنها نوعان تحت

جنس واحد ؛ وأما هذان فعلى أنهما فصلان لجنس واحد هو الحيوان .

شيئا آخر — مثال ذلك إذا قال إن الإنسان شيء ، وإن الإنسان الأبيض
شيء آخر غيره ، وأيضا إذا جعل الملكة شيئا آخر . وقد يتها أن يزيّف مزيف^{سوق}
أمثال هذه من الخواص إذا جعل الملكة غير ما يقال بالملكة ، وذلك أن الذى
يوجد للملكة قد يوجد لما يقال بالملكة أيضا ، والذى يوجد لما يقال بالملكة
قد يوجد للملكة أيضا — مثال ذلك أنه لما كان العالم يقال بالعلم إن
له حالا ما لم تكن خاصة العلم^(١) أن التصديق به لا يتغير^(٢) ، لأن العلم يصير
لا يزول التصديق به من القول .

٢٥

٣٠

فأما المصحح فينبغي له أن يقول إنه ليس العرض والشيء الذى يعرض
له واحداً بعينه إذا أخذ مع الذى يعرض له ، لكن أحدهما عن الآخر من
طريق أن آيتهما مختلفة . وذلك أنه ليس أن يكون الإنسان إنسانا ، وأن
يكون إنسانا أبيض — شيئا واحدا بعينه .

٣٥

وينبغي أيضا أن ننظر في التصاريّف ، لأن العلم ليس هو ما لا يزول
تصديقه من القول ، لكن الإنسان الذى لا يزول عنه التصديق من القول ؛
ولا العلم أيضا ما لا يزول تصديقه من القول ، لكن الذى لا يزول تصديقه
من القول . لأن المقاومة لا محالة إنما يجب أن تكون بسبب من هو لا محالة
معاند^(٣) .

١١٣٤

معاند .

(١) ف : العالم .

(٢) ف : يزول .

(٣) ش : فى السريانى : وذلك أن المعاند فى جميع الوجوه يندبى أن توضح له جميع تلك

الوجوه .

< مواضع أخرى >

- ٥ وبعد ذلك فإن المبطل إذا أراد أن يصف الشيء الموجود بالطبع فإنه يصفه باللفظ وصفاً يدل على [١٢٩١] أنه موجود دائماً؛ وذلك أنه يظن أن الذى وضع أن يكون خاصة ينفسخ — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة ، إلا أنه يدل باللفظ على الموجود دائماً ، لم يكن ذو الرجلين خاصة للإنسان ، وذلك أنه ليس كل إنسان له رجلان .

- فأما المصحح فينظر إن كان يريد أن يجعل الموجود بالطبع خاصة فيبدل عليه باللفظ أنه بهذه الحال أيضاً ، فإن بهذا الوجه ليس تنفسخ الخاصة — مثال ذلك أنه لما كان من جعل خاصة الإنسان أنه "حى قابل للعلم" يريد أن يدل باللفظ أيضاً على أن الموجود بالطبع خاصة ، لم يبطل بهذا الوجه أن خاصة الإنسان : "حى قابل للعلم" .

- وأيضاً ما يقال على أنه أول لغيره أو على أنه هو أول ، فقد يمكن^(١) أن يجعلها خاصة . وذلك أنك إن جعلت الخاصة لما هو بغيره فقد يصدق على الأول أيضاً ؛ وإن أنت جعلتها الأول كانت تجعل على ما هو بغيره — مثال

(١) ف : سرياني : تعسر أمثال هذه خاصة .

(٢) تأكلت حروفها .

ذلك أنه إن جعل أحد خاصة السطح التلون، فقد يصدق التلون على الجسم أيضا؛ وإن جعله للجسم، حمل على السطح أيضا. فيجب من ذلك ألا يكون ما يصدق عليه القول يصدق عليه الاسم أيضا. ٢٥

وقد يعرض في بعض الخواص على أكثر الأمر خطأ ما من قبل أنه لا يميز كيف توضع الخاصة ولماذا توضع. وذلك أن الجميع يرومون أن يجعلوا

الخاصة: إما ما يوجد بالطبع بمنزلة ذى الرجلين للإنسان، أو ما يوجد بمنزلة وجود الأربع الأصابع لإنسان ما، أو ما يوجد بالصورة بمنزلة قولنا: أطف

الأجسام أجزاء — للنار؛ أو ما يؤخذ على الإطلاق بمنزلة قولنا: "يحيا" للحي، أو ما يؤخذ بآخر بمنزلة الفهم للنفس، أو ما يؤخذ على أنه أول بمنزلة

الفهم الجيد للجزء الفكري من النفس، أو ما يوجد على أنه اقتناء بمنزلة ما للعالم أنه لا يزول ما صدق به من القول. وذلك أنه ليس يصير لا يزول ما يصدق

به من القول بشيء من الأشياء إلا بأن يقتنى شيئا، أو ما يوجد على أنه يقتنى بمنزلة ما يوجد للعالم ألا يزول تصديقه من القول أو يوجد بأن ينال بمنزلة الإحساس

للحي (وذلك أنه قد يحس شيء آخر بمنزلة الإنسان، ولكن هذا إنما يحس بأنه ينال) بمنزلة قولنا: "يحيا" لحيوان ما. — فلما كان هذا [٢٩١ ب] هكذا،

صار متى لم يضاف إلى ذلك بالطبع خطأ، لأنه يمكن أن يكون ما يوجد بالطبع لا يوجد في ذلك الشيء الذى يوجد له بالطبع، بمنزلة ما يوجد للإنسان

- أن له رجلين . وإذا لم يلخص أنه إنما وصف ما يوجد لأنه لا يكون موجودا
لذلك الشيء في الزمان الحاضر بمنزلة الأربع الأصابع للإنسان . وأما إذا
لم يبين أنه إنما يضعه على أنه أول أو على أنه بغيره لأنه ليس ما يصدق عليه
القول فقد يصدق عليه الاسم أيضا ، بمنزلة ما يجعل اللون خاصة للسطح
أو للجسم . وإذا لم يتقدم فيقول إنه إنما جعل الخاصة بما يقتني أو بما يقتني
لأنها ليست تكون خاصة ؛ وذلك أن الخاصة إنما وصفت بما يقتني ، فهي
توجد للذي يقتني . فإن وضعت بما يقتني فهي توجد للمقتني بمنزلة ما يوضع
خاصة العلم أو العالم أن تصديقه لا يزول ^(١) من < القول . وإذا
لم يتقدم فيعلم أنه يوجد بأن ينال أو ينال لأن الخاصة توجد لأشياء أخرى ،
وذلك أنه إن وصفها بأن لا تنال كانت توجد لما ينالها ^(٢) . وإن وصفها بأن
تنال ، كانت توجد لما ينيله ^(٣) بمنزلة ما إن وضع أن خاصة الحى ، أوحى ما ، أنه
يحيا . وإذا لم يميز ما بالنوع لأنه قد يوجد لواحد فقط مما يوجد تحت هذا الذى
يضع خاصته لأنه ما كان بإفراط فإما يوجد لواحد فقط بمنزلة ما يقال فى النار
إنها أخف الأشياء . وربما أخطأ الذى يضيف إلى النوع ، وذلك أن يحتاج
أن يكون نوعاً واحداً من الأشياء إذا أضاف إلى النوع . وفى بعض الأشياء
لا يعرض هذا كما يعرض فى النار ، لأن نوع النار ليس هو واحداً ، وذلك
أن الحمرة والضوء واللهيب ^(٤) مختلفة فى النوع ، وكل واحد منها نار . ولذلك

(١) خرم بمقدار كلمة واحدة . (٢) ف : ينيل . (٣) ف : بأن تنال .
(٤) ف : ينيله . (٥) ف : يناله . (٦) ف : بالصورة .
(٧) تآكلت حروفها .

لا ينبغي إذا أضاف إلى النوع أن يكون نوع الموصوف مختلفا، لأن الخاصة الموصوفة يكون لبعضها يوجد أكبر، ولبعضها أقل، كما يوجد في النار قولنا: أطف الأجسام . وذلك أن الضوء أطف من الحمرة ومن اللهب . وهذا [ف] ليس ينبغي أن يكون، إذا لم يكن الاسم يحمل أكثر على ما يصدق عليه القول أكثر؛ وإن لم يكن كذلك ما يصدق عليه القول أكثر، يحمل عليه الاسم أكثر . ومع هذا أيضا فيعرض أن تكون خاصة ما هو على الإطلاق وما هو أكثر، شيئا واحداً بعينه [٢٩٢] فيما هو كذلك على الإطلاق : بمنزلة قولنا في النار : أطف الأجسام . — وذلك أن هذه الخاصة تصير واحدة بعينها للنار مطلقا وللضوء، وذلك أن الضوء أطف . — فإذا وصف آخر الخاصة بهذا الوجه، فينبغي أن يحتج عليه . فأما أنت فلا ينبغي أن تسلّم هذا العناد . ولكن إذا وضعت الخاصة، فينبغي على المسكان أن يميز الحال التي وضعت عليها الخاصة . و بعد ذلك فإن المبطل ينظر إن كان وضع الشيء خاصة لنفسه؛ وذلك أن بهذا الوجه لا تكون خاصة ما وضع فتكون خاصة، فإن كل شيء هو لنفسه يدل على آنيته ، والدال على الآنية ليس هو بخاصة لأحد — مثال ذلك أنه لما كان من قال إن الجميل هو اللائق قد جعل الشيء خاصة لنفسه — إذ كان الجميل واللائق شيئا واحداً — لم يكن اللائق خاصة للجميل .

فأما المصحح فينظر ألا يكون جعل الشيء خاصة لنفسه وجعله يرجع عليه بالتكافؤ في الجميل ، فإن بهذا الوجه يصير خاصة ما وضع ألا يكون

(١) ف : يضاف إليه

٣٥

١١٣٥

٥

١٠

١٥

خاصة - مثال ذلك أنه لما كان من وضع أنّ خاصة الحى أنه جوهر
متنفس لم يجعله خاصة لنفسه وجعله راجعاً بالتكافؤ في الحمل ، صارت
خاصة الحى أنه جوهر متنفس .

٢٠

وبعد ذلك فينبغي أن ننظر في المتشابهة الأجزاء . فإن المبطل ينظر
إن كانت خاصة الجملة ألا تصدق على الجزء ، أو إن كانت خاصة الجزء
لا تقال على الجملة : فإن ما وضع أن يكون خاصة لا يكون خاصة .

٢٥

والخاصة في الأشياء المتشابهة الأجزاء مرة إذا نظر إلى الجملة ، ومرة إذا
وقعت نفسه على ما يقال على الجزء ، فيصير لا واحد منهما موصوفاً على
الصواب - مثال ذلك : أما في الجملة فمن قال إن خاصة البحر أن أكثر
مائه مالح ، فقد وصف خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووضع ما لا يصدق على

٣٠

الجزء . وذلك أنه ليس أى جزء كان فأكثر مائه مالح . فليس خاصة البحر
إذاً أن أكثر مائه مالح . فأما في الجزء فمثاله أنه لما كان من وضع خاصة
الهواء أنه مستنشق ، فقد قال خاصة شيء ما بتشابه الأجزاء ووصف خاصة
تصدق على الجزء ولا تقال على الجملة (وذلك أنه ليس جملة الهواء متنفساً)^(٢)

٣٥

فليس خاصة الهواء إذاً أنه مستنشق .

١٣٥ ب

فأما المصحح فينظر إن كانت تصدق [٢٩٢ ب] على كل واحد من
المتشابهة الأجزاء وهى خاصة لها ، من قبل أنها في الجملة ، فإن بهذا الوجه

(١) ش : نسخة أخرى : أى جزء من البحر إن كان .

يقيد خاصة ما وضع ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه إن يصدق على كل أرض أنها تتحرك^(٢) إلى أسفل بالطبع، وكان هذا خاصة لأرض ما بما هي أرض، فخاصة الأرض الميل^(٣) إلى السفلى بالطبع .

٦

< مواضع أخرى >

وبعد ذلك ينبغي أن ننظر من الأشياء المتقابلة: أما أولاً فمن المتضادات — أما المبطل فينظر ألا يكون الضدّ خاصّة للضدّ ، وذلك أن الضدّ لا يكون خاصة للضدّ — مثال ذلك أنه لما كان الجور ضدّ العدل ، والأخس ضدّ الأفضل ، ولم تكن خاصة العدل أنه الأفضل ، لم تكن خاصة الجور أنه الأخس . فأما المصحح فينظر إن كان الضدّ خاصة للضدّ ، وذلك أن الضدّ يكون خاصة للضدّ — مثال ذلك أنه لما كان الخير ضدّ الشر ، والمهروب منه ضدّ المؤثر ، وكانت خاصة الخير أنه مؤثر ، فخاصة الشر أنه مهروب منه .

وأما ثانياً فما هو من المضاف . أما المبطل فينظر إن كان المضاف ليس هو خاصة للمضاف ، فإن المضاف لا يكون خاصة للمضاف^(٤) . مثال ذلك أنه لما كان الضعيف يقال بالقياس إلى النصف ، والفاضل بالقياس إلى المفضول ، ولم يكن الفاضل خاصة للضعيف ، فليس المفضول خاصة للنصف — فأما المصحح فينظر إن كان المضاف خاصة للمضاف ، وذلك أن المضاف يصير خاصة للمضاف — مثال ذلك أنه لما كان الضعيف يقال بالقياس إلى

٢٥ النصف ، والاثنان بالقياس إلى الواحد، وكانت خاصة الضَّعْف أنه بمنزلة قياس الاثنين إلى الواحد ، كانت خاصة النصف أنه بمنزلة قياس الواحد إلى الاثنين .

وأما ثالثا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالملكة ليس هو خاصة للملكة ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالعدم خاصة للعدم . وإن كان ما يقال بالعدم

٣٠ ليس هو خاصة للعدم ، فإنه عند ذلك لا يكون ما يقال بالملكة خاصّة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان لا يقال إن عدم الحسّ خاصة للصمم لأنه أمرٌ عامٌ للحواس الأخر ، لم يكن الحسّ خاصة للسمع . — فأما المصحح فينظر إن كان ما يقال بالملكة خاصة للملكة ، فإن ما يقال بالعدم يكون خاصة للعدم ،

٣٥ وإن كان ما يقال بالعدم خاصة للعدم [١٢٩٣] فإن ما يقال بالملكة يكون خاصة للملكة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة البصر أن يبصر من جهة

١١٣٦ ما لنا بصر، كانت خاصة العمى ألا يبصر من جهة ما ليس لنا بصر، إذ كان من شأننا أن يكون لنا .

٥ وبعد ذلك فننظر في الموجبات والسالبات : أما أولا فننظر من

المحمولات أنفسها . وهذا الموضوع نافع للبطل فقط — مثال ذلك أنه إن كانت الموجبة أو الذي تقال بالإيجاب خاصة لشيء ، فإنه لا تكون سالبته ولا الذي يقال بالسلب خاصة له . وإن كانت السالبة أو الذي تقال بالسلب

١٠ خاصة له ، لم تكن الموجبة ولا الذي تقال بالإيجاب خاصة له — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الحى أنه متنفس ، لم تكن خاصة الحى أنه لا متنفس .

وثانیا ننظر من المحمولات أو غير المحمولات والتي عليها يحمل أو لا يحمل .

- ١٥ أما المبطل فينظر : إن كانت الموجبة ليست خاصة للموجبة ، فإن السالبة لا تكون خاصة للسالبة ؛ وإن كانت السالبة ليست خاصة للسالبة ، لم تكن الموجبة أيضا خاصة للموجبة . مثال ذلك أنه لما كان الحى ليس هو خاصة للإنسان ، لم يكن قولنا : « لالحى » خاصة لقولنا : « الإنسان » . وإن ظهر أن قولنا : « لالحى » ليس بخاصة لقولنا : « للإنسان » ، لم يكن « الحى » أيضا خاصة « للإنسان » . فأما المصحح فينظر إن كانت الموجبة خاصة للموجبة ، فإن السالبة تكون خاصة للسالبة . وإن كانت السالبة خاصة للسالبة ، فإن الموجبة أيضا خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة ما ليس بحى ألا يحيا ، صارت خاصة الحى أن يحيا . وإن ظهر أن خاصة الحى أن يحيا ، فقد يظهر أن خاصة ما ليس بحى ألا يحيا .

وثالثا أن ينظر من الموضوعات : أما المبطل فينظر إن كانت الخاصة

- الموصوفة خاصة للموجبة ، فإنه لا تكون هى بعينها خاصة للسالبة أيضا . وإن كانت الخاصة الموصوفة خاصة للسالبة لم تكن خاصة للموجبة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الحيوان أنه متنفس ، لم تكن خاصة ما ليس بحى أنه متنفس . فأما المصحح فينظر إن كانت الخاصة الموصوفة ليست بخاصة للموجبة ، فهى للسالبة . وهذا الموضع كاذب . وذلك أن الموجبة ليست خاصة للسالبة ، ولا السالبة للموجبة ، لأن الموجبة لا توجد للسالبة أصلا . وأما السالبة فقد توجد للموجبة ، إلا أنها لا توجد لها كخاصة .

- وبعد ذلك ننظر في القسمة : أما المبطل [٢٩٣ ب] فينظر إن كان
ليس شيء من القسيمة ليس من قسيمتها ، فإنه لا يكون الموضوع خاصة
للشيء الذى وضع ليكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كان الحى المحسوس
ليس بخاصة لشيء من الحيوانات الباقية ، لم يكن الحيوان المعقول خاصة
للك . — وأما المصحح فينظر إن كان أى شيء ما مأخوذ من القسيمة الباقية
خاصة لكل واحد من هذه القسمة ، فإن الباقي يكون خاصة للباقي الذى له
وضع أن يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الفهم أنه الذى من
شأنه أن يكون بذاته فضيلة للجزء الفكرى ، فكل واحدة من الفضائل الأجزاء
إذا أخذت على هذه الجهة ، صارت خاصة العفة أنها ما من شأنه أن يكون
بذاته فضيلة الجزء الشهوانى .

٧

< مواضع أخرى >

- وبعد ذلك ننظر في التصاريف : أما المبطل فينظر إن كان التصريف
ليس بخاصة للتصريف ، فإن التصريف لا يكون للتصريف خاصة — مثال
ذلك أنه لما كان ليس خاصة ما يكون على طريق العدل أن يكون على طريق
الجميل ، فليس خاصة العدالة الجميل . فأما المصحح فينظر إن كان التصريف
خاصة للتصريف ، فإن التصريف يكون خاصة للتصريف — مثال ذلك

(١) ف : هذا الوجه .

(٢) تحتها : من .

٢٠ أنه لما كانت خاصة الإنسان أنه مَشَاءٌ ذو رجلين ، كانت خاصة للإنسان أنه مَشَاءٌ ذو رجلين .

وليس إنما ينبغي أن ننظر فيما وصف بالتصارييف نفسه فقط ، بل وفي المتقابلات أيضا كما وصفنا في المواضع التي تقدمت . أما المبطل فينظر إن كان تصريف المقابل ليس بخاصة لتصرف المقابل ، فليس يكون تصريف المقابل خاصة لتصرف المقابل — مثال ذلك أنه لما لم يكن ما يقال على طريق العدل خاصة لما يقال على طريق الخير ، لم يكن قولنا على طريق الجور خاصة لقولنا على طريق الشر . — فأما المصحح فينظر إن كان تصريف المقابل خاصة لتصرف المقابل ، فإن تصريف المقابل يكون خاصة لتصرف المقابل — مثال ذلك أنه لما كان الأفضل خاصة للخير ، صار الأخس خاصة الشر .

وبعد ذلك ننظر في الأشياء التي حالها حال متشابهة . فأما المبطل فينظر إن الذي حاله حال متشابهة ليس بخاصة لما حاله متشابهة ، فليس ما حاله متشابهة خاصة لما حاله متشابهة . مثال ذلك أنه لما كانت حال [١٢٩٤] البناء عند إحداث البيت وحال الطيب عند إحداث الصحة متشابهة ، ولم تكن خاصة للطيب إحداث الصحة ، لم تكن خاصة للبناء إحداث البيت . — فأما المصحح فينظر إن كان ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة ، فإن ما حاله متشابهة يكون خاصة لما حاله متشابهة — مثال ذلك أنه لما كان حال الطيب عند أن يكون محدثا للصحة شبيهة

- ٥ بحال الرائض عند أن يكون محدثاً لخصب البدن ، وكانت خاصة الرائض أن يكون محدثاً لخصب البدن ، صارت خاصة للطبيب أن يكون محدثاً للصحة .

- وبعد هذا ننظر في الأشياء التي تكون بحالٍ واحدة . أما المبطل فينظر إن كان ما هو بحالٍ واحدة ليس هو خاصة لما هو بحالٍ واحدة . فإن ما هو بحالٍ واحدة لا يكون خاصة لما هو بحالٍ واحدة . وإن كان ما هو بحالٍ واحدة خاصة لما هو بحالٍ واحدة ، فليس يكون هذا خاصة للذي وضع أن يكون له خاصة — مثال ذلك أنه لما كانت حال الفهم عند الجميل والقبیح حالاً واحدة من قبيل أنه علم بكل واحدٍ منهما ، ولم تكن خاصة الفهم أن يكون علماً بالقبیح ، لم تكن خاصة الفهم أن تكون علماً بالجميل . وإن كانت خاصة الفهم أن يكون علماً بالجميل ، فليس خاصته أن يكون علماً بالقبیح . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه خاصة لأشياء كثيرة . فأما المصحح فليس ينتفع بهذا الموضوع في شيء ؛ لأن الواحد إذا كانت حاله عند كثيرين حالاً واحدة فليس ينقاس .
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

وبعد هذا فإن المبطل ينظر إن كان ما يقال بالوجود ليس بخاصة لما يقال بالوجود : فإن ما يقال بالفساد ليس بخاصة لما يقال بالفساد ؛ ولا ما يقال بالتكوّن يكون خاصة لما يقال بالتكوّن — مثال ذلك أنه لما كان

(١) شه : كان ينبغي أن يقول : ليس يمكن أن تكون أشياء كثيرة خاصة لشيء واحدٍ بعينه .

(٢) ص : حال .

ليس بخاصة الإنسان أن يوجد حى ، لم يكن خاصة تكوّن الإنسان أيضا أن يتكوّن حى ، ولا خاصة فساد الإنسان أن يفسد حى . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نعتبر بالتكوّن على الوجود وعلى الفساد ، ومن الفساد على الوجود وعلى التكوّن كما وصفنا الآن فى الوجود بالقياس إلى التكوّن والفساد. وأما المصحح^(١) فينظر إن كان الموضوع فى الوجود خاصة للموضوع فى الوجود، فإن الصفة^(٢) بالتكوّن تكون خاصة للموصوف بالتكوّن ، والموصوف بالفساد خاصة للموصوف بالفساد — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة الإنسان أن يوجد امرؤ، صار تكون الإنسان أن يتكوّن امرؤ [٥٩٤ ب]، وخاصة فساد الإنسان أن يفسد امرؤ. وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن نعتبر بالتكوّن والفساد على الولاء^(٤) ، وبها على أنفسها ، كما قيل فيما يلزم المبطل .

وبعد هذا فينظر فى صورة الموضوع : أما الثانى^(٥) فينظر إن كانت لا توجد الصورة ، أو إن كانت لا توجد من الجهة التى يقال إنها خاصة للشئ الذى وضعت خاصته ، فليس خاصة الموضوع لتكون خاصته — مثال ذلك أنه لما كان السكون لا يوجد للإنسان نفسه من جهة ما هو إنسان ، لكن من جهة ما هو صورة ، لم يكن السكون خاصة للإنسان . فأما المصحح فينظر إن كانت توجد للصورة ويقال إنها توجد لها من جهة الشئ الذى

-
- (١) ف : المثبت . (٢) ف : الموصوف . (٣) ص : صارت .
(٤) ف : الوجوه . ص : الولى (يقصد التوالى) . (٥) ف : المبطل .
(٦) تحتها : وصفت .

١٠. قصد إلى أن يكون له خاصته . فإن الذى قصد إلى أن تكون له خاصة
تصير خاصة — مثال ذلك أنه لما كان يوجد للحى نفسه أمرٌ مركب من
نفس وبدن ، وكان هذا المعنى نفسه هو له من جهة ما هو حى ، صارت
خاصة الحى أنه مركب من نفس وبدن .

٨

< مواضع أخرى >

- وينظر بعد ذلك فى الأكثر والأقل . أما أولاً : فالنافية ينظر إن كان
ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فليس ما يقال بالأقل خاصة
١٥. لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأيسر يسيرا خاصة لما يقال بأيسر يسيرا ،
ولا ما يقال بأكثر كثيرا خاصة لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال على
الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما لم يكن قولنا :
« أكثر تلونا » خاصة لـ « أكبر جسمية » لم يكن أيضا قولنا : « أقل تلونا »
٢٠. خاصة لما هو « أقل جسمية » ، ولا « التلون » خاصة « الجسم » أصلاً .
فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، فإن
ما يقال بالأقل يكون خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال بأكثر كثيرا لما
يقال بأكثر كثيرا ، وما يقال بأيسر يسيرا لما يقال بأيسر يسيرا ، وما يقال
على الإطلاق لما يقال على الإطلاق — مثال ذلك أنه لما كان قولنا :
٢٥. « أكثر حساً » خاصة لما هو « أكثر حياة » ، فإن قولنا : « أقل حساً »

خاصة لما هو « أقل حياة » . وكذلك قولنا فيما هو أكثر كثيرا لما هو أكثر كثيرا ، وفيما هو أيسر يسيرا لما هو أيسر يسيراً ، وما هو على الإطلاق لما هو على الإطلاق .

وينبغي أن ننظر في هذه أيضا مما يقال على الإطلاق . وأما النافي فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق [١٢٩٥] ليس بخاصة لما يقال على الإطلاق ، فليس ما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، ولا ما يقال بالأقل لما يقال بالأقل ، ولا ما يقال بأكثر كثيرا لما يقال بأكثر كثيرا ، ولا ما يقال بأيسر يسيراً لما يقال بأيسر يسيراً — مثال ذلك أنه لما لم تكن خاصة الإنسان أنه مجتهد ، لم يكن قولنا أكثر اجتهاداً خاصة لأكثر إنسانية . — فأما المثبت فينظر إن كان ما يقال على الإطلاق خاصة لما يقال على الإطلاق ، فما يقال بالأكثر خاصة لما يقال بالأكثر ، وما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، وما يقال أكثر كثيرا لما يقال أكثر كثيرا ، وما يقال أيسر يسيرا لما يقال أيسر يسيرا — مثال ذلك أنه لما كانت خاصة النار الحركة إلى فوق بالطبع ، فخاصة ما هو أكثر نارية أنه أكثر حركة إلى فوق بالطبع . وعلى هذا النحو بعينه ينبغي أن ننظر في جميع هذه الأشياء من سائر تلك الأخر .

وثانياً : فينظر النافي : فإن كان ما يقال بالأكثر ليس بخاصة لما يقال بالأكثر ، فإن ما يقال بالأقل لا يكون خاصة لما يقال بالأقل — مثال ذلك أنه إن كان الإحساس خاصة للحيوان أكثر من أن التعلم خاصة للإنسان ،

ولم يكن الإحساس خاصة للحي ، فليس التعلم خاصة للإنسان . — فأما المثبت
فينظر إن كان ما يقال بالأقل خاصة لما يقال بالأقل ، فإن ما يقال بالأكثر
خاصة لما يقال بالأكثر — مثال ذلك أنه لما كان قولنا « آنس بالطبع »
خاصة للإنسان أقل من أن قولنا : « يحيا » خاصة للحي ، وكان قولنا في الإنسان
إنه « آنس بالطبع » خاصة له ، فقولنا في الحي إنه « يحيا » خاصة له .

وثالثا : فينظر النافي إن كان الشيء الذي الخاصة أخرى بأن تكون له ليس
الخاصة له ، فالذي الخاصة له دون ذلك ليس بخاصة له . وإن كانت خاصة
لذلك فليست خاصة لهذا . مثال ذلك أنه لما كان التلون خاصة للسطح
أخرى منه بأن يكون للجسم ، وليس التلون خاصة للسطح ، فليس هو خاصة
للجسم ، وإن كان خاصة للسطح فليس هو خاصة للجسم — وأما المثبت فلن
ينتفع بهذا الموضع في شيء . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شيء واحد
خاصة لأشياء كثيرة [٢٩٥ ب] .

ورابعا : فإن النافي ينظر إن كان ما هو آخرى بأن يكون لشيء خاصة
ليس بخاصة له ، فما ليس هو حريا بأن يكون لشيء خاصة ليس هو خاصة
له — مثال ذلك أنه لما كان المحسوس آخرى بأن يكون خاصة للحي من
المتجزئ ، ولم يكن المحسوس خاصة للحي ، ولم يكن المتجزئ خاصة له . — فأما
المثبت فينظر إن كان ما ليس هو حريا بأن يكون لشيء خاصة هو خاصة له ، فما

(١) تحتها : حسا من .
(٢) تحتها : العلم .
(٣) ص : كانت .
(٤) ف : أن يحس .

هو حرى بأن يكون له خاصة هو له خاصة. مثال ذلك أنه لما كان قولنا :
« يحس » ليس هو أخرى بأن يكون خاصة للحى من قولنا « يحيا » ؛ وكان
قولنا « يحس » خاصة للحيوان ، يصير قولنا « يحيا » خاصة للحيوان .

وبعد ذلك فينظر من الأشياء الموجودة على مثال واحد . أما أولاً :

فإن الناق ينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد ليس هو بخاصة لذلك
الذى هو له خاصة على مثال واحد ، فليس ما هو خاصة على مثال
واحد خاصة لهذا الذى هو له خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه
لما كان خاصة الجزء الشهوانى أن يشتهى على مثال ما لخاصة الجزء المفكر

أن يفكر ، ولم تكن خاصة الشهوانى أن يشتهى ، لم تكن خاصة المفكر أن
يفكر. — فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة على مثال واحد خاصة لشيء

الذى هو له خاصة ، فإن الذى هو لشيء خاصة على مثال واحد هو له خاصة
على مثال واحد . مثال ذلك أنه لما كان خاصة الجزء الفكرى أنه أول من
يأتى على مثال ما خاصة الجزء الشهوانى أنه أول عفيف ، وكانت خاصة
الفكرى أنه أول من يأتى ، فخاصة الشهوانى أنه أول عفيف .

وثانيا : ينظر الناق إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة

له ، ليس هو خاصة له ، فإن الذى هو على ذلك المثال خاصة له ليس هو
خاصة على مثال واحد — مثال ذلك أنه لما كان خاصة الإنسان أن يبصر

(٢) مشكولة فى الأصل .

(١) ف : هى .

(٣) ف : هى .

وأن يسمع، ولم تكن خاصة الإنسان أن يبصر، فليس خاصته أن يسمع . -
١٠ فأما المثبت فينظر إن كان ما هو خاصة لشيء على مثال ما آخر خاصة له
[٢٩٦] وكان أحدهما خاصة له ، فالآخر خاصة له - مثال ذلك أنه
لما كان خاصة النفس على مثال واحد أن منها جزءاً شهوانياً على القصد
الأول ، ومنها جزءاً فكرياً على القصد الأول ؛ وكان خاصة النفس أن منها
جزءاً شهوانياً على القصد الأول ، وخاصة النفس أن لها جزءاً فكرياً على
١٥ القصد الأول .

وثالثاً : أن المبطل ينظر إذا كان شيء واحد خاصة لشيئين على مثال
واحد، ولم يكن خاصة لأحدهما ، فليس هو للآخر خاصة . وإن كان لذلك
خاصة، لم يكن للآخر خاصة - مثال ذلك أنه لما كان على مثال واحد
٢٠ الإحراق خاصة للهبب والحجرة، ولم يكن الإحراق خاصة للهبب، لم يكن
الإحراق أيضاً خاصة للحجرة . وإن كان الإحراق خاصة للهبب، فليس خاصة
الحجرة الإحراق . فأما المثبت فليس ينتفع بهذا الموضع في شيء .

والفرق بين المعنى الذى يكون من الأشياء التى بحال متشابهة وبين المعنى
الذى يكون من الأشياء الموجودة على مثال واحد أن ذلك يوجد بالمقايسة
٢٥ من غير أن ينظر فى أنه موجود شيئاً من الأشياء ، وهذا من أنه موجود
شيئاً من الأشياء يحكم عليه بالمقايسة .

(١) ف : منها .

(٢) ش : التى هى بحال متشابهة وبين المعنى الذى يكون .

< مواضع أخرى >

وبعد هذا ينظر الناظر إن كان إذا وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقوة
خاصة بالقياس إلى لا موجود، إن كان لا يمكن في القوة أن تكون موجودة
للا موجود . وذلك أنه لا يكون الموضوع ليكون خاصة خاصة — مثال ٣٠
ذلك أنه لما كان من قال إن خاصة الهواء أنه مستنشق ، فقد وصف الخاصة
بالقوة ، لأن هذه الخاصة — أعني أنه يستنشق أو أنه مستنشق هذه حالها
ووضعها^(١) أيضا بالقياس إلى لا موجود . وذلك أنه إذا لم يوجد الحي ، وهو
الذي من شأنه أن يتنفس^(٢) ، فقد يمكن أن يوجد الهواء . إلا أنه إذا لم يكن
الحي موجودا ، فليس يمكن أن يتنفس . فليس يكون إذن الهواء موجوداً ٣٥
بالحال التي هو بها مستنشق في الوقت الذي لا يكون الحي فيه بحال يتنفس
فيها . فليس خاصة الهواء إذن أن يكون مستنشقا . — فأما المثبت فينظر إن كان ١١٣٩
إذا وصف الخاصة بالقوة بصفها بالقياس إلى موجود أو إلى لا موجود ،
إذا كان يمكن في القوة أن يوجد اللاموجود — فقد يكون خاصة ما يوضع
ألا يكون خاصة — مثال ذلك أنه لما كان من وصف خاصة الموجود أنه
الممكن فيه أن يفعل أو ينفعل ، فقد وصف الخاصة بالقوة وصفها بالقياس ٥

(١) ف : ووصفها .

(٢) ف : يستنشق .

(٣) ف : يضمها .

إلى موجود، لأن الشيء إذا كان موجوداً فقد يمكن [٢٩٦ ب] أن يفعل شيئاً ويفعل . نخاصة الموجود أنه يمكن فيه أن يفعل شيئاً أو يفعل .

وبعد هذا فللنافية^(١) أن ينظر إن كان وضع النخاصة بالأغلب ، فليس

- ١٠ . نخاصة ما وضع ليكون نخاصةً ، لأنه قد يعرض للذين يصفون النخاصة بهذه الصفة ألا يكون الاسم عندهم يصدق على ما يقع عليه القول . وذلك أن الأمر إذا فسد بقى القول بحاله ، لأنه قد يؤخذ نخاصة لشيء من الأشياء — مثال ذلك أنه إن وصف واصف نخاصة النار بأنها أخف الأجسام ، وذلك أن النار لو فسدت لقد كان يؤخذ من الأجسام ما يكون أخفها ، فليس نخاصة النار إذاً أنها أخف الأجسام . — فأما المثبت فينظر إن كان لم يضع النخاصة بالأغلب ، فنعم ما وضعت النخاصة في هذا المعنى — مثال ذلك أنه لما كان من وضع نخاصة الإنسان أنه حيوان أنس بالطبع ، لم يضع النخاصة بالأغلب ، فنعم ما وضع النخاصة في هذا المعنى .

[[تمت المقالة الخامسة من كتاب طوييقا]]

[[وقوبل به]]

(١) ف : للبطل .

المقالة السادسة منه

< المواضع المشتركة للحد >

١

< تقسيم عام لمشا كل الحد >

[٢٩٦ ب]

قال :

أما صناعة الحدود فأجزؤها خمسة : وذلك أنه إما ألا يصدق القول
أصلاً على ما يقال عليه الاسم ، فإنه ينبغي أن يكون حد الإنسان يصدق على ٢٥
كل إنسان ؛ وإما أن يكون للشيء جنس موجود فلم يضعه في الجنس ،
أو لم يضعه في الجنس الذي يخصه ، فإنه يجب على من يحد أن يجعل الشيء
في جنسه ويضيف إليه الفصول ؛ وذلك أنه أولى بالدلالة على جوهر المحدود ٣٠
من كل ما في الحد . وإما ألا يكون القول خاصاً بالشيء (فإنه ينبغي أن
يكون حد الشيء خاصاً به ، كما قلنا أيضاً) (٢) وإما أن يكون إذا عمل جميع
ما وصفنا لم يحد ولم يقل إليه المحدود ما هي والباقي الخارج مما وصفنا إن
كان قد وجد ولم يُصَبَّ في التحديد . ٣٥

فأما إن كان [١٢٩٧] لا يصدق على ما يقال عليه الاسم ، فينبغي أن
ننظر فيه من المواضع التي قيلت في العرض . وذلك أن النظر بأسره هناك

(١) ف : جميع . (٢) راجع قبل ١٢ ف ٤ ص ١٠١ ب س ١٩

- هو أن : هل الشيء حق أو غير حق ؟ لأننا إذا قلنا إن العَرَض يوجد فإِنما
تقول إنه حق . وإذا قلنا إنه ليس يوجد قائماً نقول إنه ليس بحق . فأما
إن كان لم يضعه في الجنس الخاص به ، أو إن كان القول الموفى غير خاص
به ، وإنما ينبغي أن نبحث عنه من المواضع التي قيلت في الجنس وفي الخاصة .
فأما إن كان لم يحد ، أو إن كان لم يصب في تحديده ، فإن عمل أى شيء
كان أسهل من الإصابة في عمله . فمن البين أن الخطأ في هذا المعنى أكثر ،
لأنه أصعب . فيجب أن يكون مراد هذا أسهل من مراد ذلك .

١٠

وأجزاء ما يجرى على غير صواب جزئان : الواحد استعمال العبارة الغامضة :

وذلك أنه ينبغي للذي يحد شيئاً أن يستعمل — ما أمكن — العبارة التي في غاية
البيان ، لأن الحد إنما يوفى ليعرف به الشيء . والثاني أن يكون قد تجاوز
بالقول ما يجب . وذلك أن كل ما يزداد على الحد فإِنما هو فضل . وأيضا
فإن كل واحد من الجزئين الموصوفين ينقسم إلى أجزاء كثيرة .

١٥

٢

< غموض الحد >

فأحد مواضع ما يوصف وصفاً غامضاً أن يكون الشيء الموصوف من
المتفقة أسماؤها . مثال ذلك أن الكون هو المصير إلى الجوهر ، وأن الصحة
اعتدال الأشياء الحارة والباردة . وذلك أن المصير والاعتدال من المتفقة أسماؤها .
فليس يتبين أيما يريد أن يقول من المعنى التي يدل عليها ما يقال على أنحاء كثيرة .

٢٠

وكذلك إن كان المحدود أيضاً يقال على جهات كثيرة فذكره قبل أن يفصل
جهاته ، لأنه لا يبين حد أيما منها وفي . وقد يمكن أن يعدل على أن القول ٢٥
لن يطابق جميع الأشياء التي وفي حدها . ويمكن أن يفعل مثل هذا خاصة
إذا لم يشعر باتفاق الاسم . وقد يمكن أيضا إذا لخص ما يقال في الحد على
كم جهة يقال أن يعمل قياساً : وذلك أنه إن كان لم يقل على شيء من هذه ٣٠
الجهات قولاً كافياً ، فمن البين أنه لم يحدد على ما ينبغي .

وموضع آخر وهو إن كان [٢٩٧ ب] قال الشيء على جهة الاستعارة
— مثال ذلك إن كان سمى العلم الذي لا ينتقل ، أو سمى الهبولى خاصة
أو سمى العفة اتفاقاً : وذلك أن كل ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامض غير
بين . وقد يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة على أنه قاله على ٣٥
الحقيقة ، فإن الحد الموصوف لا يطابقه كالحال في العفة ، وذلك أن كل اتفاق
إنما يكون في النغم . وإيضاً إن كان الاتفاق جنساً للعفة لكان شيء واحد
بعينه يكون في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وذلك أنه لا الاتفاق يحوى ١١٤٠
الفضيلة ، ولا الفضيلة تحوى الاتفاق .

وأيضاً إن كان يستعمل أسماء غير موضوعة كما فعل أفلاطن عند تسميته
« العين » : « المظلمة بالحاجب » ، ويسمى « الرتيلاء » : « متعفنة للسعة » ،
وتسميته « المخ » : « المتولد في العظام » . وذلك أن كل ما لم تجر فيه العادة
فهو غير بين .

- ٥ . وبعض الأسماء لا تقال باتفاق الاسم ولا بالعبارة ^(١) — مثال ذلك القول بأن الناموس ^(٢) مقدار ومثال الأشياء العادلة بالطبع . وما جرى هذا المجرى ^(٣) شراً من الاستعارة ، وذلك أن الاستعارة قد تجعل المعنى معلوماً ^(٤) بضرب من الضروب لمكان التشابه ، إذ كان كل من يستعمل الاستعارة فإنما يستعملها لمكان تشابه ما ؛ فأما ما جرى هذا المجرى فليس يجعل الشيء معلوماً ^(٥) . وذلك أنه ليس يوجد التشابه الذي به الناموس قدر ومثالاً ، ولا جرت العادة بأن يقال . فلذلك متى قال إن الناموس بالحقيقة قدر ومثال ، أن يكون قد كذب . وذلك أن المثال هو الذي كونه بتشبيهه ، وهذا شيء ليس هو موجوداً للناموس . ومتى ^(٦) قال إنه كذلك ليس على الحقيقة ، فمن البين أنه قال ذلك قولاً غامضاً وأردأ من أى شيء كان مما يقال على جهة الاستعارة .

- وأيضاً إن لم يكن حد الضد بيناً أصلاً من الذى قد وصف . وذلك أن التى توصف على ما يجب قد تدل — مع ما تدل عليه — على أضدادها ، أو إن كان الموصوف فى نفسه لا يبين من أمره تحديد لأى شيء هو ، لكن بمنزلة أحوال الصور العتيقة إن لم يرسم أحدٌ عليها دلالتها لم يعلم ما كل واحد منها .

(١) ف : بالاستعارة . (٢) ف : الشريعة .
(٣) ص : أشر . (٤) ف : معروفاً .
(٥) ف : معروفاً . (٦) ش : باقتداء ، بحكاية .

< إسهاب الحد >

فمن أمثال هذه الأشياء ينبغي أن نبحث إن كان قال قولاً غامضاً .

وإن كان ذكر في التحديد أكثر مما يجب فينبغي أن ننظر أولاً إن كان

استعمل شيئاً يوجد لكلها أو بالجملة للموجودات أو الأشياء التي هي والمحدود تحت ٢٥

نوع خاص ، فإنه واجب ضرورة أن يكون هذا يقال على أكثر مما قال [٢٩٨]

ذاك . وذلك أنه واجب أن يكون الجنس يفصل من الأشياء الأخر ،

والفصل يفصل من شيء من الأشياء التي تحت جنس واحد . فإن الموجود ٣٠

لجميعها على الإطلاق لا يفصل من شيء فيها ، فأما الموجود لجميع التي هي

تحت جنس واحد لا يفصل من التي تحت جنس واحد بعينه . فزيادة

ما يجرى هذا المجرى إذن باطلة . أو إن كان الذي يزداد خاصاً ، وإذا رفع

كان الباقي خاصاً ويدل على الجوهر — مثال ذلك إن زيد في حد الإنسان : ٣٥

« قابل للعلم » كان ذلك باطلاً ، لأن هذا إذا رفع منه كان القول الباقي خاصاً

له ويدل على جوهره . وبالجملة أقول : كل ما كان إذا رفع كان الباقي

يدل على المحدود ما هو ، فهو باطل . وكذلك يجرى أمر تحديد النفس إذا ١٤٠

كان عدداً يحزك ذاته ، وذلك أن الذي يحزك ذاته هو نفس كما حدّه أفلاطون .

إلا أنا نقول إن هذا الذي قيل خاصة وليس يدل على الجوهر إذا رفع

(١) ف : فضلاً . (٢) ف : فضل .

(٣) ف : إن .

- ٥ العدد. وبأى جهة من هاتين كان الأمر فقد يصعب إيضاحه . وقد ينبغي أن نستعمل في جميع ما يجري هذا المجرى بحسب ما يليق به . وأيضاً فإن حدّ البلغم أنه أول رطوبة تتولد من الغذاء غير منهضمة . وذلك أن قولنا :
١٠ "أول" ، واحدٌ وليس بكثير . فزيادتنا إذن « منهضمة » باطل ، لأن^(١) هذا إذا رفع كان القول الباقي خاصة ، إلا أننا نقول : لا . وذلك أنه يمكن أن يكون هذا وشيء آخر غيره من الغذاء . فليس البلغم إذاً على الإطلاق أول رطوبة من الغذاء ، لكن أول مما لم ينهضم ، فيجب كذلك أن يزداد في الحد : « غير منهضمة » ، لأنه إذا قيل على جهة العموم لم يكن القول
١٥ صدقاً ، إذ كان ليس هو أول جميعها .

- وأيضاً إن كان شيء مما في القول لا يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد ، فإن تحديده مثل هذا قد حدّ من الذين يستعملون ما يوجد^(٢) بكل الموجودات . وذلك أنه بتلك الجهة إن كان القول الثاني خاصاً ، فإن القول كله يكون خاصاً ، لأن الخاصة بالجملة إذا أضيف إليها شيء —
٢٠ أي شيء كان — صادقاً ، فإن القول بأسره يكون خاصاً . وإن كان شيء مما في القول ليس يوجد لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد ، فليس يمكن أن يكون القول بأسره خاصاً ، لأنه ليس يرجع بالتكافؤ في الجمل — مثال ذلك قولنا : حتى ، مشاء ، ذورجلين ، ذو أربع أذرع — فإن هذا القول

(١) ف : فضل . (٢) ف : أخرى . (٣) ف : خطأ (٤) .

(٤) ف : أكثر من خطأ (٥) . ف : موجود لجميع .

لا يرجع بالتكافؤ في الحمل على الأمر، من قبل أنه ليس يوجد ذو أربعة
أذرع لجميع الأشياء التي تحت نوع واحد .

وأيضاً إن كان ذكر شيئاً واحداً بعينه مرارا كثيرة — مثال ذلك ٢٥

إذا قال [٢٩٨ ب] إن الشهوة التوقان إلى اللذيذ، فإن كل شهوة إنما هي
للذيذ، فيصير لذلك الشيء الواحد بعينه للشهوة موجوداً للذيذ، فيكون
التوقان إذن للذيذ، لأنه لا فرق بين قولنا : « شهوة » وبين قولنا :

« توقان للذيذ » ، فكل واحدٍ منهما إذن يوجد للذيذ . ونقول إن هذا ٣٠

ليس بالمتكر لأن الإنسان ذو رجلين . فالذي هو واحد بعينه للإنسان يصير

ذا رجلين ، وقولنا : حى مشاء ذو رجلين شيء واحد بعينه للإنسان ،

فيصير الحى المشاء ذو الرجلين ذا رجلين . ولكنه ليس يلزم لهذا السبب أمر ٣٥

منكر، لأننا لم نحمل ذا الرجلين على حى مشاء ذي الرجلين ، وذلك أن بهذا الوجه

يكون ذو الرجلين قد حمل على شيء واحد بعينه مرتين ، لكن ذا الرجلين يقال ١١٤١

على الحى المشاء ذي الرجلين . فذو الرجلين إذن إنما حمل مرة واحدة فقط .

وكذلك يجري الأمر في الشهوة ، لأن قولنا للذيذ لم يحمل على التوقان ،

وإنما حمل على القول كله ، فيصير الحمل في هذا الموضع أيضاً مرة واحدة .

(١) ف : اللذيذ .

(٢) ش : في السرياني : والإنسان والحى المشاء ذو الرجلين هو واحد بعينه .

(٣) ش : قال أبو بشر : يعنى أنت ذا الرجلين لم يحمل على كل واحدٍ من الحى أو ذى

الرجلين أو المشاء على انفراده ، بل على الجملة ، أعنى على قولنا : حى ، مشاء ، ذو الرجلين .

٤

< مواضع أخرى >

فهذه الأشياء وما يجري مجراها ينبغي أن نبطل هل حدّ الشيء على ما يجب
أو على غير ما يجب . — فأما النظر في أنه هل حد وقيل فيه ما هو ، أم لا —
فمن هذه الأشياء وما أشبهها ينبغي أن يكون .

٢٥

أما أولاً فينبغي أن ننظر لعله لا يكون عمّل التحديد من أشياء هي
أقدم وأعرف . وذلك أنه لما كان الحدّ إنمّا يوفّي لمكان المعرفة بالأمر
المحدود ، وكانت معرفتنا بالشيء لا تكون من أى شيء اتفق ، لكن من
أشياء هي أقدم وأعرف ، كما هو في البراهين ، (لأن بهذا الوجه يجري أمر
كل تعليم وتعلّم) ، كان من الظاهر أن ما لم يحدّ بما يجري [١٢٩٩]
هذا المجرى لم يحدّ . وإن لم يكن الأمر كذلك صارت حدود كثيرة لشيء
واحد بعينه . فإنه من البين أن الذى يكون من أشياء هي أقدم وأعرف
قد حدّ أيضاً بأفضل ما يكون ، فيصير لذلك الحدان كلاهما لشيء واحد^(١)
بعينه . وهذا شيء لا يظن . وذلك أن كل واحد من الأشياء إنمّا آتيته
وذاته شيء واحد . فيجب من ذلك إن كان لشيء واحد بعينه حدود كثيرة
أن تكون آنية المحدود التي يستدل عاينها من كل واحد من الحدّين واحدة
بعينها ، وهاتان فليستا شيئاً واحداً بعينه ، لأن الحدّين مختلفان . فبين إذن
أن الذى لم يحدّ من أشياء هي أقدم وأعرف لم يحدّ . فأما أن الحدّ لم يُقلّ

٣٠

٣٥

١٤١

(١) ص : كليهما .

- من أشياء هي أعرف فنفهمه على ضربين : إما إذا كانت من أشياء ليست
أعرف على الإطلاق . وإما من أشياء ليست أعرف عندنا ، فإنه قد يمكن
أن يكون بالضربين كليهما . فبالجملة ، المتقدم أعرف من المتأخر بمنزلة ما النقطة
أقدم من الخط والخط أقدم من البسيط والبسيط من المصمت ؛ وبمنزلة
ما أن الوحدة أيضاً أعرف من العدد ، فإنها أقدم من كل عدد ومبدأ له .
وعلى ذلك المثال الحرف من حروف المعجم أقدم من المقطع . فأما نحن فقد
يعرض لنا مراراً عكس ذلك . وذلك أن المصمت أحقُّ بالوقوع تحت
الحس من البسيط ؛ والسطح أوقع تحت الحس من الخط ؛ والخط أوقع
من النقطة . ولذلك صار جمهور الناس يعرفون هذه الأشياء أكثر . وذلك
أن هذه يقف عليها الفهم اليسير ، وتيك تحتاج إلى فهم صحيح بارع . فبالجملة
الأفضل أن يلتمس تعرف ما هو متأخر بما هو متقدم ، فإن هذا المذهب
أشبه بطريق العلم . والذين أيضاً لا يمكنهم التعرّف بأمثال هذه ، فلعله
يجب أن نجعل لهم القول من الأشياء المعروفة عندهم . ومما يجرى هذا
الجرى من التحديدات تحديد النقطة وتحديد الخط وتحديد البسيط ، فإن
جميعها يدل على المتقدم فالأخير ، لأنهم يقولون إن ذاك طرف الخط ، وهذا
طرف البسيط ، وهذا طرف المصمت .

وليس ينبغي أن يذهب علينا أن الذين يجرون في الحدود هذا الجرى
لا يمكنهم أن يدلّوا في الحدود على الماهية (إن لم يتفق أن يكون الشيء

(١) ف : أقدم . (٢) المصمت = الجسم ؛ البسيط = السطح .

(٣) ش : جميع من يفعل هذا إنما ...

- ٢٥ الواحد بعينه معروفاً عندنا ومعروفاً على الإطلاق) إذ كان يجب على الذي
يحدّ على الصواب أن يحدّ بالجنس والفصول . وهذه هي من الأشياء التي
هي أعرف وأقدم من النوع وأعرف منه أيضاً . وذلك أن النوع إذا عُرف
فواجبٌ ضرورةً أن يعرف الجنس والفصل ، لأن من عرف الإنسان
٣٠ فقد عرف الحيّ والمشاء ، وإذا عرف الجنس أو الفصل فليس يجب ضرورةً
أن يعرف النوع أيضاً . فالنوع إذن لا يعرف أكثر [٢٩٩ ب] منهما .
وأيضاً قد يلزم بالحقيقة الذين يقولون إن التي تجرى هذا المجرى تحديدات :
أعنى التي توجد من الأشياء المعروفة عند كل واحد — أن يقولوا إن تحديدات
٣٥ كثيرة تلزم شيئاً واحداً بعينه . وذلك أن الأشياء التي هي أعرف مختلفةً
عند الناس وليست واحدة بعينها عند جميعهم . فالحدّ لذلك عند كل واحدٍ
موصوفٌ بخلاف ما هو عند الآخر إن كان ينبغي أن يعمل الحد من الأشياء
١١٤٢ التي هي أعرف عند كل واحد . وأيضاً تكون أشياء مختلفة في أوقات مختلفة
عند قوم بأعيانهم أعرف . وذلك أن في أوّل الأمر تكون المحسوسات
كذلك . فإذا صاروا متحرّكين صار الأمر بالعكس ، فيجب أن لا يكون
٥ حدٌّ واحدٌ بعينه أبداً موصوفاً لواحدٍ بعينه عند الذين يقولون إن الحدّ ينبغي
أن يكون موصوفاً بالأشياء التي هي أعرف عند كل واحدٍ . فمن البين أنه
ليس يجب أن يكون التحديد بمثل هذه الأشياء ، لكن من الأشياء التي هي
أعرف على الإطلاق . فإن بهذا الوجه وحده يكون الحدُّ واحداً بعينه أبداً .
١٠ ولعل الشيء المعروف على الإطلاق ليس هو الذي لا يعرف عند أحد ، لكن

المعروف عند الحَسَنِيّ الحال في الفهم بمنزلة الشيء الصحيح على الإطلاق عند الحَسَنِيّ الحال في أجسامهم . فينبغي أن نستقصى البحث عن كل واحد من أمثال هذه وأن نستعملها إذا تكلمنا فيما ينفع . وقد يمكننا^(١) بإجماع أن نرفع التحديد متى لم نجعل القول من التي هي أعرف على الإطلاق ولا من التي التي هي أعرف عندنا .

وأحد مواضع ما لا يكون بالأشياء التي هي أعرف ما يدل على الأشياء المتقدمة بالمتأخرة كما قلنا آنفاً . وموضع آخر وهو أن ينظر إن كان قول ما هو في السكون وما هو محدود وصف لنا ، يعني محدود وما هو في السكون^(٢) . وذلك أن الثابت والمحدود أقدم وأعرف من غير المحدود ومما هو في الحركة .

وأصناف ما يكون من أشياء ليست أقدم ثلاثة^(٣) : أما أولاً فإن كان المقابل قد حدّ بمقابله ، مثال ذلك إن كان الخير حدّ بالشر . وذلك أن المتقابلين معاً في الطبع . وفي بعضها يظن بأن العلم بالمتقابلين واحد بعينه ؛ ولذلك لا يكون أحدهما أعرف من صاحبه . وليس ينبغي أن يذهب علينا أن بعضها لعله ألا يمكن فيها أن يُحدّ بجهة أخرى ، مثال ذلك أن الضعف لا يمكن أن يُحدّ إلا بالنصف . وجميع ما كان يقال بذاته بالإضافة إلى شيء . وذلك أن جميع ما يجري هذا الجرى فإن ما هيته إنما هي بالقياس إلى شيء كيفما كان — فليس يمكن لذلك أن يعرف أحدهما دون صاحبه . وبهذا السبب وجب

(١) ص : يمكناً . (٢) ف : الحركة .

(٣) ف : مما (بدلاً من : ومما) .

ضرورةً أن نحصر أحدهما [١٣٠٠] في قول الآخر، فيجب أن نعلم جميع مايجرى هذا الجرى وأن نستعملها في هذه كما يظن بها أنها توافق .

وموضع آخر إن كان استعمل المحدود نفسه ^(١) ، وإنما يخفى ذلك إذا

لم يستعمل اسم المحدود بعينه، مثلما يحّد الشمس أنها كوكب يظهر نهراً .

٣٥

وذلك أن من استعمل النهار فقد استعمل الشمس . وينبغي إذا أردنا

١٤٢ ب

كشف مثل هذا أن ننقل الاسم إلى قول — مثال ذلك : إن كان النهار

هو حركة الشمس فوق الأرض، فن البين أن من قال : حركة الشمس فوق

الأرض، فقد قال : الشمس . فن استعمل إذن الشمس فقد استعمل النهار .

٥

وأيضاً إذا كان حدّ القسم بقسيمه ، مثل ما تقول في الفرد إنه أعظم

من الزوج بواحد، وذلك أن الأشياء التي هي قسيمة بعضها لبعض من جنس

واحد بعينه معاً في الطبع؛ والزوج والفرد قسيمان لأنهما جميعاً فصلا العدد .

١٠

وكذلك إن حدّ ما فوق بما أسفل : مثل قولنا إن العدد الزوج هو

ما انقسم بنصفين، أو أن الخير ملكة للفضيلة . وذلك أن قولنا بنصفين هما

أحد من الاثنين اللذين هما زوج؛ والخير فضيلة ^(٣) ما . فهذه إذن تحت تلك .

وأيضاً تحت ضرورةً على الذي يستعمل ما أسفل أن يستعمله أيضاً . وذلك

١٥

أن الذي يستعمل "الفضيلة" قد يستعمل "الخير" ، لأن الفضيلة خير ما .

(١) ف : بعينه .

(٢) ش : في نسخة : وفي نقل أثناس : النهار فقد استعمل الشمس .

(٣) ف : والفضيلة خير .

وكذلك من استعمل "بنصفين" فقد استعمل الزوج، لأن قولنا إن الشيء انقسم بنصفين يدل على أنه قد انقسم ^(١) باثنين، والاثنان زوج .

٥

< مواضع أخرى >

٢٠ فبالجملة نقول إن كان موضعاً يصير القول من أشياء ليست أقدم ولا أعرف، وأجزاؤه ما وصفنا .

وموضع ثانٍ : أن ينظر إن كان الأمر موجوداً في جنس ولم يوضع في جنس . وهذا الخطأ يوجد في جميع الأشياء التي فيها لا يتقدم فيوضع :

٢٥ ما الشيء . مثال ذلك تحديد الجسم أنه الذي له ثلاثة أبعاد، أو مثل تحديد الإنسان بأنه الذي يُحسب أن يحسب . والجنس من شأنه أن يدل على : ما هو الشيء، ويوضع أول الأشياء التي تقال في التحديد .

٣٠ وأيضاً إن كان المحدود يقال في أشياء كثيرة فلم يضعه فيها كلها — ^(٣) مثال ذلك إن قال إن الكتابة العلم بالخط . وذلك أنه يحتاج إلى أن يقال :

وبالقراءة أيضاً، لأن بهذا الحد لم يحد، بذكره الخط، أكثر مما كان تحديده بذكر القراءة . فليس واحداً منهما حداً، لكن من قال هذين كليهما فقد حد،

٣٥ لأن أشياء كثيرة لا يمكن أن تكون حدوداً لشيء واحد بعينه . وفي بعض

١١٤٣ الأشياء يكون ذلك حقاً كما قلنا، وفي بعضها لا — مثال ذلك في الأشياء

(١) ف : انقسم (بدلاً من : قد انقسم) . (٢) ص : ثانی .

(٣) ف : يحسب .

(٤) ف : يصفه .

التي لا يقال فيها بذاته بحسب الأمرين جميعا ، بمنزلة ما يقال في الطب
[٣٠٠ ب] إنه يحدث الصحة والمرض . وذلك أنه يحدث تيك بذاته ،
ويحدث هذا بالعرض ، لأن الجملة : إحداث المرض غريب من الطبيب .
فالذي يصف الحد بسبب كليهما ليس هو أولى بالتحديد من الذي يصفه
بحسب أحدهما ، لكن أخلق به أن يكون دونه ، لأن من أراد من سائر العوام
أمكنه أن يحدث مرضاً .

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء لا بحسب الأمر الأفضل ، لكن
بحسب الأدنى ، إذا كانت الأشياء التي يقال المحدود بحسبها كثيرة ، وذلك
أن كل علم وكل قوة وإنما يظن بها أنها للشيء الأفضل .

وأيضاً ينبغي أن ينظر إن كان الموصوف لم يوضع في الجنس الذي
يخصه من الاسطقتسات التي في الجنس كما تقدم من قولنا .

وينظر أيضاً إن كان في صفة الشيء يتجاوز الأجناس — مثال ذلك
إن قال العدل هو ملكة فعالة المساواة أو موزعة الحق بالسواء ، فإن الذي
حدّ هذا الحدّ يجاوز الفضيلة . لأنه لما أغفل جنس العدل لم يقل ما هيته ،
وذلك أن الجوهر لكل واحد إنما هو مع جنسه ، وهذا هو والآل يوضع
الشيء في أقرب الأجناس منه سؤلاً . ومن وضع أقرب الأجناس فقد
ذكر جميع الأجناس التي فوق ، لأن جميع الأجناس التي فوق تحمل على التي
تحت . فيجب إذاً : إما أن يوضع الشيء في جنسه الأقرب ، وإما أن

يضم جميع الفصول التي بها يحد الجنس الأقرب إلى الجنس الأعلى ، فإن
٢٥ بهذا الوجه لا يكون أغفل شيئاً ، بل إنما يكون ذكر الجنس الأسفل
بقول مكان اسم ، وإما من ذكر الجنس الأعلى فقط فلم يذكر الجنس الأسفل ،
وذلك أن من ذكر النبات لم يذكر شجرة .

٦

< مواضع أخرى >

وفي الفصول أيضاً ينبغي أن ينظر مثل ذلك ، أعني إن كان ذكر فصول
الجنس فإنه إن كان لم يحد الأمر بفصوله أو إن كان بالكلية ذكر سبباً يجري
مجرى ما لا يمكن أن يكون فصلاً لشيء من الأشياء ، بمنزلة الحى أو الجوهر ،
٣٠ فمن البين أنه لم يحد ، لأن الأشياء المذكورة ليست فصلاً لشيء من الأشياء .
وينبغي أن ينظر أيضاً إن كان شيء قسماً للفصل المذكور . وذلك أنه
٣٥ إن لم يكن كذلك فبين أن الفصل المذكور ليس هو للجنس ، لأن كل جنس
إنما ينقسم بالفصول التي يوازى في القسمة بعضها بعضاً ، بمنزلة ما ينقسم
الحى بالمشاء والطائر وذى الرجلين ، أو إن كان الفصل قسماً ، إلا أنه
لا يصدق على الجنس ، وذلك أنه بين أنه ولا الفصل الآخر للجنس وإن
جميع الفصول التي يوازى بعضها بعضاً في القسمة يصدق على الجنس الذى
يخصها . وكذلك إن كان يصدق عليه ، إلا أنه إذا أضيف [١٣٠١] إلى
٥ الجنس لم يحدث نوعاً ، فإنه من البين أن هذا ليس بفصل للجنس مُحْدَثٍ
نوعاً ، وذلك أن كل فصل مع جنسه يحدث نوعاً . وإذا كان هذا ليس

- ١٠ بفصل فليس النوصوف أيضاً فصلاً، لأنه قسيم لهذا . — وأيضا إن كان يقسم الجنس بالسلب تميز له < قول > الذين يحدون الخط ، بأنه طول بلا عرض ، فان هذا ليس يدل على شيء آخر غير أن ليس له عرض ، فيلزم لذلك أن يكون الجنس يشارك النوع . وذلك أن كل طول إما أن يكون بلا عرض ، وإما أن يكون ذا عرض . فإنه قد يصدق على كل شيء : إما الموجبة ، وإما السالبة ، فيصير لذلك جنس الخط الذي هو الطول إما بلا عرض ، وإما ذا عرض .
- ١٥ وقولنا : طول بلا عرض ، قول للنوع ، وكذلك قولنا : طول له عرض ، وذلك أن قولنا : " بلا عرض " ، و " له عرض " فصلان . وقول النوع إنما هو من الفصل والجنس . فالجنس إذا يقبل قول النوع . وعلى ذلك المثال أيضاً يقبل قول الفصل ، لأن أحد الفصلين المذكورين يحمل من الاضطرار على الجنس . وهذا الموضع نافع للذين يعتقدون وجود الصور .
- ٢٠ وذلك أنه إن لم يكن الطول بعينه موجوداً ، فكيف يكون يحمل على الجنس أن له عرضاً أو لا عرض له ! وذلك أنه ينبغي أن يصدق أحد هذين على كل طول ، إن كان من شأنه أن يصدق على الجنس . وهذا شيء ليس بعرض ، لأنه قد توجد أطوال بلا عرض ، وأطوال لها عرض . فهذا الموضع إذا إنما ينتفع به أولئك فقط الذين يقولون إن الجنس واحد في العدد .
- ٢٥ و إنما يفعل هذا الذين يعتقدون وجود الصور وحدهم ، وذلك أنهم يقولون إن الطول بعينه والحي بعينه جنس .

(١) ش : ير يد صورة الطول وصورة الحي .

وخلق أن يكون يجب ضرورةً على الذي يحدّ أن يستعمل في بعض
الأمور السلب ، كالحال في العدم . وذلك أن الأعمى هو الذي ليس له بصرٌ
٣٥ في الوقت الذي من شأنه أن يكون له ، لأنه لا فرق أصلاً بين أن يقسم
١١٤٤ الجنس بسلبٍ أو بإيجاب يجب ضرورةً أن يوازيه في القسم سلب ، مثل
أن يكون قد حدّ طولاً له عرض ، وذلك أن الذي لا عرض له يوازي
في القسمة ما له عرض ، وليس يوازيه شيء آخر غيره ، فقد يقسم الجنس
بالسلب أيضاً .

• وينظر أيضاً إن كان وصف النوع على أنه فصل ، بمنزلة الذين يحدّون
التعير بأنه شتم ، وذلك أن الاستخفاف شتم ما ، فالاستخفاف إذن نوعٌ
لا فصل .

وينظر أيضاً إن كان ذكر الجنس على أنه فصل ، مثل إن قال إن
الفضيلة ملكةٌ محمودةٌ أو صالحة ، لأن الحمود جنس للفضيلة ، لا فصل ؛
١٠ أو يكون الحمود ليس بجنس للفضيلة ، بل فصلاً ، إن كان حقا [٣٠١ ب]
أنه لا يمكن أن يكون شيء واحدٌ بعينه في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ،
وذلك أنه لا الحمود يحوى الماكّة ، ولا الملكة تحوى الحمود ، إذ كان ليس
كل ملكةً أمراً محموداً ، ولا كل أمرٍ محمودٍ ملكةً ؛ فليس كلاهما إذن جنسين .
١٥ ولأن الملكة جنس للفضيلة فمن البين أن الحمود ليس بجنس ، لكنه فصل .

(١) ش : في السرياني : استخفاف مع هزه . (ص : هدو) .

(٢) ف : جيدة . (٣) ص : كليهما .

وأيضاً فإن الملكة تدل على ما هي الفضية، والمحمود لا يدل على ما هي، بل على أى شىء هي . وقد يظن بالفصل أنه يدل على أى شىء .

وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لا يدل على أى شىء ، لكن على شىء مشار إليه ، لأنه قد يظن بكل فصل أنه يدل على أى شىء . ٢٠

وينظر أيضاً إن كان الفصل يوجد للشىء المحدود بالعرض ؛ وذلك أنه ليس يكون فصل من الفصول من الأشياء التي توجد بالعرض ، كما أن ذلك لا يكون فى الجنس ، لأنه لا يمكن أن يكون الفصل يوجد لشىء ولا يوجد . ٢٥

وينظر أيضاً إن كان الفصل أو النوع أو شىء من الأشياء التي تحت النوع تحمل على الجنس ، فليس هو محدوداً ، لأن ليس يمكن أن يحمل شىء من هذه على الجنس ، لأن الجنس يقال على أكبر مما تقال عليه هذه . ٣٠

وينظر أيضاً إن كان الجنس يحمل على الفصل ، لأن الجنس يظن به أنه ليس يحمل على الفصل ، لكن على التي يحمل عليها الفصل — مثال ذلك أن الحى يحمل على الإنسان وعلى الثور وعلى سائر الحيوان المشاء ، لا على الفصل المقول على النوع . وذلك أنه لو كان الحى يحمل على كل واحد من الفصول ، لقد كانت حيوانات كثيرة تحمل على النوع ، لأن الفصول على النوع تحمل . ٣٥
١٤٤ ب

وأيضاً تصير الفصول كلها إما نوعاً^(١) وإما شخصاً^(٢) إن كانت حيوانات ، لأن كل واحد من الحيوانات هو نوع أو شخص . وعلى ذلك المثال ينبغى أن ننظر إن كان النوع أو شىء مما تحت النوع يحمل على الفصل ، فإن ذلك

(١) ف : أنواعا . (٢) ف : أشخاصا .

- ٥ غير ممكن ، لأن الفصل يقال على أكثر مما يقال عليه النوع . ثم يلزم أن يكون الفصل نوعاً ، إذ كان شيء من الأنواع يحمل عليه ، وذلك أن الإنسان إن كان يحمل عليه فمن البين أن الإنسان فصل ^(١) .
- ١٠ وينظر أيضاً ألا يكون الفصل أقدم من النوع ، لأن الفصل ينبغي أن يكون بعد الجنس وقبل النوع .
- وينظر أيضاً إن كان الفصل المذكور لجنس آخر لا يحوى ولا يُحوى ، لأن الفصل الواحد بعينه ليس يظن به أنه يكون لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وإلا لزم أن يكون نوعاً واحد بعينه في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، وذلك أن كل واحد من الفصول يردف بالجنس الذى يخصه ، كما أن المشاء ذا الرجلين يردف بالحى . فما يحمل عليه إذاً الفصل حمل عليه كل واحد [١٣٠٢] من الجنسين . فمن البين أن النوع يصير في جنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، أو نقول إنه ليس ممتنعاً أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر ، ولكن ينبغي أن نضيف إلى ذلك أن ليس كلاهما ^(٣) يوجد تحت جنس واحد ، لأن الحى المشاء والحى الطائر جنسان ، وليس يحوى أحدهما الآخر . وذو الرجلين فصل لكليهما ، فينبغى أن يضيف إلى ذلك أن يكون كلاهما ^(٤) تحت جنس واحد ؛ فإن هذين كليهما تحت الحى .

(١) ف : ذلك الفصل يكون هو الإنسان .

(٢) ف : هل ليس . (٣) ص : كليهما يوجدان .

(٤) ص : كليهما .

وبين أيضا أنه ليس يجب ضرورة أن يكون الفصل يردف بالجنس الذي يخصه كله، لأنه قد يمكن أن يكون فصل واحد بعينه لجنسين لا يحوى أحدهما الآخر، لكن الواجب ضرورة هو أن يردف بأحدهما فقط وبجميع الأجناس التي فوقه، كما يردف ذو الرجلين بالحي المشاء أو الطائر.

٣٠

وينظر أيضًا إن كان وصف فصل الجوهر بما يكون في شيء لأنه ليس يظن أن جوهرًا يخالف جوهرًا بأنه بحيث ما . وكذلك يعدلون من يحد الحى بالمائى والبرى، إذ كانا يدلان على حيث ما ^(١) . إلا أننا نقول إن عدلهم في هذا المعنى ليس على الصواب، لأن قولنا : « برى » ليس يدل على شيء في شيء، ولا على أين، لكن على أى شيء . لأنه، وإن كان في الماء، فهو برى على مثال واحد، فليس يصير مائياً، إلا أنه على حال إن كان الفصل يدل في وقت من الأوقات على أن شيئاً في شيء . فبين أن من استعمله يكون مخطئاً .

٣٥

١١٤٥

وينظر أيضًا إن كان وصف الانفعال فصلاً : وذلك أن كل انفعال إذا يزيد أخرج الشيء من الجوهر . والفصل ليس كذلك، إذ كان الفصل يظن به أنه يحفظ الشيء الذي هو له فصل . وبالجملة، فغير ممكن أن يوجد كل واحد خلوًا من الفصل الذي يخصه، وذلك أنه متى لم يوجد المشاء لم يوجد الإنسان . وبالجملة أقول إن كل الأشياء التي يستحيل بها الشيء الذي يوجد له، ولا شيء منها يكون فصلاً لذلك الشيء، لأن هذه كلها إذا

(١) ص : كان . — والحيث = المكان . (٢) ف : باعد .

١٠ تزيدت باعدت من الجوهر . فيجب من ذلك أن يكون متى وصف شيئاً
مثل هذا فصلاً قد أخطأ . وذلك أنا بالجملة لسنا نستحيل بالفصول .
(١)

وينظر أيضاً إن كان وصف فصل شيء من المضافات غير مضاف إلى
آخر ، لأن الأشياء التي من المضاف فصولها أيضاً من المضاف ، كالحال
في العلم ، فإنه يقال : نظرى وعملى وفعلى . فإن كل واحدٍ من هذه قول على
١٥ مضاف . وذلك أن النظرى نظرى لشيء ، والعملى عملى لشيء ، والفعلى
فعلى لشيء .

وينظر أيضاً إن كان لما حدّ الشيء وصف كل واحدٍ من المضافات

٢٠ بالقياس إلى الذى من شأنه أن يضاف إليه [٣٠٢ ب] . فإن بعضها إنما
يمكن أن يستعمل الذى يضاف إليه فقط ، كما يستعمل البصر فى أن ينظر^(٢) ،
وفى بعضها يستعمل آخر ما غيره ، كما يستعمل الطرجهارة إذا أراد مرِيد^ه
أن يعرف ماء ، ولكن على حالٍ إن حدّ الإنسان الطرجهارة بأنها آلة يعرف
بها الماء — أخطأ ، لأنها ليس إلى هذا من شأنها أن يضاف . وحدّ الذى
٢٥ من شأن الشيء أن يضاف إليه هو الذى نحوه نحو فى الاستعمال الفهم والعلم
بكل واحدٍ من الأشياء .

(٤)
وينظر أيضاً إن كان لم يصف الشيء بما هو له أول ، إن كان يقال

٣٠ بالقياس إلى أشياء كثيرة ، مثل ما يقال إن الفهم فضيلة للإنسان أو للنفس ،

(١) ص : نستحيل لسنا .
(٢) ف : يبصر .
(٣) ف : لأن
(٤) ف : مقال .

(١) لا للجزء الفكري ، وذلك أن الفهم إنما هو للجزء الفكري أولاً ؛ فإن بسبب هذا يقال للنفس والإنسان إنهما يفهمان .

وينظر أيضاً إن لم يكن المحدود قبل الشيء الذي له قبل الانفعال أو الحال أو أى شيء آخر كان - فقد أخطأ . وذلك أن كل حال وكل انفعال وإنما من شأنه أن يكون في ذلك الشيء الذي هو له حال أو انفعال ، بمنزلة ما أن العلم في النفس ، إذ هو حالاً للنفس . وربما يخطئون في أمثال هذه الأشياء مثل الذين يقولون إن النوم هو ضعف الحس ، والشك هو مساواة الأفكار المتضادة ، والوجع تفرق الأجزاء المتحدة بعنف ؛ وذلك أن النوم ليس يوجد للحس ، وقد كان يجب أن يوجد له إن كان ضعف الحس .

٣٥

١٤٥ ب

وكذلك ليس يوجد الشك للأفكار ، ولا الوجع للأجزاء المتحدة ، لأن ما لا نفس له قد يتوجع ، إذ كان الوجع يحضره . وكذلك يجري الأمر في حد الصحة إن كان اعتدال الحرارة والباردة ، لأنه واجدٌ ضرورةً أن تصح الحرارة والباردة ، لأن اعتدال كل واحدٍ إنما يوجد في تلك الأشياء التي هو لها اعتدال ، فالصحة إذن قد توجد لها . وقد يلزم أيضاً الذين يحدون بهذا الوجه أن يجعلوا المفعول في الفاعل ، أو بعكس ذلك ، لأن تفرق الأجزاء ليس هو الوجع ، لكنّه مُحْدِثُ الوجع ، ولا ضعف الحس هو النوم ،

٥

١٠

(١) ش : وجدت في نسخة : « أو » والذي في السرياني بنقل اسحق وأمانس : « لا » .

(٢) ف : قابلاً للتأثير . (٣) ص : يجمع . ف : يتألم . ش : في السرياني :

وإلازم أن يكون ما لا نفس له يتألم .

- ١٥ لكن أحدهما مُحدِّث الآخر . وذلك أنا إما بسبب الضعف ننام ، وإما بسبب النوم نضعف . وعلى هذا المثال أيضًا يظن بأن مساواة الأفكار المتضادة محدثة للشك ، لأننا إذا فكّرنا في الشئيين ، فظهر لنا في كل واحد منهما أن سببه يصاحبه في جميع الأحوال شكوكًا ولم ندر أيهما نعمل .
- ٢٠ وينبغي أن ننظر أيضًا في جميع الأزمان ألا يكون يختلف فيهما — مثال ذلك إن كان حد ما لا يموت بأنه حيوان غير فاسد الآن . وذلك أن الحيوان الذى هو غير فاسد الآن هو حيوان غير مائت الآن ، إلا أن نقول إنه في هذا لا يلزم ، لأن قولنا : « غير فاسد » الآن ، مشكوك فيه ، إذ كان يدل :
- ٢٥ إما على ما لم يفسد الآن ، وإما على ما لا يمكن أن يفسد الآن ، وإما على الآن الذى يجرى مجرى ما لا يفسد في وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيوانًا غير فاسد الآن ، فليس إنما نقول إنه الآن بحالٍ ليس يفسد بها في وقت من الأوقات . فإذا قلنا إن حيوانًا غير فاسد الآن فليس إنما نقول إنه الآن بحالٍ ليس يفسد بها في وقت من الأوقات ، لأن هذا ، وقولنا : « غير مائت » — سواء ، فليس يلزمه إذن أن يكون غير مائت الآن ، ولكن على حال إن عرض في موضع من المواضع أن يكون الموصوف بالقول موجوداً الآن أو قبل ذلك ، والذى بالاسم غير موجود لم يكونا شيئًا واحدًا . — فقد ينبغى أن نستعمل هذا الموضع كما ذكرنا .

(٢) ف : غير المائت .

(١) ف : فيها .

(٣) ص : بحال .

< مواضع أخرى >

وينبغي أن ننظر إن كان المحدود يوصف بشيء آخر أكثر منه بالقول
الموصوف — مثال ذلك أنه إن كانت العدالة قوة مقسّمة بالسواء ، فإن ٣٥
الذي يؤثر أن يقسّم بالسواء عادلاً أكثر من الذي يقدر على ذلك . فيجب
من ذلك ألا تكون العدالة قوّة مقسّمة بالسواء ، وإلا صار الذي يقدر أن ١١٤٦
يقسّم بالسواء عادلاً أكثر .^(١)

وينظر أيضاً إن كان الأمر يقبل الأ أكثر ، والذي وصف بالقول
لا يقبل ، أو بعكس ذلك : أعنى أن يكون الذي وصف بالقول يقبل ،
والأمر لا يقبل ، لأنه يجب : إما أن لا يكون كلاهما يقبل ، وإما ألا يكون ٥
واحدٌ منهما يقبل ، إذ كان الموصوف بالقول والأمر سبباً واحداً .

وينظر أيضاً إن كانا جميعاً يقبلان الأ أكثر ، ولم يكونا جميعاً يقبلان
الزيادة معاً — مثال ذلك أن ينظر إن كان العشق هو شهوة الجماع . وذلك
أن من اشتدّ عشقه ليس تشتدّ شهوته للجماع ، فليس يقبلان جميعاً الزيادة ١٠
معاً ، وقد كان يجب ذلك لو كانا معنى واحداً .

وأيضاً ينظر إذا قدّم شيئان فوضعا : إن الشيء الذي يقال عليه الأمر
أكثر يقال عليه الموصوف بالقول أقل — مثال ذلك أن ينظر إن كانت

(٢) ص : كليهما يقبلان .

(١) ف : عادلاً .

١٥ النار أطفأ الأجسام أجزاء ، وذلك أن اللهب يوصف بأنه نارٌ أكثر من الضياء ، واللهب جسمٌ أقلُّ لطافة من الضياء . وقد كان يجب أن يكون كلاهما يوجد لشيء واحدٍ بعينه أكثر لو كانا شيئاً واحداً .

وينظر أيضاً إن كان هذا الشيء يوجد لكلا الأمرين المقدمين على

٢٠ مثال واحد ، والشيء الآخر لا يوجد لهما على مثال واحد ، لكن يوجد لأحدهما أكثر .

وينظر أيضاً إن كان وصف الحد في كل واحدٍ منهما بحسب

شيئين : مثال ذلك أن يكون وصف الحسن بأنه اللذيذ عند البصر أو اللذيذ

عند السمع ، ووصف الموجود [٣٠٣ ب] بأنه القوى على أن يفعل^(٢) أو يفعل^(٣) ، فإنه يصير شيء واحدٌ بعينه حسناً ولا حسناً معاً ، وكذلك

٢٥ موجوداً ولا موجوداً . وذلك أن اللذيذ عند السمع يصير هو والحس شيئاً

واحداً : فما هو غيرهما ليس هو لذيداً عند السمع ، وما ليس هو حسناً

شيء واحد ، لأن الأشياء التي هي شيء واحد بعينه ما يقابلها أيضاً شيء واحد

بعينه ، والحسن يقابله : لا حسن ، واللذيذ في السمع يقابله : لا لذيد

في السمع . فمن البين أن قولنا : « لا لذيد في السمع » ، وقولنا : « لا حسن »

٣٠ شيء واحد . فإن وجد شيء في البصر حسناً وفي السمع لا ، صار حسناً

(١) ص : كلمتا يوجدان .

(٢) ف : يفعل .

(٣) ف : يفعل .

ولا حسناً . وكذلك تبيّن أن قولنا : « موجود » ، و « لا موجود »
شياء واحد .

وأيضاً إذا وُصِفَتُ الأجناس والفصول وسائر الأشياء الأخر التي
في الحدود فينبغي أن نجعل الأقاويل مكان الأسماء وننظر إن كانت تختلف .

٣٥

٨

< مواضع أخرى >

وإن كان المحدود مضافاً إلى شيء إما بنفسه وإما بالجنس فينبغي أن ننظر
إن كان لم يُقَلْ في الحد مضافاً إلى ذلك الشيء الذي يضاف إليه : إما بنفسه
وإما بالجنس — مثال ذلك إن حد العلم بأنه ظن لا يختلف ، وحد
الإرادة بأنها توقان لا < حزن > ^(١) معه . وذلك أن ذات كل مضاف إنما هي
بالقياس إلى آخر ، لأن ماهية كل واحد من المضاف واحدة بعينها ، وإنما
يقال كل واحد منها بالقياس إلى شيء بضرب من الضروب . وكان يجب أن
يقول إن العلم ظن بالمعلوم ، وإن الإرادة توقان إلى الخير . وكذلك إن حد
الكتابة بأنها العلم بالكتاب ، ذلك أنه كان يجب أن يصف في الحد : إما الشيء
الذي يضاف إليه جنسه ، أو إن كان قد قيل بالإضافة إلى شيء ولم يوصف
بالإضافة إلى الغاية ، والغاية في كل واحد من الأشياء هو الأفضل ، أو هو
الذي سائر الأشياء من أجله . فينبغي أن نقول : إما الأفضل وإما الأخير

١٤٦ ب

٥

١٠

(١) ص : كلمة غير مقروءة كذا : اللى .

(٢) ف : ضيف إلى .

— مثال ذلك أن نقول إن الشهوة ليست لشيء اللذيذ، لكن للذة ، لأننا إنما نؤثر اللذيذ لمكان اللذة .

وينظر أيضاً إن كان ما وصف بالقياس إليه كوناً هو أو فعلاً ، لأنه ليس شيء من أمثال هذين غايةً . وذلك أن قولنا : فَعَلَّ أو تَكَوَّنَ — أولى ١٥ بأن يكون غاية من قولنا : يتكوَّن أو يفعل . إلا أنا نقول إن ما يجري هذا الجرى ليس هو حقاً في كل شيء ، وذلك [١٣٠٤] أن أكثر الناس يحبون < أن > يلتذوا أكثر من أن يكونوا قد التذوا وفرغوا . فيجب أن يكونوا يجعلون^(١) قولنا : « يفعل » غاية أكثر من قولنا : « قد فعل »^(٢) .

٢٠ وأيضاً ينظر إن كان في بعض الأشياء لم يلخص كم الشيء ، وأى الأشياء هو ، وأين هو ، أو سائر الفصول الأخر — مثال ذلك قولنا : مُحِبُّ الكرامة هو الذي يشتهى كرامة كذا ، ومقدار كذا منها . وذلك أن الناس كلهم يشتهون الكرامة . فليس يكتفى بأن يقول إن محب الكرامة هو الذي يشتهى الكرامة ، لكن ينبغى أن يضيف إلى ذلك الفصول التي ذكرناها . وعلى هذا المثال قولنا : مُحِبُّ المال هو الذي يشتهى من المال مقدار كذا ، والمنهمك ٢٥ في اللذات هو الذي يشتهى من اللذات كذا ، لأنه ليس من غلبت عليه أى لذة كانت يقال له : منهمك في اللذات ، لكن الذي يغلب عليه لذات ما . أو كما يحدثون أيضاً الليل بأنه مُظِلُّ الأرض ، أو الزلزلة بأنها حركة الأرض ، أو الغمام بأنه

(١) ص : يجعلوا . (٢) ف : يفعل . (٣) ف : ذلك .

متكاثف^(١) الهواء ، أو الريح بأنها حركة الهواء — فإنه ينبغي أن يزداد في هذه الحدود بمقدار كذا ، وحال كذا ، ومكان كذا ، وعن كذا . وكذلك من سائر الأشياء التي تجري هذا المجرى . لأنه إذا أغفل فصلاً من هذه الفصول — أى فصل كان — لم يصف ماهية ذلك الشيء . وذلك أنه يجب أن يكون الاحتجاج دائماً بحد الشيء الناقص ، لأنه ليس كيفما تحركت الأرض أو أى مقدار منها كان يتحرك ، تكون زلزلة . وكذلك أيضاً الهواء ليس كيفما تحرك ، أو أى مقدار منه كان تحرك ، فهو رياح .

وأيضاً في التوقان إن لم يزد فيه على ظاهر الأمر^(٣) وجميع الأسماء الأخر التي ينطبق عليها — مثال ذلك قولنا: إن الإرادة [و] التوقان إلى الخير، والشهوة التوقان إلى اللذيد، إلا أنه ليس الخير على ظاهر الأمر، أو اللذيد على ظاهر الأمر. وذلك أنه قد يخفى مراراً كثيرة على الذين يشتهون الشيء الذي هو خير أولذيد، فليس من الاضطراب أن يكون خيراً أولذيداً، ولكنه كذلك على ظاهر الأمر فقط . فقد كان يجب أن نجعل صفته كذلك . فإن وصفت^(٥) [٣٠٤ ب] المذكور فينبغي للمعتقد للصواب أن يسوقه إلى الأنواع ؛ ولذلك ليس توجد صورةً لشيء ظاهر أصلاً . فأما النوع فقد يظنُّ به أنه يقال بحسب نوع — مثال ذلك أن الشهوة نفسها للذيد نفسه ، والإرادة نفسها للخير نفسه . فأما الإرادة نفسها فليست تكون للخير على الظاهر ، ولا للذيد

(١) ف : تكاثف . (٢) ف : قبالة . (٣) ف : < الأ > مور .
(٤) ف : الأشياء . (٥) ف : وصف .

- ١٠ على الظاهر ، لأنه من المنكر أن يكون الخير نفسه أو اللذيد نفسه على
ظاهر الأمر .

٩

< مواضع أخرى >

- وأيضًا إن كان التحديد للملكة فينبغي أن ينظر فيما له الملكة ، وإن كان
لها الملكة فينبغي أن ينظر في الملكة . وكذلك في سائر الأشياء التي
تجرى هذا المجرى . مثال ذلك أنه إن كان اللذيد هو ما هو نافع ، فالمتذ
هو ما هو متفجع . وبالجملة أقول فيما يجرى هذا المجرى من التحديدات إن
الذي يحد يلزمه بضرب من الضروب أن يحد أشياء أكثر من واحد . وذلك
أن الذي يحد العلم قد يحد أيضًا — بضرب من الضروب — الجهل .
١٥ وكذلك الذي يحد العالم قد يحد غير العالم ، لأن الأول إذا صار بينًا ، فإن
الباقية — بضرب من الضروب — تكون بينة . فينبغي أن ننظر في جميع
ما أشبه هذه الأشياء إن كانت تختلف في موضع من المواضع إذا أنت
استعملت أصول الأشياء التي من المتضادات ومن النظائر .

- وأيضا ينبغي أن ننظر في الأشياء التي من المضاف إن كان النوع وصف
بالقياس إلى الجنس ، فشيء ما من ذلك يوصف بالقياس إلى شيء ما من
هذا — مثال ذلك أنه إن كان الظن بالقياس إلى المظنون ، فظن ما
٢٥ بالقياس إلى مظنون ما . وإن كان الكثير الأضعاف بالقياس إلى الكثير

(١) ف : أصولا في .

الأجزاء ، فشيء ما كثير الأضعاف بالقياس إلى شيء ما كثير الأجزاء . وذلك أنه إن لم يوصف بهذا الوجه ، فمن البين أنه قد غلط فيه .

وينظر إن كان القول المقابل للشيء المقابل — مثال ذلك أن يكون

قول النصف مقابل الضعف . وذلك أن الضعف إن كان هو الناضل ٣٠

بمساوٍ ، فالنصف هو المفضول بمساوٍ . وعلى هذا المثال يجري الأمر

في المتضادات . وذلك أن القول المقابل للمقابل بائتلاف ما بين المتضادات ،

مثال ذلك [١٢٠٥] أنه إن كان الفاعل للخير نافعاً ، فالفاعل للشر ضاراً^(١)

والمفسد للخير . وذلك أنه واجب ضرورة أن يكون أحد هذين ضدًا لما ٣٥

قيل منذ أول الأمر . فإنه إن لم يكن ولا واحد منهما ضدًا لما قيل منذ ١٤٧ ب

أول الأمر ، فمن البين أنه ولا واحد من هذين اللذين قيلاً بأخرة قول

الضد ، فيجب من ذلك ألا يكون الذي وُصف من أول الأمر وُصف على^(٢)

الصحة . — ولأن بعض المتضادات إنما يقال أحد الاثنين بعدم الآخر — مثال

ذلك أن غير التساوي يُظنُّ به أنه عدم التساوي (إذ كانت الأنصاف يقال ٥

لها متساوية) ، فبين أن الذي يقال بعدم يجب ضرورة أنه يحد بالآخر . فأما

الآخر فليس يجب أن يحد بالذي يقال بعدم ، إذ ليس يمكن أن يعرف كلُّ

واحدٍ منهما بصاحبه . فينبغي أن ينظر في المتضادات في مثل هذا الخطأ ، ١٠

مثال ذلك إن حدَّ الإنسانُ التساويَ بأنه ضدُّ غير التساوي ، إذ كان إنما

(١) ش : في السرياني : إن كان النافع هو الفاعل للخير ، فالضار هو الفاعل للشر .

(٢) ف : للضد . (٣) ش : في السرياني : غير المتساوية يقال لها إنها غير متساوية .

- يحدُّ بما يقال بالعدم . وأيضاً فيجب ضرورةً على من يحدُّ بهذا الطريق أن يستعمل المحدود نفسه . ويبين هذا إن هو استعمل القول مكان الاسم .
- ١٥ وذلك أنه لما كان لا فرق بين قولنا : « غير التساوى » ، وقولنا : « عدم التساوى » ، صار قولنا : « تساوى » ضدَّ قولنا : « عدم التساوى » ، فقد استعمل الشيء إذن نفسه ، اللهم إلا أن يقول قائل إنى لم أحدِّ « غير التساوى » بأنه « ضدَّ التساوى » ، لكن بأنه غير اعتدال الأجسام أو غير اعتدال الكم . — وإن كان ولا واحد من الضدِّين يقال بالعدم ، وكان القول قد وصف على مثال واحد ، مثل أن ضدَّ الشر الخير^(٢) ، إذ كان ضدَّ الخير شرًّا ، (وذلك أن قول ما يجرى هذا المجرى من المتضادات موصوف على مثال واحد) ، فقد يلزم أيضاً أن يكون قد استعمل المحدود نفسه ؛ وذلك أن الخير موجود في قول الشر . فإن كان الخير هو ضدَّ الشر ، وقولنا : « شر » لا فرق بينه أصلاً وبين قولنا : « ضدَّ الخير » ، فيجب أن يكون الخير ضدَّ ضدَّ الخير . فبين أنه استعمل الشيء نفسه .
- ٢٥

وينظر أيضاً إن كان لما وصف الذى [٣٠٥ ب] يقال بالعدم لم يصف الذى له العدم ، مثل الملكة أو ضدَّها ، إن كان لهذين عدم . وإن لم يكن ، أضاف إليه الشيء الذى من شأنه أن يكون فيه : إما على

(١) ف : لا . (٢) ش : فى السريانى : الخير هو ما هو المضاد للشر ؛ فن البين

أنه يكون الشر هو ما هو المضاد للخير . (٣) ص : شر .

الإطلاق، أو الشيء الذى فيه، أو لا من شأنه أن يكون فيه : مثال ذلك إن كان وصف الجهل بأنه عدم ، فلم يقل إنه عدم العلم . وإن كان لم يصف إليه الشيء الذى فيه أو لا من شأنه أن يكون ، أو إن كان أضافه ولم يجعله الشيء الذى فيه ، أو لا من شأنه أن يكون — مثل أن يقول إن النفس^(١) ليست فى الجزء الفكرى ، لكن فى الإنسان . وذلك أنه إن لم يفعل واحداً من هذه — أيها كان — فقد أخطأ . وكذلك إن هو وصف العمى فلم يقل إنه عدم البصر فى العين . وذلك أنه يجب على من وصف « ما الشيء » كما ينبغى — أن يصف « عدم ما هو » أيضاً ، وما المعدوم^(٢) .

٣٠

٣٥

١١٤٨

وينبغى أن ينظر إن كان لم يحد ما يقال على جهة العدم بالعدم — مثال ذلك أن فى الجهل أيضاً يظن أن هذا الخطأ يوجد للذين لا يصفون الجهل على جهة السلب . وذلك أن من ليس له علم لا يظن به أنه يجهل ، بل إنما يظن به أنه غلط^(٤) . ولذلك لسنا نقول لما لا نفس له وللصبيان إنهم يجهلون ، فلذلك ليس يقال الجهل بعدم^(٥) .

-
- (١) ش : هذا الموضع قبيح ، وكذلك هو فى السريانى . ومعناه أنه إن وضع الشيء الذى يوجه فيه العلم كالإنسان . ولم يقل : فى النفس ، وقال إنه فى النفس ، ولم يذكر أنه فى جزئها الفكرى .
- (٢) ف : العادم .
- (٣) ف : يضعون .
- (٤) ف : أخطأ ، نسى .
- (٥) ف : لعدم . ش : على طريق عدم العلم .

١٠

< مواضع أخرى >

١٠ وينظر أيضا إن كانت تصاريف القول المتشابهة مطابقة لتصاريف الاسم المتشابهة ، مثال ذلك أنه إن كان النافع هو المحدث للصحة ، فالذى قد يقع هو الذى قد أحدث الصحة .^(٣)

وينظر أيضا في الصورة إن كان الحد الموصوف يطابقها : فإنه

١٥ في بعض الأشياء لا يلزم ذلك — مثل ما حد فلاطن عندما وصل المائت وزاده في تحديد الحيوانات . وذلك أن الصورة لا تكون مائة بمنزلة ذات

الإنسان . فلذلك ليس يطابق هذا القول للصورة . وبالجملة ، فإن الأشياء التي يزداد فيها الفاعل أو المنفعل فواجب ضرورة أن يكون الحد فيها مختلفاً

٢٠ في الصورة ، وذلك أن الصورة يظن بها من يعتقد أنها غير منفصلة ولا متحركة . ومع هذه الأشياء أيضا ، فإن ما يجري هذا المجرى من الأقاويل نافع .

وينظر أيضا إن كان وصف قولاً واحداً عاماً لجميع ما يقال باتفاق

الاسم ، وذلك أن المتواطئة [١٣٠٦] هي التي القول بحسب الاسم لها

(١) ف : الفاعل .

(٢) ف : على طريق المنفعة .

(٣) ف : على طريق الإحداث للصحة .

(٤) ف : معنى الصورة المفارقة .

(٥) ش : معنى الصورة التي من شأن فلاطن وأرسطو طالس أن يعبرا عنها أنها هي

الشيء الذي هي صورة له .

- ٢٥ واحد ، فلذلك لا يكون القول الموصوف حدًّا لشيء مما تحت الاسم ، لأنه
(١)
على مثال واحد يطابق كل متفق الاسم . وهذا شيء قد عرض لديونوسس
عند تحديده الحياة بأنها حركة جنس متغد لازمة بالغريزة (٢) — فإن هذا شيء
ليس هو بأن يوجد للحيوانات أولى منه بأن يوجد للنبات . وذلك أن الحياة ليس
يظن بها أنها تقال في نوع واحد ، لكن قد توجد للحيوانات حياة ، وللنبات
أخرى غيرها . وقد يمكن الإنسان أن يصف القول بإرادته على هذا الوجه على
أن تكون كل حياة تقال على طريق التواطؤ أو في نوع واحد . وليس يمنع مانع
إذا تعقد اشترك الاسم وأراد أن يصف حدًّا أحد الأمرين من أن يصف
٣٥ وهو لا يشعر قولاً عاماً الأمرين كليهما ، لا خاصاً . إلا أنه أى الأمرين فعل
نخطؤه في أحدهما ليس بدونه في الآخر . — ولما كان بعض المتفقة أسماءها
قد يخفى حتى لا يشعر به ، وجب عليك ، إذا أنت سألت ، أن تستعمل
١٤٨ المتواطئة (٤) ، وذلك أن حد أحدهما لا يطابق الآخر ، فيظن به لذلك أنه لم يحد
(٥)
على ما يجب ، إذ كان ينبغي أن يكون الحدُّ يطابق كل متفق الاسم . فأما
إذا أنت أجبته ، فينبغي أن تفسر . — ولأن قوماً ممن تجيب يقولون إن
المتواطئ متفق في الاسم إذا لم يكن القول الموصوف يطابقه كله وأن المتفق

(١) ديونوسس = Dionysius السوفسطائي .

(٢) ص : متغذى . ش : اسحق : مغذى .

(٣) ف : لزوماً غريزياً .

(٤) لا : تأكلت حروفها (بكشط ؟) . (٥) ف : أن .

- في الاسم مواطئ إذا كان يطابق كليهما، فينبغي أن يُتقدم ويُعترف في أمثال^(١)
هذه، أو يتقدم فينتج أفي أيهما كان منهما هو متفق في الاسم أو مواطئ،
فإنهم حريون بأن يسموا ذلك إذا لم يتفقوا ما يلزم من ذلك. فإن قال^(٢)
قائل من قبل أن يقع الإقرار بذلك إن المواطئ متفق في الاسم من قبل أنه^(٣)
ليس ينطبق على هذا القول الموصوف^(٤)، فينبغي أن ينظر إن كان قول هذا
الشيء ينطبق على الأشياء الباقية. وذلك أنه بين أنه يكون مواطئاً للباقية،
وإلا صارت حدود الباقية كثيرة، لأن القولين اللذين بحسب الاسم ينطبق^(٥)
عليها القول الذي وصف أولاً والأخير.^(٦)

- وأيضاً إن حد إنسان شيئاً من التي تقال على أنحاء شتى بالقول الذي لا ينطبق^(٧)
على جميعها فلم يقل إنه موافق [٣٠٦] في الاسم ولم يقل إن الاسم ينطبق^(٨)
على جميعها لأن القول أيضاً لا ينطبق، فينبغي أن يقول له إنه ينبغي أن
يستعمل التسمية التي تأدت إلينا ولا يحرك أمثال هذه الأشياء.^(٩)

- (١) ف : فيقر . (٢) ف : إذا لم . (٣) ف : الإجماع .
(٤) ف : لا أنه . (٥) ف : الشيء . (٦) ف : الموفق، المعطى .
(٧) ص : ينطبقان . ف : عليهما . ش : وذلك أن .
(٨) ف : المعطى .
(٩) ف : وهذا القول الذي بأخره . (١٠) ف : كثيرة .

- (١١) ف : لا يقول . (١٢) ف : متفق .
(١٣) ش : يقول إن الاسم لا يلائم جميعها لأنه ولا القول أيضاً ينطبق . (١٤)
(١٤) ف : في مقابلة مثل هذا .

< مواضع أخرى >

وبعض الأشياء ليس ينبغي لنا أن نقولها كما يقولها عوام الناس ؛ فإن
وصفَ حدَّ شيء من المؤتلفة، فينبغي أن ينظر إذا أنت رفعت قول أحد
المؤتلفين إن كان الباقي يوجد للباقي ، لأنه إن لم يكن كذلك فمن البين أن
ولا الكل أيضًا يوجد للكل — مثال ذلك أن أحدًا إن حدَّ الخطَّ المستقيم ٢٥
المتناهي بأنه نهاية البسيط ، لها نهايتان وسطها يسير نهايتها . فإن كان قول
الخط المتناهي هو أنه نهاية السطح لها نهايتان ، فينبغي أن يكون قول المستقيم
هو الباقي أعنى الذى وسطه يسير طرفيه . ولكن الخط غير المتناهي ليس له
وسط ولا طرفان ، إلا أنه مستقيم . فليس الباقي إذاً قولاً للباقي .

وأيضاً ينظر إن كان المحدود إذا كان مركباً يكون القول قد وفى متساوى
الأجزاء للمحدود . ويقال إن القول متساوى الأجزاء إذا كان مقدار الأسماء
والكلم التي فى القول بمقدار الأشياء المركبة ، فإنه واجب ضرورةً فى أمثال
هذه الأشياء أن يكون فى الأسماء نفسها تغيير : إما كلها وإما بعضها ، لأن
الأسماء لم تقل أصلاً فى هذا الوقت أكثر منها قبل . ويجب على من يحدِّد
أن يصف القول مكان الأسماء ، وخاصة مكان جميعها ، وإلا مكان أكثرها .

(١) ف : أكثر الناس . (٢) ف : على . (٣) ص : متساو .

(٤) ف : وذلك أنه . (٥) ف : تبديل .

(٦) ف : شيء شيء منها لأنه لم يقل أسماء أكثر مما قيل قبل .

- (١)
وذلك أن على هذا الوجه يجرى الأمر في البسائط أيضا أن الذي يغير الاسم
قد حدّ الشيء — مثال ذلك أن يجعل بدل «الثوب» : «رداء» . — وأيضا
٥ فمن أعظم الخطأ إن هو جعل التبديل بأسماء لا تعرف — مثال ذلك أن يجعل
مكان حجر أبيض : جنديل بلّجاء ، إذا كان ما قيل بهذا الطريق لم يحدّ
وهو أقل بيانا .

- وينظر أيضا إن كان إنما يدل فقط على مثل ما يدل عليه تبديل الأسماء
مثل الذي يقول إن العلم النظري ظنٌّ نظري . وذلك أن الظن والعلم ليسا
١٠ شيئا واحداً . ولو كان ذلك يكون ، لوجب أن يكون الكل شيئا واحداً بعينه .
وذلك أن النظري عامٌّ في القولين جميعا ، والشيء الباقي مختلف .

- وينظر أيضا إن كان بدّل أحد الاسمين فلم يبدل الفصل بالجنس كالحال
فما ذكرناه قبيل ، وذلك [١٣٠٧] أن قولنا نظري أقرب إلى أن يعرف من
١٥ العلم ، لأن هذا جنس وذاك فصل . والجنس أعرف من كل شيء .
فلذلك كان ينبغي أن يكون قد جعل التبديل للفصل ، لا للجنس ، لأنه أقرب
إلى أن لا يعرف . إلا أننا نقول إن هذا الإنكار يستخر منه ، إذ كان ليس
٢٠ يمنع مانع أن يكون الفصل قد قيل باسم أعرف . فأما ما بالجنس ، فلا .
وإذا كانت الحال فيها على هذا ، فمن البين أنه ينبغي أن يجعل التبديل في الاسم

(١) ف : يكون الذي يدل .

(٢) ف : في تبديل الأسماء إنما يدل على شيء واحد بعينه ، مثال ذلك .

(٣) ف : التوبيخ .

(١)
للجنس لا للفصل . وإن لم يجعل اسماً مكان اسم ، بل جعل قولاً مكان اسم ،
فن البين أن الأولى أن نجعل للفصل جزءاً ، لا للجنس ، لأن الحد إنما يراد
لمكان المعرفة : والفصل دون الجنس في المعرفة . ٢٥

١٢

< مواضع أخرى >

وإن كان وصف حدّ الفصل فينبغي أن ينظر إن كان الحدّ الموصوف
عاماً لشيء آخر ، مثال ذلك إذا قال إن العدد الفرد عدده متوسط .
وذلك أن قوله : « عدد » ، عام في القولين جميعاً ، وإنما بدل قول الفرد .
والخط والجسم أيضاً لهما متوسط ، وليسا فردين . فليس هذا إذاً تحديداً
الفرد . وإن كان قوله : « ماله متوسط » يقال على أنحاء شتى ، فينبغي أن
يلخص بأى نحوه متوسط ، فيصير الأمر في أنه لا يحدّ إما إنكاراً
وإما قياساً . ٣٥

وينظر أيضاً إن كان الشيء الذي وصف قوله من الموجودات ، والشيء
الذي تحت القول ليس من الموجودات . مثال ذلك : إن حدّ الأبيض بأنه
لون مخالط للنار فإنه من المحال أن يخالط ما ليس بجسم جسمًا . فليس هو
إذن لوناً مخالطاً للنار ، وهو أبيض . ١٤٩

- (١) ف : قول . (٢) ش : يعني أنه إن كان يجب أن يكون الكل واحداً
بعينه ، فإن الجزء يجب أن يكون أيضاً واحداً بعينه . (٣) ف : حداً .
(٤) ف : وسط . (٥) ف : الزوج . (٦) ف : وذلك من غير الممكن .
(٧) ف : فإذاً ليس لون مخالطاً ناراً ، والأبيض هو موجود — ص : لون .

- وأيضًا الذين لا يقسمون الأشياء الداخلة في باب المضاف الشيء الذي بحسبه يقال ، لكنهم يذكرونه وقد حصروه في أشياء كثيرة: إما بالكلية ، وإما أن يكذبوا في شيء — مثال ذلك إن قال قائل إن الطب العلم بوجود ، فإن الطب إن لم يكن علمًا بشيء من الموجودات فمن البين أن من قال هذا القول قد كذب بالكلية . وإن كان الطب علم بعض الموجودات ، وبعض لا ، فقد كذب في شيء . وذلك أنه ينبغي في كل ما هو موجود بذاته لا بالعرض أن يكون يقال بالقياس إلى الشيء الذي بالقياس إليه وصف ، كالحال في سائر الأشياء الأخر الداخلة في باب المضاف ، فإن كل [٣٠٧ ب] معلوم إنما يقال بالقياس إلى العلم . وكذلك يجري الأمر في الباقي ، لأن جميع ما هو داخل في باب المضاف يرجع بالتكافؤ .

- وأيضًا إن كان الواصف للشيء لا بالذات ، لكن بالعرض ، وصفه وصفًا صحيحًا ، فإن كل واحد من المضافات ليس يقال بالقياس إلى واحد ، بل بالقياس إلى كثيرين . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيء واحد بعينه موجودا وأبيض وخبزًا . فيجب من ذلك أن يكون من وصفه بالقياس إلى أي واحد من هذه على الصحة وصفه ، إن كان الواصف بالعرض على الصحة وصف — وأيضًا فليس يمكن أن يكون مثل هذا القول خاصا للشيء الموصوف ، وذلك أنه ليس الطب فقط ، بل كثير من العلوم الباقية ،

يقال بالقياس إلى موجود ، فيصير كل واحدٍ منها علماً لموجود . فمن البين^(١)
أن هذا لا يكون لعلم من العلوم تحديداً ، لأن التحديد يجب أن يكون
خاصاً ، لا عاماً .

وربما لم يحدوا الأمر ، لكن الذي له الأمر ، على ما ينبغي ،
أو الذي له الأمر كامل بمنزلة حد الخطيب وحد السارق ، إذ كان ٢٥
الخطيب هو الذي يمكنه في كل واحدٍ أن يعلم الإقناع ولا ينقصه
في ذلك شيء ، والسارق هو الذي يأخذ الشيء سراً . وذلك أنه بين أن
كل واحدٍ من هذين إذا كان بهذه الحال ، فإن الواحد يكون خطيباً
حاذقاً ، والآخر سارقاً حاذقاً . وذلك أنه ليس من يأخذ الشيء سراً هو السارق ،
لكن الذي يريد أن يأخذه سراً . ٣٠

وينظر أيضاً إن كان وصف ما هو ماثور لنفسه على أنه محدث أو فاعل
أو بأى حالٍ كان مؤثراً^(٢) من أجل غيره ، بمنزلة ما يصف العدل بأنه حافظ
النواميس ، أو الحكمة بأنها فاعلة للسعادة . وذلك أن الحافظ والفاعل إنما
هما ماثوران من أجل غيرهما . إلا أننا نقول إنه ليس يمنع من أن يكون ٣٥
الماثور من أجل نفسه ماثوراً أيضاً من أجل غيره . إلا أن من حد الماثور^(٣)
من أجل نفسه بهذا الوجه ليس خطؤه بالدون . وذلك أن الأفضل لكل
واحدٍ إنما هو في جوهره خاصة . والماثور من أجل نفسه أفضل من الماثور
من أجل غيره . فعلى هذا كان يجب أن يدل الحد أكثر .

(١) ف : علم بموجود . (٢) ف : مؤثر . (٣) ف : المؤثر .

< مواضع أخرى >

- ١١٥٠ فينظر أيضا إن كان عندما وصف [١٣٠٨] حدّ شيء من الأشياء حدّ هذه أو الشيء الذي ركب منها ، أو حدّ هذا بعد هذا . وذلك أنه إن كان حدّ هذه فيلزم أن يوجد لكليهما ولا لواحدٍ منهما — مثل ما لو أن إنسانًا حدّ العدل بأنه عفة وشجاعة ، فإنهما إذا كانا اثنين فإن كل واحد منهما إذا كان له صاحبه صارا كلاهما عادلاً ولا يكون واحد منهما عادلاً ، لأن كليهما لهما عدل ، وكل واحدٍ منهما ليس له عدل . وإن كان الموصوف ليس هو بعد قبيحًا جدًا من قبل أن مثل هذا قد يعرض في أشياء أُخر (إذ كان ليس يمنع مانع أن يكون لكليهما من غير أن يكون لكل واحدٍ منهما) ، إلا أن وجود الضدين لهما يظن به أنه قبيح جدًا . وهذا يلزم إذا كان أحدهما له عفة وجبن ، والآخر له شجاعة وقطم ، لأن لكليهما بصير عدل وجور . وذلك إن العدل إن كان عفة وشجاعة ، فالجور جبن وقطم — وبالجملة فكل < ما > يمكن أن يحتج به في < أن > الأجزاء والكل ليست واحدا ، فهو نافع فيما وصفناه الآن . وذلك أنه يشبه أن يكون الذي يحدّ بهذا الطريق يقول إن الأجزاء والكل شيء واحد . والأقاويل تكون خاصة في الأشياء التي تركيب الأجزاء منها ظاهر ، كالحال في البيت وما أشبهه من سائر الأشياء ، لأنه بين أن الأجزاء قد تكون موجودة ، ولا يمنع مانع من أن يكون الكل غير موجود . فيجب

(١) ص : كليهما عادلين . (٢) ف : لائحة .

لذلك ألا يكون الكل والأجزاء شيئاً واحداً . — فإن لم يقل إن المحدود هو هذه ، لكن الذى منهما ، فينبغى الآن أن ينظر إن كان ليس من شأنه أن يحدث عن الأشياء الموصوفة . فإن بعض الأشياء قد يكون حال بعضها عند بعض حالاً يكون يحدث منهما شىء واحد ، مثل الخطّ والعدد .

٢٥

وينظر أيضاً إن كان المحدود من شأنه أن يكون فى واحدٍ أولاً . والأشياء التى قال إنه يكون منها ، ليس من شأنها أن تكون فى واحدٍ أولاً ، لكن كل واحدٍ منهما يكون فى كل واحد منهما . وذلك أنه من البين أن الذى من هذين ليس هو ذاك . فإن الأشياء التى فيها توجد الأجزاء فيها ضرورةً يجب أن يوجد الكل أيضاً . فيجب ألا يكون [٣٠٨ ب] الكل فى واحدٍ أولاً ، لكن فى كثيرين . — وإن كانت الأجزاء والكل فى شىء واحد أولاً فينبغى أن ينظر إن لم تكن فى شىء واحدٍ بعينه ، لكن يكون الكل فى شىء ، والأجزاء فى شىء غيره .

٣٠

وينظر أيضاً إن كانت الأجزاء تفسد بفساد الكل . فإن الذى ينبغى أن يلزم عكس ذلك ، أعنى أن تكون الأجزاء إذا فسدت فسَدَ الكل ؛ وإذا فسَدَ الكل فليس واجباً ضرورةً أن تفسد الأجزاء . — أو إن كان الكل خيراً^(٢) أورديةً ، والأجزاء ولا واحد من هذين ، أو إن كان الأمر بالعكس حتى تكون الأجزاء جيدة أورديةً والكل ولا واحد من هذين . وذلك أنه ليس يمكن أن يكون شىء جيد أوردىء من أشياء ليست واحداً من هذين .

٣٥

(١) ف : منها . (٢) ف : جيداً .

ولا يمكن أن يكون من أشياء رديئة أو جيدة ما ليس هو واحداً من هذين . — ١٥٠ ب
أو إن كان أحد الاثنين أولى بأن يكون جيداً من الآخر بأن يكون رديئاً،
والذي من هذين ليس هو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً —
مثال ذلك أن القحة إن كانت من الشجاعة والظن الكاذب، فإن الشجاعة
أولى بأن تكون شيئاً جيداً من الظن الكاذب بأن يكون شيئاً رديئاً . فقد كان
يوجب أن يكون الذي منهما يلزم الأول حتى يكون إما على الإطلاق جيداً
أو بأن يكون جيداً أولى منه بأن يكون رديئاً . إلا أنا نقول إن هذا ليس
هو من الاضطرار إن لم يكن كل واحد من هذين جيداً أو رديئاً بذاته .
وذلك أن كثيراً من الأشياء الفاعلة كل واحد من الاثنين ليس بجيد، فإذا^(١)
اختلفت صارت شيئاً جيداً، أو بعكس ذلك : أعني أن كل واحدٍ منهما
شيء جيد، وإذا اختلفت صارت شيئاً رديئاً أو صارت ولا واحد من
هذين . وما قلناه في هذا الموضوع يبينُ خاصةً في الأمور الفاعلة للصحة
والفاعلة للرض . فإن بعض الأدوية يبلغ من حالها إلى أن يكون كل واحد
من اثنين منها على حدته جيداً، فإذا خلطاً وتبدلاً كانا شيئاً رديئاً .

وينظر أيضاً إن كان من شيء أجود وشيء أردأ، ولم يكن الكل أردأ
من الأجود، وأجود من الأردأ . إلا أنا نقول : ولا هذا أيضاً من الاضطرار
إن لم تكن الأشياء التي منها رُكِبَ جيدةً بذاتها، لأن الأشياء التي ليست جيدة

(١) ف : يحمد .

بذاتها ليس يمنع مانع ألا يكون الكل منها جيداً، كالحال فيما قلناه [١٣٠٩]^(١)

قِيَّسُ .

وينظر أيضاً إن كان الكل موطناً لأحد الاثنين، فإن ذلك ليس يجب،

كما لا يجب في المقاطع : فإن المقطع ليس موطناً لشيء من الحروف التي

منها ركب .

وينظر أيضاً إن كان لم يذ كر حال التركيب، إذ ليس يكتفى في التعريف^(٢)

بأن يقال من هذه، لأن جوهر كل واحدٍ من الأشياء المركبة ليس إنما هو

منها على جهة كذا، كالحال في البيت، لأن حدوثه ليس عن الأشياء التي هو

منها كيفما ركبت .

وينظر أيضاً إن كان قد وصف هذا مع هذا، فينبغي أن يقول أولاً

إن قوله هذا مع هذا هو قوله : إما هذا وهذا ، أو : هذا من هذه . لأن

من قال : غسل مع ماء، فقد قال : إما غسلًا مع ماء، أو المركب مع العسل

والماء . فإن اعترف بأن قوله : هذا مع هذا، موافق لأحد القولين : أيهما

كان — فيليق به أن يقول إن الأشياء التي قيلت أولاً في كل واحدٍ من

هذين متفقة . وأيضاً إذا فصلت قولك واحداً مع آخر على كم جهة يقال ،

فينبغي أن ينظر إن كان ليس هذا مع هذا أصلاً ، مثل أن يقال واحد مع

آخر : إما على أنه قابل واحدٍ بعينه (كالعدالة والشجاعة في النفس)، أو في مكان

(١) راجع قبل م ١ ف ٨ . (٢) ف : جهة . (٣) تحتها : التعرف .

- ٣٥ واحد، أو في زمان واحد، ولم يكن ما قيل في هذه حقاً أصلاً، فمن البين أن التحديد الموصوف ليس هو ولا لواحد إذ ليس هذا مع هذا أصلاً . وإن كان وجود كل واحد من اللذين فصل منهما على كم جهة يقال واحد مع ١١٥١ آخر في زمان واحد بعينه حقاً ، فينبغي أن ينظر إن كان يمكن ألا يقال كل واحد منهما بالقياس إلى شيء واحد بعينه - مثال ذلك إن هو حد الشجاعة بأنها جرأة مع فكر صحيح . وذلك أنه قد يمكن أن تكون له جرأة على أن يحتفظ ، وفكر صحيح في الأمور الفاعلة للصحة . إلا أن الذي له هذا مع هذا في زمان واحد ليس هو بعد شجاعاً . - وأيضاً إن كانا جميعاً يقالان بالقياس إلى شيء واحد بعينه بمنزلة ما يقال بالقياس إلى الأشياء الطبيعية ، فإنه ليس يمنع مانع من أن تكون له جرأة ما وصحة فكر بالقياس إلى الأشياء الطبيعية ، إلا أنه على حاله لا هذا شجاعاً ، [٣٠٩ ب] الذي له هذا مع هذا .
- ١٠ وذلك أن كل واحد منهما ليس ينبغي أن يقال بالقياس إلى الآخر ، ولا أي واحدٍ استقبلك منهما إلى واحدٍ بعينه ، لكن بالقياس إلى الغاية التي للشجاعة ، أعني إلى مجاهدة الحروب ، أو إن كانت غاية هي أكبر من هذه . - وبعض ما يوصف بهذه الصفة لا يقع تحت هذه القسمة التي ذكرت ، مثل أن يكون الغيظ غمًّا مع توهم استخفاف . وذلك أنه إنما يريد أن يبين أن الغم إنما يكون بسبب هذا الوهم .

فأما كون الشيء بهذا السبب فليس هو مساوياً لوجوده مع هذا في صنف المذكورة .

(١) ص : بعض . (٢) تحتها : الغيظ . - ص : غم .

< مواضع أخرى >

وأيضاً إن كان قال إن الكلّ هو تركيب هذه (مثل أن الحيوان
تركيب النفس والبدن)، فينبغي أولاً أن ينظر إن كان لم يقل أى تركيب ،
بمنزلة ما لو حدّ لهما أو عظماً فقال إنه تركيب النار والهواء والأرض والماء ؛
إذ كان ليس يكتفى بذكر التركيب حتى يلخص مع ذلك أى تركيب هو ،
لأن اللحم ليس يتكوّن عند ما تتركب هذه كيفما كان ، بل إنما يتكوّن
اللحم عندما تتركب بجهة من الجهات ، ويتكوّن العظم عندما تتركب بجهة ما
أخرى محدودة . ويشبه أن يكون لا واحد مما ذكرنا أصلاً هو والتركيب
سواء . وذلك أن التركيب ضد التحليل . فأما هذان اللذان وصفنا فليس
لواحدٍ منها ضدُّ أصلاً .

وأيضاً مما يُقنع به على مثال واحدٍ أن كل مركب فهو تركيب ، أو ولا
واحد من المركبات تركيب . وكل واحد من الحيوانات هو مركب ، وليس
هو تركيباً ، ولا واحد من سائر الأشياء المركبة هو تركيب .

وينظر أيضاً إن كان من شأن المتضادين أن يوجد الشيء بواحد على
مثال واحد ، وكان قد حدّ بواحد منهما ، فمن البين أنه لم يحدّ إلا ولزم أن
يكون لشيء واحدٍ بعينه حدودٌ أكثر من واحد . وذلك أن تحديده بهذا ليس
هو أولى به من تحديده بذلك ، لأن كليهما من شأنهما أن يكونا فيه على مثال

(١) ص : هذين . (٢) ص : تركيب . (٣) ف : وإلا لزم .

واحد . وما يجرى هذا المجرى حد النفس إن كان جوهرًا قابلاً للعلم فإنه
أيضاً قابل للجهل على مثال قبوله للعلم . ومتى لم يتهيأ للإنسان أن [١٣١٠]
يحتاج على الحد كله من قبل أن ليس كله معروفاً ، فيجب أن يحتاج على شيء
من أجزائه إذا كان معروفاً ولم يكن يبين أنه موصوف على ما ينبغي . وذلك
أن جزء الحد إذا ارتفع ، ارتفع الحد بأسره .

فأما ما كان من الحدود غامضاً فينبغي أن يبحث عنها بأن نصلحها
أو نشكلها تشكيلاً يدلُّك منها على شيء ويكسبك حجة . وذلك أنه واجب^(٢)
ضرورة على المحيب : إما أن يقبل ما يأخذه عن السائل ؛ وإما أن يبين
المعنى الذي يستدل عليه من القول ما هو .

وأيضاً فكما أن من عادة الناس في المخافل التي تجتمع فيها لوضع الشرائع^(٣)
أن يأتوا بشريعة : فإن كانت الشريعة التي أتى بها أفضل من المتقدمة ،
رفضوا المتقدمة — كذلك ينبغي أن يُفعل في الحدود أيضاً ، أعنى أن
يؤتى بحدٍّ آخر ؛ فإن بين أنه أجود من الأول وأدل على المحدود ، فيبين^(٤)
أن الأول يصير مرفوضاً ، لأنه ليس يكون للشئ الواحد حدود كثيرة .
وفي جميع الحدود ، ليس إصابتك في تحديد الشئ الذي قصد لتحديده
من نفسك أو قبولك للحد إذا قيل ما ينبغي بأصل حقير .

(١) ص : تشكيل . (٢) ف : يجب .
(٣) أن من : تأكلت حروفهما . (٤) ص : حدودا .

فإنه واجب عليك ضرورة أن تجعل هذه الأشياء نُصَبَ عينك وتنظر إليها كالمثال ، فتتفقد باستقصاء نقصان ما كان يجب أن يكون في الحد وما زيد فيه فضلاً ، حتى يمكنك أن تستخرج المخرج استخراجاً سهلاً .
 فليكن هذا مبلغ ما نقوله في الحدود .

[[تمت المقالة السادسة من كتاب « طوييقا »]]

[[قوبل به]]

(١) ...
 (٢) ...
 (٣) ...
 (٤) ...

استدراك ما وقع في الجزء الأول من نقص أو خطأ

ص	س	خطأ	صواب
٣	١	كتاب	كتاب [١٥٧]
—	٤	المتففة	المتففة [١٥٧]
—	»	يقال	يقال [١٥٨]
—	٦	لها	لهما
—	٨	خاصا	خاصياً
—	١١	حيوان ، وقول ...	حيوان ، فإن هذين — أعنى الإنسان والثور — يُلقبان باسم عام ، أعنى : حيوانا ، وقول ...
—	١٣	والمشتقة	[١٥٨] والمشتقة
—	١٤	مخالفة في ...	مخالفة له في ...
٤	٦	الموجودات	[١٥٩] الموجودات
—	١١	< وليس >	وليس
—	١٧	على موضوع	على موضوع ما
٥	١	وبالجملة	[١٥٩] وبالجملة
—	١٣	الطير	الطائر
—	»	أشياء	شيئاً
٦	١١	مسلح	متسلح
—	١٣	مفرداً	[١٦٠] مفرداً
—	١٥	والسالبة وإن	أو السالبة ، فإن

ص	س	خطأ	صواب
٦	١٧	يظفر	يظفر
٧	٣	أول	أولى
—	٥	وفرس	أوفرس
—	١٢	الإنسان يحمل	الإنسان أيضاً يحمل
—	١٤	ولا حدها	[١٦٠ ب] ولا حدها
—	١٥	مثال ذلك	ومثال ذلك
٨	١٤	النوع أشد ملائمة وأبين ...	النوع [١١٦٢] وإعطاؤه الجنس ملائماً في ذلك، إلا أن إعطائه النوع أشد ملائمة وأبين ...
—	١٦	ذلك	ذاك
٩	١٧	أى شىء	[١٦٢ ب] أى شىء
١١	٤	جواهر لأنه	جواهر ، [١١٦٣ أ] لأنه
—	٨	الجواهر	الجوهر
—	١٥	بعينه أيضاً، فيجب	في النص الحالى ورقة وضع عليها بدلاً من « فيجب أن يكون جميع » : « وقد كانت المتواطئة » ، وهو تحريف بيد حديثه ، وصوابه ما أثبتنا اعتماداً على نشرة زنكر
١٢	١٢	خاصا	خاصياً
—	١٣	ولا للعشرة	[١٦٣ ب] ولا للعشرة
١٣	٣	كا	وكا

صواب	خطأ	س	ص
<بالعدد هو بعينه>	بالعدد هو بعينه	١٢	١٣
ولا الفعل الواحد	والفعل الواحد	١٣	—
يجرى	نحو	١٤	—
[١٦٥] صدق	صدق	٢	١٤
تحتها في الأصل : الجنسین	الجهتين	٥	—
نفسه التغير	بنفسه التغير	٩	—
تحدث المضادة	يحدث المضاد	١٠	—
فتكون	فلتكن	١٢	—
المتضادات	للمتضادات	١٣	—
[١٦٥] ب في الكم	في الكم	١١	١٥
لن	لا	٧	١٦
الآن	العرض	١٣	—
قد تتصل	تتصل	الأخير	—
وأیضا [١٦٤] ا منه	وأیضا منه	١	١٧
ها بذلك	بذلك	١٤	—
سواها	سواه	١	١٨
كم	لم	٦	—
[١٦٤] ب وإن وفي	وإن وفي	٧	—
يوصف صغيراً أو يوصف صغيراً، والسمة	يوصف صغيراً أو السمة	١٧	—
وصف الجبل في حالٍ ...	وصف في حالٍ ...	٢	١٩

صواب	خطأ	ص	س
ايثنية	أثنية	٤	١٩
أولئك وتقول	هؤلئك فنقول	»	—
غيره [١٦٦] كبير	غيره كبير	١٥	—
حتى	< وإذن >	١٦	—
للمتضادات	المتضادات	١٨	—
لذاته، إلا أنه من المحال أن يكون شيء مضاداً لذاته	لذاته	٤	٢٠
تضاد	مضاد	٦	٢٠
يعنون	يعبرون	٨	—
(أو تقرأ :) للأكثر	الأكثر	١٨ و ١٣	—
الخواص بالكم	خواص الكم	١	٢١
مثال	ومثال	»	—
[١٦٦ ب] مساوية	مساوية	٤	—
علم بشيء، والوضع وضع لشيء، والحس	علم بشيء، والحس	١	٢٢
فالأشياء	والأشياء	٢	—
المضاف	بالمضاف	١٤	—
المضاف [١٦٧] فإن	المضاف فإن	١٦	—
أنهما	أنها	٤	٢٣
بالسكان [١٦٧ ب] وكذلك	بالسكان وكذلك	٣	٢٤
وهكذا	وكذلك	٦	—
جزافاً	جزءاً	١١	—
لذلك	لذلك الأخير	—	—

صواب	خطأ	س	ص
قيل	وقيل	٣	٢٥
[١٦٨] أنه ذو جناح	أنه ذو جناح	١٠	—
أن	<أن>	١٦	—
يجرى الأمر	تجرى الأمور	الأخير	—
إن كان	أن يكون	١٠	٢٦
[١٦٨] فقد الحس	فقد الحس	١٦	—
الحس	الحى	٤	٢٧
يد ما للإنسان، لكن إنها يد للإنسان ولا	يد ما للإنسان، ولا	١٠	—
فخلَّ الشكَّ الواقع	فخل الشكَّ الواقعَ	١٧	—
معنى [١٦٩] القول	معنى القول	٣	٢٨
الذى هذا	الذى هو	١٢	—
مما هو دونه	مما هى دونه	الأخير	—
قد ظهر	ظاهراً	١	٢٩
وإذ لم	وإن لم	٦	—
التشكك	الشك	٩	—
[١٦٩] فى الكيف	فى الكيف	١٢	—
ما	مما	١٥	٢٩
للإنسان أن	الإنسان [أن]	٨	٣٠
ملكات	الملكات	١٤	—
فإن	وكان	١٤	—
مصحيحين	مصحيحين	١٨	—

صواب	خطأ	س	ص
هذه [١١٧٠]	هذه	١	٣١
مصصحون	مصحاحون	٤	—
تحذف	بسهولة	٦	—
واحدة	واحد	الأخير	—
إن [١٧٠ ب]	إن	٨	٣٢
إذ	إن	١٤	—
وإن كان	أو كان	١٥	—
انفعالا	انفعالات	الأخير	—
لمن	عن	»	—
المثال	المثل	٣	٣٣
مجرأهما	مجرأها	٥	—
مثال ... اغتم	مثل ... غم	١٠	—
[١١٧١] الانفعال	الانفعال	١١	—
وبكل	وكل	١٥	—
من	عن	١٤	٣٤
[١٧١ ب] هؤلاء	هؤلاء	١٥	—
ص : ملاكزين أو مناضلين ص : ملاكزين أو مناضلين	الأخير	—	—
وذاك	ذلك	١٤	٣٥
فإن الجور	وإن الجور	١٥	—
[١١٧٢] أشباه	أشباه	٦	—
لغيره، ولهذا عدالة أقل مما لغيره ...	لغيره	٨	٣٦

ص	س	خطأ	صواب
٣٦	١١	والأقل	ولا الأقل
—	١٢	الأشكال	الأشكال
—	١٣	وما قبله	وما لم يقبله
—	١٥	قول	حد
٣٧	١٢	فيجب ... ليس	[١٧٢ ب] فيجب ... ليست
—	١٦	ألغى	ألغى
٣٨	١١	وأين	وفي أين
٣٩	٣	وأما على طريق المصادة	[١٧٣ أ] وأما على طريق المتضادة
—	٨	إلى الذى	الذى
—	١٦	مضادة	مضاد
٤٠	١٠	البياض	[١٧٣ ب] البياض
٤١	١	بسبب	بسبب
٤٢	١	واحدة	[١٧٤ أ] واحدة
—	٤	موجب	موجب ، والسالبة قول سالب . فأما ما تقع عليه الموجبة والسالبة ، فليس منها شيء هو قول
—	١٢	العمى	للعمى
٤٣	٥	فإنه ليس	[١٧٤ ب] فإنه ليس
٤٤	٣	أحد	حد
—	١٠	إن كان	[١٧٥ أ] إن كان
—	١٤	الصالح	الطالح

صواب	خطأ	س	ص
هذا	هذه	١٦	٤٤
أخذًا يسيرًا	أخذ اليسير	١	٤٥
أحدهما	أحدها	٩	٤٥
واحد	واحدة	١١	—
واحد [١٧٥ ب] منهما	واحد منهما	١٣	—
فأما في العدم	وأما العدم	٤	٤٦
موجودًا — كاذبٌ،	موجودا كان كاذبًا	١٦	—
سائرهما . [١٧٦ أ] فأما	سائرهما فأما	٧	٤٧
البحر	الحق	٦	٤٨
فبالزمان [١٧٦ ب] وهو	فبالزمان وهو	١٢	—
وجود	وجود	١٧	—
بالتكافؤ	التكافؤ	١٨	—
في لزوم	لزوم	١٤	٤٩
صَادِقًا [١٧٧ أ] فإن	صَادِقًا فإن	٢	٥٠
الوجود [١٧٧ ب] وليس	الوجود وليس	١٠	٥١
أحاله	حاله	١٣	٥٢
(ص :) مخالف	مخالفة	١٥	—
فيضاده [١٧٨ أ] الفساد	فيضاده الفساد	٢	٥٣
فهذان	فهذا	٧	٥٤
هذا الموضوع	هذه المواضيع	١١	—
المقارنة	المقاربة	١٢	—



كَمَلَّ طبع الجزء الثاني من كتاب "منطق أرسطو" بمطبعة دارالكتب المصرية
في يوم ٥ شوال سنة ١٣٦٨ (٣١ يولييه سنة ١٩٤٩) م

محمد نديم
مدير المطبعة بدارالكتب
المصرية



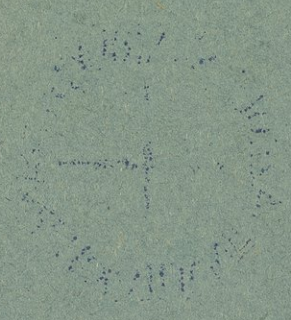
٤٤٥,٢

X/2
18

100

مطبعة دارالكتب المصرية ١٩٦١/١٩٤٨/١٠٠٠





STUDII ISLAMICI

— 7 —

Organon Aristotelis

in versione Arabica antiqua

Edidit et Prolegomenis instruxit

‘ABDURRAHMĀN BADAWI

Pars secunda

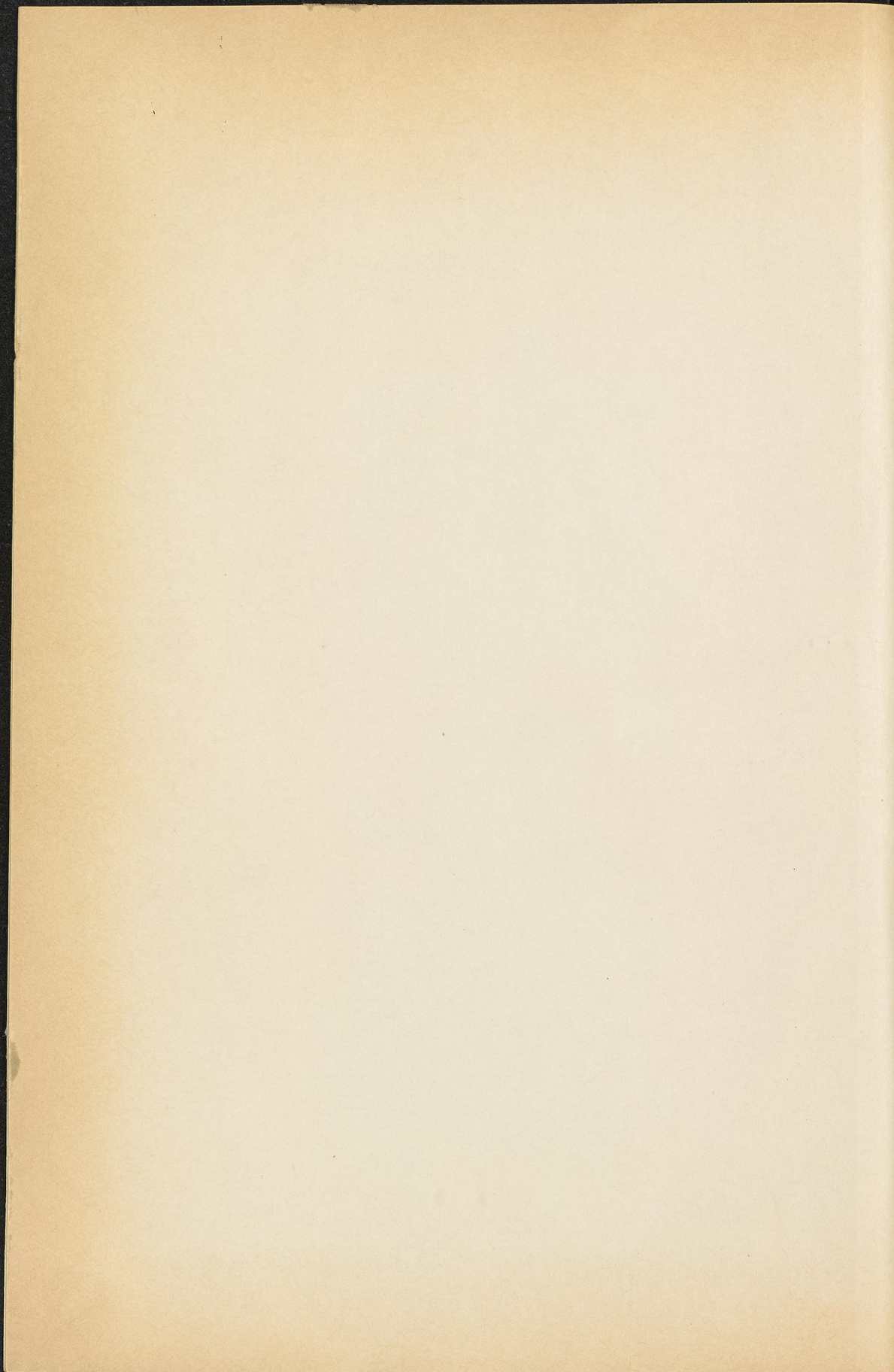
CAHIRAE

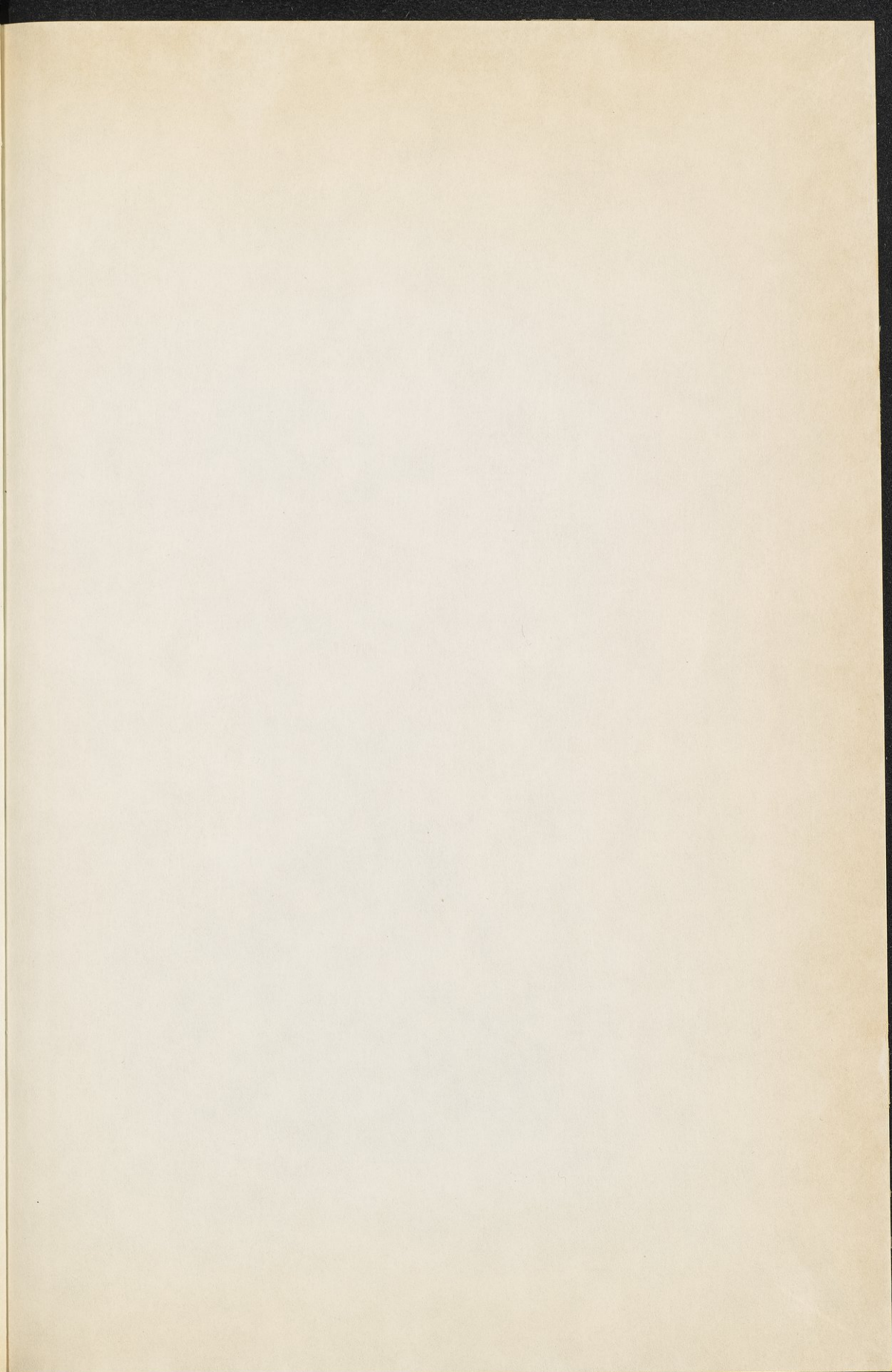
MCMXLIX

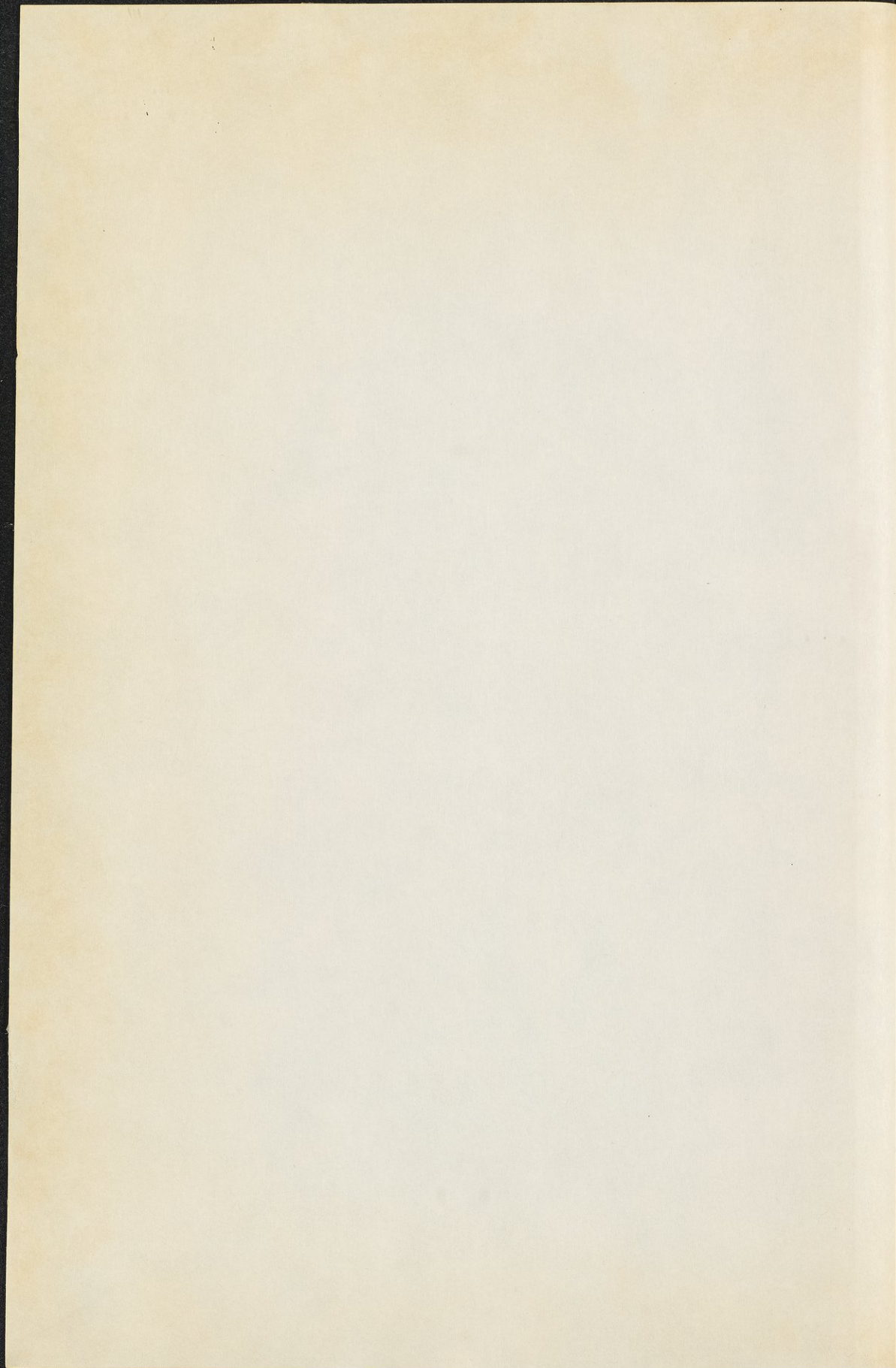
4412-121-3

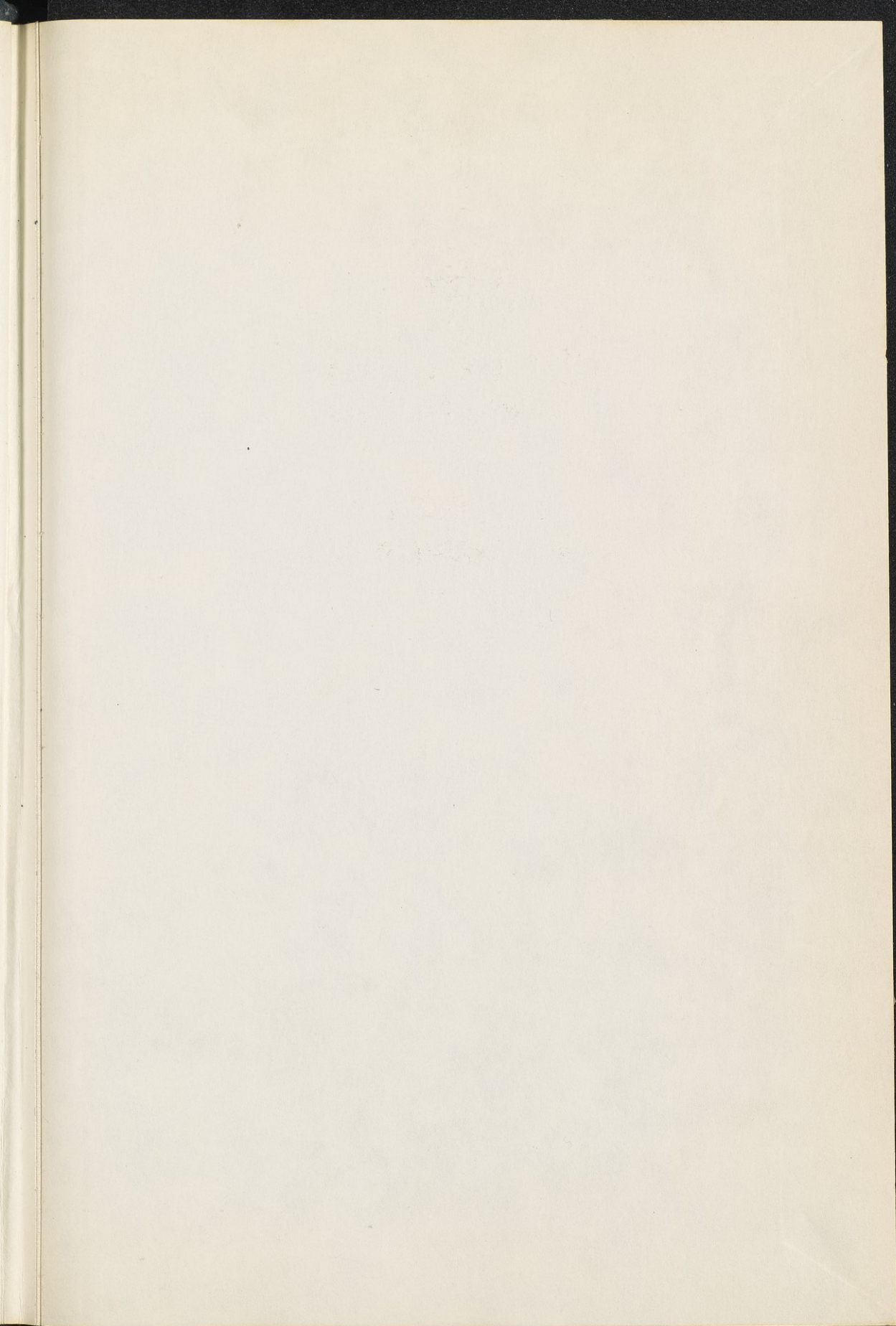
(48)

TRIM 75











**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

UNIVERSITY
LIBRARIES

GENERAL UNIVERSITY
LIBRARY

